الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف

الأستاذ الدكتور
علي عبدالله حسين العنبكي
جامعة ديالي - كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الرضوان
للنشر والتوزيع

مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع . نشر . توزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الأصول اللغوية المرفوضة

في النحو والصرف

الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف

الأستاذ الدكتور

علي عبد الله حسين العنبكي

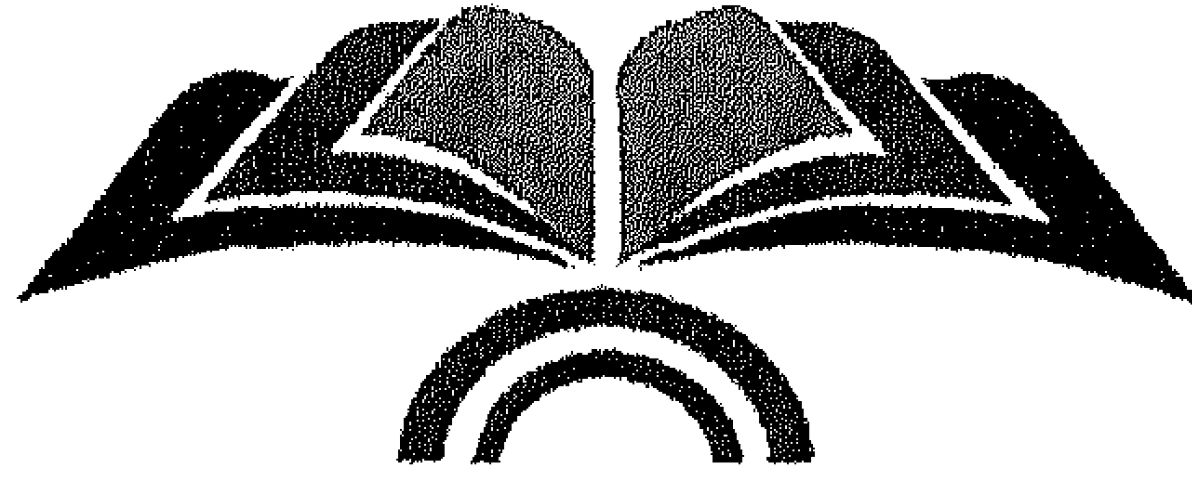
جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية

الطبعة الأولى

2014م - 1435هـ



دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان



الرضوان

للنشر والتوزيع

الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف

أ. د. علي عبد الله حسين العنبكي

الواصفات:

اللغة العربية// قواعد اللغة// النحو

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/4/1053)

ردمك ISBN 978-9957-76-256-8

المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - الاردن - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+
ص. ب. 926414 عمان 11190 الأردن
E_mail:gm@redwanpublisher.com
:gm.redwan@yahoo.com
www.redwanpublisher.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ
طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ
أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ
لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم

الفهرس

الباب الثاني

الردّ الى الأصل في النحو

الباب الثالث

الردّ الى الأصل في الصرف

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين وسلّم تسليماً كثيراً.

أما بعد فإن هناك ظواهر نحوية وصرفية كثيرة ما زالت بحاجة إلى الدراسة والبحث والتنقيب. وقد لفتت انتباهي إحدى هذه الظواهر، وهي ظاهرة (الأصول اللغوية المرفوضة) التي تتردّد إليها إشارات متفرقة في المصادر اللغوية وغيرها، فصرت أتابعها في مظانّها، ورأيت أن تكون مادة للدراسة، ثم استقرّ الرأي على أن تكون (الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف) موضوعاً يعالج هذه الظاهرةويدرسها.

والذي شجّعني على دراسة هذا الموضوع أنّني لم أجدْ أحداً أولى هذه الظاهرة عناية واهتماماً، وكشف عن جوانبها ونواحيها، سواء في ذلك المتقدمون والمحدثون، فكلّ ما كتب وقيل عن هذه الظاهرة لا يعدو أن يكون أشتاتاً وأقوالاً متفرقة في بطون الكتب هنا وهناك. ولعلّ من أسباب ذلك كونَ هذه الظاهرة لا تختصّ بباب معيّن. فالمصادر القديمة تورد شواهد وأمثلة لها كما هو واضح في كتاب سيبويه والمقتضب وكتب أبي علي الفارسي الذي أولى هذه الظاهرة عناية خاصة. وتابعه في ذلك تلميذه ابن جني الذي يعدّ أفضل من درس هذه الظاهرة في مصنّفاته القيّمة، ولاسيّما الخصائص والمنصف، وكلّ من جاء بعده ردّد أقواله ولم يزدْ عليها شيئاً.

ووجدتُ من المحدثين من اهتمّ بهذه الظاهرة وعني بها، وأبرز هؤلاء الدكتور تمام حسّان في كتابه (الأصول) فقد درسها في الدليل الثاني من أدلة النحو وهو (الاستصحاب)، غير أنه في دراسته هذه لم يأتِ بشيء يتعلق بها ؛ إذ كانت دراسته منصرفة إلى التأويل، والتأويل يختلف عن الأصول المرفوضة والردّ إليها.

فمن خصائص هذا الموضوع – إذن – أنه جديد في بابه، وأنه يعالج ظاهرة نحوية وصرفية لم تعالج معالجة كافية، ولم تحظَ بالرعاية الكاملة وبالدراسة والاهتمام، فالأصول المرفوضة في النحو والصرف لم تلقَ عناية من لدن الدارسين القدامى والمحدثين؛ إذ كلّ ما وجدناه إشارات متفرقة إلى بعض هذه الأصول مبثوثةٌ بين الأبواب النحوية والصرفية، فهناك إشارات إلى الأصل، والعدول عن الأصل، والردّ إلى الأصل المرفوض أو المتروك، والقياس المرفوض أو المتروك، واستصحاب الحال، وغير ذلك مما له علاقة بالأصول وتفسير ظهورها بأنه من باب الضرورة أو الشذوذ أو اختلاف اللهجات العربية.

ومن أجل ما تقدّم كان موضوع هذه الدراسة جديداً في جملته وتفصيله وبابه، طريفاً وظريفاً في عنوانه ومضمونه، جديراً بالدراسة والبحث، ولهذه الأسباب مجتمعة كان اختياري لبحث هذا الموضوع ودراسته.

وبعد أن جمعتِ المادة من مصادرها ومظانِّها، ووضعتْ في مواضعها اقتضت طبيعة البحث والمادة المجموعة أن يكون موزّعاً على ثلاثة أبواب تسبقها مقدمة، وتنتهي بخاتمة وثبت بالمصادر والمراجع.

أما الباب الأول فحمل عنوان: (الأصول اللغوية المرفوضة) وتضمّن أربعة فصول هي:

الفصل الأول: الأصول والفروع.

الفصل الثاني: العدول عن الأصل.

الفصل الثالث: الأصول المرفوضة.

الفصل الرابع: الردّ إلى الأصل.

وأما الباب الثاني فتكفّل بدراسة (الردّ إلى الأصل في النحو) وتضمّن أيضاً أربعة فصول هي:

الفصل الأول: الإعراب.

الفصل الثاني: الاتصال بالضمائر.

الفصل الثالث : تنكير العلم.

الفصل الرابع : مسائل أخرى.

وكان الباب الثالث مختصاً بدراسة (الردّ إلى الأصل في الصرف) وتضمّن كذلك أربعة فصول هي :

الفصل الأول : تصحيح المعتلّ.

الفصل الثاني : التثنية والجمع.

الفصل الثالث : التصغير والنسب.

الفصل الرابع : مسائل أخرى.

وختمت البحث بخاتمة تضمّنت أهم النتائج التي توصلت إليها وتلا ذلك ثبت بالمصادر والمراجع.

ولا يفوتني أن أذكر أن هذا الكتاب كان في الأصل أطروحة دكتوراه قدّمت إلى جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم اللغة العربية وكانت بإشراف الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش ونوقشت بتاريخ 24 / 9 / 1992م، وكانت تحمل عنوان (الردّ إلى الأصل في النحو والصرف) ؛ لذلك حاولت الإبقاء على أصلها من حيث المادة والمصادر ؛ لكونها تمثّل مرحلة تمتدّ إلى عشرين سنة وهي المرحلة التي تلت كتابة هذه الأطروحة، غير أنّني رأيت أن أعيد النظر فيها بأن أضيف إليها ما تقتضيه الإضافة من حيث زيادة المادة وإضافة مصادر أخرى وخطّة جديدة في تقسيمها على أبواب ثلاثة بعد أن كانت مقسّمة على ثلاثة فصول وتغيير عنوانها السابق إلى هذا العنوان الجديد.

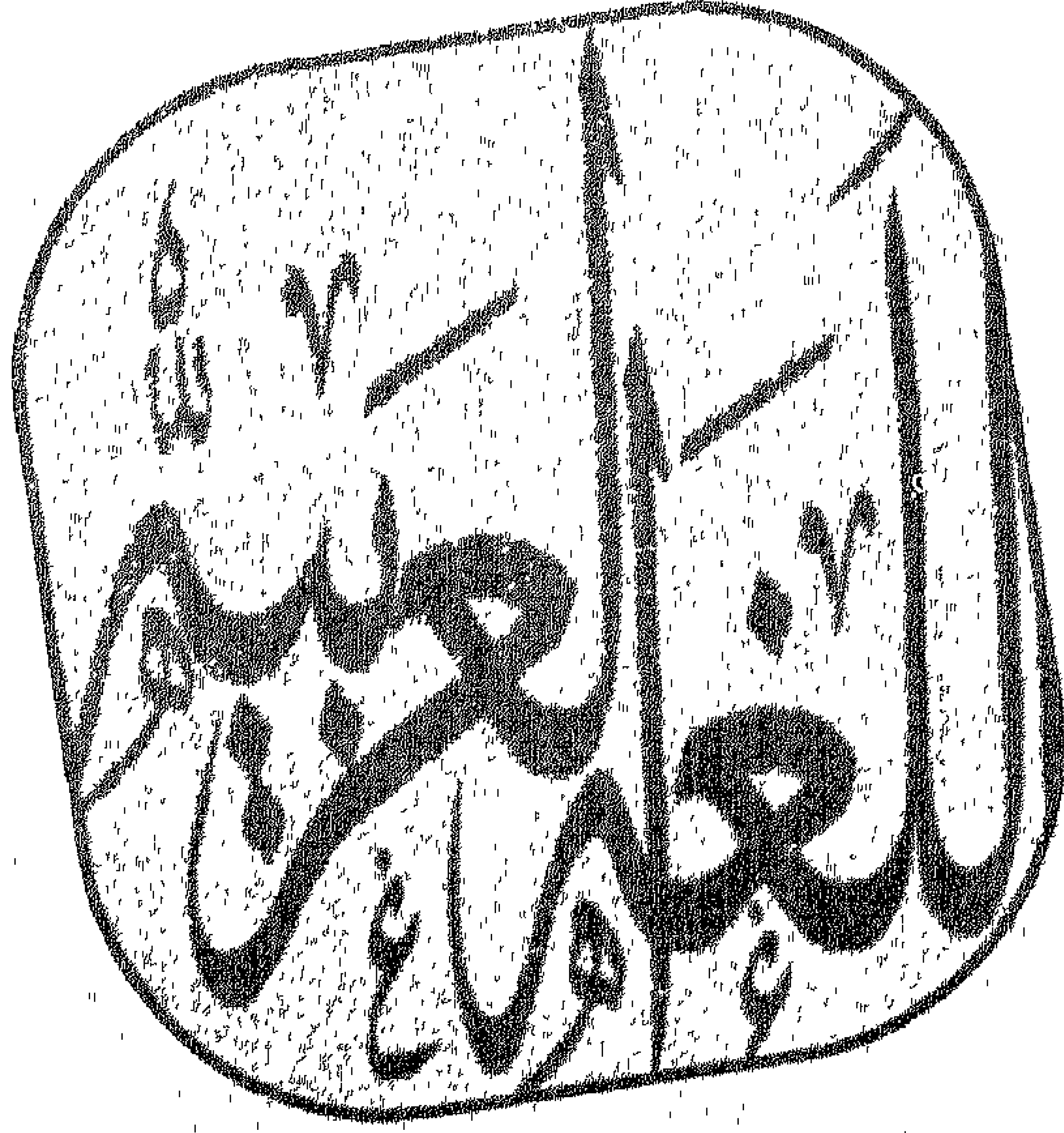
وفي الختام أقول : لقد بذلت الجهد وأخلصت النيّة في العمل لخدمة لغة القرآن الكريم، فإن كنت أصبت، فذلك بفضل الله وتوفيقه وحسن رعايته وتسديده. وإن لم أكن كذلك، فحسبي أنني اجتهدت، وأنّني لا أدّعي الكمال في العمل ؛ فإن الكمال لله وحده، منه أستمدّ العون والرشاد، والعصمة

والسداد، وما توفيقي إلا بالله عليه توكّلت وإليه أنيب، وهو نعم المولى ونعم النصير.

د. علي عبد الله حسين العنبكي

الباب الأول

الأصول اللغوية المرفوضة



الفصل الأول : الأصول والفروع .

الفصل الثاني : العدول عن الأصل .

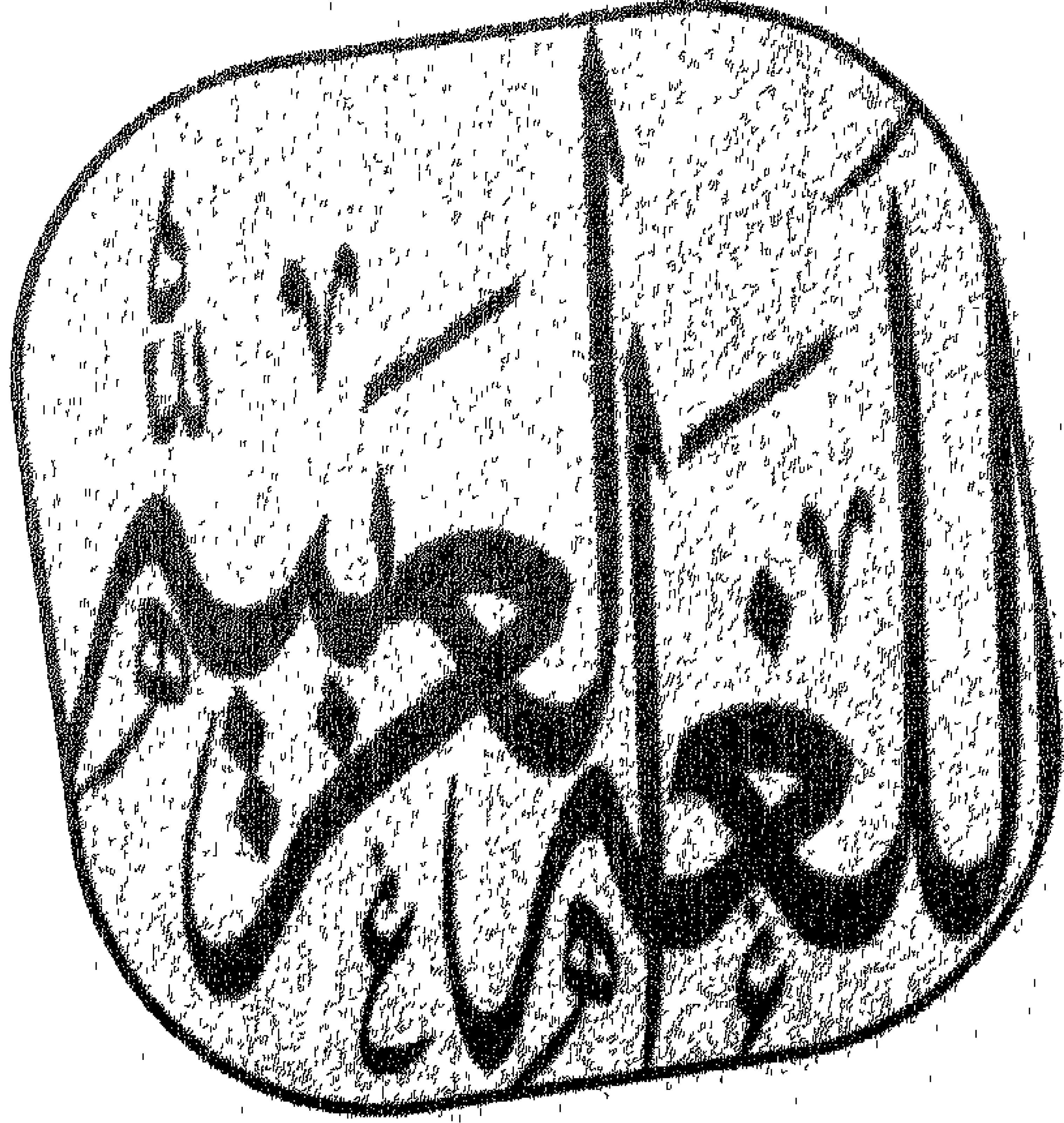
الفصل الثالث : الأصول المرفوضة .

الفصل الرابع : الردّ إلى الأصل .

1

الفصل الأول

الأصول والفروع



المبحث الأول: مفهوم الأصل والفرع.

المبحث الثاني: ألفاظ ترد بمعنى الأصل.

المبحث الثالث: أصول نحوية وصرفية.

المبحث الرابع: قواعد الأصول والفروع.

الفصل الأول

الأصول والفروع

توطئة

غرضنا في هذه التوطئة أن نميز بين مفهومي الأصل والفرع في النحو العربي، وبين مفهوميهما في علم أصول النحو الذي يعني الأصول المنهجية والأدلة الإجمالية التي قام عليها علم النحو. فليس المقصود بـ(الأصل) هنا ما يطلق عليه علم أصول النحو الذي يراد به: ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله)) [1]. وعلم أصول النحو هو: ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل)) [2].

وقد عدّ ابن جني [3] (ت 392هـ) أدلة النحو ثلاثة، وهي: السماع والقياس والإجماع. أما أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) فذكر في فصل عقده لأقسام أدلة النحو أن أقسام أدلته ثلاثة هي [4]:

نقل، وقياس، واستصحاب حال. وقال في ختام (لمع الأدلة): ((فهذه جملة أقسام أدلة النحو والأصول التي تنوعت عنها هذه الفصول)) [5]. أما السيوطي (ت 911هـ) فعدّ أدلة النحو أربعة وهي [6]: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال. فهذا الاصطلاح، أي: أدلة النحو – له دلالة تختلف اختلافاً كثيراً عما

---

(1) لمع الأدلة في أصول النحو / 80.

(2) الاقتراح في أصول النحو / 21.

(3) ينظر: الخصائص 1/ 100، 115، 117، 189.

(4) ينظر: لمع الأدلة / 81.

(5) المصدر نفسه / 143.

(6) ينظر:الاقتراح / 21.

نقصده باصطلاح (الأصل) و (العدول عن الأصل) و (الرد الى الأصل) في دراستنا هذه ؛ إذ إننا نقصد بمصطلح (الأصل) وما يتعلق به في هذه الدراسة ما وضعه النحاة من (أصول) مجردة للصوت والكلمة والجملة، وهو ما يعبر عنه بـ (أصل الوضع). وهذه (الأصول) قد تكون مستعملة، وقد تكون مرفوضة، أي: معدولاً بها عن الأصل ؛ ولذلك تكون الأصول اللغوية على ضربين[1]: أصول قائمة معتبرة في الاستعمال، وأصول مرفوضة، أي: منصرف عنها إلى الفروع.

وقد عالج ابن جني هذه الأصول فعقد لها الأبواب الآتية:

- باب القول على الاطراد والشذوذ [2].
- باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً [3].
- باب ما يراجع من الأصول مما لا يراجع [4].
- باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى [5].

أما أبو البركات الأنباري [6] فدرس (الأصل) ضمن الدليل الثالث من أدلة النحو، وهو استصحاب الحال، وكذلك فعل السيوطي [7] حين درسه ضمن الدليل الرابع – عنده – وهو استصحاب الحال.

ودرسه الدكتور تمام حسان تحت الدليل الثاني وهو (الاستصحاب) وكأنه مرادف لمصطلح (الأصل) الذي قال عنه: ((هذا باب لم يعطه المؤلفون حقه

---

(1) ينظر: القواعد الكلية والأصول العامة / 154.

(2) ينظر: الخصائص 1/ 96 – 100.

(3) ينظر: المصدر نفسه 1/ 256 – 264.

(4) ينظر: الخصائص 2/ 347 – 352.

(5) ينظر: المصدر نفسه 2/ 352 – 354.

(6) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري / 431 – 438.

(7) ينظر: أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق 415 – 444.

من العناية عند عرضهم لأصول النحو، فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر، وأن يردّدوا مصطلحات مثل: (أصل الوضع)، و(أصل القاعدة) ، و(الأصل المهجور)، و(العدول عن الأصل)، و(الردّ إلى الأصل) و (الوجه) الخ تاركين للقارئ أن يفهم معاني هذه المصطلحات من سياق الكلام)) [1].

ونحن لا نريد بـ (الأصول) أيضا (استصحاب الحال) الذي يعني ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل)) [2]، أو هو: ((إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغيّر)) [3] وهو الذي يصفه أبو البركات الأنباري مرة بأنه: ((من الأدلة المعتبرة)) [4] ومرة أخرى بأنه: ((من أضعف الأدلة)) [5]، كما أن ((من تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال)) [6]. فهذا الدليل يعني البقاء على الأصل وملازمته، والبقاء على الأصل غير الأصل. ويمكن تشبيه ذلك بالنظرية والتطبيق فالنظرية قد تطبق وقد تترك، وكذلك الأصل قد يستعمل وقد يهمل، واستعماله ابتداءً وعدم الدليل على العدول عنه يسمى (استصحاب الحال).

والنحويون عندما يستعملون مقولة (الأصل) و (الفرع) كقولهم مثلاً: ((وحق البناء وأصله السكون)) [7] لا يقصدون بذلك أن ما جاء على الأصل كان مستصحباً، وما عدل به عنه خرج عن قاعدة (الاستصحاب) فيعطى حكماً

---

(1) الأصول لتمام / 114.

(2) الاغراب في جدل الاعراب / 46، وينظر: الاقتراح / 113.

(3) التعريفات / 20.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 300، 396.

(5) المصدر نفسه 1/ 112.

(6) المصدر نفسه 2/ 634.

(7) الأصول في النحو 1/ 51.

جديداً، بل المراد بـ(الأصل والفرع) هنا: ((مثلٌ عليا افترضها النحاة للكلمة، والجملة العربية؛ ليسهل عليهم عملية التصنيف والتبويب فيما بعد، فما كان جارياً على هذا (الأصل الثابت) جعلوه في قاعدة، وما خرج عن هذا الأصل، فإن كان غير مطرد اعتبروه (شاذاً) لا يقاس عليه، وإن كان مطرداً جعلوا له قاعدة فرعية أخرى)) [1].

وقد سمى السيوطي الفن الأول من كتابه (الأشباه والنظائر): (فنّ القواعد والأصول العامة) [2]، وسمّاه أيضاً: (فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع) [3]؛ ولذلك: ((تلتقي القواعد، والأصول، والقوانين، والأقيسة، والضوابط في الدلالة على القضايا الكلية التي يُتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها)) [4].

(1) أصول النحو وصلته بأصول الفقه (بحث) / 42 – 43.

(2) الأشباه والنظائر 1/ 25.

(3) المصدر نفسه 1/ 29.

(4) القواعد الكلية / 7.

المبحث الأول

مفهوم الأصل والفرع

مفهوم الأصل

الأصل لغة :

وردت مادة (أصل) في اللغة حاملة عدة معان، فالأصل هو: ((أسفلُ كل شيء)) [1] وجمعه أصول. والأصل ((أساسُ الشيء)) [2]، وكذلك ((أصل كل شيء قاعدته)) [3]، وهو ((أولٌ يبنى عليه ثانٍ)) [4]، والأصل ((هو ما يبنى عليه غيره... وهو في اللغة: عبارة عما يفتقر إليه، ولا يفتقر هو إلى غيره. وفي الشرع: عبارة عما يبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره. والأصل: ما يثبت حكمه بنفسه، ويبنى عليه غيره)) [5].

أما ما يبتنى عليه غيره، فإن ذلك الابتناء يكون حسياً، أو عقلياً [6]، فالابتناء الحسي كأصل الجدار، أي: أساسه، وأصل الشجرة، أي قاعدتها الضاربة عروقها في الأرض. والابتناء العقلي كابتناء المشتق على المشتق عليه،

---

(1) العين (أصل) 7 / 156، ولسان العرب (أصل).

(2) مقاييس اللغة (أصل) 1/ 109.

(3) التوقيف على مهمات التعاريف / 69.

(4) رسائل في النحو واللغة / 42.

(5) التعريفات / 22، وينظر: الكليات 1/ 188، ودستور العلماء 1/ 87، وكشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213.

(6) ينظر: دستور العلماء 1/ 87-88، وكشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213، والقواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي / 7-8.

والمجاز على الحقيقة، والحكم على الدليل، والمعلول على العلة، والأحكام الجزئية على القواعد الكلية.

وذكر أبو هلال العسكري (ت 395هـ) أن الأصل: ((اسم مشترك، يقال: أصل الحائط، وأصل الجبل، وأصل الإنسان... والأصل في هذه المسألة كذا... وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده... وحقيقة أصل الشيء ما بدئ منه، ومن ثم يقال: إن أصل الإنسان التراب، وأصل هذا الحائط حجر واحد))[1].

وقال الراغب الأصفهاني (ت 502هـ): ((وأصل الشيء قاعدته التي لو توهمت مرتفعة، لارتفع بارتفاعه سائره ؛ لذلك قال تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: 24])) [2]. وأورد الفيومي (ت 770هـ) عدّة معان للأصل فقال: ((أصل الشيء أسفله، وأساس الحائط أصله، واستأصل الشيء: ثبت أصله وقوي، ثم كثر حتى قيل: أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، والجمعأصول)) [3].

أما أبو البقاء الكفوي (ت 1094 هـ) فقد ذكر للأصل عدة معان منها ما هو معنى لغوي ومنها ما هو معنى اصطلاحي فقال عن الأصل إنه: ((هو أسفل الشيء. ويطلق على الراجح بالنسبة إلى المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما يبتنى عليه غيره، وعلى المحتاج إليه كما يقال: الأصل في الحيوان الغذاء، وعلى ما هو الأولى كما يقال: الأصل في الإنسان العلم، أي: العلم أولى وأحرى به من الجهل... وعلى المتفرع عليه كالأب بالنسبة إلى الابن، وعلى الحالة القديمة كما في قولك:

---

(1) الفروق في اللغة / 56.

(2) مفردات ألفاظ القرآن / 79.

(3) المصباح المنير (أصل) 1/ 213.

الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة، والأصل في الأشياء العدم، أي: العدم فيها مقدم الوجود)) [1].

وترد الأصول في كلامهم بمعنى: القواعد، والمناهج، والأعلام [2]، فهي: ((من حيث إنها مبنى، وأساس لفروعها سميت قواعد. ومن حيث إنها مسالك واضحة إليها سميت مناهج. ومن حيث إنها علامات لها سميت أعلاماً)) [3].

ووردت كلمة (أصل) في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع [4]:

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[إبراهيم: 24] قال الزمخشري (ت 538 هـ): (((أصلها ثابت) يعني في الأرض ضارب بعروقه فيها)) [5]. وفسّر الطبرسي (ت 548 هـ) قوله تعالى: ﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ مبيّناً العلاقة بين الأصل والفرع بقوله: ((أي: شجرة زاكية نامية راسخة أصولها في الأرض عالية أغصانها وثمارها في السماء، وأراد به المبالغة في الرفعة والأصل سافل والفرع عالٍ، إلا أنه يتوصل من الأصل إلى الفرع)) [6]. أما الطاهر ابن عاشور ففسر أصل الشجرة بأنه جذرها [7].

---

(1) الكليات 1/ 188- 189، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 1/ 123.

(2) ينظر: القواعد الكلية / 154.

(3) الكليات 1/ 189.

(4) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن / 34.

(5) الكشاف 2/ 553.

(6) مجمع البيان 5/ 312.

(7) ينظر: التحرير والتنوير 13/ 224.

والموضع الثاني قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِيٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴾[الصافات: 64] فقد استعملت كلمة (أصل) بمعنى قرار الشيء فقد قيل في تفسيرها: ((منبتها في قعر جهنم، وأغصانها ترتفع إلى دركاتها)) [1].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: 5] فسّر الطاهر ابن عاشور الأصول بالقواعد، وهي هنا بمعنى سوق النخل قال ابن عاشور: ((والأصول: القواعد، والمراد هنا: سوق النخل، قال تعالى: ﴿ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [إبراهيم: 24]، ووصْفُها بأنها (قائمة على أصولها) هو بتقدير: قائمة فروعها على أصولها، لظهور أن أصل النخلة بعضها)) [2].

الأصل اصطلاحاً:

عرّفه أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) بأنه: ((حملُ المفهوم الكلي على الموضوع على وجه كلّي بحيث يندرج فيه أحكام جزئياته)) [3] وهذا يسمى أصلاً أصلاً وقاعدة. وذكر التهانوي (ت 1185هـ) أنه ((ربما يفسر بالحالة التي تكون للشيء قبل عروض العوارض عليه، كما يقال: الأصل في الماء الطهارة، والأصل في الأشياء الإباحة)) [4].

وعرّفه الخضري (ت 1287هـ) بأنه: ((ما حق التركيب أن يكون عليه، وإن لم ينطق به)) [5]، وهو أيضاً: ((ما ينبغي أن يكون الشيء عليه)) [6].

---

(1) الكشاف 4/ 46، وينظر: مجمع البيان 8/ 446.

(2) التحرير والتنوير 28 / 77.

(3) الكليات 1/ 189.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213.

(5) حاشية الخضري 2/ 42.

(6) حاشية الشيخ يس 1/ 54.

والأصل عند تمام حسان هو: ((ما جرّده النحاة بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح، سواء أكان ذلك أصل وضع، أم أصل قاعدة))[1]. وعرفه أحد الباحثين بأنه: ((القالب المعياري المفترض أو المتصوّر في ذهن النحاة))[2]. وذكر باحث آخر عند حديثه عن الإبدال الصرفي أن الأصل المفترض للكلمة لا يعني أنه كان مستعملاً في يوم من الأيام ((وإنما يعني أن هذا الأصل هو ما كان يجب أن تكون عليه الكلمة فيما لو لم يلجأ إلى تيسير لفظها عن طريق إبدال بعض حروفها)) [3]، وهو بتعبير باحث آخر: ((أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي تغيير كان)) [4]. وعرّف كذلك بأنه: ((هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته... وهو بهذا الاعتبار يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثل هي وما يتفرع عنها في تطبيقاتها المشخّصة)) [5]. ويراد بالأصل أيضاً: ((مثل عليا افترضها النحاة للكلمة والجملة العربية ؛ ليسهل عليهم عملية التصنيف والتبويب فيما بعد)) [6]. وعرف أحدهم أصل اللفظ بأنه: ((الصورة المفترضة التي كان ينبغي أن يكون عليها الحرف أو الكلمة أو الجملة)) [7]. وعبّر د. تمام حسان عن الأصل بـ(أصل الوضع) فقال: ((وسمّوا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو (أصل الوضع))) [8].

---

(1) الأصول / 203.

(2) الكتاب بين المعيارية والوصفية / 64.

(3) في أصول اللغة والنحو / 173.

(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية / 11، 318.

(5) القياس في النحو / 32، وينظر: 77.

(6) أصول النحو وصلته بأصول الفقه (بحث) / 42 – 43.

(7) التعليل النحوي في الدرس اللغوي / 52.

(8) الأصول لتمام / 115.

المعاني الاصطلاحية للأصل

يرد الأصل في الاصطلاح دالاً على عدة معان أشهرها أربعة هي [1]: الدليل، والقاعدة، والمقيس عليه، والغالب، وهناك معان أخرى متداخلة يمكن ردّ أغلبها إلى المعنى الرابع ونقف الآن عند هذه المعاني:

1- الدليل، كقولهم: ((أصل هذا الحكم كذا، أي: دليله)) [2]، وقولهم: ((الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة)) [3] أي الدليل عليها ذلك. فالأصل - إذن – يطلق ((على الدليل بالنسبة للمدلول)) [4] هذا عند الفقهاء والأصوليين. أما في أصول النحو فيطلق الدليل على هذه الأصول، وهي: ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله)) [5] وهي: وهي: السماع والقياس واستصحاب الحال.

2- القاعدة الكلية [6]، كقولهم: الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. فالأصل يطلق ((على القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات)) [7]، ((والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفروعها سميت قواعد)) [8]. قال سيبويه مستعملاً (الأصل) بمعنى (القاعدة): ((وقد قال

---

(1) ينظر: الكليات 1/ 188 – 189، ودستور العلماء 1/ 88، وكشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213، والتعليل النحوي في الدرس اللغوي (الحاشية 3) / 24، 318.

(2) دستور العلماء 1/ 88.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213، وينظر: القواعد الكلية / 8.

(4) الكليات 1/ 188.

(5) لمع الأدلة في النحو / 80.

(6) ينظر: دستور العلماء 1/ 88، وكشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213، والقواعد الكلية / 8.

(7) الكليات 1/ 188.

(8) الكليات 1/ 189.

بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد: (أفْعُل) فجاء به على الأصل، وذلك قليل، قالوا: قوْس وأقْوُس)) [1]. فالأصل – هنا – بمعنى القاعدة، وهي أن يبنى (فعْل) على (أفْعُل) في القلة، فجاء (أقْوس) على القاعدة الأصلية، ولم يأت على القاعدة الفرعية، وهي أن يجمع على (أفعال)؛ لأنه معتل الوسط [2] وجاءت الأصول بمعنى القواعد عند ابن السراج في قوله: ((فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ)) [3]. وقال السيوطي: ((وشذّ من هذا الأصل قولهم: عيد وعُييد، وكان قياسه قياسه عويداً؛ لأنه مشتق من العَوْد)) [4] فالأصل هنا بمعنى القاعدة.

3- القاعدة المستمرة [5]، كقولهم: الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر.

4- القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات [6]، كقولهم: الأصل في كل واو أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفاً، أي القانون الكلي فيها ذلك.

5- القياس [7]، كقولهم: ((الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي))[8] أي القياس فيه ذلك. وقولهم: ((الأصل في الاعراب أن يكون

---

(1) الكتاب 3/ 587.

(2) ينظر: شرح المفصل 5/ 34.

(3) الأصول في النحو 1/ 56.

(4) همع الهوامع 6/ 133.

(5) ينظر: القواعد الكلية / 8.

(6) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 1/ 1-2، والكليات 1/ 188، والقواعد الكلية / 10.

(7) ينظر: القواعد الكلية / 8، وجموع التكسير القياسية (بحث) / 179-180، 186، والنحو الوافي 4/ 634.

(8) مغني اللبيب 2/ 799، والكليات 1/ 196.

بالحركات، فإعراب المثنى وجمع المذكر السالم على خلاف الأصل، أي: على خلاف القياس)) [1].

6- المقيس عليه [2]، كقولهم: الفاعل هو الأصل في الرفع، وما لم يسم فاعله محمول عليه [3].

7- المستصحب [4]، كقولهم: تعارض الأصل والظاهر، أي: المستصحب، وقولهم: الأصل في المبني أن يسكّن، أي: الراجح فيه ذلك، والمستصحب، لا الغالب؛ إذ ليس غالب المبنيات ساكناً.

8- الغالب [5]، كقولهم: الأصل في العلامة أن تكون ملزومة، لا لازمة، أي: الغالب فيه ذلك، وقولهم: الأصل في المفاعلة: المشاركة، أي: الغالب فيها ذلك، وقولهم: الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، أي الغالب فيه ذلك.

9- الغالب السابق [6]، كقولهم: الأصل في الأسماء الإفراد، والتنكير، والتذكير، والصرف.

10- الأغلب [7]، كقولهم: الأصل في المبتدأ التعريف، وفي الخبر التنكير.

---

(1) حاشية الصبان 1/ 98.

(2) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1269، 1295، والقواعد الكلية / 8.

(3) ينظر: لمع الأدلة / 93، والاقتراح / 71.

(4) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213، وحاشية الخضري 1/ 36، والقواعد الكلية / 8- 9.

(5) ينظر: شرح الكافية 1/ 201، والفوائد الضيائية 1/ 384، والقواعد الكلية / 9.

(6) ينظر: حاشية الصبان 1/ 116، 230، والقواعد الكلية / 9.

(7) ينظر: شرح الكافية 1/ 108، والقواعد الكلية / 9.

11- الراجح [1]، كقولهم: الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء. وقولهم الأصل أن يلي الفاعل الفعل، أي الراجح وقوع الفاعل بعد فعل معمول آخر، وقولهم: الأصل الحقيقة، أي: الأولى والأحرى.

12- الكثير الراجح [2]، كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة، أي: الكثير الراجح، المتبادر إلى ذهن السامع.

13- الكثير الشائع [3]، كقولهم: الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات الثلاث، أي: الكثير الشائع. يقول أحد الباحثين ((وهم يعنون بالأصل غالباً الكثير الشائع، ولا يكادون يقصدون بالأصل طوراً سابقاً في سياق التغيير)) [4].

14- الملائم للطبع [5]، كقول الصرفيين: الأصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يتوسط بينهما. فالمراد بالأصل الملائم للطبع لا الغالب.

15- اللغة [6]، كقولهم: التنوين في الأصل: مصدر نوّنت، أي: أدخلت نوناً، ثم غلب حتى صار اسماً لنون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد.

16- الأقوى [7]، كقولهم: الأصل في حذف العائد من الصلة، أي: الأقوى فيه ذلك.

---

(1) ينظر: حاشية يس 1/ 47، والكليات 1/ 188، ودستور العلماء 1/ 88، وكشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213، والقواعد الكلية / 9.

(2) ينظر: الكليات 1/ 189، وكشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213، والقواعد الكلية / 9.

(3) ينظر: الفوائد الضيائية 1/ 197، وفي بناء الجملة العربية / 146.

(4) في تاريخ العربية / 113، وينظر / 178.

(5) ينظر: حاشية الصبان 1/ 57، والقواعد الكلية / 9.

(6) ينظر: حاشية الصبان 1/ 34، والقواعد الكلية / 10.

(7) ينظر: القواعد الكلية / 10.

17- الأولى [1]، كقولهم: الأصل في المبتدأ التقديم ((أي ما ينبغي أن يكون عليه المبتدأ إذا لم يمنع مانع)) [2]، وقولهم: الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ((أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع مانع))[3].

18- الوضع [4]، كقولهم: الوصف شرطه أن يكون في الأصل، أي: الوضع.

مفهوم الفرع

الفرع لغة:

ورد الفرع في اللغة بمعنى: ((أعلى كلّ شيء، وجمعه فروع)) [5]، و ((الفاء والراء والعين أصل صحيح يدلّ على علوّ وارتفاع وسموّ وسبوغ. من ذلك الفرع وهو أعلى الشيء. والفرع مصدر فرعتُ الشيء فرعاً: إذا علوتَهُ)) [6]. و((فرع كل شيء: أعلاه. ويقال هو فرع قومه للشريف منهم)) [7]. كذلك ((الفرع من كلّ شيء: أعلاه، وهو ما يتفرع من أصله، والجمع فروع، ومنه يقال: فرّعتُ من هذا الأصل مسائل فتفرّعتْ، أي: استخرجت فخرجت)) [8]. والفرع أيضاً: ((هو ثان

---

(1) ينظر: القواعد الكلية / 10.

(2) الفوائد الضيائية 1/ 279، ينظر: الكليات 1/ 189.

(3) الفوائد الضيائية 1/ 255.

(4) ينظر: دستور العلماء 1/ 88.

(5) العين (فرع) 2/ 127.

(6) مقاييس اللغة (فرع) 4/ 491.

(7) الصحاح (فرع) 3/ 1256، وينظر: لسان العرب (فرع).

(8) المصباح المنير (فرع) 2/ 642، وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف / 343 – 344.

يبنى على أوّل)) [1]، وهو: ((خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يبنى على غيره)) [2].
والفرع في القياس هو المقيس، والأصل هو المقيس عليه [3].

والعلاقة بين الأصل والفرع أن الأصل سافل والفرع عال، وأن الأصل يتوصل منه إلى الفرع [4]، كما أن الأصل هو المحتاج إليه غيره، والفرع هو المحتاج [5]؛ لذلك: ((يرتبط الأصل والفرع بعلاقة الاحتياج أو الافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجرة إلى جذورها، كما نلمح في الأصل دلالة على الثبوت والرسوخ في حين يتجدّد الفرع ويتعدد ويتغيّر)) [6].

ويتضح مما سبق ذكره أن الفرع هو أعلى الشيء، وأن الأصل هو أسفله وأساسه في الأشياء والأمور الطبيعية، وبذلك شبّهت الأصول والفروع اللغوية، فكان الأصل هو الثابت المستقر، وكان الفرع هو الخارج عن هذا الأصل والمتفرع عنه. وفي القرآن الكريم ما يصوّر هذه العلاقة وهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [إبراهيم: 24].

قال الراغب الأصفهاني (ت 502هـ) موضحاً معنى الفرع في هذه الآية: ((فرع الشجر: غصنه، وجمعه فروع، قال تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [إبراهيم: 24]. واعتُبر ذلك على وجهين: أحدهما بالطول فقيل: فَرَعَ كذا: إذا طال... والثاني اعتُبر بالعَرْض، فقيل: تفرّع كذا، وفرعُ المسألة...)) [7].

(1) رسائل في النحو واللغة / 42.
(2) التعريفات / 95.
(3) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1269.
(4) ينظر: مجمع البيان 6 / 312.
(5) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 1/ 213.
(6) نظرية الأصل والفرع / 75.
(7) مفردات ألفاظ القرآن / 632.

أما الزمخشري (538هـ) فقال عن الآية: ((أصلها ثابت)): ((يعني في الأرض ضارب بعروقه فيها (وفرعها): أعلاها ورأسها)) [1].

وفسّر الطاهر ابن عاشور الفرع الوارد في الآية السابقة بقوله: ((والفرع: ما امتدّ من الشيء وعلا، مشتق من الافتراع، وهو الاعتلاء. وفرع الشجرة: غصنها، وأصل الشجرة: جذرها)) [2]. ولم ترد لفظة (فرع) في القرآن الكريم إلا في هذه الآية [3].

الفرع اصطلاحاً:

لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للفرع عن المعنى اللغوي، بل هما متقاربان ومتداخلان، فالفرع: ((هو ما يتفرع من أصله)) [4]، وهو كذلك: ((ما اندرج تحت تحت أصل كلّي)) [5] وربط أبو البقاء والكفوي بين الأصل والفرع جامعاً بينهما بقوله: ((وحمل المفهوم الكلّي على الموضوع على وجه كلي بحيث يندرج فيه أحكام جزئياته يسمى أصلاً وقاعدة. وحمل ذلك المفهوم على جزئيّ معيّن من جزئيات موضوعه يسمى فرعاً ومثالاً)) [6]. وعرّفه أحد\ الباحثين بأنه: ((ما كان جزءاً من الأصل، أي: أنّه متفرع منه)) [7]. وضرب لذلك مثلاً من الضمائر، فالضمير (هو) أصل للغائب، وتتفرع منه فروع نحو: هي، وهما، وهم، وهن. وكذلك الضمير (أنت) هو للمخاطب وهو أصل لفروعه: أنتما، وأنتم، وأنتنّ.

---

(1) الكشاف 2/ 553.

(2) التحرير والتنوير 13 / 224.

(3) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم / 515.

(4) المصباح المنير (فرع).

(5) التوقيف على مهمات التعاريف / 344.

(6) الكليات 1/ 189.

(7) معجم المصطلحات النحوية والصرفية / 170، وينظر: النحو الوافي 1/ 226.

المبحث الثاني

ألفاظ ترد بمعنى الأصل

وردت ألفاظ تؤدي معنى الأصل وترادفه عند وضعها في موضعه، ومن تلك الألفاظ الدالة على الأصل: القواعد، والضوابط، والقوانين، والأقيسة ؛ إذ تلتقي هذه الألفاظ مع الأصول: ((في الدلالة على القضايا الكلية التي يُتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها)) [1].

ومن تلك الألفاظ ما ورد في اقتراح قدّمه الشيخ أحمد الاسكندري إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة طالباً منه أن يصدر قراراً يقضي ((بتساوي ألفاظ: (القياس، والمطّرد، والأغلب، والغالب، والأكثر، والباب، والأصل، وأصل الباب، والقاعدة) في دلالتها على ما ينقاس عليه، إذا ذكر أحدها في كتاب من كتب المتقدمين)) [2]. وذكر الشيخ الاسكندري أيضاً أنهم: ((قد عبّروا عن الكثير المستفيض بالمطّرد، أو الأغلب، أو الغالب، أو الأصل، أو الباب، أو القاعدة، أو نحو ذلك)) [3]. وذكر في موضع آخر [4] تساوي ألفاظ الباب، والأصل، والقياس في المعنى.

وقد أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة القرار الآتي: ((يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين، وهي: (القياس، والأصل، والمطّرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة) ألفاظ متساوية في

---

(1) القواعد الكلية / 7.

(2) جموع التكسير القياسية (بحث) / 176، وينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي / 24، 26، 48، 75.

(3) جموع التكسير القياسية (بحث) / 177.

(4) ينظر: البحث نفسه / 179 – 180.

الدلالة على ما ينقاس، وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وأن المقيس على كلام العرب من كلام العرب)) [1]. ونقف الآن على أهم الألفاظ الدالة على الأصل أو القاعدة أو القياس فيما يأتي:

1-القاعدة

وهي في اللغة الأساس قال الزجاج (ت 311هـ): ((القواعد واحدتها قاعدة، وهي كالأساس والأسّ للبنيان، إلا أن كل قاعدة فهي للتي فوقها)) [2]، وقال الزمخشري: ((القواعد جمع قاعدة، وهي الأساس والأصل لما فوقه، وهي صفة غالبة، ومعناها الثابتة)) [3]. أما الطبرسي (ت 548هـ) فيقول عن القواعد: ((والقواعد والأساس والأركان نظائر، وواحد القواعد قاعدة، وأصله في اللغة الثبوت والاستقرار، فمن ذلك القاعدة من الجبل، وهي أصله، وقاعدة البناء: أساسه الذي يبنى عليه)) [4].

وجاء في لسان العرب: ((والقاعدة أصل الأس، والقواعد الأساس، وقواعد البيت: أساسه)) [5] قال تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ ﴾ [البقرة: 127]. فالقواعد هنا هي أساس البيت [6].

(1) جموع التكسير القياسية (بحث) / 186، وينظر: النحو الوافي (الحاشية 3) 4 / 634، واللغة والنحو بين القديم والحديث / 41، ط2.

(2) معاني القرآن وإعرابه 1/ 208.

(3) الكشاف 1/ 187.

(4) مجمع البيان 1/ 206.

(5) لسان العرب (قعد) 3/ 361، وينظر: (أسس) 6/ 6، والمصباح المنير (قعد) 2 / 700.

(6)ينظر: العين (قعد) 1/ 143، ومقاييس اللغة (قعد) 5/ 109، والصحاح (قعد) 2/ 525، ومفردات ألفاظ القرآن (قعد) / 679.

أما القاعدة في الاصطلاح، فهي عند الفيومي (ت 770 هـ) تشترك في المعنى مع الضابط وترادفه ؛ إذ ((هي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته))[1]، وهي عند الجرجاني (ت 816 هـ): ((قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها)) [2]. أما أبو البقاء الكفوي فعرفها بأنها: ((قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها، وتسمى فروعاً، واستخراجها منها تفريعاً، كقولنا: كل إجماع حق. والقاعدة هي الأساس والأصل لما فوقها، وهي تجمع فروعاً من أبواب شتى. والضابط يجمع فروعاً من باب واحد)) [3]. أما التهانوي (ت ق 12هـ) فذكر أن القاعدة في اصطلاح العلماء تطلق على معان هي: مرادف الأصل، والقانون والمسألة والضابطة، والمقصد. وعُرّفت بأنها: ((أمر كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه))[4].

وتلتقي القاعدة والأصل في المعنى [5]، فالقاعدة هي: ((الأساس والأصل لما فوقها)) [6]، و ((كل قاعدة، فهي أصل للتي فوقها)) [7]، وكذلك الأصل فهو: ((ما يبتنى عليه غيره)) [8] ؛ ولذلك قرن السيوطي القاعدة بالأصل في (فن القواعد

---

(1) المصباح المنير (قعد) 2/ 700.

(2)التعريفات / 97، وينظر: التوقيف على مهمات التعريفات / 353، ودستور العلماء 3/ 39 (عدّ القاعدة والقانون مترادفين).

(3) الكليات 4/ 48.

(4) كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1295.

(5) ينظر: جموع التكسير القياسية (بحث) / 176، 186، والتعليل النحوي في الدرس اللغوي / 52، 53.

(6) الكليات 4/ 48.

(7) الكليات 4/ 4.

(8) التعريفات / 22.

القواعد والأصول التي تردّ إليها الجزئيات)، وفي (فن القواعد والأصول العامة) من كتابه: (الأشباه والنظائر) [1].

وجاءت القاعدة بمعنى الأصل في قول ابن يعيش: ((اعلم أن عدد المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء، كقولك: ثلاث نسوة، وأربع جوار، وعشر ليال، وعدد المذكر بالهاء، نحو: خمسة أبيات، وسبعة دراهم، وهذا عكس القاعدة ؛ لأن القاعدة إثبات العلامة مع المؤنث، وحذفها مع المذكر)) [2]. فالقاعدة – هنا – بمعنى الأصل: ((وذلك أن الأصل إذا أريد تأنيث كلمة أن يلحق علم التأنيث تلك الكلمة)) [3].

2- القياس

وجمعه أقيسة. وهو في اللغة: ((تقدير الشيء بالشيء)) [4] يقال: ((قست الشيء بغيره وعلى غيره، أقيسه قيساً وقياساً فانقاس: إذا قدرته على مثاله))[5]. أما في الاصطلاح فعرفه أبو هلال العسكري بأنه: ((حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه بوجه من الشبه. وقيل: هو حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل)) [6]. وعرفه أبو البركات الأنباري بأنه: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)) [7]. وعرفه أيضاً بأنه: ((تقدير الفرع بحكم الأصل)) [8] أو هو ((حمل فرع على أصله بعلة، وإجراء

(1) الأشباه والنظائر 1/ 25، 29.

(2) شرح المفصل 6/ 18.

(3) شرح المفصل 5/ 89، وينظر: 5/ 5، 35، 99، والأمالي الشجرية 2/ 288.

(4)مقاييس اللغة (قوس) 5/ 40.

(5)الصحاح (قوس) 3/ 967، وينظر: لسان العرب (قوس).

(6)الفروق في اللغة / 69.

(7) الإغراب في جدل الإعراب / 45.

(8) لمع الأدلة / 93، وينظر: الاقتراح / 70.

حكم الأصل على الفرع)) [1] أو هو: ((إلحاق الفرع بالأصل بجامع)) [2] أو هو: ((اعتبار الشيء بالشيء بجامع)) [3] وهذه الحدود كلها متقاربة. وأركان القياس أربعة: المقيس عليه (الأصل)، والمقيس (الفرع)، والعلة، والحكم.

ويتساوى الأصل والقياس في المعنى [4] ؛ ولذلك قد يلتقي القياس والأصل في معنى واحد فيكون القياس بمعنى الأصل كقولهم: إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس، فالقياس – هنا – يراد به الأصل [5]. وورد القياس بمعنى الأصل عند سيبويه حين ذكر [6] أن (فَعْلاً) يجمع على (أفْعُل) في القلة وعلى (فِعال) و (فُعول) في الكثرة ن وذكر أمثلة خرجت عن هذا الأصل، ثم قال: ((والقياس في (فَعْل) ما ذكرنا. وأما ما سوى ذلك فلا يُعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر)) [7]. فالقياس هنا بمعنى الأصل [8].

ولعل ما يمثل مجيء القياس بمعنى الأصل ما ذكره سيبويه من أن إهمال (ما) المشبهة بـ(ليس) عند تميم ((هو القياس)) [9] أي الأصل. وبتعبير عبد القاهر: ((أصلها أن لا تعمل شيئاً)) [10] لأنها غير مختصة. ومن الشواهد على ذلك قول

---

(1) لمع الأدلة / 93، وينظر: الاقتراح / 70

(2) لمع الأدلة / 93، وينظر: الاقتراح / 70

(3) لمع الأدلة / 93، وينظر: الاقتراح / 70

(4) ينظر: حاشية الخضري 1/ 98، والقواعد الكلية / 11 .

(5)ينظر: جموع التكسير القياسية (بحث) / 176، 186، 179 – 180، والتعليل النحوي 26، 75.

(6) ينظر: الكتاب 3/ 567.

(7) المصدر نفسه 3/ 568.

(8) ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة / 141، وجموع التكسير القياسية (بحث) / 179.

(9) الكتاب 1/ 57.

(10) المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 429.

الأخفش عن (مصائب): ((أما (مصائب) فكان أصلها (مصاوب)... ولم يكن القياس أن تهمز، وناس من العرب يقولون: (المصاوب) وهي قياس)) [1]. أما المازني فقال عنها: ((وأكثر العرب يقول: (مصاوب) فيجيء بها على القياس وما ينبغي)) [2] فالقياس والأصل – هنا – شيء واحد.

وذكر الزمخشري [3] أن القياس في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي الخبر أن يكون نكرة. ومعنى ذلك: ((أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة)) [4] فوضع لفظة (أصل) موضع لفظة (القياس) يدل على أنهما بمعنى واحد. والدليل على أن الأصل والقياس شيء واحد أن سيبويه قد سوّى بينهما حين قال: ((وأما ما كان (فُعْلاً) من بنات الواو، فإنك تكسره على (أفعال) إذا أردت بناء أدنى العدد، وهو القياس والأصل ؛ ألا تراه في غير المعتل كذلك. وذلك عود وأعواد وغول وأغوال)) [5].

وهذا من باب عطف المترادفين، أو عطف اللفظ على نفسه للتوكيد. وقد يتقدم لفظ (الأصل) على لفظ (القياس) كقول سيبويه عند حديثه عن الظروف المركبة مثل (يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ) ((فالأصل في هذا والقياس الإضافة)) [6] وهذا كذلك من باب عطف المترادفين. ويوصف القياس بأنه (القياس المرفوض) كقول ابن يعيش: ((وقد شذّت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: أقْوُس

---

(1) معاني القرآن 2/ 294، وينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة / 179.

(2) المنصف 1/ 309.

(3) ينظر: المفصل / 24.

(4) شرح المفصل 1/ 85، وينظر: 82، 5/ 5، 17، 89، 99.

(5) الكتاب 3/ 592-593، وينظر: 2/ 414، 3/ 684، والأصول في النحو 2/ 395

(6) الكتاب 3/ 303، وينظر: 2/ 401، 3/ 385، 412، 507، 4/ 385، والأصول في النحو 2/ 11، 140.

وأثْوُب وأعْيُن وأنْيُب، جاءوا بها على (أفْعُل) منبهةً على أنه الأصل)) [1]، وبأنه (القياس المتروك) وهو: ((الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام))[2] كقول أبي علي الفارسي: ((فالإضافة في (كم) إلى الجمع في الخبر جاءت على القياس المتروك في: خمس مئي، و❖ ثلاث مئين للملوك❖ [3] ونحو ذلك))[4]..

3- القانون

جاء القانون في اللغة بمعنى الأصل، وجمعه قوانين، قال ابن منظور:((والقوانين: الأصول، الواحد قانون، وليس بعربي)) [5] وقال الفيومي:((والقانون: الأصل، والجمع قوانين)) [6].

أما في الاصطلاح فيعرف القانون بأنه: ((أمر كلي منطبق على جميع جزئياته التي تُتعرّف أحكامها منه، كقول النحاة: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور)) [7]، وذكر أبو البقاء الكفوي أن القانون: ((هو كلمة سريانية بمعنى المسطرة، ثم نقل إلى القضية الكلية من حيث يستخرج بها أحكام جزئيات المحكوم عليه فيها، وتسمى تلك القضية أصلاً وقاعدة، وتلك الأحكام فروعاً، واستخراجها من ذلك الأصل تفريعاً)) [8]. أما صاحب (دستور العلماء) فذكر أن القانون يوناني أو سرياني يعني مسطر الكتابة. وهو في الاصطلاح يرادف القاعدة، إذ إنه هو و القاعدة: ((قضية كلية

---

(1) شرح المفصل 5/ 34.

(2) القياس في النحو العربي / 41

(3) في قول الشاعر: ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم

(4) المسائل الشيرازيات 2/ 373.

(5) لسان العرب (قنن) 3/ 350.

(6) المصباح المنير (قنن) 2/ 711.

(7) التعريفات / 97، وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف / 353، والقواعد الكلية / 10

(8) الكليات 4/ 60.

تعرف منها بالقوة القريبة من الفعل أحوال جزئيات موضوعها مثل: كل فاعل مرفوع... وفرّق بعضهم بأن القانون هو: الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه. والقاعدة هي القضية الكلية المذكورة)) [1].

أما التهانوي فعدّ القانون مرادفاً للقاعدة إذ إنه: ((أمر كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه)) [2] ويبدو أن الأصل والقانون والقاعدة كلمات مترادفة، إذ الأصل يطلق ((على القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات)) [3].

4- الضابط

يجمع الضابط على ضوابط، وهو في اللغة [4]: الحافظ، يقال: ضبط الشيء الشيء يضبطه ضبطاً: إذا حفظه بالحزم.

وفي الاصطلاح عرفه التهانوي بأنه ((حكم كلي ينطبق على جزئيات)) [5] وعدّه في موضع آخر مرادفاً للقاعدة [6]، غير أن السيوطي فرّق بين القاعدة والضابط؛ إذ يختص كل ضابط ببابه؛ ذلك أن ((القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب واحد.

(1) دستور العلماء 3/ 39.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1295.

(3) الكليات 1/ 188.

(4) ينظر: لسان العرب (ضبط).

(5)كشاف اصطلاحات 2/ 1110، وينظر: القواعد الكلية / 11.

(6)ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1295.

وقد تختص القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم: قاعدة الباب كذا)) [1]. ومما ذكره السيوطي تحت عنوان (ضابط) قوله: ((كل الأفعال متصرفة الا ستة: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا)) [2].

5- أمّ الباب

وجد النحويون أن هناك مجموعات من الأدوات تعمل كل واحدة منها عملاً خاصاً، فجعلوا كل مجموعة باباً مستقلاً، ثم جعلوا لكل مجموعة أصلاً واحداً، يقول المبرد: ((كل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل؛ لاجتماعها في المعنى)) [3]. وعبّروا عن هذا الأصل بعبارة: (أصل الباب) [4] أو (أم الباب) [5].

وهذه الأدوات تتصدر أبوابها، وتتمتع بسعة التصرف، وكثرة الاستعمال في العمل أو في المعنى، أو في كليهما ما ليس لأخواتها؛ إذ إن أم الباب يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها [6]. من ذلك على سبيل المثال الهمزة، فهي أم الباب في الاستفهام: ((وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس

---

(1) الأشباه والنظائر 1/ 25-26، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1110، والكليات 4/ 48.

(2) الأشباه والنظائر 2/ 16.

(3) المقتضب 2/ 46.

(4) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 1199، وشرح المفصل 8/ 118، وشرح جمل الزجاجي 2/ 82.

(5) ينظر: شرح المفصل 8/ 32، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 633، 641، والجنى الداني / 236، 349.

(6) ينظر: البسيط 2/ 633.

للاستفهام في الأصل غيره)) [1]. أما ابن يعيش فيرى أيضاً: ((أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفاً، وأقواها في باب الاستفهام؛ لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام)) [2].

وعدّها المرادي [3] وابن هشام [4] أصل أدوات الاستفهام؛ ولذلك خُصّت بأحكام كجواز حذفها، وأنها ترد لطلب التصور ولطلب التصديق، وأنها تدخل على الإثبات وعلى النفي، وأن لها تمام التصدير.

6- الباب

يتساوى الأصل والباب في المعنى [5]؛ ولذلك يأتي لفظ الباب بمعنى الأصل، فقد ذكر سيبويه [6] أن (فَعْلاً) الصحيح العين يجمع على (أفْعُل) في القلة نحو كعب وأكعب، وعلى (فِعال)و (فُعول) في الكثرة نحو كعاب وكعوب، ثم قال: ((واعلم أنه قد يجيء في (فَعْل) (أفعال) مكان (أفْعُل) قال الشاعر، الأعشى:

وُجِدْتَ إذا اصطلحوا خيرَهُم ... وزندُك أثقبُ أزنادِها

وليس ذلك بالباب في كلام العرب)) [7]؛ إذ كان القياس (أزندها)؛ لأنه جمع قلة. واستدلّ المبرد على أن وزن (ابن) هو (فَعَلٌ)، وليس (فَعْلاً) بأنه يجمع

---

(1) الكتاب 1/ 99.

(2) شرح المفصل 1/ 81، وينظر: 8/ 151.

(3) ينظر: الجنى الداني / 97.

(4) ينظر: مغني اللبيب 1/ 14 – 16.

(5) ينظر: جموع التكسير القياسية (بحث) / 176، 179 – 180، 186.

(6) ينظر: الكتاب 3/ 567.

(7) الكتاب 3/ 568، وينظر: المقتضب 2/ 195 – 196.

على (أبناء) مثل: جمل وأجمال ؛ ((لأن الباب في جمع (فَعْل) (أفْعُل) نحو: كلْب وأكلُب، وكعْب وأكعُب، فلو كان (فَعْلاً) لم يجمع إلا على بابه ليدل عليه)) [1]. والدليل على أن الأصل والباب بمعنى واحد اقتران أحدهما بالآخر في قول المبرد: ((فأما جُدَد وسُرَر في جمع: جديد وسرير، فإن الأصل والباب: جُدُد وسُرُر، وإنما فتح لكراهة التضعيف مع الضمة)) [2] وقوله: ((فأما الباب والأصل فما صدّرنا به)) [3]. وقد يضاف الأصل إلى الباب كقول المبرد: ((وقد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما – وإن كان الاستعمال على غير ذلك – ليدل على أصل الباب)) [4].

وربما جاء الباب مقترناً بالقياس كقول ابن يعيش عن أسماء الأفعال: ((واعلم أن الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضمير تثنية ولا جمع ؛ لأن هذه الأسماء إنما سميت بها الأفعال لضرب من الاختصار)) [5]. وترى د. خديجة الحديثي [6] أن لفظ (الباب) يدلّ على معنى القياس، وهذا ما يراه د. سعيد الزبيدي [7]، ولا مانع من ذلك فهذه الألفاظ متساوية في المعنى.

7- الوجه

يرد الوجه مراداً به الأصل، قال سيبويه: ((وقالوا: عُتِيّ ومَغْزِيّ، شبهوها – حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما الا حرف ساكن – بأدلٍ،

---

(1) المقتضب 1/ 230، وينظر: 2/ 195، 196، 197، 207.

(2) المقتضب 2/ 212.

(3) المصدر نفسه 2/ 200، وينظر: 2/ 194.

(4) المصدر نفسه 2/ 98.

(5) شرح المفصل 4/ 43.

(6) ينظر: الشاهد وأصول النحو / 152.

(7) ينظر: القياس في النحو العربي / 142.

فالوجه في هذا النحو الواو)) [1]. أي: الأصل في عُتيّ ومَغْزيّ هو: عُتُوٌّ ومغزوٌّ، قال تعالى: ﴿لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[الفرقان: ٢١]. وذكر المبرد أن الأجود في جمع (صائم) أن تصحّ الواو فنقول: (صوّم)، ((وقد يجوز أن تقلب الواو ياء، وليس بالوجه)) [2].

ويرى الخليل [3] أن النسب إلى (سُلَيْم) ونحوها بإثبات الياء هو القياس، وهذا عند المبرد: ((هو الوجه)) [4]. أي: الأصل. ونرى سيبويه يستعمل كلمة (الوجه) مصاحبة لكلمة (القياس) كقوله: ((والجر في (غُدوة) هو الوجه والقياس)) [5]، وقوله: ((واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف، فإن القياس والوجه أن تقرّه على حاله)) [6]. وورد استعمال (وجه الكلام) عند سيبويه والفراء والأخفش قال سيبويه: ((هذا باب الرفع فيه وجه الكلام)) [7] و ((هذا وجه الكلام)) [8]، و ((الرفع فيه وجه الكلام)) [9]، وورد عند الفراء: ((وهو وجه الكلام)) [10]، وكذلك الأخفش في قوله: ((فوجه الكلام فيه الرفع)) [11]، و ((الرفع وجه الكلام)) [12].

---

(1) الكتاب 4/ 384، وينظر: المقتضب 1/ 187.
(2) المقتضب 1/ 128.
(3) ينظر: الكتاب 3/ 335.
(4) المقتضب 3/ 133.
(5) الكتاب 1/ 210.
(6) المصدر نفسه 3/ 351.
(7) الكتاب 2/ 23.
(8) المصدر نفسه 1/ 69.
(9) المصدر نفسه 2/ 120.
(10) معاني القرآن للفراء 1/ 100، 141، 241، 255، 2/ 386.
(11) معاني القرآن للأخفش 1/ 77.
(12) المصدر نفسه 1/ 207، 2/ 273.

أمـا د. خديجـة الحـديثي [1] فـترى أن لفـظ (الوجـه) جـاء دالاً علـى معنـى القياس، وكذلك يرى د. سعيد الزبيدي [2]، ولا مانع من ذلك، فهذه الألفاظ – كما ذكرنا – متساوية في المعنى.

8- الأول

قد يعبّر النحويون عن الأصل بلفظة (الأوّل) و (الأولى)، فمن ذلك: ((أن النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكناً ؛ لأن النكرة أوّل)) [3]، و ((أن الواحد أشدّ تمكناً من الجميع ؛ لأن الواحد الأول)) [4]، كما ((أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛ لأن المذكر أول)) [5]، وكذلك الأفعال أثقل من الأسماء ؛ ((لأن الأسماء هي الأولى)) [6] وكذلك: ((الأسماء هي الأُوَل، والأفعال فروع ودواخل عليها)) [7].

أما (الأوّل) وهو الأصل فيقابله (الثاني) وهو الفرع، يقول ابن أبي الربيع: ((والمذكر أوّل والمؤنث ثان)) [8]. وجمع ابن جني بين (الأول) و (الأصل) حين قال: قال: ((والتذكير هو الأول والأصل)) [9]. فلفظة (الأول) في هذه النصوص جاءت بمعنى (الأصل)، ودليل ذلك أن لفظة (الأصل) حلّت محلّها كما في قولهم:

---

(1) ينظر: الشاهد وأصول النحو / 251، 252.

(2) ينظر: القياس في النحو العربي / 142.

(3) الكتاب 1 / 22.

(4) المصدر نفسه 1/ 22.

(5) المصدر نفسه 1/ 22.

(6) المصدر نفسه 1/ 20، وينظر: الكتاب بين المعيارية والوصفية / 63.

(7) المقتضب 3/ 8.

(8) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 210.

(9) الخصائص 3/ 242.

((الاسم هو الأصل والفعل فرع)) [1] وقولهم: ((الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع)) [2].

9- الحدّ

وردت لفظة (الحدّ) بمعنى الأصل، قال سيبويه: ((ومما قلبوا الواو فيه ياء ديّار وقيّام، وإنما كان الحدّ: قيوام وديوار. وقالوا: قيّوم و ديّور، وإنما الأصل: قيووم وديوور ؛ لأنهما بنيا على فيعال وفيعول)) [3] فالأصل والحدّ في هذا النص بمعنى واحد.

وتحدّث سيبويه عن إلغاء عمل (ظن) إذا تأخرت فقال: ((وكلما طال الكلام ضعُف التأخير إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعُف: زيداً قائماً ضربتُ ؛ لأن الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل)) [4]. وعلّق محقق الكتاب على هذا النص بقوله: ((يعني أن الأصل أن يتقدم الفعل ويبتدأ به)) [5].

وذكر المبرد أن سبب بناء العدد المركب نحو: أحد عشر، هو أنه: ((كان له حدٌّ صرف عنه كما ذكرت، فلما عدل عن وجهه، عدل عن الإعراب)) [6] وحدّه، أي: أصله هو أحدٌ وعشرةٌ. ويقول المبرد: ((حدّ الأفعال أن لا يعرب شيء منها)) [7]، ويقول عن الصفة المشبهة ((اعلم أن هذه الصفة إنما حدّها أن تقول:

---

(1)الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 246.

(2)الأشباه والنظائر في النحو 2/ 148.

(3)الكتاب 4/ 367.

(4)المصدر نفسه 1/ 120.

(5)المصدر نفسه (الحاشية) 1/ 120.

(6)المقتضب 2/ 162.

(7)المقتضب 4/ 80.

هذا رجل حسنٌ وجهُه وكثيرٌ مالُه... وذلك لأن التنوين هو الأصل)) [1]. واستعمل سيبويه الحدّ والأصل في كلامه على الظروف المركبة والأحوال فقال: ((وإنما جعل هذا هكذا في الظروف والحال ؛ لأن حدّ الكلام وأصله أن يكون ظرفاً أو حالاً)) [2]. كما استعمل الحدّ والوجه في قوله: ((وترك التاء في جميع هذا الحدّ والوجه)) [3].

أما المبرد فاستعمل الحدّ والقياس في قوله: ((فأما باب عدة وزنة، فحذف ذلك الحدّ والقياس)) [4]. وعدّت د. خديجة الحديثي [5] الحدّ من معاني القياس، وكذلك يرى الدكتور سعيد الزبيدي [6].

10- الحقّ

تأتي كلمة (حقّ) مضافة إلى ما بعدها، لتدلّ على معنى الأصل، كقول المبرد: ((اعلم أن حقّ الأسماء أن تعرب جُمَع وتصرف)) [7]. وكقول ابن السراج: ((واعلم أن الإعراب إنما حقّه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف)) [8] وعبّروا عن هذا المعنى بقولهم: ((الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال)) [9].

(1)المصدر نفسه 4/ 158.

(2)الكتاب 3/ 304.

(3)الكتاب 1/ 53، وينظر: 1/ 80، 147، 2/ 49.

(4)المقتضب 3/ 170.

(5)ينظر: الشاهد وأصول النحو / 152.

(6)ينظر: القياس في النحو العربي / 144.

(7)المقتضب 3/ 171.

(8)الأصول في النحو 1/ 50.

(9) الجمل في النحو / 260، وينظر: الإيضاح في علل النحو / 77، والمقتصد في شرح الإيضاح 1/ 207.

واستعملت هذه الكلمة في التعبير عن أصل البناء، كقول المبرد: ((وكان حقّ كل مبني أن يسكّن آخره)) [1] وكقول ابن السراج: ((وحق البناء وأصله السكون)) [2]. وكلمة (حق) تقابل كلمة (أصل) ؛ ولذلك قال ابن مالك:

وكلُّ حرفٍ مستحق للبنا والأصلُ في المبنيِّ أنْ يسكّنا [3]

واستعملت هذه الكلمة في باب المبتدأ والخبر؛ إذ ((حقّ المبتدأ أن يكون معرفة)) [4] أي: ((أصل المبتدأ أن يكون معرفة)) [5]. واستعملت كذلك في باب (ما) المشبهة بـ(ليس) ؛ إذ ((كان حق (ما) أن لا تعمل شيئاً)) [6] أي: ((أصل (ما) أن لا تعمل شيئاً)) [7]. ففي هذه النصوص رأينا كلمة (حق) تقابل كلمة (أصل) وتحلّ محلّها مما يدلّ على أنهما يستعملان بمعنى واحد.

11. الأَوْلى

استعمل سيبويه لفظة (الأصل) في قوله: ((وإن قلت: أيّهم زيداً ضرب، قبح كما يقبح في (متى) ونحوها، وصار أن يليها الفعلُ هو الأصل ؛ لأنها من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف)) [8] واستعمل سيبويه لفظة (أولى) مكان (الأصل) في موضع آخر فقال: ((وكذلك (من) و (ما) ؛ لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها. تقول: من أمَةَ الله ضربها، وما أمةَ الله أتاها، نصْبٌ في كل ذا ؛ لأنه أن يلي هذه الحروفَ الفعلُ أولى)) [9].

---

(1) المقتضب 2/ 2.
(2) الأصول في النحو 1/ 51.
(3) شرح ابن عقيل 1/ 40.
(4) الأصول في النحو 1/ 59.
(5) شرح المفصل 1/ 85.
(6) الأصول في النحو 1/ 97.
(7) المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 429.
(8) الكتاب 1/ 126.
(9) المصدر نفسه 1/ 127.

المبحث الثالث

أصول وقواعد نحوية وصرفية

الأصول من حيث الاستعمال ضربان [1]:

1- أصول قائمة معتبرة في الاستعمال.

2- أصول منصرف عنها إلى الفروع (مرفوضة).

وسنتكلم على هذين الضربين من الأصول ونجعل القسم الأول، وهو الأصول القائمة المعتبرة في الاستعمال تحت عنوان (أصول وقواعد نحوية وصرفية) ونجمع الأصول المتقاربة تحت عنوان واحد ذاكرين المهم من هذه الأصول، لأنها كثيرة، ومعرفة بعضها يغني عن ذكرها جميعاً. أما سبب دراستنا لها، فلأن معرفة الأصل هي الأساس؛ إذ لابدّ من معرفة الأصل قبل الرد إليه. أما القسم الثاني وهو الأصول المنصرف عنها إلى الفروع فسوف نضعه تحت عنوان (الأصول اللغوية المرفوضة).

(1) الاسم أصل للفعل

هناك أصل وفرع في الاسم والفعل؛ إذ ((الاسم أصل للفعل، والفعل فرع عليه)) [2]؛ ولذلك قدّر بعض البصريين اسم الفاعل ناصباً للظرف في نحو (زيدٌ أمامك)، ولم يقدروا الفعل، ((فلما وجب تقدير أحدهما، كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع)) [3].

---

(1)ينظر: القواعد الكلية والأصول العامة:/ 154.

(2)الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 659.

(3)المصدر نفسه 1/ 246.

وقد أوضح سيبويه هذه الفكرة بقوله: ((واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من السماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء [1]؛ ألا ترى أن الفعل لابدّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: الله ربنا، وعبد الله أخونا)) [2].

وعبّر المبرد عن ذلك بقوله: ((والأسماء هي الأولى، والأفعال فروع ودواخل عليها)) [3]. هذا رأي البصريين، أما الكوفيون [4]، فيرون أن الفعل هو الأصل، وأن الاسم (المصدر) مشتق منه.

(2) الإعراب والبناء

- الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال البناء.

يرى النحويون [5] أن الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف، وفرع في الأسماء.

أما سبب [6] كون الإعراب أصلاً في الأسماء، فلأن الاسم يفتقر إليه للتفرقة بين المعاني المختلفة: كالفاعلية والمفعولية والإضافة والتعجب والاستفهام والخبر وغيرها، بخلاف الفعل فإنه يعرف بصيغته؛ إذ إن الصيغة تدل على معناه

---

(1) أي الأفعال مشتقة من الأسماء.

(2) الكتاب 1/ 20 – 21، وينظر: الإيضاح في علل النحو / 100.

(3) المقتضب 3/ 18.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 235.

(5) ينظر: الأصول في النحو 1/ 50، والجمل في النحو / 260، والإيضاح في علل النحو / 77، والمقتصد في شرح الإيضاح 1/ 207.

(6) ينظر: الجمل في النحو / 260، والإيضاح في علل النحو / 77، والمقتصد في شرح الإيضاح 1/ 208.

كالماضي والمضارع والأمر ((فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله)) [1]. وكل ما خرج عن أصله [2]، فخروجه لعلة لحقته كبناء الأسماء لشبهها بالحرف، وإعراب المضارع لشبهه بالاسم. وهذا الرأي الذي ذكرناه هو رأي الخليل وسيبويه وجميع البصريين [3]. أما الكوفيون [4]، فيرون أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال ؛ لأن الأفعال كالأسماء تفتقر إلى الإعراب للدلالة على المعاني المختلفة كالأمر والنهي والنفي. وتفصيل احتجاج الفريقين مذكور في مظانه [5].

- الأصل في الأسماء الصرف

ولذلك: ((يكفي في العودة، إليه أدنى شبهة ؛ لأنه على وفق الدليل ؛ ولذلك صرف أربع من قولك: مررت بنسوة أربع، مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد)) [6]. وإنما كان الأصل في الأسماء أن تكون متصرفة لعلتين[7]:

لعلتين[7]:

(1)الإيضاح في علل النحو / 77، وينظر: الجمل في النحو / 260 – 261.

(2)ينظر: الأصول في النحو 1/ 50، والإيضاح في علل النحو / 77، والإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 534.

(3)ينظر: الإيضاح في علل النحو / 77، وشرح جمل الزجاجي 2/ 330، وهمع الهوامع 1/ 46.

(4)ينظر: الإيضاح في علل النحو / 78، والإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 534، وشرح جمل الزجاجي 2/ 33، وهمع الهوامع 1/ 46.

(5)ينظر: الإيضاح في علل النحو / 77-82، والإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 534، وشرح جمل الزجاجي 2/ 33- 331.

(6)الكليات 1/ 199.

(7) ينظر: الغرّة المخفية 1/ 204، والأشباه والنظائر 2/ 41.

إحداهما: أن الاسم إذا انصرف استوفى حركات الإعراب الدالة على المعاني المتواردة عليه.

والأخرى: أن منع الصرف يتوقف على علة وأمر زائد، والصرف يحصل بغير سبب وأمر زائد، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد.

- الإعراب بالحركات هو الأصل

الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليه، وذلك لثلاثة أوجه [1]:

الأول: أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب.

الثاني: أن الحركة أيسر من الحرف، وهي كافية في الدلالة على الإعراب، فلا تحتاج إلى تكلف ما هو أثقل؛ ولذلك كثر الإعراب بالحركات، وقدّر غيرها بها ولم تقدّر هي بغيرها.

الثالث: أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها. فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى ذلك إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين، وفي ذلك اشتراك، والأصل أن يُخصّ كل معنى بدليل.

- الأصل في البناء السكون

أصل البناء أن يكون بالسكون؛ ((وذلك أن الإعراب ضدّ البناء، والإعراب بابه أن يكون بالحركات، فيكون البناء بضده الذي هو السكون))[2]. وعلّل البناء على السكون بثلاثة أوجه هي [1]:

---

(1) ينظر: المقتصد 1/ 103، واللباب في علل البناء والإعراب 1/ 54 – 55، وشرح المفصل 1/ 51، والأشباه والنظائر 2/ 32، وهمع الهوامع 1/ 66.

(2) شرح جمل الزجاجي 2/ 331، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 125 – 126.

الأول: أن السكون أخفّ من الحركة، فكان أحق بالأصالة لخفته.

الثاني: أن البناء ضدّ الإعراب، وأصل الإعراب بالحركات، فأصل البناء السكون.

الثالث: أن البناء يكسب الكلمة ثقلا، فناسب ذلك أصالة البناء على السكون.

أما البناء على حركة فلخمسة أسباب هي [(2)]:

الأول: التقاء الساكنين نحو: أين وكيف.

الثاني: أن يلزم الابتداء بالساكن كما في الحروف الأحادية كالباء واللام والواو.

الثالث: كون الكلمة على حرف واحد كبعض الضمائر.

الرابع: أن يكون له أصل في التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الإضافة.

الخامس: أن يشبه المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً.

(3) التنكير والتعريف

- الأصل في الأسماء التنكير

قال أبو البقاء الكفوي (ت 1094 هـ): ((الأصل في الأسماء التنكير بدليل اندراج المعرفة تحت عمومها كأصالة العام بالنسبة للخاص)) [(3)]، و((أصل

=

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 66، والأشباه والنظائر 2/ 32 – 33.

(2) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 126 – 127، والأشباه والنظائر 2/ 33، وشرح الاشموني 1/ 45.

(3) الكليات 1/ 190.

الأسماء أن تكون نكرات ؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الأصل)) [1]. واستدلوا على أن الأصل في الأسماء التنكير، وأن التعريف فرع عليه بأربعة أوجه هي [2]:

الأول: أن مسمى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة.

الثاني: أن التعريف يحتاج إلى علامة وقرينة.

الثالث: أن لفظ شيء ومعلوم يقع على النكرة والمعرفة، فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها.

الرابع: أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع، وذلك يتوقف على التركيب فيتعيّن المسمى عند التركيب.

- الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، قال سيبويه: ((فالمعروف هو المبدوء به، ولا يبتدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة)) [3]. وقال المبرد: ((فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات ؛ ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ، أو رجل ظريف، لم تفد السامع شيئاً ؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيراً... ولو قلت: خير منك جاءني، أو صاحب لزيد عندي، جاز وإن كانا نكرتين، وصار فيهما فائدة لتقريبك إياهما من المعارف)) [4] ؛ وذلك لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب ما ليس عنده، وأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر، والحكم على المجهول لا يفيد، فإذا أفادت النكرة

---

(1) الأشباه والنظائر 2/ 46.

(2) ينظر: شرح المفصل 5/ 85، والأشباه والنظائر 2/ 46.

(3)الكتاب 1/ 48.

(4)المقتضب 4/ 127، وينظر: الأصول في النحو 1/ 59 والكليات 1/ 193، 198.

جاز الابتداء بها، ((وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام))[1].

أما تنكير الخبر[2]، فلأنه مسند، فأشبه الفعل، والفعل خالٍ من التعريف والتنكير؛ لأنهما من عوارض الاسم، ولا يصحّ تجريد الاسم عنهما وينطبق[3] ذلك على ما كان بمنزلة المبتدأ والخبر.

- الأصل في الحال أن تكون نكرة

الأصل في الحال أن تكون نكرة، والأصل في صاحبها أن يكون معرفة[4]؛ وإنما كان الأصل في الحال أن تكون نكرة[5]؛ لئلا يتوهم كونها نعتاً، إذا كان صاحبها منصوباً؛ لأن الغالب فيها أن تكون مشتقة. أما صاحبها، فأصله أن يكون معرفة؛ لأن الحال خبر في المعنى، وصاحبها مخبر عنه، فأشبه المبتدأ، وإذا جاء نكرة، كان ذلك بمسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة؛ لأن الحال خبر في المعنى، وصاحبها مخبر عنه، فأشبه المبتدأ.

(4) التذكير والتأنيث.

- الأصل في الأسماء التذكير

أشار سيبويه إلى أن الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير؛ ((لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تُختصّ بعدُ، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكناً، كما أن النكرة هي

---

(1) الكتاب 1/ 328، وينظر: 1/ 329، والمقتضب 3/ 222، والأشباه والنظائر 2/ 59.

(2) ينظر: شرح الكافية 1/ 108 – 109، وهمع الهوامع 2/ 27.

(3) ينظر: المقتضب 4/ 88.

(4) ينظر: الكليات 1/ 193.

(5) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم / 318، وشرح الكافية 1/ 201، وهمع الهوامع 4/ 21.

أشدّ تمكناً من المعرفة ؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرّف. فالتذكير قبلُ، وهو أشدّ تمكناً عندهم. فالأول هو أشدّ تمكناً عندهم)) [1]. واستدلوا على أن الأصل في الأسماء التذكير، وأن التأنيث فرع عليه بوجهين [2]:

أحدهما: أن كلمة (شيء) تطلق على معلوم قبل أن يعلم. أذكر هو أم أنثى، والشيء مذكر، وكل مؤنث شيء.

والآخر: افتقار المؤنث إلى علامة، ولو كان أصلاً، لم يفتقر إلى العلامة.

- الأصل في الفعل التذكير

استدلوا على أن أصل الفعل التذكير بوجهين [3]:

أحدهما: أنه يدل على المصدر، والمصدر مذكّر ؛ لأنه جنس.

والآخر: أنه يدلّ على انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين. وإنما تلحقه التاء للإسناد إلى الفاعل المؤنث، فالتاء ليست لتأنيث الفعل، بل للدلالة على أن الفاعل مؤنث ؛ ((لأن الفعل لم يكن في القياس تأنيثه ؛ ألا تراه مفيداً للمصدر الدال على الجنس، والجنس أسبق شيء إلى التذكير، وإنما دخل علم التأنيث في نحو: قامت هند، وانطلقت جمل لتأنيث فاعله)) [4].

- الأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث

ذكروا أن الأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث [5] للفرق بين المذكر والمؤنث نحو: قائم وقائمة، ولإزالة الاشتراك بينهما. وما خلا من علامة

---

(1) الكتاب 3/ 241، وينظر: الخصائص 3/ 242.

(2) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف / 3، وشرح المفصل 5/ 88، والأشباه والنظائر 2/ 148.

(3) ينظر: الغرة المخفية 1/ 231، وشرح جمل الزجاجي 2/ 369، والأشباه والنظائر 2/ 152، والكليات 1/ 198.

(4)الخصائص 3/ 244، وينظر: التوطئة / 119.

(5) ينظر: الأمالي الشجرية 2/ 288، وشرح المفصل 5/ 96.

التأنيث، فالعلامة مقدّرة فيه، وتظهر عند التصغير كقولنا في تصغير هند: هنيدة. وكذلك: ((الأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكر)) [1].

والأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا تدخلها تاء التأنيث، وذلك نحو قولهم: ((شيخ وعجوز، وحمار وأتان، وبكر وقلوص... وربما أدخلوا الهاء (التاء) تأكيداً للفرق كناقة ونعجة، فإن مقابلها جمل وكبش)) [2].

(5) المفرد والمركب

المفرد أصل للمركب ؛ لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد [3]. واحتجالبصريون بقاعدة: الأصل هو الإفراد والتركيب فرع على أن (كم) مفردة وقالوا: ((إنما قلنا: إنها مفردة ؛ لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بدليل)) [4]. وبهذا ردّوا على من قال بتركيب: لن ولولا ولوما وهلاّ ومهما ؛ لأن الأصل عدم التركيب [5].

والاسم العلم يكون مفرداً ومركباً، والمفرد هو الأصل ؛ لأن التركيب بعد الإفراد [6]. وكذلك: ((الاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه)) [7] وواقعة وواقعة موقعه ؛ وذلك ((أن البسيط أول، والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه)) [8] ؛

---

(1) الكليات 1/ 192.

(2) الأشباه والنظائر 2/ 149، وينظر: الكليات 1/ 190، 191.

(3)الأصول في النحو 2/ 111.

(4)الإنصاف 1/ 300، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 1/ 428.

(5)ينظر: شرح المفصل 4/ 8، والأشباه والنظائر 1/ 126، وهمع الهوامع 4/ 352.

(6)ينظر: شرح المفصل 1/ 28، 4/ 112.

(7)الكليات 1/ 196.

(8)شرح المفصل 3/ 54، وينظر: 1/ 88.

ولذلك قالوا: ((الأصل في الجملة أن تكون مقدرة بالمفرد)) [1]. والأصل في الخبر الإفراد[2] ؛ لأن الجملة وشبهها ترد إليه، فقولك: زيدٌ فهمَ الدرسَ، في قوة قولك: زيدٌ فاهمٌ الدرس، وقولك: سعيدٌ أبوه كريم، في قوة قولك: سعيد كريم الأب.

والأعداد المركّبة أصلها العطف، فأصل (خمسة عشر) هو (خمسة وعشرة)، ((والذي يدل على ذلك أنهم إذا بلغوا إلى العشرين، ردّوها إلى العطف ؛ لأنه الأصل)) [3].

والظروف المركبة نحو: ليلَ نهارَ، وصباحَ مساءَ أصلها الإضافة [4]، أي: ليلَ ليلَ نهارٍ، وصباحَ مساءٍ. ويجوز أن يكون أصلها العطف، أي: ليلاً أو نهاراً، وصباحاً ومساءً. والأصل في التثنية والجمع العطف [5]، فأصل (الزيدان): زيدٌ وزيدٌ، وأصل (الزيدون): زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ. والمفرد أصل والمثنى والجمع فرع عليه، ولذلك كان الواحد أشدّ تمكناً من الجمع ؛ لأنه الأصل [6]. قال سيبويه: ((واعلم ((واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجمع ؛ لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد، نحو: مساجد ومفاتيح)) [7].

وقد روعي هذا الأصل في الإعراب بالحركات والحروف، فكان إعراب التثنية والجمع بالحروف، وإعراب المفرد بالحركات وذلك ؛ ((لأنّ التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع

---

(1)الكليات 1/ 191.

(2)ينظر: همع الهوامع 2/ 22، والكليات 1/ 194، 196.

(3)أسرار العربية / 221، وينظر: الأصول في النحو 2/ 140

(4) ينظر: الكتاب 3/ 303، والمقتضب 2/ 161.

(5)ينظر: أسرار العربية / 47.

(6)ينظر: الكتاب 1/ 22.

(7)المصدر نفسه 1/ 22.

اللذان هما فرع بالحروف التي هي فروع، فأعطي الفرعُ الفرعَ، كما أعطي الأصلُ الأصلَ)) [1]. والذي يدل على أنه الأصل أنه إذا ثنّي أو جمع لحقته زيادتان[2]: الألف والنون، والياء والنون في التثنية، والواو والنون، والياء والنون في الجمع.

(6) التقديم والتأخير

- الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر

إنما كان الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر: ((لأن المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم ليتحقق تعلقه فيكون حقّ الخبر التأخير؛ لأنه محكوم به)) [3].

- الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول به

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وأن يتقدم على المفعول به؛ لأنه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل إليه، والمفعول به ليس كذلك [4].

- الأصل في الحال التأخير عن صاحبها

إنما كان الأصل في الحال التأخير عن صاحبها؛ لأنها خبر في المعنى، وصاحبها مخبر عنه، فأشبه المبتدأ، والمبتدأ يتقدم على الخبر[5].

---

(1)أسرار العربية / 48 – 49.

(2)ينظر: المقتضب 2/ 153، 3/ 39.

(3)شرح التصريح 1/ 170، وينظر: شرح الألفية لابن الناظم / 114، وشرح الكافية 1/ 88، وهمع الهوامع 2/ 32.

(4) ينظر: الفوائد الضيائية 1/ 255، والأشباه والنظائر 2/ 82، وهمع الهوامع 2/ 259، 3/ 9.

(5) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم / 318، وهمع الهوامع 4/ 21، 25.

(7) الأصل في المرفوعات

اختلفوا في أصل المرفوعات: أهو المبتدأ أم الفاعل، فمنهم من يرى أن المبتدأ هو الأصل في المرفوعات، والفاعل فرع عليه، ونسب ذلك إلى سيبويه وابن السراج[1]، ((وذلك لأن المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية، ويعرّى الاسم عن غيره قبل أن يقترن به غيره)) [2]. ومنهم من يرى أن الفاعل هو الأصل في المرفوعات، والمبتدأ فرع عليه، ونسب ذلك إلى الخليل [3]، وهو رأي عبد القاهر الجرجاني، ودليله على ذلك: ((أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه، والفعل هو الأصل في الإخبار، وإذا كان كذلك، كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة، كما أن الفعل قبل الاسم في الإخبار)) [4].

وهناك رأي ثالث هو أن المبتدأ والفاعل أصلان في الرفع، وليس أحدهما بمحمول في الرفع على الآخر، واختار الرضي [5] ذلك، ونسبه إلى الأخفش وابن السراج، ولعلّ هذا هو الرأي الصواب.

(8) أصول في العمل

- أصل العمل للأفعال

الأصل في العمل أن يكون للأفعال [6] ؛ لأن كل فعل لابدّ له من فاعل، وعمل الأسماء والحروف فرع على عمل الفعل. وما عمل من الأسماء كالمصدر

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 23، والأصول في النحو 1/ 58 – 59، وشرح المفصل 1/ 72، والكليات 1/ 194.

(2) شرح المفصل 1/ 73، وينظر: همع الهوامع 2/ 3.

(3) ينظر: شرح الكافية 1/ 23، والكليات 1/ 192.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 210، وينظر: همع الهوامع 2/ 3-4.

(5) ينظر: شرح الكافية 1/ 23، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 580، وهمع الهوامع 2/ 4.

(6) ينظر: شرح المفصل 4/ 39، 6 / 78، وهمع الهوامع 2/ 109.

واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأسماء الأفعال وغير ذلك فلمشابهة الفعل وحملها عليه. ولمّا كان العمل فرعاً في هذه الأسماء، انحطّت عن درجة الأصل في العمل، فاسم الفاعل مثلاً: ((لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي الحال أو استفهام أو نفي)) [1].

- الأصل في الأسماء أن لا تعمل

ولذلك ضعّف أبو البركات الانباري أن يكون الابتداء والمبتدأ عاملين في الخبر ؛ ((وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل)) [2] ؛ ولذلك لا يكون العامل في المفعول به النصب الفعل والفاعل ؛ لأن الفاعل اسم ((والأصل في الأسماء أن لا تعمل)) [3].

- الأصل في الظرف أن لا يعمل

وبهذا ردّ البصريون على الكوفيين الذين يرون أن الظرف يرفع الاسم في نحو: زيدٌ أمامك، ورأوا أنه مرفوع بالابتداء، وذلك ((أن الأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل)) [4].

- الأصل في الحرف المشترك أن لا يعمل

وسبب ذلك عدم اختصاصه بأحد القبيلتين الاسم والفعل، وخالفت (ما) هذا الأصل، فعملت عند أهل الحجاز عمل (ليس) ؛ لشبهها بها، وأهملها بنو تميم مراعاة لهذا الأصل [5]. وبهذا الأصل ردّوا على من يرى أن الفعل المضارع ينصب

(1) شرح المفصل 6/ 79، وينظر: الغرة المخفية 2/ 478، والاشباه والنظائر 1/ 293.
(2)الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 46، وينظر: أسرار العربية / 76، والمقتصد 1/ 211.
(3)الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 80.
(4)الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 52.
(5) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني / 91.

بواو المعية وفاء السببية [1] ؛ لأن هذين الحرفين غير مختصين بالفعل، وإنما يدخلان على الفعل والاسم على حدّ سواء.

- أصل الحرف المختص بالاسم أن يعمل الجرّ

وذلك لأنه العمل المختص بالاسم [2]، أما الرفع والنصب، فإنهما من عمل الفعل، والأصل في الحروف أن لا تعمل هذا العمل، فإذا عملهما الحرف، فإنما يعملهما بشبه الفعل كعمل (إنَّ) وأخواتها، ((ولولا شبه الفعل، لكان حقها أن تجرّ ؛ لأنه الأصل، وقد جروا بـ (لعلّ) في لغة هُذيل منبهة على الأصل)) [3]. والأصل في الجرّ حروف الجر، لأن المضاف مردود في التأويل إليه [4] ((وذلك أن أصل الجر للحروف، وإنما تعمل الأسماء الجرّ على معنى الحرف. فإنما قلت: غلام زيد، وخاتم فضة ؛ لأن المعنى: غلامٌ لزيد، وخاتمٌ من فضة)) [5].

- أصل الحرف المختصّ بالفعل أن يعمل الجزم

وذلك لأن الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم [6]. أما الأدوات التي عملت النصب في الفعل، فإنما عملت لشبهها بنواصب الاسم، وأصل ذلك (أنْ) والباقي محمول عليها.

---

(1) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 2/ 556، 558.

(2) ينظر: الجنى الداني / 90.

(3) الجنى الداني / 90، وينظر: الأشباه والنظائر 1/ 301، والكليات 1/ 198.

(4) ينظر: الغرة المخفية 1/ 83، 174، والأشباه والنظائر 2/ 105، والكليات 1/ 195.

(5) المقتصد 1/ 142، وينظر: 1/ 871.

(6)ينظر: الجنى الداني / 91.

(9) أصول في الأدوات النحوية

أشار النحاة إلى أن هناك أصلاً وفرعاً في الحروف والأدوات التي تدل على معان معينة، كما أن هناك ما يسمى بأم الباب. وهذه الحروف أو الأدوات الأصول تتصرف تصرفاً أوسع من غيرها مما ينتمي إلى بابها وتعطى أحكاماً خاصة بها وتمتع بخواص وميزات لا تكون في غيرها ممّا يعمل عملها أو يحمل معناها. وسنذكر عدداً من تلك الحروف والأدوات مستدلين على أصليتها وفرعية غيرها بما ذكره النحاة لها من أحكام وقواعد.

- الهمزة أصل أدوات الاستفهام

الهمزة أصل أدوات الاستفهام وأم الباب وغيرها محمول عليها ومتضمن معناها ((وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره)) [1]، وأما غيرها من الأدوات فيضمن الهمزة. أما ترك إظهار الهمزة مع (مَنْ) و (متى) و (هل) وغيرها فسببه أنهم: ((أمنوا الالتباس ؛ ألا ترى أنك تدخلها على (مَنْ) إذا تمّت بصلتها، كقول الله عز وجلّ: ﴿ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[فصلت: 40]... ولكنهم تركوا الألف استغناءً ؛ إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام)) [2].

ويورد ابن يعيش هذا المعنى فيرى أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفاً من غيرها وأقواها في باب الاستفهام وهي أعم تصرفاً من أختها هل ؛ ((لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها، وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعاً، ويختص به، وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو (مَنْ) و (كَمْ) و (هَلْ)...)) [3]. وعدّها ابن

---

(1)الكتاب 1/ 99.

(2)الكتاب 1/ 99-100.

(3) شرح المفصل 1/ 81، وينظر: 8/ 151.

هشام[1] أصل أدوات الاستفهام، ولذلك خصت بأحكام كجواز حذفها، وأنها ترد لطلب التصور ولطلب التصديق، وأنها تدخل على الإثبات وعلى النفي، ولها تمام التصدير.

- (إنْ) أصل أدوات الشرط

ذهب النحويون إلى أن (إنْ) أم الباب في الشرط والجزاء، وأن لها أحكاماً خاصة بها ؛ لأن ((حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة)) [2]. فهي أصل باب الجزاء، وأم الباب، وسائر أخواتها فروع عليها، لأنها يجازى بها في كل ضرب من ضروب الجزاء، ويجوز حذف فعل الشرط أو جوابه بعدها، والشرط بها يعم، وهي حرف واصل المعاني للحروف [3].

وعلّل المبرد [4] كونها أصل الباب بأنها يجازى بها في كل ضرب وتتصرف في كل شيء. ثم ذكر [5] أن غيرها يختص بالعاقل وغير العاقل، والزمان والمكان. أما هي فتقع على كل شيء سواء أكان زماناً أم مكاناً، وعاقلاً وغير عاقل. تقول: إنْ يأتني زيدٌ آته، وإنْ يقم في مكان كذا وكذا أقمْ فيه، وإنْ تأتني يوم الجمعة آتك فيه.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 1/ 14 – 16، والجنى الداني / 97، والأشباه والنظائر 2/ 140 – 141، والتراكيب غير الصحيحة نحوياً / 175 – 176.

(2)الكتاب 3/ 63، وينظر: 1/ 134، والمقتضب 2/ 74، والأصول في النحو 2/ 162، 164، ومعاني القرآن وإعرابه 2/ 149، والبسيط 2/ 642.

(3) ينظر: المقتضب 2/ 49 050، والمقتصد 2/ 119 – 123، والجنى الداني / 228.

(4) ينظر: المقتضب 3/ 50.

(5) ينظر: المقتضب 3/ 53، 2/ 362، وشرح المفصل 7/ 41، والأشباه والنظائر 2/ 137 – 138.

- الواو أصل حروف العطف

عدّ النحويون الواو أصلاً لحروف العطف [1] ؛ لأنها لا تدل على أكثر من الاشتراك بين شيئين في حكم واحد، وغيرها يدل على الاشتراك وعلى معنى زائد فكانت بمنزلة المفرد، وصار غيرها بمنزلة المركب مع المفرد، والمفرد أصل للمركب. قال ابن يعيش موضحاً هذا المعنى: ((وهي أصل حروف العطف والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو ؛ ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب، و (أو) الشك وغيره و (بل) الإضراب، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد ؛ فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف)) [2].

- (إلاّ) أصل أدوات الاستثناء

ذكروا أن (إلا) أصل الباب في الاستثناء لأربعة أوجه [3]:

الأول: أنه يستثنى بها المتصل والمنقطع.

الثاني: أنها تقع مع تفريغ العامل كقولك: ما قام إلا زيدٌ.

الثالث: أنها حرف والمعاني تؤدى بالحروف كالنفي والاستفهام.

الرابع: أنها تختص بالاستثناء، وغيرها يستعمل في أبواب أخر.

---

(1)ينظر: أسرار العربية / 302، وشرح المفصل 8/ 90، ومغني اللبيب 2/ 355 ، والأشباه والنظائر 2/ 118 – 120.

(2)شرح المفصل 8/ 90.

(3)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 302، والغرة المخفية 1/ 287، وشرح المفصل 2/ 83، والأشباه والنظائر 2/ 96.

- (يا) أصل حروف النداء

ذكر النحويون أن (يا) هي أم الباب وأصل حروف النداء [1] ؛ لأنها تستعمل في جميع ضروب النداء، وأن ما عداها لا يستعمل إلا في النداء الخالص الذي لا يدخله معنى التعجب ولا الندبة ولا الاستغاثة، وهي تستعمل للقريب والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل والمقبل والمدبر. ولهذا كانت أم الباب والأصل فيه.

- (أنْ) أصل حروف النصب

جعل النحويون (أنْ) أصلاً لحروف النصب وغيرها محمولاً عليها [2] ؛ لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة لقوتها في بابها ويلزم غيرها موضعاً واحداً ولا يتصرف تصرفها، وهي تدخل على الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها التي لا يليها الا المستقبل.

(10) أصول في الصيغ الصرفية

- اسم الفاعل هو الأصل

من الأصول في الصيغ الصرفية أن اسم الفاعل هو الأصل وصيغ المبالغة فرع عليه. قال سيبويه: ((فأما الأصل الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل، وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة ؛ لأنها بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل، يدلك على ذلك أنها قليلة)) [3].

---

(1) ينظر: شرح المفصل 8/ 118، وشرح جمل الزجاجي 2/ 82، والجنى الداني / 349، والأشباه والنظائر 2/ 124 – 125.

(2) ينظر: شرح المفصل 7/ 15، 20، والجنى الداني / 236، والأشباه والنظائر 2/ 135.

(3)الكتاب 1/ 117.

وذكر ابن يعيش هذا المعنى في حديثه عن النسب على صيغة (فعّال) الذي يدلّ على الكثرة ومداومة الصنعة، وما لا يدلّ على الصنعة الذي يجيء على صيغة (فاعل): ((وذلك لأن (فاعلاً) هو الأصل؛ وإنما يعدل عنه إلى(فعّال) للمبالغة، فإذا لم ترد المبالغة جيء به على الأصل؛ لأنه ليس فيه تكثير)) [1]؛ ولذلك إذا أردت أن تكثر الفعل، جئت ببناء يدل على التكثير، ((فمن ذلك (فعّال) تقول: رجل قتّال: إذا كان يكثر القتل. فأما قاتل فيكون للقليل والكثير، لأنه الأصل)) [2].

- المبنيّ للمعلوم هو الأصل

ومما اختلف في أصليته وفرعيته الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول[3]، فمنهم من ذهب إلى أنهما أصلان [4]، ومنهم من ذهب إلى أن بنية الفاعل هي الأصل، وبنية المفعول ثانية مغيّرة، والى هذا ذهب سيبويه وأكثر النحويين [5].

وحجة من قال: إنهما أصلان، أن كل واحد منهما مشتق من الحدث للإسناد إلى الاسم، ثم فرّق بينهما، فجعل كل واحد منهما على بناء. وحجة من ذهب إلى أن بنية الفاعل هي الأصل، وبنية المفعول فرع عنها ثلاثة أمور [6]:

الأول: أنهم يقولون: بويع، ولا يقلبون الواو ياء، والقياس قلب الواو ياء إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون. وما ذلك إلا لأن الأصل: بايع، والواو في: بويع بدل من الألف.

---

(1) شرح المفصل 6/ 13.

(2)المقتضب 2/ 113.

(3) ينظر: المبني للمجهول في الدرس اللغوي / 53 – 54.

(4)عزاه أبو حيان في الارتشاف 2/ 195، والسيوطي في همع الهوامع 6 / 36 إلى الكوفيين وابن الطراوة والمبرد.

(5) ينظر: الكتاب 4/ 342، وشرح المفصّل 7 / 71، وشرح جمل الزجاجي 1/ 540.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1/ 540، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 952 – 953.

الثـاني: في قولـه تعـالى: ﴿ وُرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا ﴾[الأعـراف: 20] لم تقلـب الواو الأولى إلى همزة، لأن الأصل: واري.

الثالـث: أن العـرب أتـت بـالمفعول فضـلة في بنـاء الفاعـل، ولـم تـأت بالفاعـل فضلة في بناء المفعول.

- المقصور هو الأصل

ومن ذلك أن المقصور أصل، والممدود فرع عليه ؛ ولذلك لم يجز البصريون مدّ المقصور ؛ لأنه يؤدي إلى ردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز. أما قصر الممدود: ((فإنه إنما جاز، لأنه ردّ إلى الأصل بخلاف مدّ المقصور ؛ لأنه ردّ إلى غير أصل))[1].

واستدلوا [2] على أن المقصور هو الأصل بأن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، أما في الممدود، فلا تكون إلا زائدة، وكذلك إذا لم يعلم الاسم: أهو مقصور أم ممدود، وجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود .

- صيغ الجمع

هناك أصل في صيغ الجمع من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾[البقرة: 80]وقال في آل عمران: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾[آل عمران: 24](معدودات) ؛ لأن الأصل في الجمع إذا كان واحداً مذكراً أن يقتصر في الوصف على التأنيث، نحو: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ٱلْأُولَىٰ .. مَبْثُوثَةٌ ﴾[الغاشية: 13-16] فجاء في البقرة على الأصل، وفي آل عمران على الفرع [3]. وذكر الزجاج في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ ﴾[البقرة: 85] أن ((أصل الجمع فُعالى)) [4].

---

(1)الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 749 – 750.

(2) ينظر: المصدر نفسه 2/ 749.

(3)ينظر: البرهان في علوم القرآن 1/ 128، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية / 47.

(4)معاني القرآن وإعرابه 1/ 166.

المبحث الرابع

قواعد الأصول والفروع

هناك قواعد تتعلق بالأصول والفروع من حيث القوة والضعف، والقلة والكثرة، والاستعمال والإهمال، والتصرف وغير ذلك، وسنذكر عدداً من تلك القواعد التي تحدد العلاقة بين الأصول والفروع.

1-الفروع هي المحتاجة إلى العلامات.

اهتم النحويون بقضية العلامة، ومن هنا كانت علامات للاسم، وعلامات للفعل، وكلها تعطي الباحث الفرصة لمعرفة نوع الكلمة، والقسم الذي تندرج تحته. ومن هنا ظهر ((مبدأ ذي العلامة وغير ذي العلامة في تصنيفات الأبواب اللغوية، كأقسام الكلام، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وحالات الإعراب، وأزمنة الفعل، وهو مبدأ قائم على التقابل بين عنصر غير معلم كالمفرد – ولد، وعنصر معلم كالمثنى – ولدان)) [1].

وللعلامة فائدة أخرى غير معرفة نوع الكلمة، وهي معرفة الأصل والفرع في الأشياء [2]، إذ الألفاظ غير المعلمة هي الأصل وذات العلامة هي الفرع [3]. وقد أشار اللغويون إلى سبب احتياج الفرع إلى العلامة، وهو أن الفرع يتضمن الأصل وزيادة عليه. ومن هنا عرفنا أن المفرد أصل وأن المثنى والجمع فرعان عليه، لأنهما يتضمنان المفرد وزيادة عليه [4].

---

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / 40 – 41.

(2) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 319، والنحو العربي والدرس الحديث / 144، وقضايا التقدير النحوي / 259.

(3) ينظر: العلامة في النحو العربي / 15.

(4) ينظر: الكتاب 1/ 17-18، والمقتضب 2/ 153، 3/ 39، وبدائع الفوائد 1/ 109.

ومن ذلك احتياج المؤنث إلى علامة تميزه من الأصل، وذلك ((لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعدُ)) [1]، وإنما ((كان المؤنث أحقّ بأن تلحقه العلامة ؛ لأن المذكر هو الأصل، والقياس أن الأصل لا يحتاج إلى علامة)) [2]. والتصغير مثال آخر على ما يحتاج إلى العلامة، فلما كان التكبير هو الأصل لم يفتقر إلى علامة، واحتاج التصغير إلى علامة تدلّ عليه، ((لأن العلامات إنما يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصله)) [3]. واستدلوا بالعلامة على أنّ المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ((بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن. وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال. ولا تدخل العلامة إلا على الفروع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث)) [4].

وبذلك أيضاً استدلوا على أن الإيجاب أصل [5] لغيره من النفي والنهي والاستفهام ؛ لأن هذه المعاني تحتاج إلى أدوات تدل عليها. وذكر الرضي [6] أن العلامة إنما يؤتى بها للمعنى الطارئ على الكلمة لتميزه من المعنى الأصلي، ولذلك احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة.

2- الفروع تنحط أبداً عن درجة الأصول.

احتج البصريون بهذه القاعدة على أن الضمير في اسم الفاعل، إذا جرى على غير من هو له، كقولنا: (هند زيد ضاربته هي) - يجب إبرازه ؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير، لأن الأسماء لا أصل لها في تحمّل

---

(1)الكتاب 3/ 240.

(2)الأمالي الشجرية 2/ 287، وينظر: شرح المفصل 5/ 88.

(3) شرح المفصل 5/ 115.

(4)همع الهوامع 1/ 18، وينظر: المسائل العسكرية / 102.

(5) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 120.

(6) ينظر: شرح الكافية 1/ 20.

الضمير، وإذا قلنا: إنه يتحمل الضمير في كل الأحوال، كان ذلك تسوية بين الأصل والفرع، ولا يجوز ذلك ؛ ((لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول)) [1]. وكذلك اسم الفاعل لما كان فرعاً على الفعل في العمل، كان أضعف منه، ولم يعمل إلا بشروط، ذلك ((أن الفروع أبداً تنحطّ عن درجات الأصول)) [2].

ومن ذلك أن أسماء الأفعال لا يجوز تقديم معمولها عليها عند البصريين ؛ لأنها ((ليست أفعالاً وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه، فهي فروع في العمل على الأفعال، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدم تسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز)) [3].

3- الفروع لا تتصرف تصرف الأصول.

من الأمثلة على ذلك أن (إنْ) الشرطية لما كانت أصلاً وكان غيرها من الأدوات فرعاً عليها، اختصت بجواز تقديم المرفوع على الفعل، وهذا المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: 6] وذلك لأنها الأصل ((والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع)) [4].

وبذلك عللوا امتناع تقديم المرفوع في باب (إنّ) على المنصوب ؛ لأنها مشبهة بالفعل، وعملها فرع على عمل الفعل ((والفروع تلزم طريقة واحدة، فلا تتصرف تصرف الأصول)) [5]. ومن ذلك أن الواو في المفعول معه عاطفة في الأصل، ولذلك

---

(1) الإنصاف 1/ 60، وينظر: 1/ 176، 299، 367، وأسرار العربية / 247.

(2) شرح المفصل 6/ 78، وتنظر أمثلة أخرى في الأشباه والنظائر 1/ 315 – 318.

(3) شرح المفصل 1/ 117.

(4)الإنصاف 2/ 617.

(5) المرتجل / 169، وينظر: أسرار العربية / 165، وشرح عيون الاعراب / 111.

لم يجز تقديم المفعول معه على العامل – وإن كان متصرفاً، كما لا يجوز تقديم المعطوف عليه؛ ((لأن الفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف في الأصول)) (1).

ومن ذلك تقديم معمول اسم الفعل عليه في نحو: زيداً عليك، إذا اختلف النحويون في هذه المسألة (2) فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فينبغي ألا تتصرف تصرفه. وأجاز الكوفيون ذلك فقد ذُكر أن الكسائي (3) يرى في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: 24] أن كتاب الله منصوب بـ (عليكم) على الإغراء، كأنه قال: عليكم كتاب الله، فقدم المنصوب. هذا رأي الكسائي. أما ابن يعيش فردّ عليه بقوله: ((والحق المذهب الأول؛ لأن هذه الظروف ليست أفعالاً، وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل على الأفعال، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول، فإعمالها فيما تقدم تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز)) (4).

4- لا يكون الفرع أقوى من الأصل.

ردّ ابن أبي الربيع بهذه القاعدة على من يرى أن صيغ المبالغة أقوى في العمل من اسم الفاعل فقال: ((والصحيح أن هذه الأمثلة لا تعمل إلا في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل؛ لأن عمل هذه كله بالحمل على اسم الفاعل؛ لأن عمل هذه كله بالحمل على اسم الفاعل، ولا يكون الفرع أقوى من الأصل)) (5).

---

(1) المقرب / 176.

(2) ينظر: الإنصاف 1/ 229، 235، وأسرار العربية / 165.

(3) ينظر: شرح المفصل1/ 117، والأشباه والنظائر 1/ 315.

(4) شرح المفصل 1/ 117 وينظر أمثلة أخرى لهذه القاعدة في: الإنصاف 1/ 176، وأسرار العربية / 150، 246 – 246.

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 1057.

وعلى وفق هذه القاعدة منع البصريون عمل (أنْ) النصب في المضارع محذوفة، بحجة أن (أنْ) عملت النصب تشبيهاً لها بـ(أنّ) المشددة. و (أنّ) لا تعمل النصب محذوفة ((وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل، وذلك لا يجوز)) [1].

5- الفرع لا يقوى قوة الأصل.

وبهذه القاعدة استدلّ السيوطي على عدم جواز حذف عامل الحال، إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور واسم الإشارة وذلك ((لضعفه في نفسه، ولأنه إنما عمل بالنيابة، والفرع لا يقوى قوة الأصل، ولأنه يجتمع فيه تجوّزان: تنزيله منزلة الفعل، وحذفه)) [2].

وبها أيضاً استدل الكوفيون على أن (إنّ) تنصب الاسم فقط، وأن الجر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ لأن (إنّ) فرع على الفعل في العمل، ((وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا تعمل في الجر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول ؛ لأنا لو أعملناه عمله، لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز)) [3].

6- الفرع لابدّ أن يكون فيه الأصل.

استدلّ البصريون بهذه القاعدة على أن المصدر أصل المشتقات، فالفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل، فالفعل (ضرب) مثلاً يدل على الضرب، و (الضرب) لا يدل على ما يدل عليه

---

(1)الإنصاف 2/ 563.

(2)همع الهوامع 4/ 60.

(3)الانصاف1/ 176، وينظر: أسرار العربية / 150 – 151.

(ضرب)، وإذا كانت الحال كذلك فالمصدر هو الأصل والفعل هو الفرع ((لأن الفرع لابدّ أن يكون فيه الأصل)) [1].

وذكر السيوطي أن المصدر – عند البصريين – أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقان منه ؛ ((لأنهما يدلان على ما تضمنه من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة، وهي فائدة الاشتقاق)) [2].

7- قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل.

احتج الكوفيون على أن الفعل أصل المشتقات بوجود أفعال لا مصادر لها مثل: نعم وبئس وعسى وليس وأفعال التعجب، لأنه يستحيل وجود الفرع من غير أصل [3]. وردّ عليهم أبو البركات الأنباري بأن خلو هذه الأفعال من المصادر لا يعني أن الفعل أصل للمصدر ((لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعاً)) [4].

وذكر ابن جني [5] أن هناك أشياء كثيرة ترفض أصولها، ويقتصر في الاستعمال على فروعها. وذكر ابن عصفور [6] أن العرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصل كقولهم: كاد زيدٌ يقومُ، فاستعملوا الفعل موضع الاسم.

---

(1)الإنصاف 1/ 238.

(2) همع الهوامع 3/ 95.

(3) ينظر: الإنصاف 1/ 236.

(4)الإنصاف 1/ 241.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب 1/ 276.

(6) ينظر: شرح الجمل 1/ 90، 540، وهمع الهوامع 6/ 36.

8- الأصل أخفّ من الفرع.

وذلك لأن الفرع يتضمن الأصل وزيادة عليه ؛ ولذلك يرى سيبويه [1] أن النكرة أخفّ من المعرفة، وأن المذكر أخف من المؤنث، وأن الأفعال أثقل من الأسماء، وأن الواحد أشدّ تمكناً من الجمع. ووضع الزجاجي [2] باباً ذكر فيه علة ثقل الفعل وخفة الاسم، وهي أن الاسم هو الأصل والفعل هو الفرع ولا يستغني عن الاسم.

وذكر ابن الحاجب هذه القاعدة لتعليل كون النكرة أخفّ من المعرفة فقال ((وما كان أصلاً كان اخفّ)) [3].

9- تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع.

ذهب بعض البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل (مستقر) في نحو: زيدٌ أمامَكَ، وذلك ((لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل [4]، والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع)) [5].

ويرى الأنباري عكس ذلك وهو الصحيح عنده ((وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل – وإن كان هو الأصل في غير العمل – فلما وجب ها هنا

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 20، 22.

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو / 100، والأشباه والنظائر 1/ 324 – 325.

(3)الأمالي النحوية 2/ 116.

(4)لأن تقدير الاسم لا يحوج إلى تقدير آخر، بخلاف تقدير الفعل، فإنه يحوج إلى تقدير آخر. وما لا يحوج إلى التقدير أصل لما يحوج إليه. وأيضاً لأن الاسم مفرد، والفعل مع فاعله جملة، والمفرد أصل، والجملة فرع عليه.

(5)الإنصاف 1/ 246.

تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل – وهو الفعل – أولى من تقدير ما هو الفرع وهو اسم الفاعل)) [1].

10- إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع.

من ذلك إعراب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، وإعراب المثنى والجمع اللذين هما فرعان بالحروف التي هي فرع في الإعراب ((فأعطي الفرعُ الفرعَ كما أعطي الأصلُ الأصلَ)) [2].

ومن أمثلة ذلك أيضاً إعطاء (كلا وكلتا) حكم المفرد في الإعراب بالحركات عند الإضافة إلى الظاهر، وحكم المثنى في الإعراب بالحروف عند الإضافة إلى المضمر، ذلك ((أن الإعراب بالحركات أصل بالحروف، والاسم الظاهر أصل للاسم المضمر، فأعطيا الإعراب الأصلي في إضافتهما إلى الأصل الذي هو المظهر، وأعطيا شكل إعراب التثنية الذي هو إعراب فرعي في إضافتهما إلى الفرع الذي هو المضمر)) [3].

ومن ذلك إثبات التاء مع العدد المذكر وحذفها مع المؤنث في نحو: ثلاثة رجال، وثلاث نساء: ((وإنما اختص المذكر بالتاء ؛ لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثاً بالتاء من نحو: ثلاثة وأربعة ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع جُعل الأصل للأصل فأثبتت العلامة، والفرع للفرع، فأسقطت العلامة)) [4].

(1)الإنصاف 1/ 246.

(2)أسرار العربية / 48 – 49.

(3)الأمالي الشجرية 1/ 189، وينظر: شرح التصريح 1/ 68.

(4) شرح المفصل 6/ 18، وينظر: التكملة / 260، والأمالي الشجرية 2/ 288.

11- الأصل في إفادة المعاني الحروف.

ولذلك لم يتصرف الفعلان (نعم) و (بئس) فلا يكون منهما مضارع ولا اسم فاعل: ((والعلة في ذلك أنهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل ؛ وذلك أنهما نقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فلما أفادت فائدة الحروف، خرجت عن بابها ومنعت التصرف كـ(ليس) و (عسى)))[1].

ومن ذلك أيضاً عدم تصرّف فعل التعجب وذلك: ((أنه تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف، فلما أفاد فائدة الحروف جمد جمودها وجرى في امتناع التصرف مجراها)) [2].

وعلّل المبرد عدم تصرف فعل التعجب بأن لفظه قد خالف معناه، فإذا قلنا: ما أحسن زيداً، كان بمنزلة شيء حسّن زيداً، فلزم معنى التعجب: ((وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف ؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك)) [3].

ووضع السيوطي قاعدة (كل ما تضمن ما ليس له في الأصل منع شيئاً مما كان له في الأصل) وقال: ((ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه. مثاله (نعم وبئس) إنما منعا التصرف ؛ لأن لفظهما ماضٍ ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال، فلما تضمنا ما ليس لهما في الأصل – وهو الدلالة على الحال – منعا التصرف لذلك... وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الأصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف إلى الحال فمنع التصرف لذلك)) [4].

---

(1) شرح المفصل 7/ 127، وينظر: الكليات 1/ 191.

(2) المصدر نفسه 7/ 143.

(3)المقتضب 4/ 175.

(4)الأشباه والنظائر 1/ 138.

12- يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع.

احتجّ الكوفيون بهذه القاعدة على جواز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما – عندهم – أصلا الألوان، ((فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها، جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها)) (1).

13- قد يفوق الفرع الأصل.

وذلك نحو: نِعْم وبِئْسَ، وأصلهما: نَعِمَ وبَئِس، فهما فرعان لهذا الأصل مع أنهما أكثر استعمالاً منه (2). ومن ذلك أن (ثِدِيّ وعِصِيّ) أكثر من (ثُدِيّ وعُصِيّ) مع أن الضم هو الأصل، لأنه على بناء (فُعول) (3).

14- قد يستغنى بالفرع عن الأصل.

وبهذه القاعدة ردٌّ على من يرى أن الفعل المبني للمجهول أصل؛ لأنه وردت أفعال مبنية للمجهول، ولم يستعمل لها فعل معلوم نحو: زُهي وعُني، فلو كانت هذه فروعاً، لكانت لها أصول، لكن ذلك قد: ((ردّ بان العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه، وهي لا شك ثوان عن المفردات)) (4).

15- قد تكثر الفروع وتطّرد حتى تصير كالأصول ثم تشبه بها الأصول.

من ذلك أنهم قالوا: هذا الحسنُ الوجهِ، شبّهوه بالضارب الرجل، مع أنا نعلم أن الجر في (الرجل) من قولك: هذا الضاربُ الرجل إنما هو من جهة تشبيههم

---

(1)الإنصاف 1/ 151، وينظر رد الانباري عليهم في الإنصاف 1/ 155.

(2) ينظر: همع الهوامع / والأشباه والنظائر 1/ 318.

(3) ينظر: المقتضب 1/ 183.

(4)همع الهوامع 6/ 36.

إياه بالحسن الوجه: ((لكن لما اطرد الجر في نحو: هذا الضارب الرجل، والشاتم الغلام، صار كأنه أصل في بابه، حتى دعا ذلك سيبويه إلى أن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل)) [1].

16- الحمل على الأصل أولى من الحمل على الفرع.

استدلّ أبو البركات الأنباري بهذه القاعدة على اسمية (كيف) مع خلوه من علامات الأسماء وعلامات الأفعال، وذلك ((لأن الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرع، فلما وجب حمله على أحد هذه الأقسام الثلاثة، كان حمله على الاسم الذي هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرع)) [2].

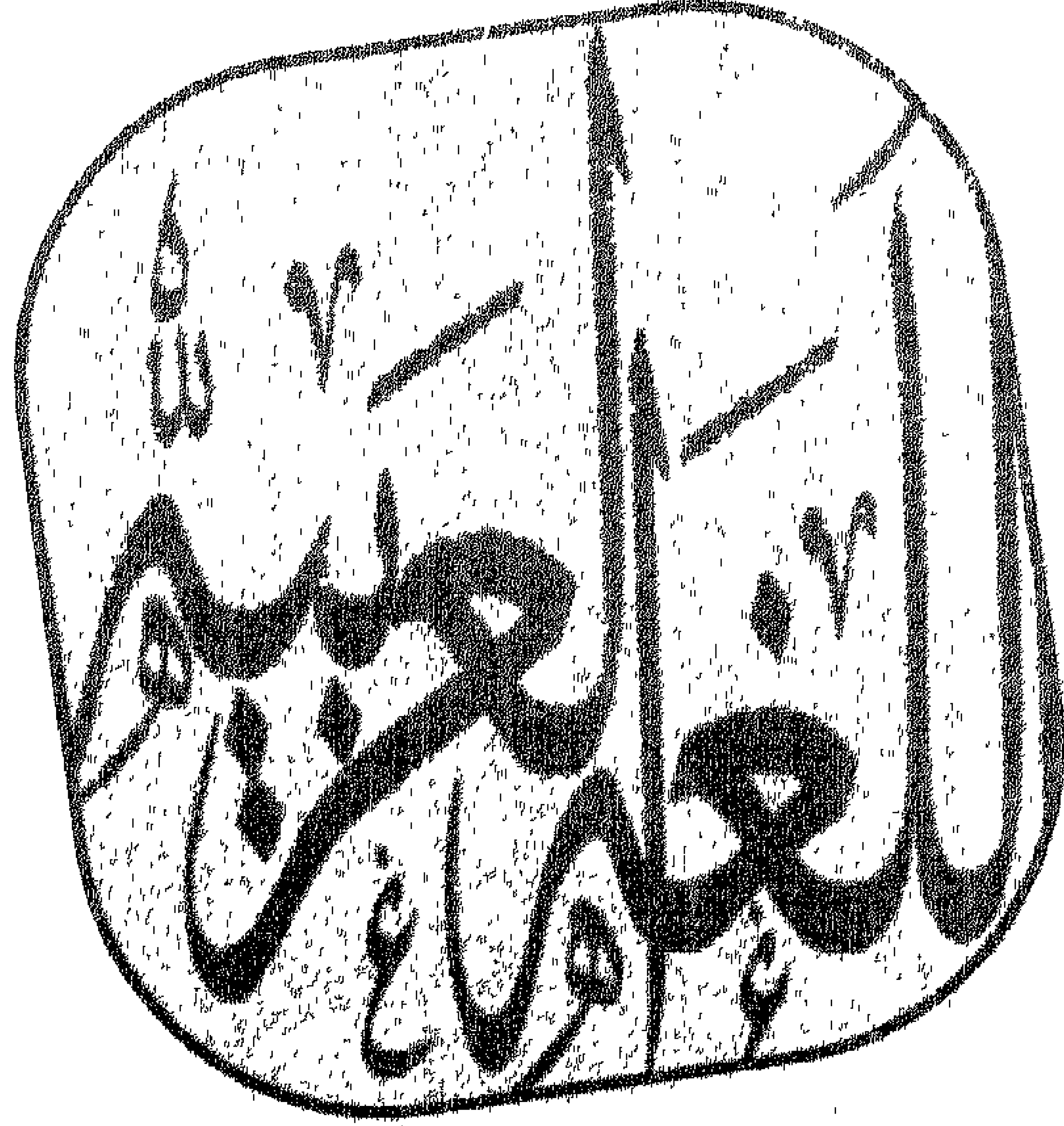
---

(1) الخصائص 1/ 97، وينظر: 1/ 303 – 304، والأشباه والنظائر 1/ 319.

(2) أسرار العربية / 16.

الفصل الثاني

العدول عن الأصل



المبحث الأول : أصل الوضع.

المبحث الثاني : العدول عن الأصل.

المبحث الثالث : قواعد العدول عن الأصل.

المبحث الرابع : أسباب العدول عن الأصل.

الفصل الثاني
العدول عن الأصل
المبحث الأول
أصل الوضع

قبل أن نتكلم على العدول عن الأصل يحسن بنا أن نلمّ بمصطلح (أصل الوضع) حتى تتضح لنا كيفية العدول عن الأصل.

الوضع لغة :

يقول ابن فارس : ((الواو والضاد والعين : أصل واحد يدلّ على الخفض للشيء وحطه)) [1]. والوضع [2] : ضدّ الرفع، يقال : وضعه يضعه وضعاً، ((ووضعتُ عنه دينه : أسقطته عنه)) [3]، وكذلك : ((وضع الشيء في المكان : أثبته فيه)) [4]، ومعنى : ((تواضع القوم على الشيء : اتفقوا عليه)) [5].

وذكر الشريف الجرجاني _ ت 816 هـ) أن الوضع في اللغة هو : ((جعل اللفظ بإزاء المعنى)) [6] وأشار أحد الباحثين إلى أنه في اللغة : ((مصدر وضع الشيء في كذا، أي : جعل كذا حيّزاً له)) [7].

---

(1) مقاييس اللغة (وضع) 6/ 117.

(2) ينظر : الفروق في اللغة / 302، ولسان العرب (وضع) 8/ 396.

(3) المصباح المنير (وضع) 2/ 913.

(4) لسان العرب (وضع) 8/ 399.

(5) المصدر نفسه (وضع) 8/ 397.

(6) التعريفات / 138، وينظر : التوقيف على مهمات التعاريف / 440، والكليات (ط2 / 2011) / 786.

(7) خلاصة الوضع / 3.

الوضع اصطلاحاً :

عرّف الشريف الجرجاني الوضع اصطلاحاً بأنه : ((تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحسّ الشيء الأول فُهم منه الشيء الثاني)) (1). وعُرّف أيضاً بأنه : ((عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فُهم منه الثاني)) (2).

وعرفه التهانوي (ت 1158 هـ) بأنه : ((عبارة عن تعيين الشيء للدلالة على شيء، والشيء الأول هو الموضوع لفظاً كان أو غيره كالخطّ والعقد والنصب والإشارة والهيئة والشيء الثاني هو المعنى الموضوع له)) (3). وعرف كذلك بأنه ((تعيين اللفظ بإزاء المعنى بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين)) (4) (4). وهذه التعريفات كلها متقاربة في المعنى.

أما أصل الوضع فيقصد به : ((الأصل المجرّد لوضع اللفظ المفيد أو التركيب الصحيح)) (5)، وهو شيء افترضه النحاة للكلمة والجملة خاضع للتغيير للتغيير والعدول عنه إلى الفرع، وذلك أنهم : ((حين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر، وتثنيتها وجمعها وتصغيرها – افترضوا لها أصلاً يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة. وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيبي واحد – افترضوا لها أصلاً ونمطاً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار الخ. وسمّوا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو أصل الوضع)) (6).

---

(1)التعريفات / 138، وينظر : التوقيف على مهمات التعاريف / 440، والكليات (ط2 / 2011) / 786.

(2) المزهر 1/ 38.

(3)كشاف اصطلاحات الفنون 2/ 1795.

(4)خلاصة الوضع / 3.

(5)نظرية الأصل والفرع / 108.

(6)الأصول لتمام / 115.

وأصل الوضع بهذا المفهوم : ((هو في الحقيقة فكرة مجردة تعتبر ثابتاً من ثوابت التحليل اللغوي ترد إليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس به شواردها وأوابدها. حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطّرد، سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيراً هنا وتأويلاً هناك)) [1]. فأصل الوضع – إذن – هو : ((معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به، إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والحذف والزيادة)) [2]. وكذلك تردّ إليه الجملة حين يعدل بها عن أصل وضعها بما يطرأ عليها من أعراض كالحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسع في الإعراب [3].

أما أصل الوضع فتخضع له مستويات اللغة جميعها [4]، فهناك أصل وضع للأصوات، وأصل وضع للكلمات، وأصل وضع للجمل، وأصل وضع للقواعد، وأصل وضع للمعاني. وكل أصل يمكن أن يعدل عنه إلى الفرع عدولاً مطرداً أو شاذاً. ويمكننا أن نضرب مثالاً لكل مستوى من هذه المستويات، فعلى المستوى الصوتي نستطيع أن نمثل لأصل الوضع في النون، فإن أصل الوضع في هذا الصوت أن ينطق في اللثة، وأن يكون أنفيّاً، وأن يكون مجهوراً، وأن يكون مرققاً. وكل أصل من هذا الأصول يمكن العدول عنه إلى غيره، فيعدل عن اللثة إلى أحد المخارج الأخرى، وعن الأنفية إلى الفموية، وعن الجهر إلى الهمس، وعن الترقيق إلى التفخيم، لكن من الناحية التطبيقية يكون العدول عن أصل النون في المخرج والترقيق، وتحتفظ النون بصفتي الأنفية والجهرية دائماً[5].

---

(1) الأصول لتمام / 129.

(2) المصدر نفسه / 127.

(3) ينظر : المصدر نفسه / 139.

(4) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي / 169.

(5) ينظر : الأصول لتمام / 116 – 117.

أما أصل الوضع في الكلمات من حيث عدد الحروف المكونة لها، فهناك أصل وضع لحروف المعاني، وأصل وضع للأسماء، وأصل وضع للأفعال. فالأصل في وضع الحرف [1] أن يكون على حرف هجاء واحد أو على حرفين، وما وضع على أكثر من ذلك، فهو على خلاف الأصل، أي: خلاف الغالب. فمما جاء على حرف واحد باء الجر ولامه وكافه، وفاء العطف وواوه وهمزة الاستفهام وغير ذلك. ومما جاء على حرفين: قد، وبل وهل، و أل، ونحو ذلك. وما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل: إنّ، وإلا، ولعل، ولكن، فهو خارج عن الأصل في نوعه؛ ((وإنما كان الأصل في الحرف أن يوضع على حرف هجاء واحد أو حرفين؛ لجموده وعدم التصرف فيه)) [2].

وقد وضعوا ضوابط لأصل الوضع في الحروف من حيث الدلالة، كقولهم: ((الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل)) [3]، وقولهم: ((الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر)) [4]، وقولهم: ((الأصل في إفادة المعاني الحروف)) [5].

أما الأصل في وضع الاسم [6] من حيث عدد أحرفه، فهو أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعداً؛ وإنما كان الأصل فيه ذلك لكثرة التصرف فيه. وما

---

(1) ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 1/ 74 – 75، والجنى الداني / 93، وشرح ابن عقيل (الحاشية) 1/ 31، والقواعد الكلية / 166، وحاشية الخضري 1/ 30، وشرح الاشموني 1/ 40.

(2) القواعد الكلية / 166.

(3) الإنصاف / 634

(4) الإنصاف / 481.

(5) شرح المفصل 7/ 127، 143، والكليات 1/ 191.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل (الحاشية) 1/ 31، وشرح الاشموني 1/ 40، وحاشية الخضري 1/ 30، والقواعد الكلية / 166.

نقص من الأسماء عن ثلاثة أحرف كتاء الفاعل وضمير (نا) وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه.

ولعل الخليل أول من أشار إلى أصل الوضع في الاسم من حيث عدد أحرفه حين قال : ((الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه)) [1] والمراد بأصل الوضع هنا هو الملائم للطبع [2].

وكان الخليل [3] قد ذكر أن كلام العرب مبني على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي. وعلل الخليل مجيء بعض الأسماء ثنائية مثل : يد ودم وفم بأن هذه الأسماء ثلاثية في أصل وضعها : ((وإنما ذهب الثالث لعلة أنها جاءت سواكن وخلقتُها السكون مثل : يَدَيْ ودمي في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان [4] فثبت التنوين ؛ لأنه إعراب، وذهب الحرف الساكن. فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير، كقولهم : أيديهم في الجمع، ويديّة في التصغير. ويوجد أيضاً في الفعل، كقولهم : دميت يداه. فإذا ثنيت الفم قلت : فموان، كانت تلك الذاهبة من الفم الواو... بل الفم أصله (فَوَهٌ) كما ترى والجمع أفواه، والفعل فاه يفوه فوهاً : إذا فتح فمه للكلام)) [5].

ولهذا ذكر ابن الخشاب [6] أن الترخيم يكون فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ وذلك لأن الثلاثي أصل يرد غيره إليه، ولا يرخم الثلاثي، فلو رخّم لم يرجع الى أصل، والرباعي كذلك أصل يرد إليه الخماسي عند ترخيمه.

---

(1) العين 1/ 49.

(2) ينظر : القواعد الكلية / 166.

(3) ينظر : العين 1/ 48.

(4) في الأصل : ساكناً، ولعله خطأ طباعي.

(5) العين 1/ 50.

(6) ينظر : المرتجل / 199.

أما أصل الوضع في الاسم فهو : ((أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن أوزان الآحاد ولا مواطئ للفعل في وزنه الغالب عليه ولا المختص به. وأن يكون معرباً صحيح الأصول دالاً على ما وضع له)) (1).

أما الفعل (2) فأصل الوضع فيه من حيث عدد الأحرف أن يكون على ثلاثة أحرف. وأصل وضعه أيضاً : ((أن يكون ثلاثياً مجرداً صحيحاً مبنياً متصرفاً عربي الوضع مصوغاً للمعلوم مسنداً إلى غائب دالاً على الحدث باشتقاقه وعلى الزمن بصيغته)) (3).

أما أصل الوضع في الكلمات الاشتقاقية فهو : ((أن تكون من ثلاثة حروف مرتبة ترتيب الفاء والعين واللام من (فعل) وأن تتحقق أصولها بحسب اشتقاقها، وأن تتحقق زوائدها بحسب صيغتها)) (4).

وقد عرف الرماني (ت 384 هـ) الاشتقاق بأنه ((اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل)) (5). وبيّن العكبري المراد من الأصل بقوله : ((فالأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً، والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل)) (6).

والنحويون لم يصلوا إلى أصل الوضع للمشتقات إلا بعد أن جردوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع هما (7) : أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة ؛ إذ

---

(1) الأصول لتمام / 127.

(2) ينظر : شرح ابن عقيل (الحاشية) 1/ 31.

(3) الأصول لتمام / 127.

(4) المصدر نفسه / 127.

(5) الحدود في النحو / 39.

(6) التبيين عن مذاهب النحويين / 144.

(7) ينظر : الأصول لتمام / 123 – 124.

((حين يتقاطع هذان يأتي عن التقائهما أصل مجرد في الذهن أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول النحوي أن يكشف عنها من خلال النظر إلى الاستعمال)) [1]. ومن ذلك أن أصل الوضع في (قال) هو : قَوَلَ قياساً على الصحيح ؛ إذ ((المعتل فرع الصحيح)) [2].

والمعنى الأصلي للكلمة قد يستعمل وقد يعدل عنه، فمن ذلك (كاد) هي في أصل الوضع بمعنى قرب، ولا يستعمل هذا الأصل ؛ فلا يقال : كاد زيد من الفعل. أما أوشك فمعناها : أسرع، ويستعمل على الأصل فيقال : أوشك فلان في المسير [3]. ومن ذلك أن التابع في أصل وضعه التكميل ببيان الصفة [4] للإيضاح بها أو التخصيص، ومجيئه للمدح وغيره مجاز.

أما أصل وضع الجملة، فهو أنها تتألف من نمط خاص تتحقق به الإفادة، وأصل الكلام مسند ومسند إليه، وهو جملتان : اسمية وفعلية [5]. أو هو – أي الكلام – كما يرى ابن السراج [6] جملتان : فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وهو عمدتا الكلام. وكل ما عدا المسند والمسند إليه فهو فضلة أو تكملة، ((وأصل الكلام موضوع للفائدة، وإن تعددت المذاهب فيه)) [7] وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به ويضاف إلى ذلك ما يأتي [8] :

1-الأصل الذكر، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من

---

(1)المرجع نفسه / 125.

(2)الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 543.

(3) ينظر : شرح الكافية 2/ 304.

(4) ينظر : حاشية الخضري 2/ 55.

(5) ينظر : الكتاب 1/ 23.

(6) ينظر : الأصول في النحو 2/ 276.

(7) الأصول في النحو 1/ 66.

(8) ينظر : الأصول لتمام / 130.

ركني الجملة.

2- الأصل الإظهار، فإذا اضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

3- الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل.

4- الأصل الترتيب بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير.

5- الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق الإفادة فلا جملة.

أما أصل القاعدة فيعبر عنه بالقاعدة الأصلية التي تقابلها القاعدة الفرعية، والمقصود بالقاعدة الأصلية و أصل القاعدة ((تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ وتقديم الفعل على الفاعل وتقدم الموصول على صلته وافتقار الحرف إلى مدخوله)) [1].

وهو يعنون بأصل القاعدة تلك القاعدة الثابتة والأسس التي يبنى عليها الباب النحوي ونلحظ هذا الأصل بدقة في تعريفات النحاة لأبواب النحو [2]. وهناك وهناك عدد من القواعد الأصلية أشار إليها أبو البقاء في كلياته [3].

وهناك معنى أصلي وحقيقي يوضع للكلمة، ثم تخرج عنه إلى معان أخرى عن طريق المجاز وغيره. من ذلك مثلاً أن أصل (قضى) أنها تأتي بمعنى (حتم). قال ابن قتيبة (ت 276 هـ) : ((أصل قضى : حتم، كقول الله عز وجل :﴿ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ ﴾[الزمر: 42]، أي حتمه عليها، ثم يصير الحتْمُ بمعان، كقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[الإسراء: 23]، أي : أمر ؛ لأنه لما أمر حتم بالأمر، وكقوله : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ ﴾[الإسراء: 4] أي : أعلمناهم ؛ لأنه لما خبّرهم أنهم سيفسدون في الأرض حتم بوقوع الخبر، وقوله

(1) الأصول لتمام / 131.

(2) ينظر : المرجع نفسه / 132.

(3) ينظر : الكليات (ط2 / 2011) / 100 – 106.

:﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾[فصلت: 12]، أي : صنعهنّ، وقوله :﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾[طه: 72]، أي : فاصنع ما أنت صانع... قال أبو ذؤيب :

وعليهما مسرودتان قضاهما داودُ أو صَنَعُ السوابغ تُبّعُ

أي : صنعهما داود وتبّع... ومنه قيل للحاكم : قاضٍ ؛ لأنه يقطع على الناس الأمور ويحتم، وقيل : قُضي قضاؤك، أي : فُرغ من أمرك، وقالوا للميت : قد قضى : أي : فرغ. وهذه كلها فروع ترجع إلى أصل واحد)) [1].

(1) تأويل مشكل القرآن / 342 – 343، وينظر : 344، 345، 357، 359، 360، وينظر : الوجوه والنظائر في القرآن العظيم / 123 – 125، والوجوه والنظائر في القرآن الكريم لهارون بن موسى / 326 – 329، ومقاييس اللغة (قضى) 5 / 99، ولسان العرب (قضى) 15 / 186 – 189.

المبحث الثاني

العدول عن الأصل

عرفنا أن النحاة وضعوا أصولاً مجردةً قد تكون مستعملةً، وقد تكون مرفوضةً (معدولاً بها عن الأصل) وأن معنى الأصل عندهم ((ما حق التركيب أن يكون عليه وإن لم ينطق به)) (1)، وهو أيضاً : ((أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي تغيير كان))(2).

وقد يعبرون عن الأصل بـ(أصل الوضع) وهو شيء افترضه النحاة للكلمة والجملة خاضع للتغيير والعدول عنه إلى الفرع، وذلك أنهم ((حين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر، وتثنيتها وجمعها وتصغيرها – اقترحوا لها أصلاً يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة. وحين رأوا أن الجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيبي واحد – اقترحوا لها أصلاً ونمطاً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار الخ. وسمّوا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو أصل الوضع)) (3).

ويعبرون عن العدول عن الأصل بعبارة (خروج عن الأصل) و (خلاف الأصل) قال الزركشي في حديثه عن الجر على الجوار : ((وهذا بخلاف صرف ما لا ينصرف في قوله تعالى ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا ﴾، فإنما أجيز في الكلام لأنه رُدَّ

(1) حاشية الخضري 2/ 42.

(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية / 11.

(3) الأصول لتمام حسان / 115.

إلى الأصل، والعطف على الجوار خروج عن الأصل)) [1]. وقال الخضري: ((أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفي هجاء، فما زاد فعلى خلاف الأصل)) [2].

والمعدول به عن الأصل يحتاج إلى التأويل ليرد إلى أصله، وعلى هذا يكون التأويل وسيلة من وسائل ردّ المعدول به عن الأصل إلى أصله ونذكر لذلك مثالاً هو وقوع الحال مصدراً، فالأصل في الحال أن تكون وصفاً لتدلّ على المعنى وصاحبه ((فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى)) [3]، ومجيء الحال مصدراً – وإن كان كثيراً – ((غير مقيس لمجيئه على خلاف الأصل)) [4] ولذلك احتاج إلى التأويل، فالمصدر (ركضاً) في: زيدٌ ركضاً، تقديره: راكضاً.

ونذكر مثالاً آخر هو النعت بالمصدر، كقولنا: هذا رجلٌ عدلٌ، قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدرٍ كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا [5]

قال ابن عقيل: ((والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه، وهو مؤول: إما على وضع (عدل) موضع عادل، أو على حذف مضاف... وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى، مجازاً، أو ادعاء)) [6]. فالنعت بالمصدر – وإن كان كثيراً – خلاف الأصل، لأن الأصل هو الوصف بالمشتق، ولذلك احتاج إلى التأويل.

---

(1) البرهان في علوم القرآن 1/ 305.
(2) حاشية الخضري 1/ 30، وينظر: شرح الأشموني 1/ 40.
(3) شرح ابن عقيل 2/ 252.
(4) شرح ابن عقيل 2/ 253.
(5) شرح ابن عقيل 3 / 200.
(6) شرح ابن عقيل 3/ 201.

والعدول عن الأصل يقتضي تعليلاً بخلاف الباقي على أصله، كتعليل إعراب المضارع، وبناء الاسم ومنعه من الصرف. قال ابن يعيش ((والشيء، إذا جاء على أصله فلا علة له ولا كلام أكثر من استصحاب الحال، وأما إذا خرج عن أصله فيسأل عن العلة الموجبة لذلك)) (1).

كيفية العدول عن الأصل.

هناك أصل للكلمة وأصل للجملة وأصل للقاعدة، وكل أصل من هذه الأصول يمكن العدول عنه إلى فرعه.

العدول عن أصل الكلمة.

العدول عن أصل الكلمة ((إما أن يكون عدولاً مطّرداً، أو غير مطرد، فإذا لم يكن العدول مطرداً سماه النحاة (شاذاً)، فإن كان فصيحاً، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه... أما إذا كان العدول مطرداً، فانه يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة... وما دامت القاعدة تحكم هذا العدول فهو عدول مطّرد)) (2).

والعدول عن الأصل الشاذ ما لا يخضع لقاعدة تصريفية ولذلك لا يقاس عليه، ويكون بـ (3) :

1- الحذف كما في يد ودم وملك، أصلها يَدَيٌ ودَمَيٌ وملأك.

2- القلب المكاني كما في جاه أصلها : وجه.

أما العدول عن الأصل المطرد فهو ما خضع لقاعدة تصريفية قياسية ويكون بوساطة (4) :

---

(1) شرح المفصل 10 / 113، وينظر: المنصف 2/ 163، والمقتضد 1/ 133 .

(2)الأصول لتمام حسان / 136 – 137.

(3)ينظر : الأصول لتمام حسان / 150.

(4) ينظر : الأصول لتمام / 151.

1- الحذف : كحذف الهمزة من مضارع (أفعل) ومشتقاته نحو : يكرم ومكرِم ومكرَم، والأصل : يؤكرم ومؤكرِم ومؤكرَم.

2- الإعراب : كالإعراب بالحروف بدل الحركات في المثنى وجمع المذكر السالم، والإعراب بالحذف وبالتقدير وعلى المحلّ.

3- الزيادة على أصول الكلمة : وذلك في نحو : (أكرم، وانتصر، واستعمل).

4- الإعلال بالقلب : وذلك في نحو : قال وباع وغزا ورمي ؛ إذ أصلها : قَوَلَ وبيع وغَزَو ورَمَي.

5- الإعلال بالنقل : كما في يقول ويبيع، الأصل فيهما : يَقوُل ويبيع كينصُر ويضرِب.

6- الإبدال : كإبدال تاء (افتعل) طاء في نحو : (اصطفى) ودالاً في نحو (ازدهر) والأصل فيهما : اصتفى، وازتهر.

7- الإدغام كما في مدّ، وعدّ، إذ الأصل فيهما : مدد وعدَدَ.

8- السبك أو التركيب : وذلك كقولهم : إن (لن) أصله (لا + أن).

9- فكّ المصدر الصريح : كما في نحو (ضَرْب) المتكون من (أن + الفعل).

10- التضمين : كتضمين الفعل اللازم معنى الفعل المتعدي أو بالعكس.

وهذا العدول لا بدّ له من قاعدة تضبطه مثلاً : الأصل في : قام وباع : (قَوَمَ وبَيَعَ) تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً.

العدول عن أصل الجملة.

تتألف الجملة من نمط خاص تتحقق به الإفادة، وأصل الكلام مسند ومسند إليه، وهما جملتان اسمية وفعلية [1]، أو هو – كما يرى ابن السراج [2] - جملتان : فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر، وكل ما عدا المسند والمسند إليه فهو فضلة أو تكملة، وهذا هو أصل الوضع للجملة العربية.

ويضاف إلى ذلك أصول أخر مثل [3] :

1- الأصل الذكر، وقد يعدل عنه إلى الحذف وعندئذٍ يجب تقدير المحذوف.

2- الأصل الإظهار، وقد يعدل عنه إلى الإضمار وحينئذٍ يجب تفسير المضمر.

3- الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل بين جزأي الجملة.

4- الأصل الترتيب بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنه إلى التقديم والتأخير.

5- الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق الإفادة فلا جملة.

ويمكن العدول عن أي أصل من أصول الجملة [4] بالحذف، أو الإضمار، أو الفصل، أو التقدير والتأخير، أو التوسع في الإعراب ولا يجوز العدول عن الأصل عدولاً مطرداً إلا إذا خضع لهذه الاعتبارات [5] :

1- الفائدة أو أمن اللبس (فلا بدّ أن تتحقق الفائدة على رغم العدول).

2- الخضوع لقواعد معينة تنظم هذا العدول.

---

(1) ينظر : الكتاب 1/ 23.

(2) ينظر : الأصول في النحو 2/ 276.

(3) ينظر : الأصول لتمام حسان / 130.

(4) ينظر : الأصول لتمام حسان / 154 – 156 .

(5)ينظر : الأصول لتمام حسان / 130، 139.

3- القواعد العامة التي بني عليها علم النحو.

وإذا لم يخضع العدول لقاعدة أو لم يطّرد سمي (شاذاً) أو (ضرورة) أو (قليلاً) أو (نادراً).

العدول عن أصل القاعدة :

القاعدة هي ((قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها)) [1] وتكون القاعدة عامة إذا لم تختص بباب معيّن من أبواب النحو والصرف، أما إذا اختصت بباب معين فتسمى قاعدة الباب [2].

ولكل قاعدة استثناءات أو فروع، وقد التفت النحاة إلى ذلك فنراهم يقولون مثلاً : (القاعدة كذا إلا في حالة كذا) أو (القاعدة كذا وقد يجوز كذا) أو (يمتنع كذا إلا إذا أفاد)، ((وعندئذٍ فرق النحاة بين القاعدة الأولى وما استثني منها، فسمّوا الأولى : (القاعدة الأصلية) أو (أصل القاعدة) وسمّوا الاستثناء (القاعدة الفرعية))) [3] وهذه الاستثناءات أو القواعد الفرعية هي عدول عن أصل القاعدة. وقد تضمنت ألفية ابن مالك أبياتاً يشتمل صدرها على قاعدة أصلية، ويشتمل عجزها على قاعدة فرعية نحو قوله :

ولا يجوز الإبتدا بالنكره ... ما لم تُفد : كعند زيد نمره [4]
ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرا ... عن جُثةٍ، وإن يفد فأخبرا [5]
والأصل في الأخبار أن تؤخرا ... وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا [6]

---

(1)التعريفات / 97، وينظر : الكليات 4/ 48.

(2)ينظر : الأشباه والنظائر 1/ 26.

(3) الأصول لتمام حسان / 115، وينظر : 156 – 159.

(4) شرح ابن عقيل 1/ 215.

(5) شرح ابن عقيل 1/ 213.

(6) شرح ابن عقيل 1/ 227.

ونأخذ الإعراب مثلاً على القاعدة الأصلية والعدول عنها إلى القاعدة الفرعية أو الاستثنائية. فالأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف عدول عن الأصل. والأصل في الإعراب أن يكون ظاهراً، وغيره عدول عن الأصل. والأصل في النصب الفتحة، والنصب بالكسرة في جمع المؤنث السالم عدول عن الأصل. وكذلك الأصل في الجر الكسرة، أما الجر بالفتحة في غير المصروف فعدول عن الأصل. والأصل في الإعراب أن يكون للأسماء وإعراب المضارع عدول عن الأصل. والأصل في البناء أن يكون للأفعال وبناء الأسماء عدول عن الأصل. والأصل في البناء السكون والبناء على حركة عدول عن الأصل. والعدول عن أصل القاعدة كأصل وضع الكلمة والجملة يكون إما مطرداً فيقاس عليه، أو غير مطرد فيحفظ ولا يقاس عليه.

المبحث الثالث

قواعد العدول عن الأصل

هذه بعض القواعد المتعلقة بالعدول عن الأصل نشير إليها باختصار ؛ لأن لها صلة بموضوعنا :

1- من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل :

احتج البصريون بهذه القاعدة على أن (كم) مفردة وليست مركبة من الكاف و (ما) كما يرى الكوفيون وذلك ((لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل، افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل)) [1].

2- كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه :

يرى البصريون أن (أيّاً) في قولنا : أكرم أيُّهم أفضلُ، مبنية ؛ لأنها خالفت أخواتها الموصولات (من، وما، والذي) بحذف صدر صلتها، واستعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها، ولذلك ((زال تمكنها، لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه، فوجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها)) [2].

3- الأصل عدم خروج الشيء عن أصله :

ردّ الرضي مذهب الكوفيين في أن (حتى) واللام يكون النصب بهما لقيامهما مقام الناصب، فقال : ((وفيما قالوه بعد ؛ لأن الأصل عدم خروج الشيء

(1) الإنصاف 1/ 300، وينظر : 2/ 481، 634.

(2) الإنصاف 1/ 317.

عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل)) [1].

4- لا يعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى :

ذكر ابن أبي الربيع أن الإضافة لا معنى لها في قولك : مررتُ بالرجل الضاربِ زيدٍ، بإضافة (الضارب) إلى زيد لأنها ((ليست للتعريف، لأن التعريف بالألف واللام، ولا تكون للتخفيف، لأن النصب أخف من الخفض، ولا تكون للتشبيه [2]، لأنك لا تقول : مررت بالرجل الحسنِ وجهٍ ؛ ولا يعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى)) [3].

5- وضع الشيء موضع الشيء خروج عن الأصل :

يرى الكسائي أن اسم الفاعل يعمل إذا كان بمعنى الماضي مطلقاً ويستدل لرأيه بان العرب تضع (يضرب) موضع (ضرب) في نحو : يضرب عمرو زيداً، تريد : ضرب عمروٌ زيداً، ((وهذا أقوى حجة يحتج بها الكسائي، إلا أنها معترضة بأن الشيء إذا وضع موضع الشيء فهو خروج عن الأصل، واتساع من كلام العرب فلا يدّعى ذلك حتى ينطق به)) [4].

6- الأولى أن يؤتى بالشيء على أصله :

يجوز في اسم الفاعل في نحو : هذا ضاربٌ زيداً، وجهان : تنوينه ونصب ما بعده، وإضافته إلى ما بعده. والأحسن هو الأول ؛ ((لأن الإضافة لا يراد بها هنا إلا التخفيف، ولم يؤت بها للتعريف، فالإضافة في هذا خروج عن الأصل، وثانيةٌ عن النصب، والأولى أن يؤتى بالشيء على أصله ما أمكن)) [5].

---

(1)شرح الكافية 2/ 240.

(2) أي تشبيه اسم الفاعل بالصفة المشبهة.

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 1003.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 1013.

(5)البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 1026.

7- التركيب خلاف الأصل :

وقد ردّوا بهذه القاعدة [1] على من قال بتركيب بعض الأدوات مثل : لولا ولوما وهلاّ وألاّ ولن وكأن ؛ لأن الأصل الإفراد وعدم التركيب، ومخالفة الأصل تحتاج إلى علة ودليل.

8- الإضمار خلاف الأصل :

ردوا بهذه القاعدة [2] على من قال : إن الاسم بعد (لولا) مرتفع بفعل لازم الإضمار ؛ لأنه لا دليل له على ذلك، ولأن الإضمار خلاف الأصل.

9- الحذف خلاف الأصل :

ذكر الزركشي [3] هذه القاعدة وبنى عليها أمرين : أحدهما : إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أولى، لأن الأصل عدم التغيير. والآخر : إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلته أولى.

10- الشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل :

ذكر عبد القاهر الجرجاني هذه القاعدة [4] عند حديثه عن بناء الحروف، فذكر أن لا يعلل ؛ لأنه أصل فيها، كما يعلل بناء الأسماء، وإعراب الأفعال، لأنه عدول عن الأصل.

وقال ابن جني في حديثه عن (فِعْلى) : ((اعلم أن ما جاء من هذا على أصله فلا كلام فيه ؛ وإنما سبيل ما يخرج عن أصله أن ينظر إلى علته : ما هي ؟)) [5] . وتحدث ابن يعيش عن (فُعلى) من الياء نحو : (الفُتيا) فقال : ((وأما (فُعْلى) فلا

---

(1) ينظر : همع الهوامع 2/ 151، 4/ 352.

(2) ينظر : الأشباه والنظائر 1/ 101.

(3) ينظر : البرهان في علوم القرآن 3/ 104.

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 133.

(5) المنصف 2/ 163.

نعلمهم غيروه، بل أتوا به على الأصل، والشيء إذا جاء على أصله، فلا علة له ولا كلام أكثر من استصحاب الحال، وأما إذا خرج عن أصله فيسال عن العلة الموجبة لذلك)) [1].

11- العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له :

ردّ البصريون بهذه القاعدة [2] رأي الكوفيين بأن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية نحو : خوزلى : خوزلان، وقاصعاء : قاصعان.

(1) شرح المفصل 10 / 113، وينظر : الإيضاح في علل النحو / 51، 72، وشرح اللمع 1/ 273، 2/ 336، 737.

(2) ينظر : الإنصاف 2/ 757.

المبحث الرابع

أسباب العدول عن الأصل

هناك عدد من أسباب العدول عن الأصل قد يبدو بعضها متداخلاً في بعضها الآخر، ونحن نذكر أهم هذه الأسباب فيما يأتي :

1-رفع الالتباس :

إن شرط جواز العدول عن أي أصل من أصول وضع الجملة أن يؤمن اللبس فتحقق بذلك الفائدة [1]. من ذلك [2] أن القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ متقدماً على الخبر، ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود إلى لفظ يشتمل عليه الخبر، فلو استصحبنا هذا الأصل لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ولأدى ذلك إلى اللبس. وفي هذه الحالة يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية وهي قاعدة تقديم الخبر وذلك في قولنا : في الدار صاحبُها.

ومثل ذلك قولنا في الدار رجل، وعندك مال، فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة ؛ لأن الجمل وشبهها بعد النكرات صفات، فالتزم التقديم دفعاً لهذا الالتباس [3].

2- مراعاة أصل آخر :

ويكون ذلك حين يتعارض الأصلان في تركيب معين، فالأصل تقديم المبتدأ على الخبر، لكن هذا الأصل قد يتعارض مع أصل آخر فيعدل عنه مراعاة

(1) ينظر : الأصول لتمام / 130.

(2) ينظر : الأصول لتمام / 145.

(3) ينظر : شرح التصريح 1/ 174.

لذلك الأصل، وذلك إذا كان الخبر مما له الصدارة في الكلام [1] كالاستفهام في قولنا : أين محمدٌ ؟ ومن أبوك ؟ ؛ لأن رتبة الاستفهام محفوظة لجموده.

ومن ذلك أن الأصل في المفعول به [2] أن يأتي بعد الفعل والفاعل لكنه قد يتقدم على فعله وجوباً إذا كان مما له الصدارة في الكلام كاسم الشرط واسم الاستفهام فتقول : أيّا تكرمْ أكرم، وأيَّ رجل أكرمتَ ؟

ومن ذلك أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر، لكنه في قوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾[البقرة: 93] ضمت الميم ولم تكسر لالتقاء الساكنين ؛ ((لأن أصلها الضم)) [3] ومن ذلك (مُذْ) في قولنا : ما رأيته مُذُ اليوم، فإن (مذْ) لما تحركت لالتقاء الساكنين لم يحركوها بالكسر الذي هو أصل للتخلص من التقاء الساكنين، بل ضموا ذالها ؛ لأن أصلها الضم في (مُنْذُ) [4].

3- الذوق العربي في الأداء اللغوي (النطق) :

ويرتبط بهذا الذوق عدد من الظواهر السياقية، ((فقد تكون هناك قاعدة أصلية صوتية أو صرفية أو نحوية يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافياً للذوق العربي، فالأصل الفكّ، ولكن توالي المثلين يؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية للإدغام، ومثل ذلك يقال في حركة الإعراب والعدول عنها

---

(1) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 1/ 224، والفوائد الضيائية 1/ 284 – 285، والأصول لتمام / 145.

(2) ينظر : شرح ابن عقيل 2/ 96 – 97.

(3) إعراب القرآن 1/ 248، وينظر : ظاهرة التنوين / 59 – 62.

(4) ينظر : الكتاب 4/ 146، 194، والأصول في النحو 3/ 55، والخصائص 2/ 342 – 343.

الى سكون الوقف أو إلى حركة المناسبة. والأصل التصحيح، ولكن الموقع قد يحتم العدول إلى الإعلال والإبدال)) [1].

ومعنى ذلك أن ((هناك ذوقاً وعرفاً لغوياً عند العرب أصحاب السليقة جعلهم يكرهون توالي الأمثال وتوالي الأضداد، ويألفون توالي الأشتات، فإذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كره العرب تواليهما، ومن ثم عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته، فآلوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو الاقلاب الخ. ولن الخط العربي لم يعترف بظاهرة العدول عن الأصل فخصص لكل أصل رمزاً هجائياً، وتغاضى عن الفروع التي جاء بها العدول وجعل ذلك أيضاً من قبيل الاقتصاد، ومعنى هذا أن الاقتصاد في جهد المتكلم أدى إلى العدول، ولكن الاقتصاد في جهد الكاتب أدى إلى الاستصحاب)) [2].

4- كثرة الاستعمال :

كثير من ضروب الحذف ترجع إلى هذا السبب كحذف الهمزة من (ملك) إذ أصله (ملأك)، قال المازني : ((ومما ألزم حذف الهمزة لكثرة استعماله (ملك) وإنما هو (ملأك) فلما جمعوه ردّوه إلى أصله، فقالوا : (ملائكة وملائك) وقال الشاعر :

فلست لأنسي ولكن لملأك ... تنزل من جوّ السماء يصوّبُ

فردّ (ملكا) إلى الهمزة)) [3].

(1) الأصول لتمام / 146، وينظر : ظاهرة التخفيف / 171.

(2)الأصول لتمام / 135.

(3)المنصف 2/ 102 – 103، وينظر : الكتاب 4/ 379 – 380، والأصول في النحو 3/ 339، والأمالي الشجرية 2/ 20.

ومن ذلك حذف التاء من (استطاعوا) في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾[الكهف: 97] إذ: ((أصله (استطاعوا) فحذفت التاء لكثرة الاستعمال، ولقرب التاء من الطاء، وهذا الأصل مستعمل؛ ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾...)) [1].

ومما علّل بكثرة الاستعمال نصب (غدوة) بعد (لدنْ) في قولهم: لدنْ غدوةً، مع أن جر (غدوة) هو الوجه والقياس [2]. قال الرضي: ((أما النصب، فإنه –وإن كان شاذاً– فوجهه كثرة استعمال (لدن) مع (غدوة) دون سائر الظروف)) [3].

5- الاستثقال:

كثير من مسائل الإعلال والإبدال والإدغام وتقدير الحركات الإعرابية على أحرف العلة تعود إلى هذا السبب. وهذا العدول إلى يسببه الاستثقال عدول مطرد؛ لأنه ((يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة... فإذا استثقل النطق في التتابع الصوتي لكلمة ما عدل بالكلمة عن الأصل إلى الفرع بحسب قواعد تصريفية معينة)) [4].

وعلّل ابن جني إهمال بعض الأصول بهذه العلة فقال: ((أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيّته ملحقة به ومقفاة على أثره)) [5]. وعدّ ابن جني [6] من

(1) الخصائص 1/ 260، وينظر: بحوث ومقالات / 47.

(2) ينظر: الكتاب 1/ 210.

(3) شرح الكافية 2/ 124، وينظر: الإنصاف 2/ 528، 646، وشرح المفصل 2/ 106، وظاهرة الشذوذ النحوي / 51، 177، والأصول لتمام / 112.

(4) الأصول لتمام / 137.

(5) الخصائص 1/ 54.

(6) ينظر: الخصائص 1/ 49 – 50.

ذلك انقلاب ياء ميزان وميعاد عن واو لثقل الواو الساكنة بعد كسرة، وكذلك قلب الياء في : موسر وموقن واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. ومنه أيضاً قلب الواو ياءً في سيّد وميّت، لوقوع الياء الساكنة قبلها.

6- الاستخفاف :

وضع سيبويه باباً سماه (باب ما يسكّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك) عالج فيه تسكين العين المضمومة في عدد من الكلمات فقال : ((وإذا تتابعت الضمتان، فإن هؤلاء [1] يخففون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان ؛ لأن الضمة من الواو، وذلك قولك : الرُّسْل والطُّنْب والعُنْق، تريد : الرُسُل، والطُنُب، والعُنُق)) [2].

ومن ذلك إضافة اسم الفاعل المستكمل لشروط العمل كقوله تعال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[النساء: 97] ((والأصل : ظالمين أنفسهم، إلا أن النون حذفت استخفافا، والمعنى معنى ثبوتها. كما قال الله جلّ وعزّ ﴿ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[المائدة: 95]، والمعنى معنى ثبوت التنوين. معنى بالغاً الكعبة)) [3]. ومثله قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾[آل عمران: 9]، ففي (جامع الناس) : ((يجوز : جامعٌ الناس بالتنوين والنصب وهو الأصل، وحُذفت التنوين استخفافاً)) [4].

---

(1)يقصد بكر بن وائل وكثيراً من تميم.

(2)الكتاب 4/ 114، وينظر : شرح الشافية 1/ 46.

(3)معاني القرآن وإعرابه 2/ 94، وينظر : إعراب القرآن 1/ 484.

(4) إعراب القرآن 1/ 358، وتنظر أمثلة أخرى في : 1/ 496، 2/ 4، 3/ 418، 4/ 422.

7- كراهة توالي الأمثال :

من ذلك الفعل المؤكد بنون التوكيد، فإنه إن اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، قلنا في توكيده : هل تضربانّ، وهل تضربُنّ، وهل تضرِنّ ؟ والأصل هل تضربانِنّ، وهل تضربونَنّ، وهل تضربينَنّ ؟ تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم تحذف الواو والياء لالتقاء الساكنين، أما الألف فلا تحذف لخفتها [1].

ومن ذلك المضارع المسند إلى ضمير المتكلم على وزن (أفعل) كما في (أكرم)، إذ أصل (أُكرمُ) : (أؤكرم) فصار بعد حذف الهمزة الثانية (أُكرمُ) ثم حملت صيغ المضارعة الأخرى على هذه الصيغة ليطرد الباب على وتيرة واحدة. يقول المبرد عن (يكرم) و (يحسن) : ((وكان الأصل : يؤكرم ويؤحسن، حتى يكون على مثال : يُدحرج ؛ لأن همزة (أكرم) مزيدة بحذاء ذال (دحرج)، وحق المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف، ولكن حذفت هذه الهمزة ؛ لأنها زائدة، وتلحقها الهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه، فتجتمع همزتان، فكرهوا ذلك وحذفوا ؛ إذ كانت زائدة، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه)) [2].

8- اطّراد الباب :

يعبرون عن اطراد الباب بقولهم : ((ليطرد الباب على قياس واحد)) [3] و ((ليكون الباب على سنن واحد)) [4] و ((ليجري الباب على منهاج واحد في

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل 1/ 39.

(2) المقتضب 2/ 97، وينظر : المنصف 1/ 192، والإنصاف 1/ 12، 148، وبحوث ومقالات / 50 – 52، 72 – 73.

(3) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب / 66.

(4) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / 189.

الحذف ولا يختلف)) [1]. ومن ذلك قولهم : ((أنا أكرم، فحذفوا الهمزة التي كانت في (أكرم) لئلا تلتقي همزتان، لأنه كان يلزم : أنا أؤكرم، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا نكرم وتكرم ويكرم، فحذفوا الهمزة، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم)) [2].

ويقول أبو البركات الانباري عن ذلك : ((وكذلك قالوا : أكرم، والأصل فيه : أُؤَكرم، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما. وقالوا : نكرو، وتكرم، ويكرم، والأصل فيها : نؤكرم، وتؤكرم، ويؤكرم... فحذفوا الهمزة، وان لم يجتمع فيها همزتان ؛ حملاً على : أكرم ؛ ليجري الباب على سنن واحد)) [3].

9- تعذّر النطق بالأصل :

من ذلك تعذّر النطق بساكنين في مرحلة من مراحل إعلال الكلمة التي يقدرها الصرفيون : ((وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل، نحو : سماء وقضاء ؛ ألا ترى أن الأصل : سماوٌ وقضايٌ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة، قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا، وقضاا، فلما التقت الألفان، تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة، فصار ذلك الى سماء، وقضاء، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته – وهو التقاء الألفين – لا قدرة لأحد على النطق به ؟)) [4].

(1) شرح المفصل 7/ 59.

(2)المنصف 1/ 192.

(3)الإنصاف / 148، وينظر : 1/ 11- 12.

(4)الخصائص 1/ 259.

ومن ذلك أيضاً : ((ما نتصوّره وننبّه عليه أبداً من تقدير (مفعولٍ) مما عينه أحد حرفي العلة ؛ وذلك نحو مبيع، ومكيل، ومقول، ومصوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبْيوع، ومكيول، ومقوول، ومصووغ، فنقلت الضمة من العين إلى الفاء، فسكّنت، وواو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما – على الخلاف فيهما – لالتقاء الساكنين. فهذا جمع لهما تقديراً وحكماً. فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا)) [1].

ومن ذلك تعذر تحريك الألف – بحسب رأي القدماء - ؛ لأنها : ((لا تكون أبداً إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها أبداً إلا منها : أي إلا مفتوحاً ؛ لأن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء)) [2] ؛ لذلك نراهم يقلبون الألف واواً في تصغير ما كان على وزن (فاعل) من الأسماء ؛ لأنها لابد أن تسبق بضمة لازمة ؛ إذ يصغّر (فاعل) على (فُعيل) فتقول في تصغير كلمتي خالد وناصر : خُويلد ونُويصر.

10- المناسبة :

قد تكون المناسبة سبباً من أسباب العدول عن الأصل ولذلك : ((لاحظ النحاة أن موقعاً ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام، أي بحسب القاعدة، ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها، أو على الأقل لا تناسبه، ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ في مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع مايجاورها)) [3].

ومن الحركات التي جيء بها للمناسبة ما يأتي [4] :

---

(1) الخصائص 1/ 259.

(2) المقتضب 1/ 56.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها / 273.

(4) ينظر : المرجع نفسه / 273 – 274.

1- الكسرة قبل ياء المتكلم في نحو : كتابي.

2- بناء الماضي على الضم لمناسبة واو الجماعة في نحو : ضربوا.

3- تحريك عين المضارع المسند إلى واو الجماعة بالضم في جميع حالاته الإعرابية في نحو : يضربون، ولن يضربوا، ولم يضربوا.

4- تحريك لام فعل الأمر بالضم عند إسناده إلى الواو في نحو : اضربوا.

5- تحريك لام الفعل المضارع المسند إلى ياء المخاطبة بالكسر لمناسبة الياء في جميع الحالات الإعرابية في نحو : تضربين، ولن تضربي، ولم تضربي.

6- تحريك لام فعل الأمر عند إسناده إلى ياء المخاطبة بكسرة لمناسبة الياء في نحو : اضربي.

7- تحريك أواخر هذه الأفعال جميعاً بالفتحة عند إسنادها إلى ألف الاثنين نحو قولنا : ضربا، يضربان، لن يضربا، لم يضربا، اضربا.

11- المشابهة :

كثير من الأحكام النحوية مبنية على المشابهة، وقد ذكر سيبويه ذلك في مواضع من كتابه[1] منها قوله : ((وقد يشبهون الشيء بالشيء كثيراً وليس مثله في جميع أحواله)) [2]. ومن هذه الأحكام [3] بناء الأسماء لشبهها بالحروف، وإعراب الفعل المضارع لشبهه باسم الفاعل، ومنع الأسماء من الصرف لشبهها بالفعل، وعمل (ما) الحجازية لشبهها بالفعل الجامد (ليس)، وعمل (إنّ) وأخواتها لشبهها بالفعل الماضي المتعدي وغير ذلك.

---

(1)ينظر : الكتاب 1/ 95، 397، 302، 374، 382، 413.

(2)المصدر نفسه 1/ 182.

(3)ينظر : الأصول لتمام / 138.

12- المبالغة :

تحوّل صيغة (فاعل) للمبالغة والتكثير إلى صيغ أخرى تعرف بصيغ المبالغة. والمشهور من هذه الصيغ خمس هي [1] : فعّال، وفعول، ومفعال، وفعيل، وفعِل. وهذه الصيغ الخمس ((محوّلة عن اسم الفاعل لجعله مفيداً للزيادة في معناه بعد أن يكون محتملاً لها وللقلة)) [2] قال ابن يعيش عن هذه الصيغ : ((فأما (فعول ومفعال ومفعيل) فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تجر على الفعل، فجرت مجرى المنسوب نحو : دارع ونابل، فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك)) [3]. وقال أيضاً : ((وما كان من هذا شيء وليس بصنعة يعالجها أتوا بها على (فاعل)، وذلك لأن (فاعل) هو الأصل، وإنما يعدل عنه إلى (فعّال) للمبالغة، فإذا لم ترد المبالغة جيء به على الأصل ؛ لأنه ليس فيه تكثير، قالوا لذي الدرع دارع، ولذي النبل نابل)) [4].

13- وجود الدليل :

كل حذف في الكلام لابد أن يكون لدليل [5]. والأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال. وقد يعدل عن هذا الأصل فيحذف شيء من الجواب لوجود دليل عليه. وذلك كقولك : في البيت، في جواب من سأل : أين أبوك ؟ وقولك : راكباً، في جواب من سألك : كيف جئت ؟ والأصل في ذلك : أبي في البيت، وجئت راكباً.

---

(1) ينظر : الكتاب 1/ 110.
(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية / 25.
(3) شرح المفصل 5 / 102.
(4) المصدر نفسه 6 / 13.
(5) ينظر : الخصائص 2/ 360، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 104.

الفصل الثالث

الأصول المرفوضة



المبحث الأول: التعبير عن الأصول المرفوضة.

المبحث الثاني: موقف القدماء من الأصول المرفوضة.

المبحث الثالث: موقف المحدثين من الأصول المرفوضة.

المبحث الرابع: مراعاة الأصول المرفوضة وإهمالها.

الفصل الثالث
الأصول المرفوضة
المبحث الأول
التعبير عن الأصول المرفوضة

أولاً: تعبيرات القدماء:

شغلت قضية الأصول المرفوضة جانباً كبيراً من الدراسات اللغوية عند القدماء، فقد افترضوا أصولاً للكلمات وأخرى للجمل والتراكيب، ووردت إشارات إلى هذه الأصول المرفوضة كقولهم [1]: (كذا أصله كذا)، أو (قياسه كذا)، أو (هو على تقدير كذا)، أو (تأويله كذا). وقد عبّروا عن الأصول المرفوضة بعدة تعبيرات منها ما يأتي:

1- الأصل المرفوض:

الأصل المرفوض: ما ورد في كلام العرب على أصل بابه شاذاً عن القاعدة القياسية، كقولهم في (قام): إن أصلها (قَوَم) فهذا أصل مرفوض لأن القاعدة القياسية توجب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ولعلّ أبا علي الفارسي هو أول من استعمل هذا المصطلح. إذ عقد له مسألة (الرد إلى الأصل المرفوض في الضرورة الشعرية) [2] وعدّ من ذلك قول قيس بن زهير العبسي:

---

(1) ينظر: في بناء الجملة العربية / 16، وقضايا التقدير النحوي / 275.

(2) المسائل العضديات / 33- 37، وينظر: 162، 172، والمسائل الشيرازيات 1/ 175، وكتاب الشعر / 95، 142، 402، والتكملة / 302، والمنصف 2/ 173.

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ [1]

ويقول ابن جني عن كلام العرب: ((وفي كلامهم من الأصول المرفوضة ما لا يحصى كثرة)) [2]. ويرى كذلك ((أن كثيراً من هذه الأصول المستعملة لها أصول مرفوضة مطّرحة)) [3] وعدّ من ذلك قول تأبّط شراً:

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آئباًوكم مثلها فارقتُها وهي تصفرُ [4]

وقال عن البيت: ((فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض موضع الفعل الذي هو فرع)) [5]. وقال أيضاً: ((وها هنا أشياء كثيرة ترفض أصولها ويقتصر في الاستعمال على فروعها)) [6].

2- الأصل المتروك:

ذكر أبو علي أن إعمال الأول في باب التنازع هو الأصل، وإن كان من الأصول المرفوضة، كقولنا: قام وقعدا أخواك، ((فهذا كردّ الشيء الى الأصل المتروك الاستعمال في الكلام)) [7].

أما أبو البركات الأنباري فذكر عند حديثه عن أصل خبر (عسى) ((أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: (عسى الغوير أبؤسا)، فنصبوا بـ(عسى))) [8].

---

(1) الكتاب 3/ 316، والخصائص 1/ 259، والمنصف 2/ 81، والمسائل الشيرازيات / 33.

(2) المنصف 2/ 324، وينظر: المحتسب 1/ 313، 2/ 106.

(3) التمام في تفسير أشعار هذيل / 133.

(4) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة / 130.

(5) المصدر نفسه / 130.

(6) سر صناعة الإعراب 1/ 276.

(7) المسائل العضديات / 137، وينظر: المنصف 2/ 65، وشرح المقدمة المحسبة 1/ 244، 245.

(8) أسرار العربية / 127.

3- الأصل المهجور:

ذكر ابن جني ((أن العرب إذا هجرت أصلاً من الأصول، وانصرفت عنه، فإنها تنويه وتعتقده)) [1] .

4- الأصل المقدّر:

ورد ذلك في قول ابن جني: ((لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها – إلا أنها مع ذلك مقدّرة – وهذا واسع في كلامهم)) [2].

5- القياس المرفوض:

استعمله ابن يعيش حين قال: ((وقد شذّت ألفاظ فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: أقوُس وأثوُب وأعيُن وأنيُب، جاءوا على (أفْعُل)؛ منبهةً على أنه الأصل)) [3].

6- القياس المتروك:

قال أبو علي: ((وربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئين ونحوها مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك)) [4] ومعنى هذا ((أنه كان يجب أن يبيّن بالجمع من حيث كان موضوع هذا الباب أعني الثلاثة إلى العشرة على أن يضاف إلى جمع)) [5].

---

(1) التمام في تفسير أشعار هذيل / 132، وينظر: شرح المفصل 1/ 95، والقياس في النحو / 40.

(2) المنصف 1/ 348.

(3) شرح المفصل 5/ 34، وينظر: 6/ 16، والمسائل الشيرازيات 2/ 355، 373.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 732، وينظر: 2، 741، والمسائل الشيرازيات 2/ 373، والإيضاح العضدي / 35، 219.

(5) المصدر نفسه 2/ 732، وينظر: شرح المفصل 6 / 21.

7- تمثيل ولا يتكلم به:

استعمل سيبويه عبارة (تمثيل ولا يتكلم به) في مواضع متفرقة من كتابه[1] مشيراً به إلى الأصول المرفوضة لبعض التراكيب النحوية. ومن ذلك قولك في التعجب: ما أحسن عبد الله ! ذكر الخليل: ((أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به)) [2]. ومن ذلك أن من نصب: زيداً لقيت أخاه، فكأنه قال: ((لا لست زيداً لقيت أخاه، وهذا تمثيل ولا يتكلم به)) [3].

ثانياً: تعبيرات المحدثين.

عبّر المحدثون عن الأصول المرفوضة بعدة تعبيرات منها:

1- الأصل المفترض:

ذكره د. فؤاد حنّا طرزي في أثناء حديثه عن الإبدال الصرفي فقال: ((ولا يعني هذا أن الأصل المفترض للكلمة التي تعرضت له كان يوماً مستعملاً)) [4].

وأورد هذا التعبير طاهر سليمان حمودة إذ ذكر أن ابن جني كان ((يحتج لصحة هذه الأصول المفترضة بأنها قد ترد شذوذاً وللضرورة على النحو الذي

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 312، 375، 376، 2/ 118، 278، 279، 3/ 28، 34، والتراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه / 157 – 170.

(2) الكتاب 1/ 72.

(3) الكتاب 1/ 83.

(4) في أصول اللغة والنحو / 173.

تصوّره النحاة)) [1] ثم قال: ((وفي ضوء النظرية التحويلية نقول: إن هذه الأصول المفترضة لهذه الصيغ وأمثالها هي البنية العميقة لها)) [2].

2- الأصل المقدّر:

من المصطلحات التي عبّر بها المحدثون عن الأصل المرفوض، ومنهم د. داود عبده الذي استعمله كثيراً في كتاباته وجعله جزءاً من عنوان لأحدأبحاثه [3].

3- الأصل المهجور:

أوردت هذا المصطلح د. منى إلياس، فذكرت أن ((ثمة أشياء اعتبروها أصولاً مهجورة، وربما كان ما سمّوه أصلاً مهجوراً ذا حقيقة تاريخية، أي: من المحتمل أن يكون قد جاء عليه حين من الدهر كان فيه مستعملاً)) [4].

4- البنية الأساسية:

اختار د. محمد حماسة عبد اللطيف [5] هذه التسمية للأنموذج أو الأصل الذي ينتمي إليه التركيب. ويرى الباحث أن اختياره هذا المصطلح محاولة لفهم التفسير الذي قدمه النحاة لنظام اللغة ((وصحيح أن هذا المصطلح لم يقع في تعبيرهم، لكنه يتبدّى بصور مختلفة في كثير من اصطلاحهم الذي يوحي به، ويومئ إليه، وما قولهم: (أصله كذا)، أو (قياسه كذا)، أو (هو على تقدير كذا) أو (تأويله كذا) الخ إلا رجوعإلى ذلك النموذج أو الأصل، أو إن شئت —

---

(1) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 20.

(2) المصدر نفسه / 21، وينظر: مفهوم علم الصرف (بحث) / 119 – 131، وفي علم اللغة اللغة التقابلي / 162.

(3) ينظر: دفاع عن الأصل المقدر / 160، وقضايا التقدير النحوي / 250، 285، 286، 316، 317.

(4) القياس في النحو / 40، وينظر: القياس في النحو العربي / 41، 138.

(5) ينظر: في بناء الجملة العربية / 15.

البنيـة الأساسـية)) [1] وعـرف البنيـة الأساسـية بأنهـا: ((نمـوذج أو معيـار تجريـدي يحاول الكلام الحيّ تنفيذه)) [2].

5- البنية العميقة:

أطلق التحويليون على الأصل الموضوع للكلمة أو الجملة هذا المصطلح الذي يقابله مصطلح (البنية السطحية)، وهي عند تشومسكي: ((بنية مجردة مفترضة ينتجها الأساس، وتحتوي على كل العلاقات النحوية والوظائف التركيبية والمعلومات الدلالية اللازمة لتفسير الجملة واستعمالاتها السطحية)) [3]. والبنية العميقة هي: ((الأساس الذهني المجرد لمعنى معيّن، يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جملي أصولي يكون هذا التركيب رمزاً لذلك المعنى وتجسيداً له)) [4]. ويرى المحدثون أنّ البنية العميقة: ((تقابل الأصل المقدّر عند القدماء)) [5].

6- البنية التحتية:

هذا المصطلح يرادف البنية العميقة يقول د.داود عبده: ((ليس هناك حلّ للمشكلة المطروحة – فيما أرى – سوى تطبيق القاعدة العامة على البنية التحتية للفعل)) [6].

---

(1) المرجع نفسه / 16.

(2) المرجع نفسه / 16.

(3) مدخل الى دراسة الجملة العربية / 60.

(4) في نحو اللغة العربية وتراكيبها / 58.

(5) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 265.

(6) دفاع عن الأصل المقدّر / 64، وينظر: البنية الداخلية للجملة الفعلية / 37، وحركة الفعل الأجوف / 85.

7- البنية الداخلية:

هذا أحد مصطلحات المحدثين المرادف لمصطلح الأصل المرفوض. يقول د. داود عبده معلقاً على جمل فعلية ذكرها: ((إنّ الجمل السابقة لها بنية داخلية (أو عميقة أو تحتية) واحدة)) [1].

8- البنية المقدّرة:

ذكر هذا المصطلح د. محمد إبراهيم عبادة [2] وسمّاها أيضاً الأصول المقدرة [3]، والتراكيب المقدّرة [4].

9- البنية المضمرة:

مصطلح آخر يرادف الأصل المرفوض، ولعله أقل وروداً من المصطالحات السابقة، ذكره د. مصطفى حميدة في حديثه عن علاقة الإسناد فقال: ((والمعلوم أن المدرسة التحويلية تفسر هذه الظاهرة بأن البنية المضمرة (أي البنية العميقة) قد تعبّر عنها اللغة ببنيات ظاهرة (أي بنيات سطحية) متعددة)) [5].

10- الجواني:

وهو مصطلح عبّر به د. نهاد الموسى [6] عن الأصل المرفوض، ويقابل هذا المصطلح مصطلح البراني أو السطحي الذي يعبّر عن البنية السطحية.

---

(1) البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية / 37، وينظر: التقدير وظاهر اللفظ / 7، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة / 157.

(2) ينظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية / 177.

(3) ينظر: المرجع نفسه / 175، ونظرية النحو العربي / 73.

(4) ينظر: المرجع نفسه / 177.

(5) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية / 162، وينظر: 52.

(6) ينظر: نظرية النحو العربي / 63.

المبحث الثاني

موقف القدماء من الأصول المرفوضة

اهتمام القدماء بالأصول المرفوضة:

اهتم القدماء اهتماماً كبيراً بالأصول المرفوضة، فأقروا بوجودها وحرصوا على تقديرها، ووردت نصوص تشير إلى هذه الأصول كقول سيبويه: ((وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك))[1]، وقول المازني: ((فربّ حرف يجيء على الأصل ويكون مجرى بابه على غير ذلك)) [2] ويرى أبو علي الفارسي أن العرب: ((قد ترفض أشياء هي أصول في كلامهم، فلا تستعمل هذه الأصول)) [3]. وذكر أبو علي عدداً من الكلمات التي جاءت على الأصل وعقّب على ذلك بقوله: ((فمجيئهم بهذه الحروف على الأصل مراعى غير مطّرح، وإذا اضطر الشاعر إلى استعمال شيء منه لم يكن بمدخل في الكلام ما لا نظير له)) [4].

وأشار ابن جني إلى ((أن كثيراً من هذه الألفاظ المستعملة لها أصول مرفوضة مطّرحة)) [5]، وكذلك ((في كلامهم من الأصول المرفوضة ما لا

(1) الكتاب 3/ 320.

(2) المنصف 1/ 200.

(3) المسائل الشيرازيات 1/ 161.

(4) المسائل العضديات / 36.

(5) التمام في تفسير أشعار هذيل / 33.

يحصى كثرة)) [1] ولذلك يقول ابن جني: ((وها هنا أشياء كثيرة ترفض أصولها ويقتصر في الاستعمال على فروعها)) [2].

ولعلّ أبا علي الفارسي أول من استعمل مصطلح الأصل المرفوض حين عقد له مسألة: (الردّ إلى الأصل المرفوض في الضرورة الشعرية) [3]، وعدّ من ذلك قول قيس بن زهير العبسي:

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبونُ بني زيادِ [4]

وقول قعنب بن ام صاحب:

مهلاً أعاذلَ قد جرّبتِ من خلقي   أني أجود لأقوام وإنْ ضننوا [5]

وذكر أبو علي بيت علقمة بن عبده التميمي:

وقد علوتُ قُتود الرحل يسفعني   يومٌ قديديمةَ الجوزاءِ مسمومُ

وقال عن (قديديمة): ((ولَحاق الهاء هذا الضرب شاذ عمّا عليه استعمال الكثرة. وإنما جاء على الأصل المرفوض، كما جاء القصوى على ذلك، ليُعلم أن الأصل في الدنيا والعليا الواو، كما جاء القود، ليُعلم أن الأصل في باب ودار الحركة)) [6].

وعدّ ابن جني من ذلك استعمال (آثبا) في قول تأبط شراً:

---

(1) المنصف 2/ 324.

(2) سر صناعة الإعراب 1/ 276، وينظر: المنصف 2/ 172، والإنصاف 1/ 241، وشرح جمل الزجاجي 1/ 99، 540.

(3) ينظر: المسائل العضديات / 33 – 37، 162، والمسائل الشيرازيات 1/ 175.

(4) الكتاب 3/ 316، والمسائل العضديات 2/ 33، والمنصف 2/ 81.

(5) الكتاب 1/ 29، 3/ 535، والمسائل العضديات / 35.

(6) التكملة / 302، وينظر: أسرار العربية / 367.

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آئباً وكم ... مثلها فارقتها وهي تصفرُ [1]

وقال: ((فاستعمل الاسم هو الأصل المرفوض في موضع الفعل الذي هو فرع)) [2].

وقد افترض النحويون والصرفيون القدماء أصولاً للكلمات وأخرى للجمل والتراكيب. قال سيبويه في (باب ما يكون من الأعراض) [3]: ((اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك)) [4].

وأشار سيبويه إلى أصول بعض الكلمات بقوله: ((ومما قلبوا الواو فيه ياء ديّار وقيّام، وإنما كان الحدّ قيوام وديوار. وقالوا: قيوم وديور، وإنما الأصل قيووم وديوور ؛ لأنهما على فيعال وفيعول)) [5].

أما المبرد فذكر أصول عدد من الكلمات من ذلك سيّد وميّت فهما ((في الأصل سيْود وميْوت)) [6]، وكذلك الأصل في قال وباع هو ((قَوَلَ وبَيَعَ على مثال ضَرَبَ)) [7].

وأشار المبرد إلى الأصل المقدر كما في قوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد: 4] قال المبرد: ((وإنما التقدير – والله اعلم – فضربا الرقاب)) [8]. وهذا

---

(1) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة / 130، والمنصف 2/ 324، والتمام / 132، وسر صناعة الإعراب 1/ 276، والمحتسب 1/ 313، 2/ 106، والمرتجل / 41، 205، 267.

(2) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة / 130.

(3) قال السيرافي: ((يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه. وقوله: مما يحذفون، أراد: ربما يحذفون)) الكتاب (الحاشية) 1/ 24.

(4) الكتاب 1/ 24 – 25.

(5) الكتاب 4/ 367، وينظر: المنصف 2/ 17- 18 / 69.

(6) المقتضب 1/ 172.

(7) المصدر نفسه 1/ 83.

(8) المقتضب 3/ 227.

ما ذكره ابن السراج عند كلامه على أصل خطايا وهو خطائي، فقال: ((وهذا تقدير قدروه، إلا أن هذا الأصل سمع عن العرب، كما تأتي بعض الأشياء على الأصول مثل: حوكة واستحوذ)) [1].

رأي القدماء في استعمال الأصول المرفوضة:

يشير الصرفيون إلى الأصول المرفوضة بقولهم: (كذا أصله كذا)، فيرون مثلاً أن الأصل في: (قام) و (باع) و (استقام) و (اصطبر) و (سماء) و (قائل) و (بائع) هو: قوم، وبيع، واستقوم، واصتبر، وسماو، وقاول، وبايع. فماذا يعني قولهم هذا ؟ أيعني مرحلة من مراحل الاستعمال، أم يعني غير ذلك ؟

إن خير من عالج هذه القضية ابن جني ؛ إذ عقد عدداً من الأبواب لمناقشة هذه القضية أو بعض جوانبها، وهذه الأبواب هي:

- باب القول على الاطراد والشذوذ [2].
- باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً [3].
- باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد [4].
- باب في مراجعة أصل واستئناف فرع [5].
- باب ما يراجع من الأصول مما لا يراجع [6].
- باب في مراعاة الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى [7].

---

(1) الأصول 3/ 341.

(2) الخصائص 1/ 96 – 100.

(3) المصدر نفسه 1/ 256 – 264.

(4) المصدر نفسه 2/ 342 – 345.

(5) المصدر نفسه 2/ 345 – 347.

(6) المصدر نفسه 2/ 347 – 352.

(7) المصدر نفسه 2/ 352 – 354.

- باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق [1].

- باب في حفظ المراتب [2].

يرى القدماء – ومنهم ابن جني – أن وجود الأصل وجود افتراضي تقديري تخيلي، وليس حقيقة، وهذا الرأي لا ينفي تصور الأصل، ولكنه لا يعتقد استعماله ؛ ((إذ إنهم لم تكن دراستهم قائمة على التتبع التاريخي، أو دراسة الظواهر النحوية دراسة تاريخية)) [3] فالنحويون القدماء: ((لا يعنون بكون الشيء أصلاً أنه الأصل التاريخي الذي تولدت عنه فروعه، أو تطور إلى ما صار إليه، ولنا من مذهبهم في أصول الكلمات المعلّه سند ودليل. فعندما يقولون: إن (قال) أصلها (قَوَلَ) لا يعنون بذلك أن (قال) كانت في فترة ما (قَوَل) ثم تطورت إلى (قال)، وإنما يعنون أن (قَوَلَ) أصل بالقياس إلى نظائرها الصحيحة مثل (نصر ودخل) وغيرهما، فالأصل هو اطراد الوزن الصيغي في هذا المجال)) [4] أي أن كلمة (قول) لو جاءت مصححة، لكانت مثل نظائرها من الصحيح، وبتعبير آخر: ((أن هذا الأصل هو ما كان يجب أن تكون عليه الكلمة)) [5] قبل إعلالها.

وذهب ابن جني هذا المذهب حين أوضح ذلك بقوله: ((وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا: إنه كان الأصل في (قام) و(باع): قَوَمَ وبَيَعَ، وفي (أخاف)، و (أقام): أخوف، وأقوم، وفي (استعان) و (استقام): استعون واستقوم، اننا نريد به أنهم كانوا نطقوا مدة من الزمن بـ (قوم وبيع) ونحوهما مما هو مغيّر، ثم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله، لقيل: (قوم، وبيع، واستقوم، واستعون) ؛ ألا ترى أن

(1) المصدر نفسه 2/ 493 – 497.

(2) المصدر نفسه 3/ 5 – 8.

(3) العلامة الإعرابية في الجملة / 151.

(4) العلامة الإعرابية في الجملة / 151.

(5) في أصول اللغة والنحو / 173.

(استقام) بوزن (استخرج) فقياسه أن يكون استقوم، إلا أن الواو قلبت فيه ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل أعني (قوم))) [1]، أي أن (قوم) مثلاً أصل بالقياس الى نظائرها الصحيحة، فلو جاءت مصححة لكانت مثل نظائرها.

وعالج ابن جني هذه المسألة في (باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديراً وحكماً، لازماناً ووقتاً) فقال: ((هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل في (قام): قوم، وفي (باع): بيع، وفي (طال): طَوُل، وفي (خاف) و(نام) و(هاب): خَوِف، ونَوِم، وهَيِب، وفي (شدّ): شدد، وفي (استقام): (استقوم) وفي يستعين (يستعون)، وفي (يستعدّ): يستعدد، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يدّعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه – قد كان مرة يقال؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قَوَم زيد، وكذلك: نَوِم جعفر، وطَوُل محمد، وشدد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوه؛ وليس الأمر كذلك، بل بضدّه، ذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه)) [2].

وبيّن ذلك المراد من الأصل بقوله: ((وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح [3] ولم يُعلَل، ، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هكذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر)) [4].

---

(1) المنصف 1/ 190، وينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 19 – 20.

(2) الخصائص 1/ 256 – 257.

(3) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تغيير، ويقابله ما حدث فيه تغيير، أو ما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته. فشد ليس من الصحيح في هذا الموطن.

(4) الخصائص 1/ 257 . وينظر: سر صناعة الإعراب 1/ 177 – 178، وبحوث ومقالات / 267، والمدخل إلى علم اللغة / 297.

ويستدلّ ابن جني على أن الأصول المرفوضة لم تكن مستعملة بأنّ منها ما لا يمكن النطق به لتعذره، فيقول: ((ومن أدلّ الدليل على أن هذه الأشياء التي ندّعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهلة ما تفرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو سماء وقضاء ؛ ألا ترى أن الأصل سماوٌ وقضايٌ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما الى سماا، وقضاا فلما التقت الألفان، تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة فصار ذلك إلى سماء وقضاء، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته – وهو التقاء الألفين – لا قدرة لأحد على النطق به)) [1].

وعند الوقوف على تفسيره لهذه الأصول نلاحظ الاضطراب في ذلك، فمرة يراها أصولاً افتراضية تقديرية متخيلة وليست حقيقة، وأنها لم تستعمل في وقت من الأوقات. ومرة أخرى يرى أن منها ما استعمل في الضرورة أو الشذوذ أو اللهجات.

ولسنا مع ابن جني في رفضه استعمال هذه الأصول مطلقاً ؛ إذ إن كثيراً منها استعمل في مرحلة من مراحل تطور اللغة العربية وأخواتها الساميات، وإن كثيراً مما وصل إلينا يمثل تلك المراحل بعد أن عدل عنه إلى غيره وقد أشار إلى ذلك عدد من الباحثين المحدثين [2]. فما المانع مثلاً من أن يكون التصحيح هو المستعمل قبل الاعتلال، والاعتلال مرحلة متأخرة عنه، وكذلك يكون إظهار التضعيف قبل الإدغام، وصرف الأسماء قبل منعها الصرف ؟ والدليل على

(1) الخصائص 1/ 259.

(2) ينظر: اللهجات العربية في التراث / 488، وفصول في فقه العربية / 48، والمدخل الى علم اللغة / 291 – 297، وبحوث ومقالات في اللغة / 59 – 67، ومفهوم علم الصرف (بحث) / 130، والمدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية / 86.

استعمال هذه الأصول أو بعضها أن كثيراً منها بقي مستعملاً في العربية ليمثل ضرورة أو شذوذاً أو لهجة عربية أو لغة سامية.

والأصول المرفوضة – كما يرى ابن جني – مراعاة ومعتقد بها، ((ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء، كان في حكم الملفوظ به، وان لم يجر على ألسنتهم استعماله))[1]. ويرى كذلك: ((أن العرب إذا هجرت أصلاً من الأصول وانصرفت عنه، فإنها تنويه وتعتقده))[2] وتعتدّ به. وكذلك: ((لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول – غير ملفوظ بها – إلا أنها مع ذلك مقدّرة))[3].

واستدلّ ابن جني على اعتقاد العرب بهذه الأصول المرفوضة بأنهم قد يظهرون بعضها في الضرورة والشذوذ واللهجات العربية: ((ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقد – كما أنه عندنا مراد ومعتقد – إخراجها بعض ذلك مع الضرورة، على الحدّ الذي نتصوّره نحن فيه، وذلك قوله:

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم)) [4]

وأضاف معقباً على البيت: ((هذا يدلك على أن أصل أقام: أقوم، وهذا الذي نومئ إليه ونتخيله، فرب حرف يخرج هكذا منبهةً على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله فتُجُشم ذلك فيه لما يُعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله)) [5] وأضاف ابن جني أربعة شواهد أخرى تتعلّق بهذه المسألة [6].

واستدل أيضاً على اعتقاد العرب بهذه الأصول بقوله: ((فإذا كان ذلك كذلك علمت أن أصل دعت: دَعَوَتْ، وأصل قضت: قضيتْ، فبهذا ونحوه ادّعت

---

(1) الخصائص 2/ 343.

(2) التمام في تفسير أشعار هذيل / 132، وينظر: المنصف 2/ 172.

(3) المنصف 1/ 348.

(4) المصدر نفسه 1/ 257، وينظر: مفهوم علم الصرف (بحث) / 126.

(5) الخصائص 1/ 257، وينظر: المنصف 1/ 191، 267، 268.

(6) ينظر: المصدر نفسه 1/ 257 – 258.

علماء العربية أن كثيراً من هذه الألفاظ المستعملة لها أصول مطّرحة، وأنها مع اطّراحها وهجرها، فإنها مراعاة معتدة، وأن ظهور ما ظهر منها في بعض الأحوال دليل على تقدير نظائره وإرادة مثله مما عدا استعماله)) [1].

واستدل ابن جني كذلك باستعمال بعض الأصول المرفوضة في لهجة من اللهجات بقوله: ((واعلم مع هذاأن بعض ما ندّعي أصليّته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندّعيه من حاله – وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأُوَل – وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية ؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية – نحو: شدَّ، وضنَّ، وفِرَّ، واستعِدَّ، واصطبَّ يا رجل، واطمئنّ يا غلام – إن الأصل : اشدُدْ، واضْنَنْ، وافرِر، واستعدد، واصطبِبْ، واطمأنِنْ، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القدمى)) [2].

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين [3]، نحو: مبيع ومخيط ورجل مدين. فهذا كله مغيّر. وأصله مبيوع، ومخيوط، ومديون، ومع ذلك يتم بنو تميم مفعولاً من الياء فيقولون: مخيوط ومكيول وربما تجاوزوا الياء إلى الواو وأخرجوا مفعولاً منها على أصله، كقول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معود من مرضه.

واستدلّ ابن جني على استعمال الفرع والأصل بقوله تعالى : ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾[الكهف: 97] فهذا ((أصله : استطاعوا ، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ، ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى : ﴿ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴾)) [4].

---

(1) التمام في تفسير أشعار هذيل / 132 – 133.
(2) الخصائص 1/ 259 – 260.
(3) ينظر: المصدر نفسه / 260 – 261.
(4) الخصائص 1/ 260 .

المبحث الثالث

موقف المحدثين من الأصول المرفوضة

انقسم المحدثون في مسألة الأصول المرفوضة على فريقين:

الفريق الأول: وهو أصحاب المنهج الوصفي التقريري في اللغة، وهؤلاء لا يقرون بالأصول ولا يعترفون بها وينكرون العامل وما يتعلق به من تأويل وتقدير وعلة نحوية.

والفريق الثاني: يرى وجوب تفسير كثير من الظواهر اللغوية كما فسّرها القدماء وعدم الاكتفاء بالوصف التقريري الذي يعجز عن تقديم التفسير المقنع في أحيان كثيرة، وهؤلاء يقرون بقضية الأصل والفرع ويقرون معها بالعامل وما يتبعه من تأويل وتقدير وعلة نحوية، ومن هؤلاء أصحاب المنهج الوصفي التفسيري وأتباع المدرسة التوليدية التحويلية.

أولاً: رأي الرافضين للأصول:

يرى هؤلاء أنه ليست هناك أصول مرفوضة أو مقدرة وأن هذه الأفعال: (قال وباع واصطبر وازدجر) ونحوها أصول قائمة بذاتها، وليست مغيّرة عن أصول أخرى. ودليل الدكتور إبراهيم أنيس لذلك أنه: ((لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتي افترضوها)) [1]. ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي: ((أنْ ليس لنا أن نقول: إن المدّ في (قال) آت من واو متحركة والأصل (قَوَل) وكذا في (باع)، فإنها من (بيع)... وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل قال وباع: (قَوَلَ) و (بَيَعَ)))[2].

---

(1) من أسرار اللغة / 54.

(2) الفعل زمانه وأبنيته / 110، وينظر: 112 – 113.

ولكن الدكتور السامرائي يعود فيقرّ بوجود هذه الأصول حين يذكر عدداً من الأفعال المصححة، نحو: (عَوِر) و (حَوِر) و (أعول) و (أغيل) و (استحوذ) و (أجود) و (أطيب) و (أغيمت السماء) [1]، وحين يعتقد أن استعمال هذه الأفعال من سمات اللهجات الخاصة [2].

وقد أوضح الدكتور أنيس فريحة رأي أصحاب المنهج الوصفي فقال: ((أصحاب هذه المدرسة الجديدة يحللون اللغة إلى عناصرها تماماً كما يحلل الكيماوي مادة ما... ويضعون الأحكام بشكل وصف وتقرير لواقع)) [3] والمدرسة الوصفية كذلك: ((لا تقبل إطلاقا بمبدأ التقدير، بل تأخذ بواقع اللغة)) [4]، ولذلك ترى هذه المدرسة رأياً مخالفاً لما يراه القدماء وأصحاب المنهج الوصفي التفسيري في الفعل الأجوف مثلاً، ((فإن (قام) أصلها (قام) لا (قَوَمَ). (قَوَمَ) هذهمن تعليلات اللغوي كي يستقيم أمر (قام) مع الميزان (فَعَلَ) الذي اتخذه مسبقاً ميزاناً لجميع الأفعال الثلاثية)) [5].

ولسنا مع رأي هذه المدرسة ؛ ذلك أن كثيراً من الحالات لا يمكننا تفسيرها إلا بتقدير هذه الصول المرفوضة، فإذا كان أصل (قال) هو (قال)، وأصل (باع) هو (باع) فكيف نفسر ظهور الواو والياء في (يقول)، و (يبيع)، و(قَوْل) و (بَيْع) ؟

وقد غابت عن هؤلاء قواعد الصرف والذوق العربية الداعية إلى هذه التغييرات في هذه الأفعال ونحوها حين قالوا: ((من أخبر أن (قام) أصلها (قَوَم)، و

---

(1) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته / 111.

(2) المرجع نفسه / 112.

(3) نظريات في اللغة / 114.

(4) نظريات في اللغة / 143.

(5) نظريات في اللغة / 114.

(مدّ) أصلها (مَدَدَ) ؟ أليستا كلمتين على وزن (فَعَلَ) ؟ فلماذا غيّر القوم ذوقهم اللفظي، فقالوا: (قام) و (مدّ) ؟)) [1].

فنحن – إذن – نخالف من ينكر هذه الأصول ؛ لأن كثيراً من الحالات لا يمكن تفسيرها إلا بتقدير هذه الأصول، فنحن: ((لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال)، و أن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) ويبيع)، بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما)) [2].

ثانياً : رأي المؤيدين للأصول:

من علماء اللغة المحدثين من سار على طريق النحاة القدماء، فأيدهم في كل ما ذهبوا إليه من التقدير والتأويل والتعليل ونظرية العامل وغير ذلك [3]، ورأى هؤلاء: ((أن المنهج الوصفي التقريري ليس المنهج الأمثل في اللغة، وأن قدماء اللغويين العرب لم يجانبوا الصواب في كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافاً عن المنهج اللغوي السليم)) [4] وأن دراسة اللغة: ((لا ينبغي أن تتوقف عند هذا المنهج الوصفي)) [5] ؛ ذلك ((أن التقدير في اللغة ليس مرفوضاً من حيث المبدأ، وأن كثيراً من تقديرات لغويينا القدماء يحتمها واقع اللغة العربية وتركيبها)) [6].

---

(1) نظريات في اللغة: 140.

(2) النحو العربي والدرس الحديث / 144، وينظر: حول تقدير الأصول: أبحاث في اللغة العربية / 9 - 20.

(3) ينظر: من قضايا اللغة والنحو / 82 – 114، وقضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين / 167 – 206.

(4) أبحاث في اللغة العربية / 20.

(5) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 11.

(6) أبحاث في اللغة العربية / 26.

والتقدير من أهم الأركان أو الأسس التي تقوم عليها أحدث نظرية لغوية هي نظرية النحو التوليدي التحويلي التي ترى أنه: ((لابدّ من وجود تركيب أصلي وصيغة اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغيير ترتيب عناصرها، وهذا الأصل هو ما يسمّونه (البنية العميقة) ويحاولون الوقوف عليه من خلال عناصر (البنية السطحية))) [1]. والبنية العميقة أو التركيب الباطن ((تقابل الأصل المقدر عند القدماء)) [2].

ويرجع سبب تقدير الأصول إلى أمرين [3]:

الأول: لتفسير ظواهر لغوية لا يسهل تفسيرها بطريقة علمية إلا بهذا التقدير.

والثاني: لجعل القواعد المتعددة في مسألة لغوية ما قاعدة واحدة، أي: الاكتفاء بقاعدة عامة بدلاً من قواعد متفرقة.

ويرى الوصفيون أنه لا فائدة في أن نقول: كذا أصله كذا، ((غير أن المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية السطح). وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باعمع وجود (يقول) و (يبيع)، بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما... وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند وصف الظاهرة (كما هي) دون أن يجد تفسيراً لها. ومن هذا التفسير البحث عن (الأصل))) [4].

---

(1) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 16 – 17.

(2) المرجع نفسه / 265، وينظر: قضايا التقدير النحوي / 250، 285، 286، 316، 317.

(3) ينظر: دراسات في الأدب واللغة / 286.

(4) النحو العربي والدرس الحديث / 144.

وقد توقف الدكتور داود عبده عند المنهج الوصفي الذي تبنّاه اللغويون العرب، وكان ردّ فعل للمآخذ الكثيرة على المنهج الفلسفي الذي اتبعوه، ورأى أن عدداً منهم قد بلغ به التعصب لهذا المنهج حدّ التطرّف فكاد يجرّد علم اللغة مما يستحقّ أن يسمّى من أجله علماً، وذلك لسوء فهم للمنهج الوصفي في اللغة، ((فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة ؟)) [1].

وهو لذلك يرى أن مهمة اللغوي ليست الوصف فقط، وإنما تفسير الظواهر اللغوية ؛ فلسنا بحاجة إلى من يذكر لنا: ((أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على شكل: كتب، قام، باع، مدّ، قضى، غزا، نسيَ، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته)) [2]. فأي لغوي يستطيع أن يلاحظ ذلك. إن ((ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأفعال)) [3].

ويرى الدكتور داود عبده ((أن قدماء اللغويين والنحاة كانوا يعلمون أن معظم هذه الصور التي التي افترضوها لم ترد)) [4]. وهو يرد بهذا على الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرفض أصول الكلمات التي حدث فيها إعلال وإبدال بحجة: ((أنه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتي افترضوها)) [5]. ويقول: ((ونحن لو أخذنا برأي إبراهيم أنيس فرفضنا أن يكون أصل (اصطبر): (اصتبر)، لأن الصورة الأخيرة لم ترد، أو أن يكون أصل (ازدهر): (ازتهر) لنفس السبب، فإن علينا أن نفسر لماذا تلفظ العرب تاء في (احترم) و (اجتمع) و (امتلك)

(1) أبحاث في اللغة العربية / 9.

(2) نظريات في اللغة / 114.

(3) أبحاث في اللغة العربية / 10.

(4) أبحاث في اللغة العربية / 130.

(5) من أسرار اللغة / 54

الخ، بينما تلفظ طاء في (اصطبر) ودالاً في (ازدهر) مع أن هذين الفعلين من نفس الفئة السابقة فئة (افتعل))) [1].

ومما لم ترد له صور أخرى (ميزان)، فإننا: ((كذلك لو أخذنا برأي إبراهيم أنيس، فرفضنا أن أصل (ميزان): (موزان) بحجة عدم ورود هذه الصورة، فإن علينا أن نفسر: لماذا لم يكن الفعل الماضي (يَزَنَ) ما دام الشيء الطبيعي أن تكون فاء (فَعَلَ) وفاء (مِفْعال) صوتاً واحداً كما هو واضح من (نَشَر- منشار)، (فتح – مفتاح...)) [2]. وقد اهتم بقضية الأصلية والفرعية عدد من الدارسين المحدثين من أصحاب المنهج الوصفي التفسيري والمتأثرين بنظرية النحو التوليدي التحويلي، ومن هؤلاء:

1- الدكتور داود عبده: عالج عدداً من المسائل المتعلقة بالأصلية والفرعية تحت عنوان (المنهج الوصفي التقريري والمنهج الوصفي التفسيري) [3].

2- الدكتور عبده الراجحي: عدّ (قضية الأصلية والفرعية) [4] جانباً من الجوانب التحويلية في النحو العربي.

3- الدكتور محمود سليمان ياقوت: وضع فصلاًلقضية (الأصلية والفرعية)[5] وعدّها قضية من قضايا التقدير النحوي في الجملة العربية.

---

(1) أبحاث في اللغة العربية / 15.

(2) أبحاث في اللغة العربية / 16.

(3) ينظر: أبحاث في اللغة العربية / 9 - 20.

(4) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج / 142 – 146.

(5) ينظر: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين / 255 – 276، وينظر كذلك: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية / 47 – 51، والتراكيب غير الصحيحة في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية: 157 – 170، والمبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم / 65 – 92.

4- الدكتور أحمد سليمان ياقوت: درسها تحت عنوان: (الأصلية والفرعية في الدرس النحوي العربي) [1].

رأي المحدثين في استعمال هذه الأصول:

للمحدثين في استعمال الأصول المرفوضة ثلاثة آراء هي:

<u>الرأي الأول:</u> أنه ليست هناك أصول مرفوضة أو متخيّلة، وأن نحو (قال واصطبر وازدهر) وغيرها أصول قائمة بذاتها، وليست مغيّرة عن أصول أخرى.

وممن يرى هذا الرأي الدكتور إبراهيم أنيس، فليس – عنده – لهذه الكلمات: (سماء) و (قائل) و (رضيَ) و (مصابيح) و (صيام) و (ميزان) و (سيّد) و (رضيّ) و (موقن) و (خافَ) و (اصطبر) – أصل أبدلت منه ؛ لأنه: ((لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتي افترضوها، مثل: (سماو)، (قاول)، (مصاباح)، (صوام)، (موزان)، (سيْود)، (ميقن)، (خَوِف)، (اصتبر))) [2].

لكن الدكتور إبراهيم أنيس يعود فيناقض نفسه حين يثبت للأفعال المعتلة أصولاً مستعملة في الكلام عند حديثه عن الإمالة إذ يقول: ((ونحن حين نستعرض أمثلة الإمالة وأحوالها نراها تنقسم على نوعين مختلفين:

1- صوت لين خالص تكوّن من صوت لين مركّب يسميه المحدثون Diphthong.

2- تغير في مقياس صوت من أصوات اللين.

ونلحظ الحالة الأولى حين يكون صوت اللين طويلاً ومنقلباً عن أصل من أصول الكلمة، يائياً كان أو واوياً، ففي مثل الفعلين: (باع، قال) يظهر أنه أتى عليهما حين من الدهر كان ينطق بهما: بَيْعَ، قَوْلَ. ثم تطور الصوت الأول (ai) إلى

---

(1) ينظر: في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية / 90 – 171.

(2) من أسرار اللغة / 54.

(e:) والصوت الثاني (au) إلى (o:)، أي أن فتحة فاء الكلمة في الفعل الأول قد أميلت إلى الكسرة، وأنها في الفعل الثاني قد أميلت إلى الضمة)) (1).

ويرى في موضع آخر (2) أن من أسباب إمالة ألف (باع) كون أصلها ياء، فوجب أن نفهم من هذا أن أصل الياء قد تطور أولاً إلى الإمالة، ثم تطورت الإمالة إلى الفتح. فالمراحل التي مرّ بها الفعل (باع) هي: بَيْع، ثم إمالة، ثم فتح. فالصوت المركب (ai) قد تطور أولاً إلى (e:) ثم إلى (a:)؛ ولذلك يرجّح أن بعض الكلمات العربية التي اشتملت على ياء أصلية قد تطورت أولاً إلى الإمالة ثم إلى الفتح. فالأصل – إذن – في مثل هذه الكلمات هو الإمالة، والفتح متفرع عنها. وقد وقفت القبائل البدوية عند مرحلة الإمالة ولم تتطور الإمالة في ألسنتهم إلى الفتح كما حدث عند الحجازيين.

وعالج مسألة الأفعال المعتلة في موضع آخر من كتابه (في اللهجات العربية) (3) فذكر أن صوت اللين المركب Diphthong قد مرّ في اللغة العربية بثلاثة أدوار هي: (ai) أو (au) ثم تطور الأول إلى (e:) والثاني إلى (o:) وأخيراً صار الاثنان (a:) فمراحل الأفعال: بان. كان. رمى. سما هي:

1-بَيْنَ. كَوْنَ ، رَمَيْ. سَمَوْ.

2- بيِن. كوِن. رميِ. سموِ.

3- بان. كان. رمى. سما.

ومن الجدير بالذكر أن د. إبراهيم أنيس يرى أن الأفعال المعتلة قد بدأت من مرحلة التسكين ثم الإمالة ثم الفتح ولم تبدأ بمرجلة التصحيح، وهي أول

---

(1) في اللهجات العربية / 65.

(2) ينظر: المرجع نفسه / 66، 90.

(3) ينظر: في اللهجات العربية / 143.

مرحلة مرت بها هذه الأفعال كما يرى ذلك القدماء والمحدثون ممن يعترف بوجود الأصول المرفوضة.

ويرى هذا الرأي أيضاً الدكتور إبراهيم السامرائي، ومؤدى رأيه ((أن ليس لنا أن نقول إن المدّ في (قال) آت من واو متحركة والأصل (قَوْل) وكذا في (باع) فإنها من يبيع. والحقيقة أن الفرق كبير بين هذا المدّ والواو المتحركة والياء المتحركة في (قول) و (بيع). وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل قال وباع: (قَوَلَ) و (بَيَعَ))) [1].

<u>الرأي الثاني:</u> أن وجود الأصل وجود افتراضي تقديري، وليس حقيقة، وهذا الرأي لا ينفي تصوّر الأصل، ولكنه لا يعتقد استعماله فليس معنى قولنا: إن أصل (قال): (قول) أن هذا الأصل قد استعمل مدة من الزمن ثم عدل به عن أصله إلى فرعه، وإنما المراد: ((أن (قَوَلَ) أصل بالقياس إلى نظائرها الصحيحة مثل: نَصَرَ ودَخَلَ)) [2]، أي: أن كلمة (قَوَلَ) لو جاءت صحيحة لكانت مثل نظائرها من الصحيح، وبتعبير آخر: ((أنّ هذا الأصل هو ما كان يجب أن تكون عليه الكلمة)) [3]قبل إعلالها.

ولعلّ الدكتور كمال بشر ممن يرى هذا الرأي عندما يعالج الفعلين الأجوف والناقص نحو: (قال) و أصلها (قول) تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وكذلك (غزا) أصلها (غزو) وطبقت عليها القاعدة السابقة. يقول الدكتور كمال بشر: ((هذا الأصل الذي أشاروا إليه هو أصل افتراضي متوهم لا أصل حقيقي بحسب الآن، وذلك هو ما نصّوا عليه بالفعل... والذي دعاهم إلى هذا السلوك هو خضوعهم لمنهجهم العام وهو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم،

---

(1) الفعل زمانه وأبنيته / 110.

(2) العلامة الإعرابية في الجملة / 151.

(3) في أصول اللغة والنحو / 173.

ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد من البحث))(1) . ورأى د. كمال بشر أن تعالج هذه القضية بطريق واحد من اثنين (2):

الأول: طريق وصفي يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض.

والثاني: طريق المنهج التاريخي الذي يتتبع الصيغ المعتلة للكشف عما أصابها من تغيّر أو تطوّر عبر مراحل التاريخ المختلفة بدليل وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو: أطول واستحوذ.

الرأي الثالث: أن هذه الأصول استعملت حقيقة مدة من الزمن، ثم تطورت الكلمة عبر الزمن فأصبحت على ما هي عليه الآن. ويرى الدكتور رمضان عبد التواب هذا الرأي مستدلاً بوجود ذلك في اللغة الحبشية، فيقول: ((يرى النحويون العرب أن الأفعال المعتلة العين أو اللام مثل: باع وقال وتلا وقضى وما إلى ذلك، أصلها: قَوَلَ وبَيَعَ وتَلَوَ وقَضَيَ، غير أنهم يعودون فيؤكدون أن هذا الأصل لم يستخدم في العربية في يوم ما. ولكن معرفتنا بالحبشية، من اللغات السامية، تقودنا إلى الإيمان بأن هذا الأصل مرحلة أقدم مما وصل إلينا في العربية، ففي الحبشية يقولون: (بَيَنَ) بمعنى: تحقّق، و (دَيَنَ) بمعنى: دان، و (رَمَيَ) بمعنى: رمى، و (تَلَو) بمعنى: تلا، وهكذا)) (3).

(1) مفهوم علم الصرف (بحث) / 124

(2) ينظر: البحث نفسه / 125 – 126.

(3) فصول في فقه العربية / 48.

ويرى د. رمضان أن الأفعال الناقصة والجوفاء مرت بأربعمراحل خلّفت خلالها شيئاً من (الركام اللغوي) حتى وصلت إلى ما هي عليه، وهي آخر مرحلة من مراحل تطورها في اللغات السامية، وهذه المراحل هي [1]:

أولاً: أنها كانت: قَوَلَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ، وطَوُلَ، ودَعَو، وقَضيَ، ورَوَيَ، وهَوَيَ على نمط الصحيح تماماً. وهذه المرحلة بقيت في الحبشية في بعض الأفعال الجوفاء، وفي كل الأفعال الناقصة أو من اللفيف المقرون. فمن الأجوف: بَيَنَ، ودَيَنَ. ومن الناقص: صَحَوَ ورَمَيَ. ومن اللفيف: دَوَيَ، ورَوَيَ. وفي العربية بقيت عدة أفعال مثل: عَوِرَ وحَوِرَ، وصَيِدَ وغَيِدَ، واستحوذ.

ثانياً: المرحلة الثانية في تطور هذه الأفعال المعتلة هي مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة بعد الواو والياء للتخفيف فتصبح الأفعال: قَوْلَ، بَيْع، خَوْفَ، قَضَيْ، دَوَيْ، رَمَيْ. وقد أشار ابن جني في (باب ملاطفة الصنعة) [2] إلى ضرورة وجود هذه المرحلة بقوله: ((ومن ذلك قولهم: إن أصل قام قَوَمَ، فأبدلت الواو ألفاً. وكذلك باع أصله بَيَعَ، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهو – لعمري – كذلك، إلا أنك لم تقلب واحداً من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالاً لحركته، فصار إلىقَوْمَ وبَيْعَ، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن... ولو رُمْتَ قلب الواو والياء من نحو: قَوَمَ وبَيَعَ وهما متحركتان لاحتمتا بحركتيهما فعزّتا فلم تنقلبا)) [3].

---

(1) ينظر: فصول في فقه العربية / 48، وبحوث ومقالات في اللغة / 59 – 67، والمدخل الى علم اللغة / 291 – 297، ولحن العامة والتطور اللغوي / 187، 374 – 377، ومفهوم علم الصرف (بحث) / 130.

(2) الخصائص 2/ 470.

(3) المصدر نفسه 2 / 471 – 472.

وقد بقيت هذه المرحلة عند قبيلة طيّئ [1] فقد روي عنها أنها تقول مثلاً: (حُبْلَيْ) و (أفْعَيْ) و (هُدَيْ) وما شابه ذلك في الوصل والوقف [2] ومما جاء من الرجز في ذلك قول الراجز:

تبشري بالرّفه والماء الرّوَيْ ... وفرجٍ منك قريبٍ قد أتَيْ [3]

وقول الآخر:

إنّ لطيّ نسوةً تحتَ الغَضَيْ
يمنعهنّ اللهُ ممن قد طَغَيْ
بالمشرَفياتِ وطعنٍ بالقَنَيْ [4]

ثالثاً: المرحلة الثالثة في تطور الأفعال المعتلة هي مرحلة (انكماش الأصوات المركبة) وهي الواو والياء المسبوقتان بالفتحة في (قَوْلَ) و (بَيْعَ) فتتحول الواو إلى ضمة طويلة ممالة، كقولنا في العامية: yōm و nōmو sōmبدلاً من (يَوْم) و (نَوْم) و (صَوْم) وكذلك تنكمش الياء المفتوح ما قبلها فتتحول إلى كسرة طويلة ممالة كقولنا في العامية:bēt و zētوlēLبدلاً من (بَيْت) و (لَيْل) و (زَيْت). وبقيت هذه المرحلة في اللغة الحبشية شائعة في الأفعال الجوفاء كما في (قام) و (باع).

كما بقيت هذه المرحلة في اللهجات العربية التي تميل [5] في مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ ﴾ [الضحى: 1-3] في قراءة من أمال [6] وفي ذلك يقول الزجاج: ((والإمالة لغة بني تميم وغيرهم من العرب)) [7].

---

(1) ينظر: بحوث ومقالات / 61، والمدخل إلى علم اللغة / 292 – 293.

(2) ينظر: الكتاب 2/ 287، ومعاني القرآن وإعرابه 1/ 118، والمحتسب 1/ 77.

(3) معاني القرآن للزجاج 1/ 118، والمنصف 1/ 160.

(4) المنصف 1/ 160، والمحتسب 1/ 77.

(5) ينظر: بحوث ومقالات / 64، والمدخل إلى علم اللغة / 296.

(6) ينظر: السبعة في القراءات / 690، ومعجم القراءات القرآنية 8/ 179- 180.

(7) معاني القرآن وإعرابه 1/ 124.

ووجهها أنها الأصل في ذوات الياء، فأميلت لتدل على ذلك. وقد أشار إبراهيم أنيس إلى هذه المرحلة [1] ولم يشر إلى المرحلة الأولى بل اكتفى بثلاث مراحل.

رابعاً: المرحلة الرابعة في تطور الأفعال المعتلة هي مرحلة التحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص، وهذا هو التطور الأخير الذيوصلت إليه العربية في مثل: قام، وباع، ودعا، وقضى. ووصلت إليه كذلك اللغتان العبرية والآرامية. وخلّفت تلك المراحل ركاماً لغوياً في العربية الفصحى، ولهجاتها المختلفة، واللغات السامية. فهذه الأصول المرفوضة المستعملة قد استعمل قسم منها ضرورةً، أو شذوذاً، أو في لهجة من اللهجات العربية، أو في لغة من اللغات السامية.

ويرى الدكتور رمضان: ((أن ما يقوله النحاة من أن (قال) مثلاً، أصلها (قَوَلَ) صحيح بصرف النظر عن تعليلهم هذا بتحرك الواو وانفتاح ما قبلها وإن كان ابن جني مثلاً يزعم أن ذلك الأصل لم يوجد في العربية يوماً ما)) [2]. ويضيف رمضان قوله: ((ويحاول ابن جني أن يؤكد فكرته تلك مرة أخرى في كتابه (سر صناعة الإعراب) غير أنه يعود فيعترف بأن الظاهرة اللغوية القديمة قد تبقى منها أمثلة تعين على معرفة الأصل وهو ما نسميه هنا (بالركام اللغوي))) [3]. يقول ابن جني: ((فبهذا ونحوه استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة، كما استدلوا بقوله عزّ اسمه ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ على أن أصل استقام: استَقْوَمَ، وأصل استباع اسْتَبْيَعَ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه، لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز ادّعاؤهم إيّاها)) [4]. ويعقّب د. رمضانعلى كلام ابن جني بقوله: ((وهكذا نرى ابن جني لا يريد أن يعترف

(1) ينظر: في اللهجات العربية / 65 – 66، 90 – 91، 143.

(2) بحوث ومقالات في اللغة / 65 – 66، والمدخل إلى علم اللغة / 297، وينظر: الخصائص 1/ 256.

(3) بحوث ومقالات / 66، والمدخل إلى علم اللغة / 298.

(4) سر صناعة الإعراب 1/ 177 - 178، وينظر: الخصائص 1/ 256 – 257.

بوجود الأصل القديم لهذه الظاهرة في الواقع اللغوي، غير أنه حين عثر على مثال من (الركام اللغوي) وهو قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ اضطر إلى الاعتراف به)) [1].

فابن جني – إذن – له رايان في استعمال الأصول:

الرأي الأول: أنها أصول مفترضة لم تستعمل في الكلام.

الرأي الثاني: أنها قد استعملت ويستدل على ذلك باستعمالها في الضرورة والشذوذ واللهجات العربية. ولذلك يبدو ابن جني متناقضاً في كلامه فهو مرة يرفض استعمالها ومرة أخرى يقرّ باستعمالها [2].

ويرجع رمضان سبب وجود الأمثلة الشاذة عن القواعد المطردة في اللغة العربية إلى واحد من ثلاثة أمور [3]:

1- فإما أن تكون تلك الشواذ بقايا حلقة قديمة، ماتت واندثرت، وهو ما سماه رمضان (الركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة).

2- وإما أن يكون هذا الشاذ بداية وارهاصاًلتطور جديد لظاهرة من الظواهر، تسود فيه الحلقة الجديدة، وتقضي على الحلقة القديمة.

3- وإما أن يكون ذلك الشاذ شيئاً مستعاراً من نظام لغوي مجاور.

أما الدكتور أحمد علم الدين الجندي [4]فذهب إلى أن هذه الشواذ (الأصول المرفوضة) رواسب قديمة في جسم اللغة لم تتطور تطوراً كاملاً، بل بقيت متجمدة في إحدى المراحل التي مرت بها اللغة.

---

(1) بحوث ومقالات في اللغة / 67، والمدخل إلى علم اللغة / 298.

(2) ينظر: مفهوم علم الصرف (بحث) / 127.

(3) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة / 58.

(4) ينظر: اللهجات العربية في التراث / 488، وفقه اللغة المقارن / 44.

أما الدكتور كمال بشر فسأل هذا السؤال: ((هل أتى على قال وغزا فترة من الزمن كانتا تنطقان فيها قَوَلَ وغَزَوَ، ثم عرض لها تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟)) [1] وأجاب عن سؤاله بأن ذلك – في رأيه – ((احتمال قوي يؤيده الواقع الملموس، وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو الفعلين: (أطولَ) و (استحوذ). وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى هي: أطال واستحاذ. جاء في شعرهم قول الشاعر:

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدومُ

ومثله بالنسبة لتصاريف الاسم المنقوص قوله:

تراه – وقد فات الرماة – كأنه أمام الكلاب مصغيُ الخدّ أصلمُ)) [2].

ويرد كمال بشر [3] القول بأن هذه الأمثلة من ضرورات الشعر بأنه لا مسوغ له لوجود عشرات الأمثلة التي وردت بالتصحيح لا الإعلال في غير ضرورة وهناك اللهجة التميمية التي تصحح اسم المفعول من الأجوف نحو: مبيوع ومديون ومخيوط ومصووون مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لظاهرة أصيلة في مرحلة من مراحل العربية. ثم يقول: ((ومن العجيب أن ابن جني بعد مناقشة طويلة في كل من الخصائص والمنصف يحاول جاهداً إنكار أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخي)) [4] ثم يورد كلام ابن جني من الخصائص [5] ويقول: ((ولسنا ندري تماماً لماذا ينكر ابن جني أن يكون لهذه الأبواب ونحوها أصول تاريخية مع وجود بقايا هذه الأصول في النثر والشعركليهما)) [6].

---

(1) مفهوم علم الصرف (بحث) / 126.

(2) البحث نفسه / 126، وينظر: ظاهرة التخفيف / 173.

(3) ينظر: البحث نفسه / 126.

(4) مفهوم علم الصرف (بحث) / 127.

(5) ينظر: الخصائص 1/ 256 – 257.

(6) مفهوم علم الصرف (بحث) / 127.

وفسّر عبد المجيد عابدين [1] ورود هذه الصيغ الشاذة بأنه يمثل مرحلة سابقة لشيوع الصيغ القياسية ؛ لأن الصيغ القياسية في العربية مرّت بمرحلتين:

1- مرحلة وجود نماذج الصيغ القياسية وحدها.

2- مرحلة قوة القياس وشيوعه، فنشأت الصيغ القياسية على نمط هذه النماذج.

أما الدكتور إبراهيم السامرائي [2] فلم يقبل حمل النحويين ما خرج عن قواعدهم المقررة على الشذوذ أو على علة أخرى بل عدّ ذلك من أمارات اللهجات الخاصة.

أما الدكتور حسن عون فعالج ما جاء في الكتب القديمة وفي النصوص من أمثلة نحوية وشواهد أدبية خارجة على تلك القواعد التي وضعها النحاة فيقول: ((يغلب على الظن أن ما نجده من هذا القبيل إن هو إلا بقايا من اللغة العربية في مراحلها الأولى يوم كانت لا تلتزم هذه الطرق المعروفة في الأداء، ولا تتبع بالضبط هذه العلامات من الإعراب)) [3].

وقد أبدى هذه الملاحظات الثلاث على اللغة العربية التي مرّت بثلاث مراحل أو أطوار هي [4]: طور الطفولة، وطور الشباب، وطور النضج.

أولاً: اللغة العربية لم توجد في أول عهدها كاملة ناضجة ؛ لأن ذلك يناقض القوانين الطبيعية العامة.

ثانياً: اللغة العربية كما نراها ونقرؤها تمثل المرحلة الثالثة.

ثالثاً: لم تلزم العربية طرق الأداء، والنظام الدقيق إلا في هذه المرحلة الأخيرة.

---

(1) ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية / 86.

(2) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته / 112.

(3) اللغة والنحو (حسن عون) / 58.

(4) ينظر: المرجع نفسه / 55، 57.

المبحث الرابع

مراعاة الأصول المرفوضة وإهمالها

مراعاة الأصول المرفوضة:

عقد ابن جني لذلك باباً سمّاه (باب في مراعاتهم الأصول تارة، وإهمالهم إيّاها أخرى) [1] عدّ من ذلك قولهم [2]: صُغْتُ الخاتم، وحُكْتُ الثوبَ. وذلك أن فَعُلْتُ هنا عدّيت، فلولا أن أصل هذا فَعَلْتُ ما جاز أن تعمل فَعُلْتُ.

وعدّ من ذلك قول الشاعر [3]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ... ومختبطٌ مما تطيح الطوائحُ

وقال: ((ألا ترى أن أول البيت مبني على اطّراح ذكر الفاعل، وأن آخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل ؛لأن تقديره فيما بعد: ليبكه مختبط مما تطيح الطوائح، فدلّ قوله: لِيُبْكَ، على ما أراده من قوله: ليبكه)) [4].

ومثل هذا البيت قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴾ [النور: 36-37] في قراءة من قرأ (يسبَّح)[5]. ((أي يسبِّح له فيها رجال)) [6].

---

(1) ينظر: الخصائص 2/ 352 – 354.

(2) ينظر: المصدر نفسه 2/ 352.

(3) البيت لنهشل بن حري، ونسب في الكتاب الى الحارث بن نهيك. ينظر: الكتاب 1/ 145.

(4) الخصائص 2/ 353.

(5) هي قراءة ابن عامر وأبي بكر. ينظر: السبعة في القراءات / 456، ومعجم القراءات القرآنية 4/ 257.

(6) الخصائص 2/ 353.

وذكر من الأصول المراعاة قولهم [1]: مررت برجل ضاربٍ زيداً وعمراً، وليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: 33] وقال: ((وإذا جاز أن تراعى الفروع... كانت مراجعة الأصول أولى وأجدر)) [2].

واستدلّ ابن جني على اعتقاد العرب بالأصول المرفوضة والاعتداد بها ومراعاتها بإبدال الياء جيماً في قول الراجز [3]:

❖ حتى إذا ما أمسجتْ وأمسجا ❖

وقال: ((وفي هذا عندي أقوى دليل على صحة ما ندّعيه من أن العرب إذا هجرت أصلاً من الأصول، وانصرفت عنه، فإنها تنويه وتعتقده ؛ ألا ترى أنه لولا أن أصل (أمست) عنده (أمسيت)، لما قال: أمسجت، فإذا كان كذلك علمت به أنّ أصل دعتْ: دعوتْ، وأصل قضتْ: قضيتْ، فبهذا ونحوه ادّعتْ علماء العربية أن كثيراً من هذه الألفاظ المستعملة لها أصول مرفوضة مطّرحة، وأنها مع اطّراحها وهجرها، فإنها مراعاة معتدّة، وإن ظهور ما ظهر منها في بعض الأحوال دليل على تقدير نظائره وإرادة مثله مما عدا استعماله)) [4].

وذكر ابن جني أنه ((لا ينكر أن يكون في كلامهم أصولٌ غير ملفوظ بها – الا أنها مع ذلك مقدرة – وهذا واسع في كلامهم كثير ؛ ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل (قام: قَوَمَ)، وهم مع ذلك لم يقولوا قطُّ: (قَوَمَ)، ويقولون: إن أصل (يقومُ: يَقْوُمُ)، ولم نرهم قالوا: (يَقْوُمُ) على وجه ؛ فلا ينكر أن يكون هنا

---

(1) الخصائص 2/ 353.

(2) المصدر نفسه 2/ 353 – 354.

(3) نسبه بعضهم للعجاج وليس في ديوانه المطبوع. ينظر: لسان العرب (مسى) وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 230.

(4) التمام في تفسير أشعار هذيل / 133، وينظر: سر صناعة الإعراب 1/ 177 – 178، وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 230، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 21، وبحوث ومقالات / 66.

أصول غير ملفوظ بها)) [1]، ((فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غيّر، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيأة المستعملة)) [2].

ومن ذلك جمع شهيّة على شهاوى مراعاة لأصلها المتروك، وهو (شُهَيْوَة) الذي انقلبت فيه الواو ياءً ((فكأن هذه الياء الأخيرة لما كان أصلها الواو صارت بمنزلة ما نطقوا فيه بواو ظاهرة، فراعوا الأصل المتروك واعتدّوا به)) [3]؛ لذلك ((لا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء، كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله)) [4].

والدليل على اعتقاد العرب بالأصول المرفوضة ومراعاتها أن بعضها قد يظهر في الضرورة والشذوذ، ((فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، ولعلّه إنما أخرج على أصله فتُجشّمَ ذلك فيه لم يُعقب من الدلالة على أوّلية أحوال أمثاله)) [5].

ومن الأدلة على وجود هذه الأصول ومراعاتها ((أن بعض ما ندّعي أصليته من هذا الفن قد يُنطق به على ما ندّعيه من حاله – وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصوّر الأحوال الأُوَل – وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية)) [6].

---

(1) المنصف 1/ 348، وينظر: المسائل العضديات / 36 .

(2) المصدر نفسه 1/ 191.

(3) المصدر نفسه 2/ 65.

(4) الخصائص 2/ 343.

(5) الخصائص 1/ 257، وينظر: المنصف 1/ 191، وظاهرة الحذف 20 – 21.

(6) المصدر نفسه 1/ 259.

وقد أشار المحدثون الى مراعاة الأصول المرفوضة، ومن هؤلاء د. محمد حماسة عبد اللطيف الذي سمى الأصل بـ (البنية الأساسية) فذكر [1] أن نظام النحو العربي قائم على مراعاة البنية الأساسية بصورتيها: البنية الأساسية للجملة الاسمية، والبنية الأساسية للجملة الفعلية. ثم ذكر عدة أمور تدل على مراعاة النحاة العرب للبنية الأساسية منها [2]:

1- وجود الإعراب المحلي.

2- وجود الإعراب التقديري.

3- الاسم المجرور بحرف الجرّ الزائد.

4- توابع المبنيات بناءً عارضاً.

5- الحكم بحذف بعض العناصر حذفاً واجباً.

6- الحكم بتقديم بعض أجزاء الكلام أو تأخيرها.

7- وجود صيغ أخرى كالنداء والاختصاص وغيرها.

ومن المسائل التي روعيت فيها الأصول المرفوضة ما يأتي:

1- ضم الفاء في (قُلْتُ) وكسرها في (بِعْتُ) مراعاة للأصل؛ لأن الأصل (قَوَلْتُ وبَيَعْتُ) لأنه من (قال وباع) والأصل (قَوَلَ وبَيَعَ) ثم نقل إلى (قَوُلْتُ وبَيِعْتُ) ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء فصارت قُوْلْتُ وبِيْعْتُ) ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصارت قُلْتُ وبِعْتُ على وزن (فُلْتُ وفِلْتُ)[3].

وذكر أبو علي لمراعاة الأصل المرفوض قولهم: ((المريضُ عُدْتُهُ، وعادَ فَعَلَ، وما كان على فَعُلَ لا يتعدى إلى مفعول نحو: ظَرُفَ وشَرُفَ، إلا أن هذا روعي فيه

---

(1) ينظر: في بناء الجملة العربية / 321، 340، وينظر: ظاهرة الحذف 16 – 17.

(2) ينظر: المرجع نفسه / 340 – 343.

(3) ينظر: الكتاب 4/ 340، والتبصرة والتذكرة 2/ 871، والمنصف 1/ 234، والخصائص 2/ 343 – 344.

الأصل الذي هو فَعَلَ في: عادَ يعود، وأنه مثل: قَتَلَ يقتُل، وإن كان قد نُقل إلى فَعُلَ)) [1].

2- ومن مراعاة الأصل المرفوض عند أبي علي قولهم: ((الترامي والتعادي، لولا أنه روعي فيه الأصل الذي هو التفاعُل، لوجب ألا يُصرف، كما لا يُصرف نحوالجواري)) [2].

3- ومن مراعاة الأصول قولهم للمرأة: أُغْزي وأُغْدي فضموا همزة الوصل والثالث مكسور، وسبب ذلك ((أنه إنما ضمّ هذا لأجل أن الأصل: أُغْزُوي وأُغْدُوي، ثم اعتلت الواو، فحذفت، ووليت الياء الزاي والدال فانكسرتا من أجلها، فإنما الضمة في الهمزة مراعاة للأصل كما تقول في الصحيح: أُقتُلي أُدخُلي أُخرُجي)) [3].

4- ومن ذلك مراعاة أصل هلمّ عند بني تميم [4] إذ يلحقونها علم التثنية والجمع والتأنيث ويراعون أصل الفعل وهو لُمّ وتغليب جانبه فيقولون: هلمّا وهلمّوا وهلمُمْنَ. أما أهل الحجاز فتلزم عندهم حالة واحدة ولا تلحقها الضمائر، لأنها اسم فعل أمر مثل صه ومه ورويد ونحوها؛ ذلك ((أن الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضمير تثنية ولا جمع؛ لأن هذه الأسماء إنما سميت بها الأفعال لضرب من الاختصار)) [5].

5- ومن ذلك مراعاة أصل خمسة عشر [6] إذا أرادوا تعريفه فإنهم يقولون: خمسة العشر فيدخلون الألف واللام على الثاني، وإن كان قد صار

---

(1) المسائل العضديات / 36 – 37.

(2) المسائل العضديات / 37، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 213.

(3) سر صناعة الاعراب / 116، وينظر: المقتضب 1/ 81.

(4) ينظر: الخصائص 1/ 168، وشرح المفصل 4/ 42، والدراسات اللهجية والصوتية / 243، 265.

(5) شرح المفصل 4/ 43، وينظر: 4/ 25، 39.

(6) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 785.

كاسم واحد مراعاة للأصل، وهو خمسة وعشرة، ولو نطقوا بهما هكذا، وأرادوا التعريف لم يجدوا بدّاً من إدخال الألف واللام على الاسمين، كما قالوا: الخمسة والعشرون حين أرادوا التعريف.

6- ومن ذلك مراعاة أصل الواو في المفعول معه، فلم تخفضه العرب؛ إذ ((راعت أصلها، وهو العطف، فلم تخفض بها، وعمل الفعل في الاسم الذي بعدها، فقالوا: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، وكان القيلس أن تخفض؛ ألا تراهم قالوا: جاء البردُ بالطيالسةِ، فخفضوا بالباء، والحرفان موصّلان الفعل إلى الاسم، لكن الواو لم تخفض لما ذكرته من مراعاة الأصل)) [1].

ويختص المفعول معه من بين المفعولات الأخرى بأنه لا تتقدم عليه الواو؛ ((وذلك لمراعاة أصل الواو؛ إذ هي في الأصل للعطف فموضعها أثناء الكلام)) [2]. وكذلك إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لا يتقدم على عامله، فلا يقال: والشمس طالعة جئتك، مراعاة لأصل الواو وهو العطف [3].

7- ومن مراعاة الأصل تذكير الفعل (جاء) في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: 12] فلم يؤنثه مع جمع المؤنث السالم؛ وذلك أن ((هذا من إقامة الصفة مقام الموصوف، والأصل: إذا جاك النساء المؤمنات... ثم حذفت النساء، وأقيم المؤمنات مقامه، فبقي الفعل مع الصفة على حاله مع الموصوف مراعاة للأصل)) [4].

8- ومن ذلك مراعاة أصل الوصف وهو المصدر، قال الرضي: ((وأما الوصف الذي كان في الأصل مصدراً نحو: صوم وغور، فيجوز أن يعتبر الأصل فلا

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/ 870، وينظر: المقرب / 176.

(2) شرح الكافية 1/ 128.

(3) ينظر: شرح الكافية 1/ 205.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 268.

يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، قال الله تعالى: ﴿ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ [الذاريات: 24] وقال: ﴿ نَبَؤُا الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ [ص: 21])) [1].

9- ومن ذلك الخلاف في تسمية التاء المربوطة بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يسمونها تاء والكوفيون يسمونها هاءً ((والتأنيث إنما هو بالتاء لا بالهاء، خلاف ما يقول الكوفيون: إن التأنيث بالهاء، لأنهم راعوا الصورة الثابتة في الخط، والبصريون راعوا الأصل، وهو الأصل الثابت في النطق، والوصل هو الأصل، والنطق كذلك، ولا يعتبر بعوارض الوقف)) [2].

الأصول المرفوضة من حيث النطق بها.

الأصول المرفوضة من حيث النطق بها على ثلاثة أضرب:

1- **الضرب الأول** منها ما لا يمكن النطق به أصلاً: ((ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندّعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لايطوع النطق به لتعذره، وذلك كقولنا في شرح حال المدود غير المهموز الأصل نحو: سماء، وقضاء؛ ألا ترى أن الأصل سماوٌ وقضايٌ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير الى سماا، وقضاا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة، فصار ذلك الى سماء، وقضاء. أفلا تعلم أن أحد ما قدرته – وهو التقاء الألفين – لا قدرة على النطق به)) [3].

ومن ذلك اسم المفعول من الأجوف: ((نحو مبيع ومكيل، ومقول؛ ألا ترى أن الأصل: مبيوع، ومكيول، ومقوول، ومصووغ، فنقلت الضمة من العين إلى

---

(1) شرح الكافية 2/ 179، وينظر: 1/ 4- 5.

(2) شرح المقدمة المحسبة 1/ 270.

(3) الخصائص 1/ 259، وينظر: 2/ 493.

الفاء، فسكنت، و واو المفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما – على الخلاف فيهما – لالتقاء الساكنين. فهذا جمع لهما تقديراً وحكماً. فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا)) (1).

2- **الضرب الثاني** ((منها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه، إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج منبهة ودليلاً على أولية حاله؛ كقولهم: لَحِحَت عينه، وأَلِل السقاء: إذا تغيرت ريحه، وكقوله:لا بارك الله في الغواني هلْ يُصبحنَ إلا لهنّ مطّلبُ)) (2).

وعدّ ابن جني: ((من ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو: موسر، وموقن، والواو في نحو ميزان، وميعاد، وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرّف منه، إذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، أو دالاً، أو ذالاً، أو زاياً على أصله، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة... فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده، يُمتنع منه استكراهاً للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكناً غير متعذر)) (3).

3- **الضرب الثالث**: ((منها يمكن النطق به، إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله، لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدّت إلى رفضه. وذلك نحو (أن) مع الفعل إذا كان جواباً للأمر والنهي، وتلك الأماكن السبعة؛ نحو: اذهب فيذهبَ معك، ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ [طه: 61] وذلك أنهم عوضوا من (أن) الناصبة حرف العطف... ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره، مصدراً كان أو غير ذلك، نحو: ضرباً زيداً وشتماً، وشتماً عمراً، وكذلك دونك زيداً

---

(1) الخصائص 1/ 259.

(2) الخصائص 1/ 262.

(3) المصدر نفسه 1/ 162.

وعندك جعفراً، ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المُقامات مُقام الفعل الناصب)) [1].

الأصول المرفوضة من حيث الاستعمال أو الردّ إليها.

عقد ابن جني لهذه المسألة (باب ما يراجع من الأصول مما لا يراجع) [2] قال فيه: ((اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع. والآخر ما لا تمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله)) [3].

أما الضرب الأول: وهو ما يجوز استعماله ومراجعته فمنه [4]:

1- صرف ما لا ينصرف كقول النابغة:

فلْتأتينك قصائدٌ وليدفعنْ   جيشاً إليك قوادمُ الأسفارِ

وقول امرئ القيس:

ويومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ   فقالت لك الويلاتُ إنك مرجلي

2- إجراء الاسم المعتل مجرى الصحيح في الإعراب كقول ابن قيس الرقيات:

لا بارك اللّهُ في الغواني   هلْيُصبحن الا لهن مطّلبُ

3- إظهار التضعيف كقولهم: لَحِحَت عينُه، وضَبِب البلدُ، وأَلِل السقاءُ، ومنه قول الراجز:

❖ الحمد لله العليّ الأجلل ❖

4- إجراء المعتل مجرى الصحيح ومنعه الصرف كقول أمية بن أبي الصلت:

---

(1) الخصائص 1/ 263 – 264.

(2) الخصائص 2/ 347 – 349.

(3) المصدر نفسه 2/ 347.

(4) ينظر: المصدر نفسه 2/ 347 – 348، والقواعد الكلية والأصول العامة / 154 – 155.

له ما رأت عين البصير وفوقه   سماء الإله فوق سبع سمائيا [1]

وأما الضرب الثاني، وهو ما لا يراجع ولا يستعمل عند الضرورة فمنه [2]:

1- الثلاثي المعتل العين، نحو قام وباع وخاف وهاب وطال، فهذا مما لا يراجع أصله أبداً ؛ ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححاً ؛ نحو قَوَمَ وبَيَعَ وخَوِفَ وهَيَبَ وطَوِلَ. وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع ويخاف ويهاب ويطول.

2- ومما لا يراجع من الأصول باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، فإن تاءه تبدل طاء نحو: اصطبر واطرد واضطلم. وكذلك إن كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زاياً، فإن فاءه تبدل دالاً كقولك: ادّلج وادّكر وازدان. فلا يجوز خروج التاء على أصلها. ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم.

دواعي استعمال الأصول المرفوضة.

أما دواعي استعمال الأصول المرفوضة فهي:

1- التنبيه على أصل الباب: ومن ذلك ما يخرج من المعتلات على أصله: ((ألا ترى إلى قولهم: استروح، واستنوق الجملُ، واستتيست الشاةُ، فدل ذلك على أن أصل استقام: استقوم، وقال الشاعر:

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما   وصالٌ على طول الصدود يدوم

فقوله: (أطولت) يدل على أن أصل: أخاف: أخوف...((فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غير، وانه لولا ما لحقه من العلل العارضة

---

(1) الكتاب 3/ 315، والخصائص 1/ 211، 348.

(2) ينظر: الخصائص 2/ 348 – 349، والقواعد الكلية / 161 – 162.

لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيأة المستعملة)) [1] وقال ابن جني بعد أن ذكر البيت السابق: ((هذا يدلك على أن أصل أقام: أقوم ، وهذا الذي نومىء نحن إليه ونتخيله ، فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، ولعله إنما اخرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله)) [2].

2- **الضرورة الشعرية**: قال ابن جني: ((واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بيبيحه القياس وإن لم يرد سماع، ألا ترى إلى قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحبّ حتى وَدَعَهْ

... فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ واستنوق الجمل ؛ لأن استعمال (ودع) مراجعة أصل، وإعلال استحوذ واستنوقونحوهما من المصحّح تركُ أصل، وبين مراجعة الأصول الى تركها ما لا خفاء به)) [3].

واستدل ابن جني على وجود الأصول واعتقاد العرب بها بقوله: ((ويدل على أن ذلك معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره فيه ، وذلك قوله:

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم)) [4]

ومن ذلك قول الشاعر:

مهلاً أعاذلَ قد جربتِ من خلقي أنّي أجود لأقوام وإن ضَنَنوا [5]

قال بعد هذا البيت: ((فأنت تعلم أن أصل شلت يده: شَلِلَتْ أي: لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه. وقد قال الفرزدق:

---

(1) المنصف 1/ 191 ، وينظر 1/ 267 ، 277 ، 200 ، 2/ 69 ، 123 ، 162.

(2) الخصائص 257/1 ، وينظر 148/1 .

(3) الخصائص 1/ 396.

(4) الخصائص 1/ 257.

(5) الخصائص 257/1.

ولو رضيتْ يداي بها وضنّتلكان عليّ في القدر الخيارُ

فأصل ضنّت – إذن – ضَنِنْت، بدلالة ضَنِنوا.

وكذلك قوله:

تراه – وقد فات الرماةَ – كأنه أمامَ الكلاب مصغيُ الخدّ أصلمُ

تعلم منه أن أصل قولك: هذا معطي زيد: هذا معطيُ زيد)) [1].

يقول د. طاهر سليمان معقباً على كلام ابن جني: ((إن هذه الأصول المفترضة لهذه الصيغ وأمثالها هي البنية العميقة لها وأنه لا يصحّ أن تظهر على السطح، وأن ظهورها شذوذاً في بعض التعبيرات يدلّ على صحة تقديرها)) [2].

3- **الشذوذ:** ذكر ابن جني [3] عدداً من الأفعال الشاذة كقولهم: استروح، واستنوق الجملُ، واستتيست الشاةُ وأغيلت المرأة ثم قال عن هذه الأفعال:((فهذه الأشياء إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غير، وأنه لولا ما لحقه من العلل، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة)) [4] وعدّ هذه الأفعال وغيرها من المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس [5].

وقال في موضع آخر: ((ومن ذلك قولهم في غير الضرورة: ضبب البلد: كثر ضبابه، وأَلِلَ السِّقاء: تغيرت ريحه، ولَحِحتْ عينه: التصقتْ، ومَشِشت الدابة: ورم ساقها. وقالوا: إن الفكاهة مَقودة إلى الأذى. وقرأ بعضهم [6]: ((لَمَثْوَبَةٌ من عند الله خير)) [البقرة: 103] وقالوا: كثرة الشراب مَبْولة، وكثرة الأكل مَنوَمة، وهذا شيء مطْيَبة للنفس، وهذا طريق مَهْيَع، الى غير ذلك مما جاء في السعة ومع غير

(1) الخصائص 1/ 258.

(2) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 21.

(3) ينظر: المنصف 1/ 19 – 191.

(4) المصدر نفسه / 1 / 191.

(5) ينظر: الخصائص 1/ 98.

(6) ينظر: المحتسب 1/ 103، ومعجم القراءات القرآنية 1/ 96.

الضرورة. وإنما صوابه: لحّت عينه، وضبّ البلد، وأل السقاء، ومشّت الدابة، ومقادة إلى الأذى، ومثابة ومبالة، ومنامة ومطابة ومهْيع)) [1].

4- **اللهجات العربية:** قد يكون الأصل مستعملاً في لهجة من اللهجات العربية كإظهار التضعيف عند أهل الحجاز، وإتمام اسم المفعول من الثلاثي الأجوف قال ابن جني: ((واعلم أن بعض ما ندّعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله – وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول – وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية؛ ألا ترى أنا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية – نحو شدّ، وضنّ، وفِرّ، واستعدّ، واصطبّ يا رجل، واطمئن يا غلامُ – إن الأصل: اشدُدْ واضنن، وافرِرْ، واستعدد، واصطبب، واطمأننْ، ومع هذا فكهذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القدمى)) [2].

وعدّ ابن جني [3] من الأصول التي جاءت في لهجة من اللهجات العربية إتمام اسم المفعول المعتل العين (الأجوف) نحو مبيع ومخيط ومدين من الدين، وهذا كلّه مغيّر، وأصله مبيوع ومديون ومخيوط ومع ذلك يتم بنو تميم مفعولاً من الياء فيقولون: مخيوط ومكيول حتى إنهم تخطوا الياء في هذه الواو فجاءوا باسم المفعول على أصله كما في قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وعدّ ابن جني [4] تتميم مفعول فيما عينه واو من الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً.

---

(1) الخصائص 1/ 329، وينظر: 1/ 162.

(2) الخصائص 1/ 259 – 260.

(3) ينظر: الخصائص 1/ 260 – 261.

(4) ينظر: الخصائص 1/ 98 – 99.

5- اللغات السامية: من الأصول المستعملة في اللغات السامية لغة أكلوني البراغيث [1]، وهي أن يلحق الفعل إذا تقدم علامة تدل على التثنية والجمع. وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة بقوله: ((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالتْ فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر، وهو الفرزدق:

ولكن ديافيٌّ أبوه وأمُّه　　　بحوران يعصرْنَ السليط أقاربُهْ)) [2].

وقال ابن السراج: (((ويجوز قاموا الزيدون، ويقومون الزيدون، على لغة من قال: أكلوني البراغيث)) [3]. ثم قال عن هذا الأسلوب: ((وهذا – لعمري – هو القياس على ما أجمعوا عليه في التاء من قولهم: قامت هند، وقعدت سلمى)) [4]. ويقصد ابن السراج بالقياس: الأصل، وهذا ما عبّر عنه الثعالبي صراحة في قوله: ((ربّما فعلت العرب ذلك ؛ لأنه الأصل، فتقول: جاءوني بنو فلان، وأكلوني البراغيث)) [5].

ويرى د. حسن عون أن ((من المرجح أن تكون هذه الطريقة في التعبير أسبق من القاعدة العامة المعروفة الآن، وهي إفراد الفعل عندما يتقدم الفاعلالجمع، فالمعقول أن يجمع الفعل مع الجمع، ويفرد مع المفرد، وقد أحسّ بهذا الثعالبي وأشار إليه)) [6].

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 219، 2/ 41.

(2) المصدر نفسه 2/ 40.

(3) الأصول 1/ 172.

(4) المصدر نفسه 1/ 173.

(5) فقه اللغة وأسرار العربية / 213.

(6) اللغو والنحو / 61.

وقد تعرض د. رمضان عبد التواب لهذه الظاهرة في فصل من كتابه (بحوث ومقالات) عنوانه (رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب) [1]. وذكر من أمثلة (الركام اللغوي) لغة أكلوني البراغيث [2]، وذكر آيتين جاءتا على هذه اللغة[3]، وذكر ما قيل فيها من أوجه التأويل، وأضاف قائلاً: ((غير أن مقارنة اللغات السامية – أخوات العربية – تؤدي إلى معرفة أن الأصل في تلك اللغات أن يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثاً سواء بسواء)) [4]. وذكر أمثلة على ذلك [5] من اللغات السامية (العبرية والآرامية والحبشية) ففي العبرية يقولون ما ترجمته الحرفية: لا يقومون الأشرار بالعدل. وفي الآرامية يقولون ما ترجمته الحرفية: لئلا يزنوا الآخرون بامرأتك. وفي الحبشية يقولون ما ترجمته الحرفية: وكثروا أطفالُهم.

ونسب هذه اللغة إلى الحارث بن كعب، وطيّيء وأزد شنوءة [6]. ثم ذكر سبعة شواهد شعرية على هذه الظاهرة [7]، كما عالجها في مواضع أخرى من كتابه المذكور [8]، وذكر في كتاب آخر له تسعة شواهد شعرية على هذه الظاهرة [9].

---

(1) بحوث ومقالات في اللغة / 57.

(2) ينظر: المرجع نفسه / 70.

(3) ينظر: المرجع نفسه / 67 – 68، والجامع لأحكام القرآن 6/ 248، 11/ 269.

(4) بحوث ومقالات / 69، وينظر: 271 – 272، والمدخل إلى علم اللغة / 300.

(5) ينظر: المرجع نفسه / 69.

(6) ينظر: المرجع نفسه / 70، والمدخل إلى علم اللغة / 299.

(7) ينظر: المرجع نفسه / 71 – 72.

(8) ينظر: بحوث ومقالات / 250 – 252، 270 – 272.

(9) ينظر: المدخل إلى علم اللغة 304 – 305، وفصول في فقه العربية / 98 – 100.

ومما جاء يمثل أصلاً تاريخياً يتعلق باللغات السامية الأفعال المعتلة العين والـلام يقول د. رمضان عبد التواب: ((يرى النحويون العرب أن الأفعال المعتلة العين أة اللام، مثل: باع وقال وتلا وقضى، وما إلى ذلك، أصلها: قول وبيع وتلو وقضي، غير أنهم يعودون فيؤكدون أن هذا الأصل لم يستخدم في العربية في يوم ما. ولكن معرفتنا بالحبشية من اللغات السامية، تقودنا إلى الإيمان بأن هذا الأصل مرحلة أقدم مما وصل إلينا في العربية، ففي الحبشية يقولون: (بَيَنَ) بمعنى تحقق، و(دَيَنَ) بمعنى دان، و (رَمَيَ) بمعنى: رمى، و (تَلَوَ) بمعنى تلا وهكذا)) [1].

الأصل الأقرب والأصل الأبعد.

وضع ابن جني باباً أطلق عليه (باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد)[2] ومثّل له بقولنا: ما رأيته مُذُ اليوم. وذلك أن (مُذْ) لما تحركت لالتقاء الساكنين لم يحركوها بالكسر الذي هو أصل للتخلص من التقاء الساكنين، بل ضموها؛ لأن أصلها الضم في (مُنْذُ) لكن هذا الأصل هو الأقرب، والأصل الأبعد هو السكون في (مُنْذُ) وحركت بالضم اتباعاً لحركة الميم، فضم ذال (منذُ) إنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدّر[3].

ومن ذلك قولهم: بِعْتُ وقُلْتُ. فكسرة الباء وضمة القاف معاملة على الأصل الأقرب، أما الأصل الأبعد فيهما فهو فتح العين إذ لأصل: (بَيَعَ و قَوَلَ) ثم نقلا من (فَعَلَ) إلى (فَعِلَ وفَعُلَ) ثم قلبت الواو والياء في فعلتُ ألفاً فالتقى ساكنان: العين

---

(1) فصول في فقه العربية / 48، وينظر: بحوث ومقالات / 59 – 67، والمدخل الى علم اللغة / 291 – 297، ومفهوم علم الصرف (بحث) / 130.

(2) ينظر: الخصائص 2/ 342.

(3) ينظر: الخصائص 2/ 342- 343.

ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهما، فصار التقدير: قَلْت وبَعْت ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء؛ لأن أصلهما قبل القلب فَعُلْتُ وفَعِلْتُ فصارا بِعْتُ وقُلْتُ [1].

ومن ذلك قولهم: مطايا وعطايا. فعند الجمع لاحظ الأصل القريب وهو الياء في مطيّة وعطيّة ولم يلاحظ الأصلالبعيد وهو الواو لأن الأصل في مطيّة وعطيّة هو: مَطِيْوَة وعَطِيْوَة لأنهما من مطَوْتُ وعَطَوْت [2].

وكذلك الألف في مغزى ومدعى منقلبة عن ياء والياء منقلبة عن واو في غزوْتُ ودعوْتُ، والأصل فيهما: مَغْزَوٌ ومَدْعَوٌ فوقعت الواو رابعة فقلبت ياءً ثم قلبت الياء ألفاً فإذا احتجنا إلى تحريك هذه الألف راجعنا بها الأصل الأقرب وهو الياء فقلنا مغزيان ومدعيان [3]. أما إظهار التضعيف وصرف ما لا ينصرف فليس في ذلك إلا الأصل الأول على الحقيقة، وليس وراءه أصل [4].

من الأصول المرفوضة.

من ذلك نطق التاء في صيغة (افتعل) إذا كان فاء الفعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، أي من حروف الإطباق، فتبدل التاء طاء فنقول في ضرب: (اضطرب) والأصل (اضترب) وفي صبر: (اصطبر) والأصل (اصتبر) وفي طرد: (اطّرد) وأصله (اطترد)، ولكن هذه الأشياء كما قال المازني ((لا يتكلم بها على الأصل البتة))[5] لأنها أصول مرفوضة ((وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة)) [6] كما يقول ابن جني.

---

(1) ينظر: الخصائص 2/ 343 – 344.

(2) ينظر: الخصائص 2/ 344.

(3) ينظر: الخصائص 2/ 345 – 346.

(4) ينظر: الخصائص 2/ 344.

(5) المنصف 2/ 324، وينظر: شرح الملوكي في التصريف / 317.

(6) المنصف 2/ 324.

ومن الأصول المرفوضة والمقدرة في كلامهم أن أصل قام (قَوَمَ) ((ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل قام قَوَمَ وهم مع ذلك لم يقولوا قطّ قَوَمَ)) [1]. وكذلك المضارع منه وهو (يقْوُمُ) ((ولم نرهم قالوا (يقْوُمُ) على وجه)) [2].

ومن الأصول المرفوضة إظهار (أنْ) الناصبة المضمرة في المواضع المعروفة ((حتى لو أنك أظهرتها كنت لاحناً لأنه أصل مرفوض)) [3]. والدليل على إضمارها أنها قد ظهرت في قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: 12] وأنها يجب ظهورها مع (لا) النافية كقوله تعالى: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحديد: 29] لأن توالي الأمثال مكروه وذلك ((أنهم كرهوا أن يباشروا باللام لفظ (لا) فيتوالى لامان وذلك مستثقل فأظهروا (أن) ليزول ذلك الثقل لأن حذف (أن) إنما كان لضرب من التخفيف فلما أدى إلى ثقل من جهة أخرى عادوا إلى الأصل)) [4].

ومن الأصول المرفوضة ظهور خبر (لا) النافية للجنس عند بني تميم ((فلا يجيزون ظهور خبر (لا) البتة ويقولونهو من الأصول المرفوضة)) [5] بخلاف أهل الحجاز فإنهم يجيزون إظهار الخبر في نحو: لا رجلَ أفضلُ منك و (أفضل) عند تميم نعت لـ (رجل) على الموضع.

ومن الأصول المرفوضة ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا كان كوناً عاماً في نحو: لولا زيدٌ لخرج محمد، والتقدير: لولا زيدٌ حاضر أو مانع، وحذف خبر المبتدأ ((لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله)) [6].

---

(1) المنصف 2/ 348.

(2) المنصف 2/ 348.

(3) المرتجل / 205.

(4) شرح المفصل 7/ 28، وينظر: من قضايا اللغة والنحو / 107.

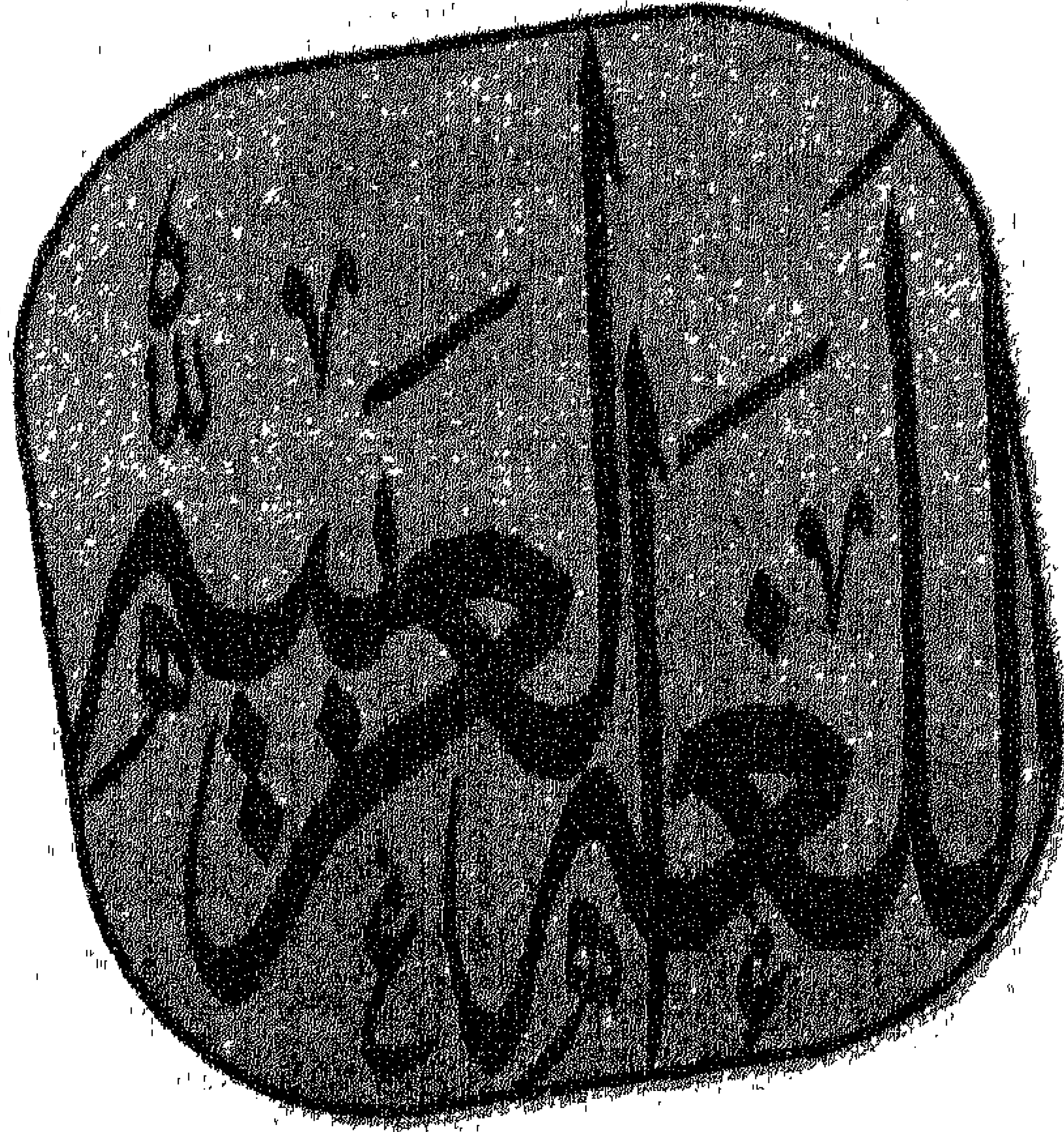
(5) شرح المفصل 1/ 107، وينظر: شرح الكافية الشافية 1/ 537.

(6) شرح المفصل 1/ 95.

ومن الأصولالمرفوضة استعمال خبر أفعال المقاربة والرجاء مفرداً، فإن الأصل في خبرها أن يكون مفرداً وجملة وشبه جملة، لأنها تعمل عمل كان، ولكن هذا الأصل ترك والتزم كونه فعلاً مضارعاً ليؤدي الغرض المطلوب.

الفصل الرابع

الردّ إلى الأصل



المبحث الأول: مصطلح الردّ إلى الأصل.

المبحث الثاني: تعبيرات عن الردّ إلى الأصل.

المبحث الثالث: قواعد الرد إلى الأصل.

المبحث الرابع: أسباب الردّ إلى الأصل.

الفصل الرابع
الردّ إلى الأصل
المبحث الأول
مصطلح الردّ إلى الأصل

أولاً: الردّ إلى الأصل.

عرفنا أن هناك أصول وضع للأصوات، وللكلمات وللجمل، وللقواعد، وأن هناك عدولاً عن هذه الأصول إلى فروعها. وهذه الفروع تردّ إلى أصولها المرفوضة، وهذا الردّ إما أن يكون ظاهراً واضحاً وهو موضوع بحثنا، أو يكون محتاجاً إلى التأويل، وهذا ليس هدفنا. وإنما هدفنا دراسة ما جاء مردوداً إلى أصله في الكلام، سواء أكان ذلك شاذاً، أم مطرداً كما في أبواب التثنية والجمع والتصغير والنسب.

التأويل والردّ إلى الأصل:

قبل المضي في مصطلح الرد إلى الأصل نقف وقفة قصيرة عند التأويل فنجد له في اللغة معاني كثيرة منها الرجوع، والتفسير والجمع، والإصلاح، والسياسة. جاء في لسان العرب: ((الأَوْلُ: الرجوع، آلَ الشيءُ أَوْلاً ومآلاً: رَجَعَ. وأوّلَ إليه الشيءَ: رجعه، وأُلتُ عن الشيء: ارتددتُ... وأوّل الكلامَ وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وتأوّله: فسّره... وآل مالَهُ يؤوله إيالةً: إذا أصلحه وساسَه، والائتيال: الإصلاح والسياسة. والإيالة: السياسة، وآل اللبن إيالاً: تخثّر فاجتمع بعضه إلى بعض)) [1] فعلى هذا يكون التأويل مأخوذاً من الأوْل بمعنى الرجوع أو الإرجاع، وكأن

---

(1) لسان العرب (أول) 11 / 32 – 34.

المؤوّل يرد الكلام إلى ما يحتمله من المعاني قال ابن منظور: ((وأما التأويل فهو تفعيل من أوّل يؤوّل تأويلاً، وثلاثيّه: آل يَؤول، أي: رجع وعاد)) [1].

وأشار الزركشي (ت 794 هـ) إلى هذه المعاني اللغوية بقوله: ((وأما التأويل، فأصله في اللغة من الأوْل... يقال: آل الأمرُ إلى كذا، أي: صار... وأصله من المآل وهو العاقبة والمصير وقد أوّلته فآل: أي: صرفتُه فانصرف، فكأن التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني. وقيل: أصله من الإيالة، وهي السياسة، فكأن المؤوّل للكلام يسوّي الكلام، ويضع المعنى في موضعه)) [2].

أما معنى التأويل في الاصطلاح عند القدماء فهو: ((صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره مما يحتمله اللفظ)) [3] أو هو: ((ردّ أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر)) [4].

أما عند المحدثين فهو: ((تبيين النص بصورة تجعله – آخر الأمر – متفقاً مع القواعد المتبعة)) [5] أو هو: ((حمل النصّ على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي)) [6]. وعرّف أيضاً بأنه: ((تفسير مآل الشيء وبيان عاقبته التي يصير إليها، ومنها تأويل الكلام بمعنى تبيينه والكشف عن المراد به، ويكون ذلك عادة في الكلام المتشابه الذي يحتمل غير وجه)) [7].

---

(1) المصدر نفسه (أول) 11 / 33.

(2) البرهان في علوم القرآن 2/ 148 – 149، وينظر: الصاحبي / 193.

(3) شرح المفصل 1/ 9، وينظر: التعريفات: 34.

(4) مجمع البيان 1/ 13.

(5) أصول التفكير النحوي / 262.

(6) التأويل النحوي في القرآن 1/ 17.

(7) من قضايا اللغة والنحو / 82.

ويرى د. تمام حسان [1] أن لفظ الردّ ارتبط بمفهوم التأويل واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء: 59] وارتبط به كذلك في قول ابن أم قاسم المرادي: ((مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن (في) لا تكون الا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردّ بالتأويل إليه)) [2].

وأضاف د. تمام قائلاً: ((فالقرآن الكريم يجعل التأويل هو الرد، والجنى الداني يجعل التأويل واسطة الردّ. وأولى بنا أن نقتدي بكتاب الله فنجعل التأويل والردّ مترادفين ؛ لأن التأويل – وهو مصدر (أوّل – يؤوّل) – ينتمي إلى اشتقاق (آل – يؤول) أي عاد وارتدّ. فمن أوّل فرعاً فقد جعله يؤول إلى أصله، أي: فقد ردّه إلى أصله)) [3].

وأرى أن هناك رداً إلى الأصل من غير تأويل، وأن هناك رداً إلى الأصل بوساطة التأويل ؛ ذلك أن التأويل يقوم به اللغوي أو النحوي لردّ ما خالف القواعد والأصول إليها، فهو – إذن – محاولة إرجاع الشيء إلى أصله وقاعدته بعد أن ظهر أنه خالف تلك القاعدة وذلك الأصل، وعلى هذا يكون الهدف من التأويل هو المحافظة على القواعد والأصول النحوية الأصلية.

أما الردّ إلى الأصل فيقوم به المتكلم العربي حين يستعمل في كلامه أصولاً عدل بها إلى الفروع، أي يستعمل الأصل المرفوض بدل الفرع المستعمل في الكلام، فهو بهذا لا يقوم بعملية التأويل ولا يحتاج إليها ؛ لأنه استعمل الأصل ابتداءً، أو ردّ الكلام إلى أصله أو أصل وضعه.

---

(1) ينظر: الأصول لتمام / 148.

(2) الجنى الداني / 268.

(3) الأصول لتمام / 148.

فإذا رأينا عبارة لا يتحقق فيها النمط الذي وضعه النحاة حكمنا عليها بأنها مخالفة للقاعدة وللأصول وأنها تستحق التأويل لكي تؤول أي ترجع إلى الأصل الذي عدل عنه. فالتأويل هو محاولة إرجاع الشيء إلى أصله وقاعدته بعد أن اعتقد أنه خالف تلك القاعدة وذلك كالقول بالتضمين لإبقاء الحرف على أصله وبالحذف والتقديم والتأخير والزيادة وغير ذلك مما يعدّ عدولاً عن الأصل ومخالفة القواعد وعلى هذا يكون التأويل وسيلة من وسائل الرد إلى الأصل وليس رداً إلى الأصل، ذلك أن العدول عن الأصل يحتاج إلى التأويل ونذكر لذلك مثالاً هو النعت بالمصدر قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيراًفالتزموا الإفراد والتذكيرا [1]

قال ابن عقيل: ((والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدل على المعنى، لا على صاحبه وهو مؤول: إما على وضع (عدل) موضع عادل، أو على حذف مضاف.. وأما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى، مجازاً، أو ادعاء)) [2].

فالنعت بالمصدر – وان كان كثيراً – عدول عن الأصل ؛ لأن الأصل هو الوصف بالمشتق، ولذلك احتاج إلى التأويل.

ومن ذلك أن الأصل في الحال أن تكون وصفاً لتدلّ على المعنى وصاحبه ((فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى)) [3] ولكن مجيء الحال مصدراً كثير ((ولكنه غير مقيس لمجيئه على خلاف الأصل)) [4] ولذلك احتاج إلى التأويل فالمصدر (ركضاً) في: جاء زيدٌ ركضاً، تقديره: راكضاً وبالتأويل رجع المصدر إلى القاعدة الأصلية.

---

(1) شرح ابن عقيل 3/ 200.

(2) شرح ابن عقيل 3/ 201.

(3) شرح ابن عقيل 2/ 252.

(4) شرح ابن عقيل 2/ 253.

فالأصل قد يكون مستعملاً غير معدول به إلى أصله وهذا ما يسمى باستصحاب الحال وقد يكون الأصل متروكاً والفرع هو المستعمل وهو كما نراه في الإعلال والإبدال والإدغام ونحوها وقد يعدل عن الفرع أو القاعدة القياسية أو القياس إلى الأصل فهذا ما نسميه بالرد إلى الأصل أي أن هذا خالف القاعدة المطردة أو العدول إلى الفرع فرد هذا الفرع إلى أصله، فالأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع فإذا ذكّر المؤنث ردّ الفرع إلى أصله وإذا أنث المذكر ردّ الأصل إلى فرعه ولا يكون الرد إلى الأصل في كل معدول عن الأصل فقد يكون الأصل هو المستعمل وقد يستعمل الفرع وقد يردّ الفرع إلى أصله.

استصحاب الحال والرد إلى الأصل.

نقف عند مصطلح (استصحاب الحال) لنرى العلاقة بينه وبين الردّ إلى الأصل. وقد عرّفه أبو البركات الأنباري بقوله: ((وأما استصحاب الحال، فإبقاء اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل)) [1]. وعرّفه الشريف الجرجاني بأنه: ((إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغيّر)) [2].

ومثّل له أبو البركات الانباري [3] ببناء فعل الأمر، فهو إنما كان مبنياً ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها ما أشبه يكون إعرابه لشبه الاسم، ولا دليل على وجود شبه فعل الأمر بالاسم، فكان باقياً على أصله في البناء.

أما استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب فقال عنه أبو البركات الانباري: ((الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن

---

(1) الإغراب في جدل الإعراب / 46، وينظر: الاقتراح / 113 – 114.

(2) التعريفات / 20.

(3) ينظر: لمع الأدلة / 142.

معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمّن معناه، فكان باقياً على أصله في الإعراب)) (1).

وأما استصحاب الأصل في الأفعال وهو البناء فعبر عنه أبو البركات الانباري بقوله: ((الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما شابه الاسم، وهذا الفعل لم يشابه الاسم، فكان باقياً على أصله في البناء)) (2).

فالمراد من استصحاب الحال هو ملازمة الأصل – إذ الاستصحاب في اللغة بمعنى الملازمة (3) – أو البقاء على الأصل واستعماله لعدم الدليل على العدول عنه ؛ لذلك لا يتطلب البقاء على الأصل تعليلاً ؛ لأن ما بقي على أصله لا يحتاج إلى تعليل، وإنما يحتاج إلى ذلك ما عدل به عن الأصل باستعمال فرعه كمنع الأسماء من الصرف وكإعراب المضارع وبناء الأسماء ؛ لأن في ذلك كله عدولاً عن الأصل.

أما الرد إلى الأصل، فهو استعمال الأصل بعد رفضه والعدول عنه إلى فرعه؛ ولذلك أطلقوا عليه (الأصل المرفوض) (4) ؛ لأن الاستعمال جرى على استعمال الفرع ورفض الأصل والعدول عنه لسبب من السباب، ثمّ رُدّ هذا الأصل واستعمل في (الشذوذ) أو (الضرورة الشعرية) ووصف بأنه (قليل) أو (نادر) لما كان غير مطّرد. أما إذا كان مطرداً كما في التثنية والجمع والتصغير والنسب فلا ينعت بهذه النعوت.

ويمكننا أن نضع تحديداً لكل واحد من المصطلحات المتعلقة بالأصل فيما يأتي:

---

(1) لمع الأدلة / 141.

(2) المصدر نفسه / 142.

(3) ينظر: المصباح المنير (صحب) 1/ 454.

(4) ينظر: المسائل العضديات / 33، 34، 37.

1- الأصل: تجريد أصل الوضع أو أصل القاعدة سواء أطّرد أم لم يطّرد.

2- الفرع: هو المعدول به عن أصله سواء أكان العدول مطرداً أم غير مطرد.

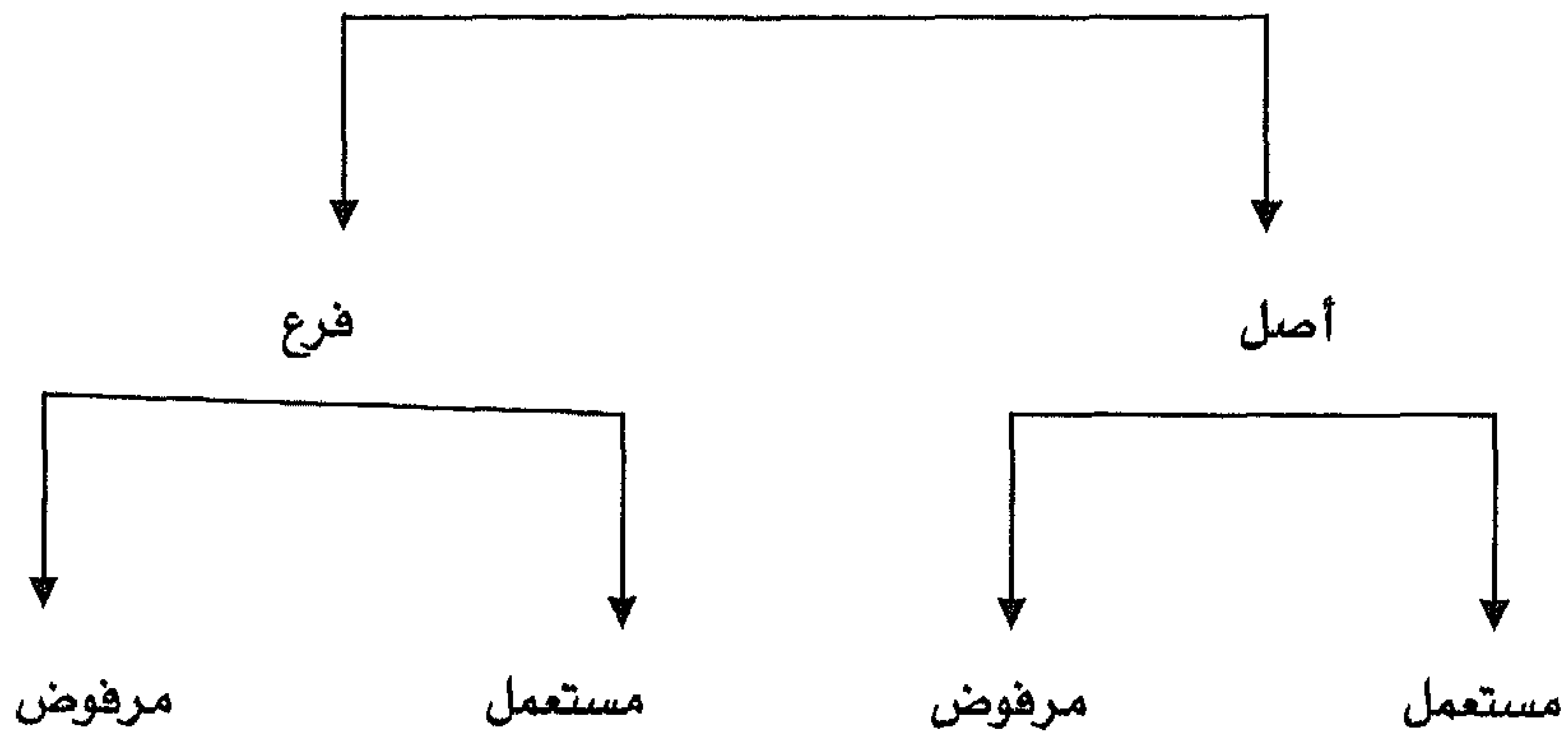
3- العدول عن الأصل: ترك الأصل واستعمال الفرع، سواء أكان العدول مطرداً أم غير مطرد.

4- استصحاب الحال: استعمال الأصل أو ملازمته والبقاء عليه لانعدام المغيّر.

5- التأويل: حمل الكلمة أو الجملة أو النص على غير الظاهر لتصحيح الأصل النحوي أو المعنى. وهو وسيلة لردّ المعدول به عن الأصل إلى أصله. وليس رداً إلى الأصل.

6- الرد إلى الأصل: ترك استعمال الفرع واستعمال الأصل المرفوض.

ويمكننا توضيح العلاقة بين هذه المصطلحات بالتخطيط الآتي:



من هذا يتضح لنا أن الاستصحاب هو استعمال الأصل ابتداءً والبقاء عليه لعدم المغيّر، أما الرد إلى الأصل فهو ترك الفرع واستعمال الأصل المرفوض.

ولعلّ الخليل أول من استعمل هذا المصطلح، فقد نقل عنه سيبويه قوله عن المنادى المضاف: ((كأنهم لما أضافوه ردّوه إلى الأصل، كقولك: إن أمسَك قد مضى)) (1). واستعمله الخليل في المعطوف على المنادى نحو: يا زيدُ والنضرَ، معللاً نصب المعطوف عليه بقوله: ((وإنما نصب ؛ لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله)) (2).

وهو يرى في موضع آخر أن النكرة في النداء منصوبة: ((لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لمّا طال نصب وردّ إلى الأصل كما فعل ذلك بقبلُ وبعدُ)) (3).

أما سيبويه فانه استعمل هذا المصطلح كثيراً، فمن ذلك نصب (زيداً) في قولهم في النداء: يا أخانا زيداً، فهذا عنده كثير في كلام العرب ((لأنهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى، كما ردّوا: (ما زيدٌ إلا منطلقٌ) إلى أصله، وكما ردّوا (أتقول) حيث جعلوه خبراً إلى أصله)) (4).

ووضع سيبويه باباً هو (باب ما تردّه علامة الإضمار إلى أصله)) (5) ذكر فيه ما يرده الضمير إلى الأصل. وهناك مواضع كثيرة ذكر فيها سيبويه هذا المصطلح (6).

---

(1) الكتاب 2/ 184.

(2) الكتاب 2/ 186.

(3) الكتاب 2/ 199، وينظر: 2/ 414.

(4) الكتاب 2/ 185.

(5) الكتاب 2/ 376.

(6) ينظر: الكتاب 3/ 286، 345، 346، 357، 359، 361، 362، 369، 412، 449، 453، 455، 458، 465، 533، 598، 599.

واستعمل المبرد هذا المصطلح كثيراً، فمن ذلك قوله عن (ما) الحجازية): ((وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها أو قدّموا خبرها على اسمها، ردّوها إلى أصلها...)) [1].

ومن ذلك قوله عن نصب المعطوف في النداء نحو: يا زيدُ والحارثَ ((وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا: نردّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل، كما نردّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل)) [2] وهناك مواضع كثيرة ذكر فيها هذا المصطلح [3].

---

(1) المقتضب 4/ 189.

(2) المقتضب 4/ 213.

(3) ينظر: المقتضب 1/ 29، 101، 120، 139، 141، 143، 162، 252، 2/ 233، 275، 281، 3/ 354، 365، 4/ 214، 224.

المبحث الثاني

تعبيرات عن الردّ إلى الأصل

استعمل النحويون والصرفيون إلى جانب مصطلح الرد إلى الأصل عبارات تؤدي معنى الرد إلى الأصل، سنذكرها مع التقليل من الشواهد، والإحالة إلى بعض المصادر التي وردت فيها:

1- المجيء على الأصل:

ورد هذا التعبير كثيراً مؤدياً معنى الرد إلى الأصل، قال سيبويه بعد أن ذكر قول الشاعر:

قد عجبت مني ومن يُعيلي　　　لما رأتني خلقاً مقلوليا

((فجاء على الأصل)) [1]. وذكر مما جاء على الأصل قولهم: رجاء بن حَيْوَة، وقولهم: ضَيْون ((فجاءوا به على الأصل، وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في (الكلام) على غير ذلك)) [2].

---

(1) الكتاب 3/ 315.

(2) الكتاب 3/ 320، وينظر هذا التعبير أيضاً في المصادر الآتية: الكتاب 3/ 587، 606، 636، 4/ 344، 346، 350، 358، 385، 389، 411، والمقتضب 1/ 113، 159، 2/ 101، 199، ومشكل إعراب القرآن 2/ 723، والتكملة 302، 602، والمسائل الشيرازيات 1/ 175، والمسائل العضديات / 4، 162، والتبصرة والتذكرة 2/ 587، 896، والأصول 3/ 115، 116، وشرح القصائد التسع 2/ 593، والمنصف 1/ 192، 200، 259، 305، 332، 333، 2/ 69.

2- **المجيء على القياس:**

وقد يرد هذا التعبير (المجيء على القياس) والقياس يراد به الأصل. قال سيبويه: ((وقد قالوا: هُلاّك وهالكون فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل، فلم يكسّروه على المعنى ؛ إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي الفعل)) (1) يعني بذلك أن (هالكاً) جمع على القاعدة الأصلية ولو جمع على المعنى، لقيل فيه: (هلكى) كما قالوا: مرضى وموتى، فيما يدل على عاهة ومرض فيجمع على (فَعْلى).

ووصف هذا القياس بأنه (مرفوض) في قول ابن يعيش: ((وقد شذّت ألفاظ، فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: أقوُس وأثوُب وأعيُن وأنيُب، جاءوا بها على (أفعُل) منبهةً على أنه الأصل)) (2).

3- **الإخراج أو الخروج على الأصل:**

ذكر سيبويه هذا التعبير بعد أن أورد قول الهذلي:

أبيت على معاريَ واضحاتٍ بهنّ ملوّبٌ كدم العباطِ

وقول الفرزدق:

فلو كان عبدُ الله مولىً هجوتُه ولكنّ عبدَ الله مولى مواليا

فقال: ((فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لابدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل)) (3).

---

(1) الكتاب 3/ 648، وينظر: 3/ 649.

(2) شرح المفصل 5/ 34، وينظر هذا التعبير في: الشيرازيات 2/ 355، 373، والإيضاح العضدي / 215، ومجالس ثعلب 2/ 527.

(3) الكتاب 3/ 313.

وقال سيبويه عن إتمام مفعول من الفعل الأجوف اليائي: ((وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط ومبيوع...)) [1].

4- الاجراء على الأصل:

ذكر سيبويه هذا التعبير عند كلامه على إظهار الإدغام فقال: ((واعلم أن الشعراء اذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل)) [2] وذكر قول الشاعر:

مهلاً أعاذلَ قد جرّبتِ من خلقي   أني أجود لأقوامٍ وإن ضَنِنوا

وقال سيبويه: ((ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ: مررت بقاضيَ قبلُ، ومررت بأعيمي منك. فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجرّ والرفع كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل)) [3] وذكر بيتي الهذلي والفرزدق السابقين [4].

---

(1) الكتاب 4 / 348، وينظر هذا التعبير في: أدب الكاتب / 488، وما ينصرف وما لا ينصرف / 114، 115، ومعاني القرآن وإعرابه 5/ 140، والمنصف 1/ 277، 2/ 114 / 123، والخصائص 1/ 260، 2/ 491، 3/ 52، والمحتسب 1/ 129، 213، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 159، ولسان العرب (حمى) و (غين).

(2) الكتاب 3/ 335.

(3) الكتاب 3/ 312.

(4) الكتاب 3/ 313، وينظر: الكتاب 4/ 389، 417، 420، والمقتضب 1/ 146، والكامل 1/ 400، والأصول في النحو 3/ 258، والمنصف 1/ 221، 2/ 68، وسر صناعة الإعراب 1/ 159.

5- الإجراء على القياس:

ذكر سيبويه أن القياس (الأصل) في كل اسم علم موصوف بابن مضاف إلى علم نحو: هذا زيدُ بنُ عمرو، أن يثبت التنوين فيه [1]. فالأصل: هذا زيدٌ ابنُ عمرٍو، ثم قال سيبويه: ((وإذا اضطرّ الشاعر في الأول أجراه على القياس)) [2]. وأنشد لذلك قول الشاعر:

هي ابنتكم وأختكمُ زعمتُمْ   لثعلبةَ بنِ نوفلٍ ابنِ جَسْرِ

6- الرجوع إلى الأصل:

إذا ناديت الاسم المركب نحو: يا ضارباً رجلاً، وكان معرفة، فإن سبب لزوم التنوين له مع أنه معرفة عند سيبويه هو ((لأن الباء ليست منتهى الاسم، وإنما يحذف التنوين في النداء من آخر الاسم، فلما لزمت التنوينة وطال الكلام رجع إلى أصله)) [3].

وقال سيبويه عن إعراب أي: ((فإذا جاء أيُّهم مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر رجع إلى الأصل والى القياس، كما ردوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، إلى الأصل والى القياس)) [4].

وقال المبرد عن إهمال (إنْ) المخففة ((فلما نقصت عن ذاك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله، لأن موضع (إنّ) الابتداء)) [5].

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 504.

(2) الكتاب 3/ 505

(3) الكتاب 2/ 229.

(4) الكتاب 2/ 401.

(5) المقتضب 1/ 50، وينظر هذا التعبير في: المقتضب 1/ 62، 2/ 237، 364، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري / 616، والخصائص 1/ 394، 2/ 347، 354، والمرتجل / 267، وشرح المفصل 6/ 23، 59، والكشف عن وجوه القراءات السبع 1/ 256، وشرح عيون

وقد يعبرون عن (الرجوع إلى الأصل) بالفعل الرباعي (راجع) وبمصدره (المراجعة) كقولهم: راجع الأصل، ومراجعة الأصل [1].

7- الرجوع إلى القياس:

قال سيبويه متحدثاً عن (ما) الحجازية إذا فقدت شروط عملها: ((وإذا تغيّرت عن ذلك أو قدّم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت فيها كلغة تميم)) [2].

8- مراعاة الأصل:

استعمل أبو علي هذا التعبير فقال: ((ومثله في مراعاة الأصل المرفوض قولهم: الترامي والتعادي، لولا أنه روعي فيه الأصل الذي هو (التفاعُل)، لوجب إلا يصرف، كما لا يصرف نحو الجواري)) [3].

وعقد ابن جني باباً لهذا الغرض هو (باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى) [4] قال فيه: ((ومن الأصول المراعاة قولهم: مررت برجل ضارب زيدٍ وعمراً، وليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، و ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: 33])) [5].

الإعراب / 114، 263، والمقتصد 1، 357، 2/ 779، وأسرار العربية / 127، والأمالي النحوية 2/ 24، وشرح الكافية 1/ 45.

(1) ينظر في ذلك: الخصائص 1/ 394، 2/ 347، 354، والمرتجل / 267، وشرح المفصل 6/ 23، 59، والأشباه والنظائر 1/ 346.

(2) الكتاب 1/ 122.

(3) المسائل العضديات / 37، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 213.

(4) الخصائص 2/ 352، وينظر: 1/ 168.

(5) الخصائص 2/ 353، وينظر: هذا التعبير في: المنصف 2/ 65، وسر صناعة الإعراب 1/ 116، وشرح المقدمة المحسبة 1/ 270.

9- العودة إلى الأصل:

قال المبرد في حديثه عن تصغير نار وباب: ((فإن صغّرتَ شيئاً من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل: وذلك أن ياء التصغير تقع بعده ساكنة، فلا يجوز أن تسكنه، فتجمع بين ساكنين فإذا حركته عاد إلى أصله وذلك قولك في تحقير نار: نويرة وباب: بُويب)) [1].

ومن ذلك أن الألف في نحو: دعا ورمى ساكنة ((لأن الألف لا تتحرك، لأنها لو حركت لعادت إلى أصلها)) [2]. واستعمل ابن جني (أعاد) في قوله: ((فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية)) [3]. وقد يستعمل الفعل الرباعي (عاود) ومصدره (معاودة) كقولهم [4]: عاود الأصل، أو معاودة الأصل.

10 الإتيان على الأصل:

قال ابن السراج متحدثاً عن أصل (خطايا) وهو (خطائي): ((وهذا تقدير قدّروه، لا أن هذا الأصل سمع عن العرب، كما قد تأتي بعض الأشياء على الأصول، مثل: حوكة واستحوذ)) [5].

وقال ابن جني عن مجيء (القصوى) بالواو: ((لا ننكر أن تأتي (فُعْلى) اسماً أيضاً على الأصل، فإنها شاذة، وأصلها أيضاً: الوصف، فيجوز أن تكون خرجت

---

(1) المقتضب 2/ 280.

(2) شرح المقدمة المحسبة 1/ 197، وينظر هذا التعبير في: شرح الملوكي / 243، 246، 259 – 260، وشرح المفصل 8/ 101، 10 / 30.

(3) الخصائص 3/ 269.

(4) ينظر: شرح الملوكي / 394، 395.

(5) الأصول في النحو 3/ 341.

على الأصل، لأنها في الأصل صفة، فجعل ذلك تنبيهاً على أنها في الأصل صفة))[1].

11- بلوغ الاصل:

قال سيبويه: ((وقد يبلغون بالمعتل [2] الأصل، فيقولون: رادد في رادّ، وضننوا في ضنّوا، ومررتم بجواريَ قبل. قال قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذلَ قد جرّبتِ من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضنِنوا)) [3]

ومعنى بلوغ الأصل عند سيبويه: ((بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر))[4]، أي أن الشاعر في هذا البيت: ((أجرى (ضَنِنَ) مجرى (لَعِبَ) و (رَحِمَ) و (عَمِلَ) وما إليها مما يجري هذا المجرى من التعبير، ومن ثم عادت إليها الحركة المحذوفة، ولو لم يكن لصيغة (فَعِلَ) في العربية أمثلة حاصلة في اللغة، لما صحّ تصوّر بلوغ المعتل الأصل في هذا المثال)) [5].

وكرّر المبرد هذه العبارة في المقتضب [6]. ومن ذلك قوله: ((فأما قولهم في الخريبة: خريبي، وفي السليقة: سليقي، فهذا بمنزلة الذي يُبلغ به الأصل، نحو: لححت عينه، و ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [المجادلة/ 19])) [7].

---

(1) المنصف 2/ 162، وينظر هذا التعبير في: المسائل العضديات / 153، وما يجوز للشاعر في الضرورة / 265، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 1200.

(2) أراد بالمعتل ما يشمل المعتل والمضعّف.

(3) الكتاب 1/ 29.

(4) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية / 13.

(5) المرجع نفسه / 49 – 50.

(6) ينظر: المقتضب 1/ 113، 114، 171، 248، 250.

(7) المقتضب 3/ 134.

12- الحمل على الأصل:

من القواعد التي ذكرها سيبويه أن حروف الاستفهام ((لا يليها إلا الفعل إلا أنهم توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك؛ ألا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ؟ وهل زيدٌ في الدار؟ وكيف زيدٌ آخذ؟ فإن قلتَ: هل زيداً رأيت. وهل زيدٌ ذهب. قبح ولم يجز إلا في الشعر؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل)) [1] فالصّواب في ذلك أن يقال: ((هل رأيت زيداً؟ وهل زيدٌ ذاهبٌ؟)) [2].

وورد هذا التعبير عند أبي زيد الأنصاري حين عقّب على قول الشاعر رافع بن هُرَيْم:

ألستمْ أقلّ الحيّ عند لوائهم   وأكثرَهم عند الغنيمةِ والقِدْرِ

وأمشاه بالشيء المحقّرِ بينهمْ   وألأمَهُمْ عند الجسيمِ من الأمرِ [3]

بقوله: ((قوله: (وأمشاهُ) الأصل (وأمشاهمْ) ولكن أضمر (مَنْ) وأراد: أمشى من ثَمَّ فحمله على لفظ (مَنْ) ويقال: (أعقلُ الفتيان وأظرفُهُ) أي: وأظرف من ثَمَّ. والأصل: وأظرفُهم. وكذلك قال: (وألأمَهُمْ) حمله على الأصل، كما قال في البيت الأول: وأكثرهم)) [4].

وورد أيضاً عند المبرد حين ذكر أن الهاء في (أمهات) زائدة لبيان الحركة، وأن الأصل (أمّات) التي تستعمل لغير العاقل. أما (أمهات) فهي للعاقل، ولو وضعت كلّ واحدة منهما موضع الأخرى لجاز ذلك، وإنما يجوز ذلك في الشعر: ((ترده

---

(1) الكتاب 1/ 98 – 99.

(2) التراكيب غير الصحيحة نحوياً / 175.

(3) النوادر في اللغة / 186.

(4) النوادر في اللغة / 187.

إلى الأصل، فتقول: كل واحدة منهما أم. فما جاز من زيادة في هذا أو حمل على الأصل فهو في الآخر جائز)) [1].

وهناك تعبيرات أخرى تؤدي هذا المعنى مثل: لزوم الأصل [2]، والنطق به على الأصل [3]، ولا يتكلم به على الأصل [4]، واستعمال الأصل المتروك [5]، والترك على الأصل [6].

---

(1) المقتضب 3/ 169، وينظر هذا التعبير في: المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 801، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 1204، ومجمع الأمثال 1/ 23.

(2) ينظر: المقتضب 1/ 37.

(3) ينظر: إعراب القرآن 1/ 207، وسرّ صناعة الإعراب 1/ 276.

(4) ينظر: المنصف 2/ 324.

(5) ينظر: المحتسب 2/ 106، وشرح المقدمة المحسبة / 224.

(6) ينظر: مجمع الأمثال 1/ 23.

المبحث الثالث

قواعد الرد إلى الأصل

1- لا يجوز الردّ عن الأصل إلى غير الأصل:

من ذلك أن الاسم المصروف لا يجوز منعه من الصرف، ((لأن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أن جوّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف)) [1]. ومن ذلك منع جواز مدّ المقصور؛ لأن المقصور هو الأصل، والممدود فرع: ((وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل، فلو جوّزنا مد المقصور، لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل. وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود، فإنه إنما جاز؛ لأنه ردّ إلى الأصل بخلاف مدّ المقصور، لأنه ردّ إلى غير أصل)) [2].

ومن ذلك تأنيث المذكر فإنه مفارقة أصل إلى فرع؛ [3] ((لأن التذكير أصل، فإذا ذكرت المؤنث ألحقته بأصله، وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله)) [4].

2- الرد إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه:

من ذلك أن الفعل المضارع إذا اسند إلى نون الإناث بني على السكون؛ لشبهه حينئذٍ بالماضي، والأصل في المضارع أن يكون مبنياً، وإنما أعرب لشبهه بالاسم ((فأنْ يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى؛ لأن الرجوع

---

(1) الإنصاف 2/ 514.

(2) الإنصاف 2/ 749 – 750.

(3) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة / 132.

(4) ضرائر الشعر / 279.

إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه)) [1].

3- ردّ الأصل أولى من اجتلاب الأجنبي:

يردّ المحذوف في تصغير ما ذهبت فاؤه نحو: عدة وزمة، حتى يصير على مثال (فُعيل) فنقول: وعيدة ووزينة ؛ لأنك ((إذا كنت محتاجاً إلى حرف ثالث، فردّ المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي)) [2].

ويرى الخليل أنه إذا سمي بـ(فو) قيل: (فم) ؛ لأنهم لما أفردوه قالوا: (فم). ((وأجاز الزجاج في (فو) إذا سمي به أن يقال: (فوه) ردّاً إلى الأصل... لأن ردّ الأصل أولى من اجتلاب الأجنبي)) [3].

4- الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها:

ذكر سيبويه هذه القاعدة في باب سماه (باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله) [4] ومما ذكره فيه ردّ الواو المحذوفة إذا جاء بعدها ضمير نحو قول من قال: أعطيتكموه فانه ((ردّه بالإضمار إلى أصله)) [5]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: ٢٨] فإنما أثبت الواو في (أنلزمكموها) ((رداً إلى الأصل ؛ لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها)) [6].

(1) الأشباه والنظائر 1/ 250، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 1/ 206.

(2) شرح الشافية 1/ 218.

(3) شرح الكافية 2/ 142.

(4) الكتاب 2/ 376.

(5) الكتاب 2/ 377.

(6) البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 12.

5- الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها:

مما تردّه الإضافة إلى أصله المنادى المضاف نحو: يا عبدَ الله ((كأنهم لما أضافوه ردّوه إلى الأصل كقولك إن أمسَك قد مضى)) [1].

ومن ذلك إعراب الظروف المقطوعة عن الإضافة نحو (قبلُ وبعدُ) إذا أضيفت؛ لأن الإضافة من خواص الأسماء المعربة ((وإذا أضيف المبني ردّ إلى أصله)) [2]. ومن ذلك أيضاً إعراب اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مضافاً؛ لأن الإضافة من أقوى خواص الأسماء فقابلت تضمّن الاسم معنى الحرف، فرجع إلى أصله وهو الإعراب [3]. وإذا أضيف ما لا ينصرف ردّ إلى أصله، وهو الصرف وقبول الجرّ [4].

6- الضرورة تردّ الأشياء إلى أصولها:

ركّز المبرد على هذه القاعدة وطبّقها في مواضع كثيرة من (المقتضب) من ذلك حذف نون الوقاية من (ليت) في قول الشاعر:

كمنية جابر إذ قال ليتي   أصادفه ويهلك جلّ مالي

قال المبرد: ((فأما (ليتني) فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطرّ شاعر فيحذفها؛ لأن الضرورة تردّ الأشياء إلى أصولها، والأصل الياء وحدها، وليست (ليت) بفعل إنما هي مشبهة)) [5].

والمبرد يرى أن ما لا تردّه الضرورة إلى أصله هو من باب اللحن [6]، ويجيز للشاعر الردّ إلى الأصل وإن لم يرد به سماع [7].

---

(1) الكتاب 2/ 184.

(2) المخصص 17 / 69.

(3) ينظر: الامالي النحوية 1/ 256، وشرح الكافية 1/ 256.

(4) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 100.

(5) المقتضب 1/ 250، وينظر: 3/ 28.

(6) ينظر: المقتضب 3/ 354.

(7) ينظر: المقتضب 1/ 102، 139، 2/ 201، والضرورة الشعرية دراسة أسلوبية / 29 وما بعدها.

7- التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها:

مما ترده التثنية إلى الأصل الواو المحذوفة من أب وأخ، نقول: أبوان وأخوان[1]، ومن ذلك ردّ الحرف المحذوف من المنقوص نحو: قاضٍ وداعٍ، نقول في التثنية: قاضيان وداعيان، بردّ الياء المحذوفة لأن التثنية ((تردّ الأشياء إلى أصولها)) [2]. ومن ذلك إعراب المثنى من أسماء الإشارة والموصولات؛ لأن التثنية ردّتها إلى أصولها من الإعراب [3].

8- الجمع يردّ الأشياء إلى أصولها:

من ذلك جمع ميزان وميقات وميعاد على موازين ومواقيت ومواعيد، بردّ الحرف إلى أصله [4]. ومن ذلك جمع سنة وعضة على سنوات وعضوات بردّ الواو المحذوفة. قال سيبويه: ((وربما ردّوها إلى الأصل إذا جمعوابالتاء)) [5].

9- التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها:

من ذلك ردّ الحرف المبدل إلى أصله في نحو ميزان وميقات وميعاد، نقول في التصغير: مويزين ومويقيت ومويعيد، ((وإنما أبدلوا الياء؛ لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون ردّ الحرف الى أصله)) [6].

ومن ذلك ردّ التاء المقدرة في الاسم المؤنث بغير علامة تأنيث نحو: هند وساق وعين، عند التصغير، نقول فيها: هنيدة وسويقة وعيينة ((وإنما ردّوا التاء في التصغير، لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها)) [7].

---

(1) ينظر: شرح التصريح 1/ 48، والأشباه والنظائر 1/ 125.

(2) الأصول في النحو 2/ 419.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 1/ 71، والأشباه والنظائر 1/ 125.

(4) ينظر: الكتاب 3/ 458، والمقتضب 1/ 62.

(5) الكتاب 3/ 598.

(6) الكتاب 3/ 458، وينظر:المقتضب 1/ 62.

(7) أسرار العربية / 364، وينظر: المخصص 17 / 90، وشرح المفصل 5/ 127.

10- الوصل يجري الأشياء على أصولها:

من القواعد التي وضعها النحاة ((أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير)) [1]. وبهذه القاعدة استدلوا على أن الهاء في الوقف على نحو: طلحة وقائمة، بدل من التاء ((فلما كان الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر ومطرد اللغة، وكان الوقف مما تغيّر فيه الأشياء عن أصولها، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء نحو قائمتان وقائمتكم، وفي الوقف هاء نحو ضاربهْ وقائمهْ، علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل)) [2].

11- الحركة تردّ الحرف إلى أصله:

من ذلك تصغير: نار وباب وناب على: نويرة وبويب ونييب ((فإن صغرتَ شيئاً من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل، وذلك أن ياء التصغير تقع ساكنة فلا يجوز أن تسكّنه فتجمع بين ساكنين، فإذا حركته عاد إلى أصله)) [3].

ومن ذلك أيضاً: موسر وموقن هما من أيسر وأيقن ((فإن صغرتَ، قلت: مُييْسر وميبقن، تردها الحركة إلى أصلها)) [4]. ومن ذلك أن الأصل في: عصا وفتى: عَصَوٌ وفَتَيٌ وتحريك الألف: ((يؤدي إلى ردّها إلى أصلها وردّها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها)) [5].

---

(1) سر صناعة الإعراب 1/ 159، وينظر: المنصف 1/ 160، وشرح المفصل 9/ 81، 157.

(2) سر صناعة الإعراب 1/ 162.

(3) المقتضب 2/ 280.

(4) المصدر نفسه 2/ 218.

(5) المقدمة المحسبة 1/ 116، وينظر: 1/ 197، والمخصص 15 / 102.

وذكر ابن يعيش [1] أن الألف في نحو: لم يخفْ ولم يَهَبْ حذفت لالتقاء الساكنين، ولم تحرك الألف لأن تحريكها يؤدي إلى ردّها إلى الأصل الذي هو الواو والياء، والردّ يؤدي إلى ثقل استعمالها.

---

(1) ينظر: شرح المفصل 9 / 122.

المبحث الرابع

أسباب الردّ إلى الأصل

لعلّ أهم أسباب الردّ إلى الأصل ما يأتي:

1- التنبيه على الأصل المغيّر:

ذكر النحويون والصرفيون أن الأشياء التي جاءت شاذة مردودة إلى الأصل، إنما جاءت كذلك للتنبيه على الأصل المغيّر، سواء أكان أصلاً للكلمة أم أصلاً للقاعدة [1]. من ذلك ما ذكره المبرد من انه: ((قد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما، وإن كان الاستعمال على غير ذلك؛ ليدل على أصل الباب)) [2] وعد من ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[المجادلة: 19]، وأغيلت المرأة، ولححت عينه.

وقد كرّر ابن جني هذا السبب في مواضع كثيرة، فمن ذلك قوله: ((فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غيّر، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيأة المستعملة)) [3]. من ذلك تصحيح (استحوذ) ((ليكون دليلاً على أصول ما غيّر من نحوه كاستقام واستعان)) [4]. وتصحيح (ضيْون) ليدل على أن أصل سيّد وميّت: (سيْود وميْوت)[5]، ((فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه)) [6].

---

(1) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي / 49.

(2) المقتضب 2/ 98.

(3) المنصف 1/ 191، وينظر: الخصائص 1/ 257، 3/ 52.

(4) الخصائص 1/ 394.

(5) الخصائص 1/ 155 – 156، وينظر: 1/ 161.

(6) الخصائص 1/ 257، وينظر: 3 / 52.

2- دفع الالتباس:

وبذلك علّلوا ردّ الإلف إلى أصلها إذا التقى ساكنان فحذف أحدهما وحصل لبس بين الواحد والاثنين، ولذلك قالوا: ((رميا فجاءوا بالياء، وقالوا: غزوا فجاءوا بالواو، لئلا يلتبس الاثنان بالواحد)) (1) ؛ وذلك ((لأنك لو ألحقت ألف (غزا) وألف (رمى) ألف التثنية للزمك الحذف لالتقاء الساكنين فالتبس الاثنان بالواحد فكنت تقول للاثنين: غزا ورمى، فلما كان على ما ذكرت لم يحذف)) (2). ولذلك كان ((احتمال ثقل ردّها إلى الأصل أسهل من اللبس)) (3).

ومثل هذا ردّ الإلف إلى الأصل في التثنية في نحو (4): عصا ورحى نقول: عصوان ورحيان، لأننا لو لم نرد إلى الأصل لالتقى ساكنان، فوجب حذف أحدهما، فيحدث اللبس.

ومن ذلك تصحيح اللام في النزوان والغليان مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ ((لأنها لو قلبت ألفاً – وبعدها ألف فعلان – لالتقى ساكنان، فوجب حذف إحدى الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى (نزان وغلان) فيلتبس مثال فعلان بفعال مما لامه نون فكره ذلك لذلك)) (5).

---

(1) الكتاب 4/ 156، وينظر: 4/ 411.

(2) المقتضب 2/ 193، وينظر: 1/ 188 – 189، وشرح المفصل 9/ 122 – 123، والممتع في التصريف 2/ 527، وشرح الشافية 3/ 108 – 109، 157 – 158.

(3) شرح المفصل 9 / 123، وينظر: 10 / 99، وشرح الملوكي / 221.

(4) ينظر: المقتضب 1/ 258، 259، 260، 3/ 40، وشرح المفصل 4/ 146 – 147.

(5) المنصف 2/ 7، وينظر: 2/ 135 -136، والمقتضب 1/ 260، وشرح المفصل 10 / 17، وشرح الملوكي / 221 – 222.

3- **مراعاة المعنى:**

وبهذا علّلوا تصحيح (عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ)؛ لأنها بمعنى ما لا بد من صحته[1]، وذلك أنه ((لو لم يكن معنى (عَوِرَ: اعورّ) ومعنى (حَوِلَ: احولّ)، لوجب إعلالهما كما أعلّ (خاف وهاب) لما لم يقل في معناهما (افعلّ) نحو: أخوفّ واهيبّ)) [2].

ومن ذلك أيضاً تصحيح نحو (اجتوروا واعتونوا وازدوجوا)؛ لأن هذه الألفاظ بمعنى (تفاعلوا) [3]، أي إنها بمعنى ما لابدّ من تصحيحه [4].

4- **كثرة الاستعمال:**

ولهذا السبب يرى ابن جني [5] مجيء بعض الإعلام على الأصل مثل (مريم ومدين ومكوزة وحيْوة) وهو ما ذهب إليه أستاذه أبو علي الفارسي [6].

أما سبب التغيير في هذه الإعلام عند ابن جني فهو ((لأنها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله وعرف موضعه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره)) [7]. فسبب مجيء هذه الإعلام مخالفة للأجناس كثرة استعمالها، ((وهم لما كثر استعماله أشد تغييراً)) [8].

---

(1) ينظر: الكتاب 4/ 344، والمقتضب 1/ 99، 114، 2/ 194، والأصول في النحو 3/ 253، والتكملة / 594، وشرح الملوكي / 217، وشرح المفصل 10 / 74 – 75.

(2) المنصف 1/ 260.

(3) ينظر: الكتاب 4/ 344، 347، والمقتضب 1/ 100.

(4) ينظر: الخصائص 2/ 201، وشرح الملوكي / 219، 223.

(5) ينظر: المحتسب 1/ 213، والخصائص 1/ 142.

(6) ينظر: المنصف 1/ 276.

(7) الخصائص 1/ 143، وينظر: 3/ 34.

(8) الخصائص 3/ 34.

5- كون الأصل لهجة:

قد يكون الأصل مستعملاً في لهجة من اللهجات ومعدولاً عنه إلى الفرع في لهجة أخرى أو في العربية الفصحى السائدة. ولهذا نجد كثيراً من مظاهر الردّ إلى الأصل استعمالات لهجية. وباختلاف اللهجات استدلّ ابن جني [1] على وجود الأصل الذي يدعيه النحاة، كإظهار التضعيف عند أهل الحجاز في نحو: اشدد واضنن، والإدغام عند تميم، وتصحيح تميم لاسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو مبيوع ومديون، وغيرهم يأتي به معتلاً.

6- الضرورة الشعرية:

أحسن الضرائر عند ابن السراج ((ما ردّ فيه الكلام إلى أصله)) [2]. ويقول ابن الشجري: ((وإنما يجوز في الضرورة مراجعة الأصول، كصرف ما لا ينصرف وكقصر الممدود ؛ لأن القصر هو الأصل كما أن الصرف هو الأصل)) [3]. وبذلك وبذلك أصبحت الضرورة باباً من أبواب معرفة الأصل [4].

والمبرد هو صاحب قاعدة [5]: الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ؛ إذ كرّر هذه القاعدة كثيراً ن فمن ذلك قوله: ((واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف. جاز له ذلك لأنه إنما يرد الأشياء إلى أصولها... وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة)) [6].

---

(1) ينظر: الخصائص 1/ 259 – 260، والمنصف 1/ 283، والمحتسب 1/ 148، والامالي الشجرية 1/ 209 – 210، وشرح الملوكي / 353 0 354، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي / 21.

(2) الأصول 3/ 435.

(3) الأمالي الشجرية 1/ 91.

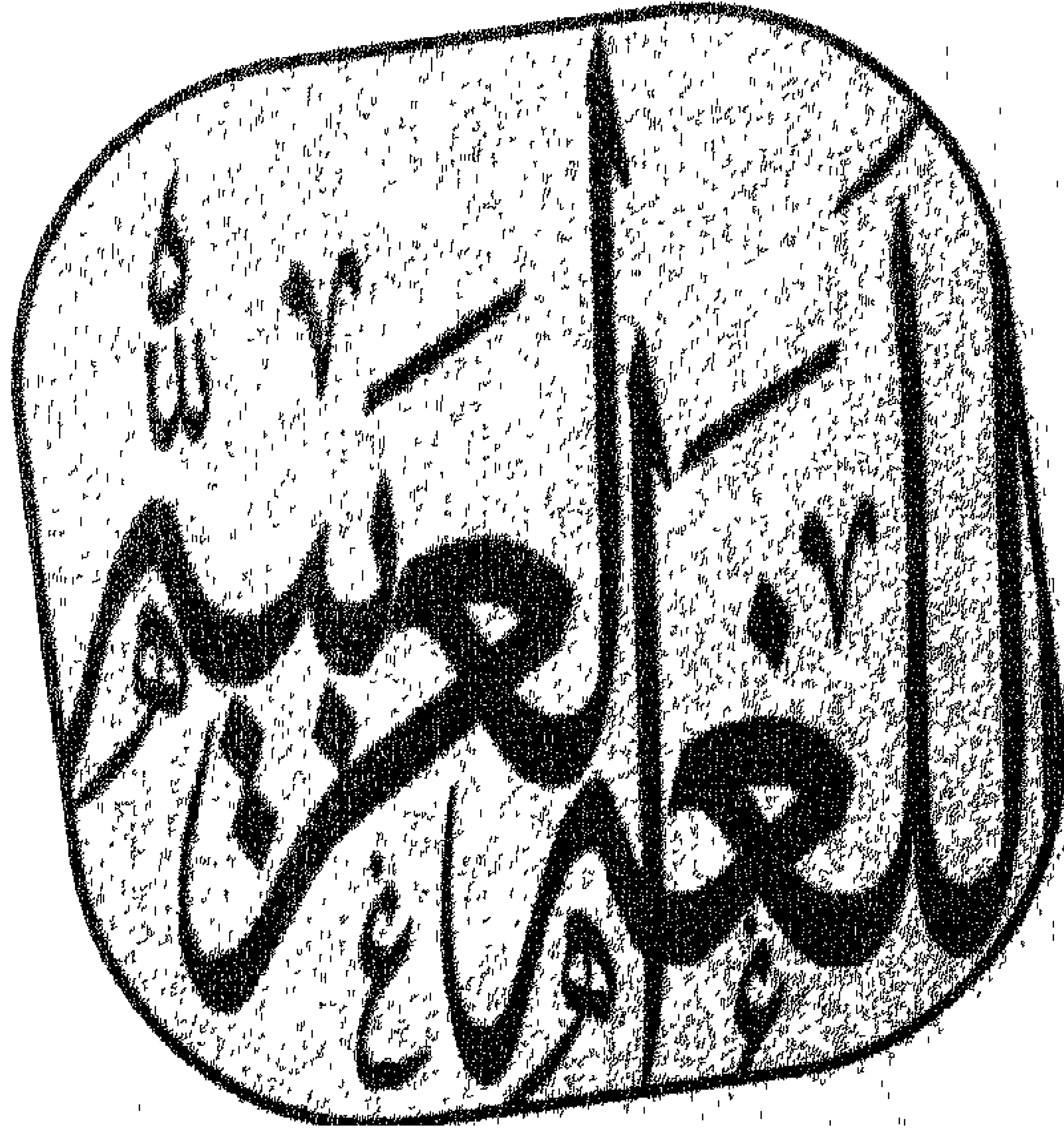
(4) ينظر: الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية: 37.

(5) ينظر: المقتضب 1/ 139، 141، 143، 144، 250، 2/ 23، 3/ 28، 354.

(6) المقتضب 3/ 354.

الباب الثاني

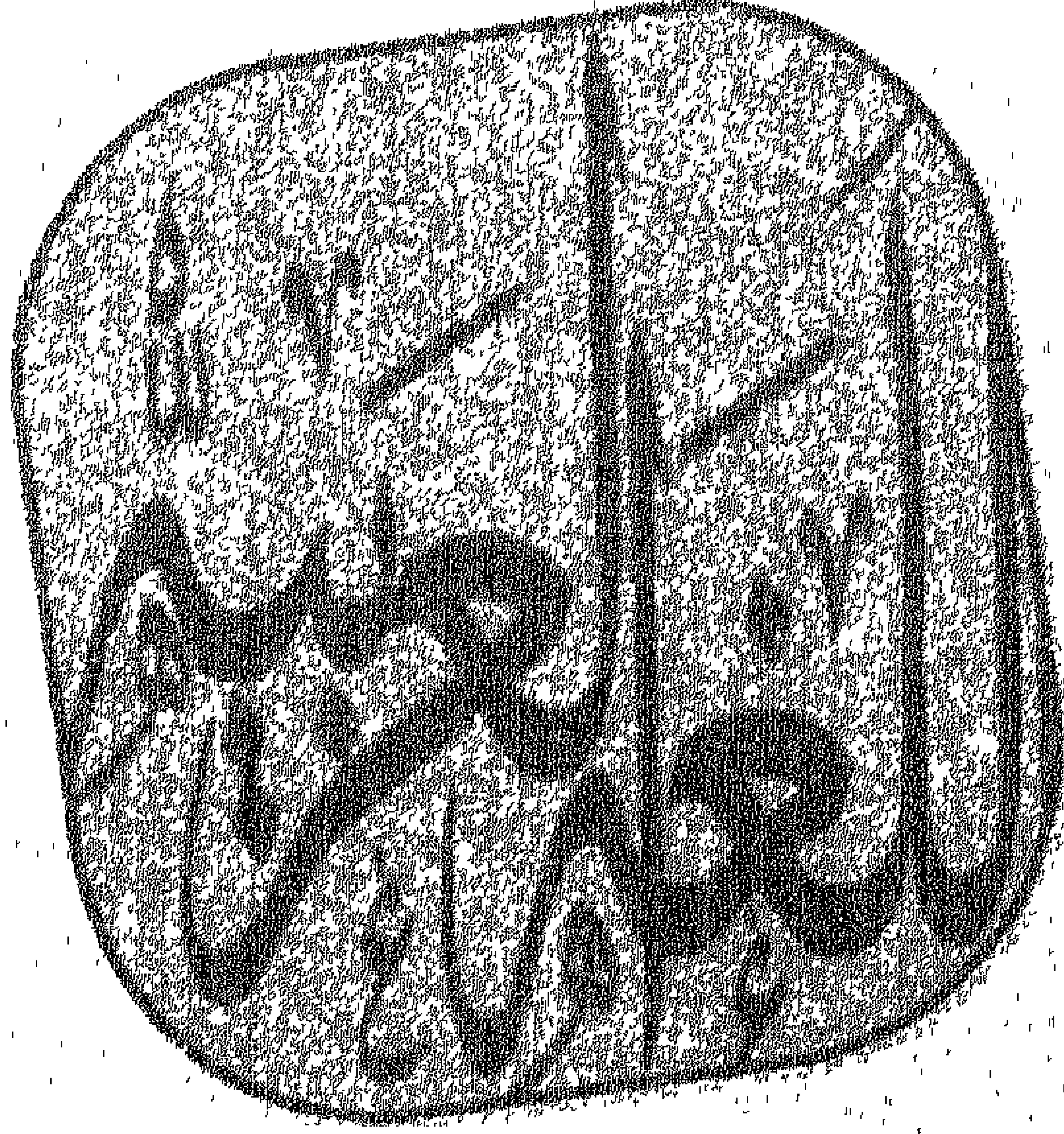
الرد إلى الأصل في النحو



2

الفصل الأول

الإعراب



المبحث الأول : الحمل على الموضع

المبحث الثاني : إعراب المنادى

المبحث الثالث : إعراب اسم (لا) النافية للجنس

المبحث الرابع : إعراب الظروف والعدد

المبحث الخامس : صرف ما لا ينصرف

المبحث السادس : إجراء المعتل مجرى الصحيح

الفصل الاول

الإعراب

توطئة

تشترك مسائل هذا الباب في أمور وتفترق في أخرى، فممّا تشترك فيه جميعاً أنها عدلت عن الأصل ثم ردّت إليه، فالأصل فيها جميعاً الإعراب، والأصل في الإعراب أن يكون ظاهرا لا مقدراً، وبالحركات الثلاث، لكن بعض هذه المسائل بني بناء عارضاً ثم ردّ إلى أصله من الإعراب كالمنادى المضاف والشبيه بالمضاف، ومثله اسم (لا) المضاف والشبيه بالمضاف وبعض الظروف المركبة وغير المركبة. ومنها ما منع التنوين والكسر كالممنوع من الصرف ثم رد إلى أصله بإعطائه الحركات الثلاث، ومن ذلك ما قدرت فيه الحركة كالمعتل ثم ظهرت فيه الحركة المقدرة، ومنها ما شغل بحركة طارئة ثمّ ردت إليه حركته الأصلية بالحمل على موضعه؛ فالأمر الذي يجمع هذه المسائل هو الإعراب ولذا جمعت تحت بابه.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أنّ البناء في الأسماء على نوعين : بناء لازم وبناء عارض. أمّا البناء اللازم فهو ما استعمل فيه الاسم مبنيّاً في جميع الأحوال كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وأدوات الشرط وغير ذلك.

وأما البناء العارض فما استعمل فيه الاسم مبنيّاً في حال لمعنى أوجب له البناء، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلي وهو الإعراب. وذلك ((لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، فإذا عرض لقسم منها ما يخرجه عن أصله فبني، ثم زال عنه ذلك المعنى ردّ إلى الأصل فعاد معرباً)) [1].

---

(1) المرتجل / 106.

والبناء العارض يكون [1] في النداء وفي اسم لا النافية للجنس وفي الأعداد المركبة والظروف المركبة والمقطوعة عن الإضافة. فإذا زال موجب البناء عادت هذه الأشياء إلى أصلها من الإعراب؛ لأنّ موجب البناء قد زال.

وأما الأفعال فأصلها البناء والإعراب عارضٌ فيها ((وذلك أن الفعل إذا أعرب فإعرابه فرع، فإذا عرض له ما يمنعه الإعراب عاد مبنيّاً)) [2].

(1) ينظر: المرتجل / 110 ـ 112.

(2) المرتجل / 106 ـ 107.

المبحث الأول

الحمل على الموضع

عقد ابن جني ابن باباً سماه (باب في مراعاتهم الأصول تارة، وإهمالهم إياها أخرى)) (1) قال فيه : ((ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجلٍ ضارب زيدٍ وعمراً، وليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: 33]))(2).
وأضاف معللاً جواز ذلك قوله ((وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله :

بدا ليَ أنّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيأً إذا كانَ جائيا

وقوله :

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غُرابُها

كانت مراجعة الأصول أولى وأجدر)) (3) .

نلاحظ في الأمثلة الثلاثة الأولى مراعاة الأصل في اسم الفاعل وفي (ليس) فالأصل في اسم الفاعل المستوفي لشروط العمل أن يعمل النصب لا أن يضاف؛ ولهذا عطف على (زيد) المجرور بالنصب لأن موضعه النصب فرد إلى أصله.

وكذلك الأصل في خبر (ليس) النصب، والجرّ عارض؛ ولذلك روعي هذا الأصل فرد إليه في المعطوف على خبرها. فنصب (زيد) و (قائم) أصل، وجرّ (سابقٍ) و (ناعبٍ) في الشاهدين الأخيرين فرع؛ لأن زيادة الباء في خبر (ليس) ليست أصلاً، ومع هذا توهمت زيادتها في خبر (ليس) فعطف بالجر على خبرها المنصوب. ولذلك ((كانت مراجعة الأصول أولى وأجدر)) (4).

---

(1) الخصائص 2 / 352.

(2) الخصائص 2 / 353.

(3) الخصائص 2 / 353 ـ 354.

(4) الخصائص 2 / 354.

أما الموضع الذي يحمل عليه فقد يكون مستحقاً ذلك الإعراب في الحال أو بحسب الأصل [1]، أمّا ما يستحق الإعراب في الحال فمثل قولك : ليس زيدٌ قائماً، فإنّ (قائماً) استحق النصب لعدم المانع من ذلك، فإذا حملنا على هذا الموضع قلنا : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً. وأما ما يستحق الإعراب بحسب الأصل فكقولك : ليس زيدٌ بقائمٍ، فإن (قائم) استحق النصب بحسب الأصل، ولذلك يظهر النصب في المعطوف على موضعه كقولك : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً.

شروط الحمل على الموضع :

وضع النحويون شروطاً ـ في بعضها خلاف ـ لجواز الحمل على الموضع وصحته، وهي : [2]

1ـ أن يكون الموضع مما يجوز فيه أن يظهر.

2ـ أن يكون الموضع بحق الأصالة.

3ـ وجود محرز : وهو طالب يطلب الموضع ليعمل فيه عند زوال العامل اللفظي الطارئ من غير أن يتغيّر من المحرز شيء. ومثال ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة قولنا : ليس زيدٌ بقائمٍ، فإنه يجوز أن نقول : ليس زيدٌ قائماً، وهذا الأصل في هذا الموضع، أما المحرز وهو (ليس) فإنّه عمل في الموضع فنصب (قائمٍ)، ولهذا جاز العطف على الموضع كقولنا : ليسَ زيدٌ بقائم ولا قاعداً.

وعلى وفق هذه الشروط لا يجوز : مررتُ بزيدٍ وعمراً، لأنك لا تقول : مررت زيداً، فتظهر الموضع، لعدم أصالته. ولعدم إمكان ظهور الموضع ولأصالة حرف

---

(1) ينظر : حاشية الصبان 2 / 162.

(2) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 793 ـ 794 ، 1029 ـ 1030 ، ومنهج السالك / 81 ـ 82 ، ومغني اللبيب 2 / 473 ـ 474 ، والبرهان في علوم القرآن 4 / 110 ـ 111 ، وهمع الهوامع 5 / 277 ـ 278 ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم 2 / 1215 ـ 1216.

الجر. وكذلك لا يجوز : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، لتغير المحرز وهو(ضارب) بزيادة التنوين فيه إذا عمل النصب في (زيد). ومثله في عدم الجواز : هذا ضاربٌ زيداً وأخيه؛ لأنّ النصب هنا بحق الأصالة لاسم الفاعل والإضافة فرع على النصب. ومثل ذلك قولهم : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ؛ لأن (المحرز) الطالب لرفع (زيد) هو الابتداء، وقد زال بدخول (إنّ)؛ لأنها من نواسخ الابتداء.

ما يحمل على موضعه :

يرد الحمل على موضع ما يأتي : [1]

1. المنادى المفرد العلم.
2. لا النافية للجنس.
3. المجرور بحرف جر زائد.
4. ما أضيف إليه اسم الفاعل.
5. ما أضيف إليه المصدر.
6. ما أضيف إليه (غير).
7. اسم (إنّ).
8. جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء.

1. المنادى المفرد العلم :

المنادى من الأسماء المنصوبة في الأصل، لكنه يطرأ عليه البناء في بعض الأحوال فيكون مبنيّاً على ما يرفع به في موضع نصب؛ ولذلك يجوز الحمل على موضع المنادى وهو النصب وعلى لفظه وهو الرفع.

(1) ينظر : كشف المشكل في النحو 1 / 614 ، 634 ـ 637 ، وشرح جمل الزجاجي 1 / 252 ـ 255.

وعلل النحويون [1] ذلك باطراد الرفع في كل منادى مفرد فصار لذلك شبيهاً بالمعرب، وأشبهت حركة بنائه حركة الإعراب[2].

وهناك اختلاف بين المنادى المبني والمبنيّات الأخرى؛ إذ إنّ البناء في المنادى طارئ وليس أصيلاً؛ لأنه معرب قبل أن يدخله حرف النداء خلافاً للمبنيّات الأخرى، فإنها مبنية أصالة؛ فلذلك شابه المنادى الاسم المعرب فجاز الحمل على لفظه وعلى موضعه؛ ((لأن بناء المنادى عرضيّ فيشبه المعرب فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه)) [3]، أو لموضعه لأنه في موضع نصب.

توابع المنادى

يجوز في توابع المنادى المفرد الإتباع على الموضع وهو النصب أو على اللفظ وهو حركة المنادى المبني إلاّ البدل؛ لأنه في حكم المنادى المستقل فيجب بناؤه على الضم كقولنا : يا رجلُ زيدُ [4].

تقول في الوصف : يا زيدُ الطويلَ ويا زيدُ العاقلَ [5].

وتقول في في التأكيد : يا تيمُ أجمعين، ويا تميمُ كلَّهم [6].

وتقول في عطف البيان : يا غلامُ بشراً [7].

---

(1) ينظر : الكتاب 2 / 183 ، والمقتضب 4 / 207 ، والأصول في النحو 2 / 61 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 2 / 275 ، وشرح المفصل 2 / 2 ، 109.

(2) قال ابن السراج : ((اعلم أن الضم الذي يضارع الرفع هو الضم الذي يطرد في الأسماء ولا يخصّ اسماً بعينه كما أن الفعل هو الذي يرفع الأسماء ولا يخصّ اسماً بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النداء)) الأصول في النحو 1 / 328 وينظر : 1 / 332.

(3) الفوائد الضيائية 1 / 330.

(4) ينظر : الكتاب 2 / 185 ، وشرح المفصل 2 / 3 ، وشرح ابن عقيل 3 / 267.

(5) ينظر : الكتاب 2 / 183 ، والمقتضب 4 / 207 ، والأصول في النحو 2 / 61.

(6) ينظر : شرح المفصل 2 / 3 ، وشرح ابن عقيل 3 / 267.

(7) ينظر : الأصول في النحو 1 / 334 ، وشرح المفصل 2 / 3 ، وشرح ابن عقيل 3 / 267.

أمّا عطف النسق فله حالتان : الأولى عطف مفرد على مفرد كقولنا : يا زيدُ ويا سعيدُ، وفي هذه الحالة يجب البناء على الضمّ لأن المعطوف في حكم المنادى المستقل؛ لأنه أشرك الأول في الحكم (1). والحالة الثانية عطف اسم فيه (أل) نحو : يا زيدُ والحارثُ وفي هذه الحالة يجوز الوجهان النصب بالرد إلى الأصل، والرفع حملاً على لفظ المنادى، وهذه الحالة موضع خلاف بين النحويين(2) فالخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفع، فيقولون : يا زيدُ والحارثُ أقبلا، وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي يختارون النصب فيقولون : يا زيدُ والحارثَ أقبلا. قال الخليل : ((من قال يا زيدُ والنضرَ فنصب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواضع التي يردّ فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ)) (3).

وحجة من اختار الرفع أنك إذا قلت : يا زيدُ والحارثُ، فكأنك قلت يا زيدُ ويا حارثُ (4). وحجة (5) من اختار النصب أنه ردّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما يرد بالإضافة والتنوين إلى الأصل.

ونؤيد ما ذهب إليه المبرّد في قوله : ((وكلا القولين حسن)) (6) ونرى أن النصب بالرد إلى الأصل أحسن من الرفع لورود ذلك في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ [سبأ : 10] فقد نصب

---

(1) ينظر : المقتضب 4 / 211 ، وشرح المفصل 2 / 3 ، وشرح ابن عقيل 3 / 267.

(2) ينظر : المقتضب 4 / 212 ، والأصول في النحو 1 / 336.

(3) الكتاب 2/ 186 – 187.

(4) ينظر : الكتاب 2 / 186 ، والمقتضب 4 / 213.

(5) ينظر : : الكتاب 2/ 187 ، والمقتضب 4/ 212.

(6) المقتضب 4 / 213.

(الطيرَ) عطفاً على موضع المنادى وهو (جبالُ) [1]. أما قراءة (والطيرُ) بالرفع المنسوبة إلى الأعرج [2] فهي من الشواذ.

ونسب إلى المبرّد [3] أنّه يختار النصب في نحو : يا زيدُ والرجلَ، ويختار الرفع في نحو : يا زيدُ والحارثُ؛ وذلك أن الحارث وحارثاً علمان وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما. أما الألف واللام في الرجل فقد أفادتا معنىً وهو معاقبة الإضافة، فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام النصب؛ لأنهما بمنزلة الإضافة. ولم نجد لما نسب إلى المبرد ذكراً في المقتضب [4].

2. لا النافية للجنس

اسم لا المفرد :

الأصل في (لا) أن لا تعمل [5]؛ لأنها غير مختصة، وإنّما عملت لعلة عارضة وهي مضارعتها (إنّ) كما عملت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس). أما وجه الشبه أو المضارعة بينها وبين (إنّ) فمن جهتين [6]:

---

(1) ينظر : معاني القرآن للفراء 2 / 355 ، ومعاني القرآن وإعرابه 4 / 243 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 2 / 275 ، والبحر المحيط 7 / 263.

(2) ينظر : الكتاب 2 / 187 ، والمقتضب 4 / 212 ، والأصول في النحو 1 / 336.

(3) ينظر : الكتاب (الحاشية) 2 / 187 ، والأصول في النحو 1 / 336 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 541 ، وشرح المفصل 2 / 3 ، والأمالي النحوية 3 / 35.

(4) ينظر : المقتضب 4 / 213.

(5) ينظر : شرح المفصل 2 / 100 ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / 185.

(6) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 799 ، وشرح المفصل 1 / 105 ، 2 / 100.

الأولى : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما كانت (إنّ) كذلك. والثانية : أنها نقيضة (إنّ)؛ لأنها للنفي و (إنّ) للإيجاب، وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه نظيره.

ولم تعمل إلاّ في نكرة؛ لأنها جواب لنكرة، فقولنا : لا رجلَ عندك جواب لسؤال : هل من رجل عندك ؟، وهذا لاستغراق الجنس والعموم، فكانت هي أيضاً لاستغراق الجنس والعموم، ولأنّ النكرة تدل على الجمع بخلاف المعرفة [1].

وكان القياس في الجواب أن يكون : (لا من رجل عندك) إلاّ أن (من) حذفت [2] من اللفظ وتضمن الكلام معناها، فبني لتضمنه معنى الحرف كما بني خمسة عشر لتضمنه معنى حرف العطف [3].

أما سبب بنائها فلأنها ((جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر)) [4] أما بناؤها على الفتح؛ فلأنّ الفتح من جنس عملها؛ لأن عملها النصب؛ لأنها مشبّهة بـ (إنّ) وهذا الفتح عدّه ابن السراج مضارعاً للنصب فقال : ((وأما الفتح الذي يشبه النصب، فما كان على هذا المنهاج مطّرداً في الأسماء ولا يخص اسماً بعينه، وهذا الضرب إنما يكون في المنفي بلا)) [5] ولكون هذا البناء طارئاً أو عارضاً [6]، جاز الحمل على موضع اسم (لا)؛ لأنه مبني على الفتح في موضع نصب وذلك ((لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، فإذا عرض لقسم منها ما يخرجه عن أصله

---

(1) ينظر : الكتاب 2 / 275 ، والمقتضب 4 / 357 ، وشرح المفصل 1 / 105.

(2) وقد ظهرت (منْ) مع (لا) في الشعر للتنبيه على أنه أصل متروك في قول الشاعر :

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفه ... وقال ألا لا من سبيلٍ إلى هندِ

شرح الألفية لابن الناظم / 186 ، وشرح الاشموني 1 / 609.

(3) ينظر : شرح المفصل 1 / 105 ـ 106.

(4) الكتاب 2 / 274 ، وينظر : المقتضب 4 / 357.

(5) الأصول في النحو 1 / 328.

(6) ينظر : المرتجل / 110.

فبني، ثم زال عنه ذلك المعنى رُدّ إلى الأصل فعاد معرباً)) [1] وذلك كقولنا لا غلامَ رجلٍ عندكَ أعرب (غلام) لزوال سبب البناء وهو التركيب.

أما (لا) وما عملت فيه، فهي في موضع ابتداء [2] ((كما أنك إذا قلت : هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ وكذلك ما من رجل وما من شيء... والدليل على أنّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجلَ أفضلُ منك)) [3] فقولنا : لا رجلَ أفضلُ منك بمنزلة : زيدٌ أفضلُ منك. وبهذا استدل الخليل على أن (لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع. وشبّهه بقولك : بحسب قولُ السوء. كأنك قلت : حسبُك قولُ السوء [4] ((وعملت لا فيما بعدها وان كان في موضع ابتداء كما عملت (من) في الغلام وان كان في موضع ابتداء)) [5] وذلك لأن قولنا : لا غلامَ عندك، جواب لقولنا : هل من غلامٍ عندك ؟

وإنما قدمنا هذا الكلام لنعرف أن لـ (لا) واسمها موضعاً هو الابتداء؛ ولذا جاز الوصف والعطف على موضعها، وأنّ لاسمها أيضاً موضعاً هو النصب؛ ولذا جاز الوصف والعطف على موضعه، وجاء اسمها المضاف والشبيه بالمضاف منصوباً؛ لأنه لم يتركب معها تركيب خمسة عشر فلما زال عن موضعه وهو البناء والتركيب ردّ إلى أصله وهو الإعراب.

ويتضمن الحمل على الموضع في (لا) النقطتين الآتيتين :

1ـ الحمل على موضع (لا) وما عملت فيه.

2ـ الحمل على موضع اسم (لا).

---

(1) المرتجل / 106

(2) ينظر : الكتاب 2 / 274 ، 275 ، والمقتضب 4 / 387 ، والمقتصد في شرح الإيضاح 2 / 802.

(3) الكتاب 2 / 275 ـ 276.

(4) ينظر : الكتاب 2 / 293.

(5) الكتاب 2 / 295 ، وينظر : شرح المفصل 1 / 106.

الحمل على موضع لا وما عملت فيه

ذكرنا أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء؛ لأنها واقعة موقعه، وأن قولنا : لا رجلَ جواب لقولنا : هل من رجل ؟ ولهذا جاز الحمل على موضع (لا) وما عملت فيه وهو الابتداء. وقد جاء ذلك في العطف والوصف.

أما العطف فقد جاء في باب سماه سيبويه (باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي)) [1] وذكر من الشواهد قول ذي الرمة :

بها العينُ والآرام لاعِدٌّ عندها ولا كَرَعٌ إلاّ المغاراتُ والرّبلُ [2]

وقول الآخر :

هذا لعمركم الصغارُ بعينه لا أمٌّ لي إنْ كان ذاك ولا أبُ [3]

وذكر أن الخليل يرى ((أنّ هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم، كما أن الشاعر حين قال :

◆ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ◆ [4]

أجراه على الموضع)) [5]

ومن ذلك قول العرب : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله [6]. وتقول : لا رجلَ في الدار ولا امرأةٌ [7] ولا رجلَ ولا غلامٌ في الدار. أما إن كان المعطوف معرفة فلا يجوز إلاّ

---

(1) الكتاب 2 / 291.

(2) الكتاب 2 / 291.

(3) الكتاب 2 / 291 ، ومعاني القرآن للفراء 1 / 121 ، ومعاني القرآن للأخفش 1 / 25 ، والمقتضب 4 / 371 ، والمقتصد 2 / 804.

(4) صدره : معاوي اننا بشر فأسجح. الكتاب 1 / 67.

(5) الكتاب 2 / 292 ، وينظر : المقتضب 4 / 371.

(6) الكتاب 2 / 292 ، وينظر : المقتضب 4 / 387.

(7) المقتضب 4 / 371.

الحمل على الموضع [1]؛ لأنّ (لا) لا تعمل إلاّ في النكرات، ولأن اسمها نكرة فلا يجوز أن نعطف عليه معرفة فنقول : لا غلامَ لك ولا العباسُ، ولا غلامَ لك ولا زيدٌ، ولا غلامَ لك وزيدٌ ولا غلامَ لك وأخوه. وإنما رفعناه على الموضع ((لأن (لا) وما عملت فيه في موضع رفع، لأن (لا) لا تعمل في معرفة)) [2].

أما مجيء الوصف على الموضع فقد وضع له المبرّد باباً عنوانه ((باب ما كان نعته على الموضع وما كان مكرراً فيه الاسم الواحد)) [3]، وذكر المبرد من المكرر قولهم : [4] لا ماءَ ماءَ بارداً يجوز فيه أن نقول لا ماءَ ماءً بارداً، وأن تقول : لا ماءَ ماءٌ باردٌ فيكون النعت على الموضع. كما أجاز أن نقول : لا ماءَ ماءَ باردٌ فيكون (بارد) نعتاً على الموضع والخبر محذوف كأنه أراد : لا ماءَ لنا باردٌ.

ومن ذلك ما نقله سيبويه عن العرب قولهم : [5] لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ. بالرفع على الموضع. ومثله قولهم : لا مثلَهُ أحدٌ. وقولنا لا مثلَهُ رجلٌ إذا حملته على الموضع. ونقول : لا رجلَ ظريفٌ عندك [6] ويحتمل ذلك قول الشاعر :

وردٌ جازرهم حرفاً مصرمةً ولا ... كريمَ من الوالدانِ مصبوحُ [7]

فيجوز أن يكون (مصبوحُ) صفة على الموضع [8] والخبر محذوف تقديره موجود ولعل هذا هو رأي المبرّد [9]، ويجوز أن يكون خبراً وهو رأي سيبويه [10].

---

(1) ينظر : الكتاب 2 / 300 ، والمقتضب 4 / 379 ، وشرح المفصل 2 / 110.
(2) المقتضب 4 / 379.
(3) المقتضب 4 / 369.
(4) ينظر : المقتضب 4 / 369
(5) الكتاب 2 / 292.
(6) المقتصد 2 / 802 ، وشرح المفصل 2 / 109.
(7) الكتاب 2 / 299 ، والمقتضب 4 / 370 ، والمقتصد في شرح الإيضاح 2 / 803.
(8) ينظر : الأصول في النحو 1 / 385 ، والمقتصد 2 / 803 ، وتحصيل عين الذهب 1 / 347 ، وشرح المفصل 1 / 107.
(9) ينظر : المقتضب 4 / 370.
(10) ينظر : الكتاب 2 / 300.

وهو الراجح عندي ـ قال : ((وتقول : لا أحدَ أفضلُ منك إذا جعلته خبراً وكذلك لا أحدَ خيرٌ منك)) [1] .

وذكر ابن يعيش [2] أن أهل الحجاز يظهرون الخبر في نحو : لا رجلَ أفضلُ منك ولا أحدَ خيرٌ منك. أما بنو تميم فلا يجيزون ظهور الخبر ويعدّونه من الأصول المرفوضة أما نحو : لا رجلَ أفضلُ منك ولا أحدَ خيرٌ منك، فإن (أفضل) و (خير) نعت لـ (رجل) و (أحد) على الموضع.

الحمل على موضع اسم (لا) :

عرفنا أن عمل (لا) النصب؛ لأنها محمولة على (إنّ) في العمل ولكن اسمها يبنى معها لأنه يتركب معها تركيب خمسة عشر. أما إذا لم يتركب ولم يبنَ فإنّ النصب يظهر فيه لأن أصله النصب، والبناء على الفتح عارض للتركيب وذلك كقولنا : لا رجلَ ظريفاً عندك، ولا غلامَ وجاريةً لك.

واختلف النحويون في هذا الاسم المنوّن أهو محمول على اللفظ أم على الموضع ؟ ولكن كيف يكون للمبني لفظ فيحمل عليه ؟ علل النحويون [3] جواز الحمل على اللفظ وعلى الموضع باطّراد البناء في كل نكرة تقع هذا الموقع فأشبهت حركته حركة المعرب. كما أن هناك سبباً أخر هو أن البناء طارئ وعارض وليس كبناء سائر المبنيات، إذ الاسم معرب قبل دخول (لا) وإنما بني بعد دخولها فأشبه بذلك الأسماء المعربة.

أمّا الوصف كقولنا : لا رجلَ ظريفَ لك فيجوز فيه ثلاثة أوجه [4] :

---

(1) الكتاب 2 / 299.

(2) ينظر : شرح المفصل 1 / 107.

(3) ينظر : الأصول في النحو 1 / 328 ، والمقتصد 2 / 801 ، وشرح المفصل 2 / 109 ، والفوائد الضيائية 1 / 441.

(4) ينظر : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 2 / 458.

الوجه الأوّل : أن تبنى الصفة مع الموصوف أي تركّب ثم تدخل عليهما (لا) فتقول : لا رجلَ ظريفَ عندكَ.

والوجه الثاني : النصب بالتنوين. تقول : لا رجلَ ظريفاً عندك. و (ظريفاً) عند النحاة منصوب إتباعاً للفظ (رجلَ) كما كان ذلك في النداء إذا قلنا : يا زيدُ العاقلُ، إلاّ أن هذا نوّن لأنه ليس فيه ألف ولام. وأرى أن الوجه في تنوين(ظريفاً) أن يكون محمولاً على موضع اسم (لا)؛ لأنه في موضع نصب وذلك ((أن أصلَ الاسم الذي يدخل (لا) عليه أن ينتصب انتصاب اسم (إنّ) فإذا كان كذلك جاز أن تكون الصفة محمولة على الأصل)) (1) والأصل هنا موضع اسم (لا). ويؤيد ما ذهبت إليه أن ابن الخباز (2) لم يذكر لتوجيه التنوين إلا هذا الوجه، وأشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله : ((ويجوز في نصب الصفة وجه آخر، وهو أن يكون محمولاً على محل المنفي لأن محله نصب بالنافي الذي هو (لا) لمضارعتها (إن))) (3).

والوجه الثالث : رفع الصفة على موضع (لا) واسمها وهو الابتداء، نقول : لا رجلَ ظريفٌ عندك. قال سيبويه في (باب وصف المنفي) : ((اعلم أنك إذا وصفت المنفي، فإن شئت نوّنت صفة المنفي، وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنوّن. وذلك قولك : لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك. فأما الذين نوّنوا فإنهم جعلوا الاسم و (لا) بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي. وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد)) (4).

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 801.

(2) ينظر : الغرة المخفية 2 / 459.

(3) شرح المفصل 2 / 109.

(4) الكتاب 2 / 288 ـ 289 ، وينظر : 2 / 289 290 .

أما العطف على موضع اسم (لا) فكقولنا : لا رجلَ وامرأةً في الدار وهذا يجوز فيه وجهان : الأول نصب المعطوف على اللفظ (كما يراه النحاة) [1] أو على الموضع (وهو ما أذهب إليه).

والوجه الثاني : الرفع على موضع (لا) واسمها وهو الابتداء. أما الوجه الأول الذي جاز في الصفة وهو البناء في نحو لا رجلَ ظريفَ، فلا يجوز في العطف؛ لأن المعطوف منفصل من المعطوف عليه لفظاً ومعنى [2] ولأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئاً واحداً.

وقد أوضح سيبويه ذلك فقال : ((وتقول : لا غلامَ وجاريةً فيها، لأن (لا) إنما تُجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة عشرَ كذلك لم يستقم هذا، لأنه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل)) [3]. أي أن العطف منع بناء (جارية) فجرت على الأصل وهو النصب بالتنوين، ومما جاء من ذلك قول الشاعر :

لا أبَ وابناً مثلُ مروان وابنه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا [4]

إذ عطف (ابناً) على موضع (أب)؛ لأنه في موضع نصب.

3ـ المجرور بحرف الجر الزائد :

يجوز الحمل على موضع المجرور بحرف الجر الزائد إذا كان المجرور في موضع رفع أو نصب فتقول : [5] ما جاءني من رجل ولا امرأةٌ، وليس زيدٌ بقائمٍ ولا

---

(1) ينظر : المقتصد 2 / 805 ، وشرح المفصل 2 / 110.

(2) ينظر : المقتصد 2 / 805 ، وشرح المفصل 2 / 110.

(3) الكتاب 2 / 284.

(4) الكتاب 2 / 285 ، ومعاني القرآن للفراء 1/ 120 ، والمقتضب 4 / 372 ، والمقتصد 2 / 805 ، وشرح المفصل 2 / 110.

(5) المقتضب 4 / 111.

قاعداً. قال سيبويه في (باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله) [1] : ((وذلك قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك، والوجه فيه الجرّ، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين)) [2].

وعلى هذا جاء قول الشاعر :

معاويَ إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا [3]

نصب (الحديدا) عطفاً على موضع (الجبال)، ((لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلّ بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصباً)) [4]. وقال كعب ابن جعيل :

ألاّ حيّ ندماني عميرَ بن عامرٍ إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا [5]

عطف (غداً) على موضع (اليوم)؛ لأن موضعه نصب، وأصل الكلام : تلاقينا اليوم أو غداً. وقال الحطيئة :

طافتْ أمامةُ بالركبانِ آونةً يا حسنَهُ من قوامٍ ما ومنتقبا [6]

الأصل : يا حسنَهُ قواماً ولذلك عطف عليه بالنصب.

وجاء الوصف على الموضع في قوله تعالى﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ الأعراف:59. وهي قراءة السبعة ما عدا الكسائي الذي قرأ بالخفض[7]. فالرفع

---

(1) الكتاب 1 / 66.

(2) الكتاب 1 / 66. 67.

(3) الكتاب 1 / 67 ، ومعاني القرآن للفراء 2 / 348.

(4) الكتاب 1 / 67.

(5) الكتاب 1 / 68 ، والمقتضب 4 / 112.

(6) الخصائص 2 / 432 ، والأمالي الشجرية 1 / 276.

(7) ينظر : السبعة في القراءات / 284.

على الموضع ((لأن الأصل: ما لكم إلهٌ غيرُه، فدخلت (من) لتوكيد النفي)) [1].
ومثله قوله تعالى ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: 3] على قراءة السبعة ما عدا حمزة والكسائي اللذين قرآ بالخفض[2]. فالرفع في (غيرُ الله) حملاً للوصف على الموضع [3]، لأن (من) زائدة و (خالقٍ) في موضع رفع مبتدأ.

أما البدل فيجب أن يكون على الموضع [4] في نحو قولنا: ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيدٌ، وما رأيت من أحد إلاّ زيداً، وذلك لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعرفة، والبدل على نيّة تكرار العامل، وهو في حكم المبدل منه، فلا يجوز تسلط (من) على (زيد).

4. ما أضيف إليه اسم الفاعل :

الأصل في اسم الفاعل المستكمل لشروط العمل أن يعمل وأن لا يضاف، وإذا أضيف كانت إضافته إلى ما بعده لفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وإنما تفيد التخفيف ((فالإضافة في هذا خروج عن الأصل وثانية عن النصب)) [5].
فالأصل في قولك: مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ غداً، هو: مررت برجل ضاربٍ زيداً غداً، فالتنوين هنا مقدر والإضافة على نية الانفصال [6].

والدليل على أن الإضافة لا يراد بها التعريف أن اسم الفاعل المضاف جاء وصفاً للنكرة كقوله تعالى ﴿ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[المائدة: 95] وقوله تعالى ﴿ هَٰذَا

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 841 ـ 842.
(2) ينظر: السبعة في القراءات / 534.
(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 53.
(4) ينظر: الكتاب 1 / 315، والمقتضب 4 / 420، والمقتصد في شرح الإيضاح 2 / 705.
(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 1026.
(6) ينظر: أسرار العربية / 280 ـ 281.

عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف: 24]، ((فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة)) [1]. ((والتنوين مراد في هذه الإضافة وإنما حذف استخفافاً)) [2] ولو لم يكن مراداً وكانت الإضافة حقيقة لكان الإخبار عن النكرة بمعرفة وهذا لا يجوز.

والدليل على أن التنوين مقدر ومراد وأنّ الأصل في اسم الفاعل العمل لا الإضافة جواز الحمل على موضع ما أضيف إليه اسم الفاعل كقولنا: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، لأن الأصل: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً، والإضافة للتخفيف، ذلك أن اسم الفاعل إذا كان دالاً على الحال والاستقبال عمل عمل الفعل المضارع لشبهه به في هذه الحالة. وعلى هذا جاء قول الشاعر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراق [3]

فالشاعر ((أراد بباعث التنوين، ونصب الثاني لأنه أعمل فيه الأول مقدراً تنوينه كأنه قال: أو باعثٌ عبدَ ربٍّ)) [4].

وقال الآخر:

بينا نحن نرقبه أتانا معلّقَ وفضةٍ وزنادَ راعي [5]

كأنه أراد: معلقاً وفضة وزناد راعي.

وللنحويين في تفسير نصب المعطوف في قولنا: هذا ضاربُ زيد وعمراً ثلاثة مذاهب [6]:

---

(1) الكتاب 1 / 166.

(2) شرح عيون الإعراب / 214.

(3) الكتاب 1 / 171، ومعاني القرآن للأخفش 1 / 84، والمقتضب 4 / 151.

(4) الأصول في النحو 1 / 127.

(5) الكتاب 1 / 171، ومعاني القرآن للفراء 1 / 346.

(6) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 1029 ـ 1032.

الأوّل : أنّ النصب هنا بإضمار فعل أو اسم فاعل وليس حملاً على الموضع، وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه فإنّه يقدر الناصب في المثال السابق ((ويضرب عمراً، أو ضاربٌ عمراً)) (1)، وذلك لأن سيبويه ومن تبعه يشترطون وجود المحرز (2) : أي الطالب للعمل في الموضع وهو هنا مفقود؛ لأنّ (ضارب) طالب جر (زيد) لا نصبه، فلو طلب نصبه لتغير المحرز بزيادة التنوين فيه.

والمذهب الثاني : أن هذا من العطف على الموضع لأن الأصل في اسم الفاعل العمل، وإضافته هنا ليست للتعريف، وإنما هي للتخفيف.

والمذهب الثالث : جواز الوجهين : النصب بإضمار فعل والعطف على الموضع. والذي نرجحه ونذهب إليه هو العطف على الموضع وعدم اللجوء إلى التقدير لأن التقدير خلاف الأصل. والذي نراه ونذهب إليه أنّ (عمراً) معطوف على الموضع وعدم اللجوء إلى التقدير لأن التقدير لا موجب له؛ لأنه خلاف الأصل؛ فالأصل في اسم الفاعل أن يعمل النصب : ((لأنّه الأصل، والإضافة ثانية، طلباً للتخفيف، والمعنى على الانفصال وعدم الإضافة)) (3).

5. ما أضيف إليه المصدر :

إذا قلنا : يعجبني قيامُ زيدٍ وعمروٌ، كان (زيدٍ) في موضع رفع، كأننا قلنا : يعجبني أن قام زيدٌ وعمروٌ، فهو مجرور في موضع رفع وذلك إذا كان الفعل لازماً.

---

(1) الكتاب 1 / 196 ، وينظر أيضاً : 1 / 110 ، 171 ـ 172.

(2) ينظر : منهج السالك / 82 ، والبحر المحيط 4 / 187 ، وشرح التصريح 2 / 65 ، وحاشية الصبان 2 / 295 ، 305.

(3) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 796.

أما إذا كان الفعل متعدياً، فإنّ المجرور في موضع رفع إن قدرنا المصدر مضافاً إلى فاعل أو نائب فاعل، وفي موضع نصب إن قدرناه مضافاً إلى المفعول[1]. فمثال الأول: يعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٌ خالداً، أي أن ضرب زيدٌ وعمروٌ خالداً، ويعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٌ أي أن ضُربَ زيدٌ وعمروٌ. ومثال الثاني: يعجبني ضربُ زيد وعمراً خالدٌ، أي أن ضرب زيداً وعمراً خالدٌ.

وممّا جاء من العطف على الموضع قول رؤبةِ:

قد كنتُ داينتُ بها حسانا مخافةَ الإفلاس واللّيانا

يُحسن بيعَ الأصلِ والقيانا[2].

ومن الوصف على الموضع قول لبيد:

حتى تهجَّرَ في الرواح وهاجَهُ طلبُ المعقّبِ حقّهُ المظلومُ[3]

فالمظلوم وصف للمعقّب على موضعه، لأنه في موضع رفع فاعل والأصل أن يطلبَ المعقبُ المظلومُ حقّه.

وقد منع سيبويه الحمل على الموضع[4]؛ لأنه يشترط وجود المحرز الذي لا يتغير عند التصريح بالموضع، وهنا لو رفع الفاعلُ أو نصب المفعول لتغيّر المحرز بزيادة تنوين فيه. وما جاء من ذلك محمول عند سيبويه[5] على إضمار عامل يدل عليه المذكور.

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1 / 253 ـ 254.

(2) الكتاب 1 / 191 ـ 192، والمقتصد في شرح الإيضاح 1 / 561.

(3) معاني القرآن للفراء 2 / 13، والمحتسب 2 / 13، والمقتصد في شرح الإيضاح 1 / 563، والأمالي الشجرية 2 / 32.

(4) ينظر: شرح الكافية 1 / 144، ومنهج السالك / 321، وشرح التصريح 2 / 65، وحاشية الصبان 2 / 295.

(5) ينظر: الكتاب 1 / 191.

والذي نراه جواز الحمل على موضع ما أضيف إليه المصدر؛ لأن المصدر يعمل عمل الفعل، والمضاف إليه له موضع رفع أو نصب ولا داعي لتقدير الفعل، لأن التقدير خلاف الأصل، ولأننا لا نشترط وجود المحرز في المصدر واسم الفاعل.

6. ما أضيفت إليه (غيرُ) و(سوى):

أصل أدوات الاستثناء عند النحاة [1] (إلاّ) وما عداها محمول عليها((لأنها حرف والأصل في نقل الكلام للحروف)) [2]؛ ولذلك إذا حلّت محلها (غيرُ) أو (سوى) أعطيت الإعراب الذي يكون للاسم الواقع بعدها. فإذا قلنا: جاء القومُ غيرَ زيدٍ، فإنّ (زيدٍ) مجرور لفظاً غير أن له موضعاً من الإعراب هو النصب؛ لأنه المستثنى الحقيقي إذ حلّت (غير) محل (إلاّ).

ولهذا أجاز النحويون [3] الحمل على موضعه في نحو قولنا: جاء القومُ غيرَ زيدٍ وسعيداً، وما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ؛ ((وذلك أن غيرَ زيد في موضع إلاّ زيدٌ وفي معناها فحملوه على الموضع... والدليل على ذلك أنك إذا قلت: غيرُ زيد فكأنك قد قلت: إلاّ زيدٌ؛ ألاّ ترى أنك تقول: ما أتاني غيرُ زيد وإلاّ عمرٌو، فلا يقبح الكلام، كأنك قلت: ما أتاني إلاّ زيدٌ وإلاّ عمروٌ)) [4].

وقد اختلف النحويون في هذا الحمل: أهو حمل على الموضع أم على المعنى أم على التوهم؟ فذهب جماعة من النحويين إلى أنه حمل على المعنى [5] وذهب

---

(1) ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 1 / 287، وشرح المفصل 2 / 83.

(2) الاستغناء في أحكام الاستثناء / 115.

(3) ينظر: الكتاب 2 / 344.

(4) الكتاب 2 / 344، وينظر: شرح جمل الزجاجي 2 / 259، والاستغناء في أحكام الاستثناء / 139، ومنهج السالك / 171.

(5) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء / 139، وشرح التصريح 1 / 362، وحاشية الصبان 2 / 158، وحاشية الخضري 1 / 208.

الشلوبين [1] إلى أنه عطفٌ على التوهم. وإلى هذا ذهب ابن هشام [2] وعدّه مذهب سيبويه. والذي أذهب إليه وهو ما يراه كثير من النحويين ـ أنّ هذا ((من الحمل على الموضع؛ لأنّ (غيراً) دخيلة في باب الاستثناء، والأصل في الاستثناء أن يكون بأداته التي هي إلاّ)) [3]. والدليل على ذلك أنّ سيبويه وضع له باباً صريحاً سماه (باب ما أجري على موضع (غير) لا على ما بعد (غير)) [4] وهو عنده من الحمل على الموضع كقول الشاعر :

معاوي إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا [5]

7.اسم (إنَّ) :

الأصل في (إنّ) أن لا تعمل؛ لأن أصل العمل للأفعال ولكنّها أشبهت الفعل[6] فجُعل لها منصوب ومرفوع كما يكون ذلك للفعل وقدموا المنصوب على المرفوع ليفرقوا بين ما يعمل بحق الأصل وما يعمل بحق الشبه [7]. وهي تدخل على جملة المبتدأ والخبر للتوكيد ولا تغيّر المعنى وهو الابتداء.

ولهذا أجاز النحويون العطف على اسمها بالرفع كقولنا : إن زيداً منطلق وسعيدٌ، مع اختلافهم في تفسير وجه الرفع؛ فسيبويه يرى أن رفع (سعيد) من وجهين [8] :

---

(1) ينظر : شرح الاشموني 2 / 442 ، وحاشية الخضري 1 / 208.

(2) ينظر: مغني اللبيب 2 / 477.

(3) منهج السالك / 171.

(4) الكتاب 2 / 344.

(5) الكتاب 2 / 344 ، ومعاني القرآن للفراء 2 / 348.

(6) ينظر : أسرار العربية / 148 ، والأنصاف في مسائل الخلاف 1 / 226.

(7) ينظر : شرح عيون الإعراب / 111 ، والمقتصد في شرح الإيضاح 1 / 211.

(8) ينظر : الكتاب 2 / 144.

أحدهما : ـ وهو وجه حسن ـ أن يكون (سعيدٌ) محمولاً على الابتداء؛ لأنّ معنى (إنّ زيداً منطلق)، و (زيد منطلق) واحد؛ لأن (إنّ) دخلت للتوكيد ولم تغير المعنى.

والوجه الآخر ـ وهو ضعيف ـ أن يكون (سعيد) محمولاً على الضمير المستتر في منطلق، والأحسن إذا أردنا العطف أن نؤكد فنقول : منطلقٌ هو وسعيد.

أما المبرّد فيرى أيضاً أن الرفع من وجهين [1] وهما الوجهان اللذان ذكرهما سيبويه مع اختلاف في التعبير، وما يعنينا هو الوجه الأول الذي هو الأجود عند المبرّد وهو أن يكون (سعيد) محمولاً على موضع (إنّ)؛ لأنّ موضعها الابتداء، فإنّ قولنا : إن زيداً منطلق، معناه زيد منطلق وذلك؛ لأن ((إنّ دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ، ولم تغيّر المعنى بدخولها)) [2] وتبع المبرّد في تعبير الحمل على موضع (إنّ) من جاء بعده من النحويين [3]

يتبين لنا من هذا الاختلاف في التعبير عن المضمون الواحد، فسيبويه يعبّر عن رفع الاسم المعطوف بالحمل على الابتداء والمبرّد يعبر عنه بالحمل على موضع (إنّ).

ونسأل : كيف يجوز العطف على موضع (إنّ) وليس لها موضع يخالف لفظها ؟ ونجيب : إن المراد من العطف على موضع (إنّ) هو توهمّ سقوط (إنّ)؛ لأنها لم تغير المعنى وهو الابتداء، ((بل أكدته فكأنها معدومة)) [4]؛ ولذلك

---

(1) ينظر : المقتضب 4 / 111 ـ 112 ، والكامل 1/ 341.

(2) المقتضب 4 / 371 ، وينظر : كشف المشكل في النحو 1 / 355.

(3) ينظر : الأصول في النحو 1 / 250 ، والجمل في النحو / 54 ـ 55 ، والمقتصد في شرح الإيضاح 1 / 448 ، وشرح المفصل 8 / 67 ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 793.

(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 797 ، وينظر : شرح المفصل 8 / 67 .

جعلوا المعطوف نظير قولنا [1] : ليس زيدٌ بقائمٌ ولا قاعداً، وما زيد بجبان ولا بخيلاً.

وعلى هذا يكون (سعيدٌ) في قولنا : إن زيداً منطلق وسعيدٌ، معطوفاً على المبتدأ قبل دخول (إنّ)؛ لأن الأصل : زيدٌ منطلقٌ وسعيدٌ، وهذا ما اشار إليه سيبويه ومن تبعه، ويكون (سعيد) مبتدأ حذف خبره لدلالة الخبر السابق عليه كأننا قلنا [2] : إن زيداً منطلق وسعيدٌ منطلق .

أما إذا قلنا إنّ (سعيدٌ) معطوف على موضع (زيداً) المنصوب، فذلك لا يجوز، لأنّ (إنّ) نسخت المبتدأ فزال الرفع بدخولها؛ ولذلك ((لا يجوز العطف على موضع اسم (إنّ) لا قبل الخبر ولا بعده)) [3] ولهذا عبرّ سيبويه عن رفع الاسم المعطوف بأنه ((يكون محمولاً على الابتداء)) [4] ولم يقل : إنّه محمول على الموضع. وتعبير سيبويه أحسن من تعبير غيره وإن كان المقصود واحداً.

ومما جاء محمولاً على الابتداء قول جرير :

إنّ الخلافةَ والنبوةَ فيهمُ   والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ [5]

رفع (المكرماتُ) حملاً على الابتداء لأنّ (إنّ) دخلت لتوكيد المعنى.

8ـ جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء :

إن وقع جواب الشرط جملة مقترنة بالفاء ولم يكن فعلاً مضارعاً مجزوماً فإنّه يكون في موضع جزم؛ لأنه وقع موقع الفعل المجزوم، وحينئذ تجوز مراعاة

---

(1) ينظر : المقتضب 4 / 111 ، والجمل في النحو / 55 ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 799.

(2) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 448.

(3) منهج السالك / 81.

(4) الكتاب 2 / 144.

(5) الكتاب 2 / 145 ، وشرح المفصل 8 / 66.

الموضع قال تعالى : ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ ﴾ [البقرة: 271] قرئ بجزم (ويكفر) [1] عطفاً على موضع الجواب المقترن بالفاء (فهو خير لكم)؛ لأنّه في موضع جزم [2]، ((والرفع ههنا وجه الكلام وهو الجيد)) [3] وذلك على الاستئناف.

ومن ذلك قراءة من قرأ بجزم (يذرْهم) [4] في قوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف: 186]. حملاً على موضع (فلا هادي له)؛ لأنه في موضع جزم جواب الشرط. ((وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأنّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره)) [5].

ومما حمل على ذلك قول أبي دواد :

فأبلوني بليتكم لعليّ أصالحكم واستدرجْ نويّا [6]

قيل فيه : إنه عطف (استدرجْ) على موضع (لعلّي أصالحُكم) وإن الفاء محذوفة من (لعلي) [7]، وذلك : ((لأنّ موضعه جزم، لأنّه جواب شرط مقدّر قد دلّ عليه فعل الأمر وهو (أبلوني))) [8]، ويجوز أن يكون (استدرجْ) المضموم أسكن لتوالي الحركات أو للضرورة [9].

(1) هي قراءة نافع وحمزة والكسائي. السبعة في القراءات / 191.
(2) ينظر : الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي 2 / 299.
(3) الكتاب 3 / 90.
(4) هي قراءة حمزة والكسائي ، السبعة في القراءات / 299.
(5) الكتاب 3 / 90- 91.
(6) معاني القرآن للفراء 1 / 88 ، والخصائص 2 / 341 ، 424.
(7) ينظر : معاني القرآن للفراء 1 / 88.
(8) البيان في غريب إعراب القرآن 1 / 380 ، وينظر : الخصائص 2 / 341.
(9) ينظر : معاني القرآن للفراء 1/ 88 ، والخصائص 2 / 341.

المبحث الثاني

إعراب المنادى

1. **بناء المنادى :**

يرى النحويون [1] أن المنادى بني لوقوعه موقع الضمير؛ لأن الأسماء المتمكنة وضعت للغيبة فقولنا : قام زيدٌ حديث عن الغائب فإذا أردنا مخاطبته قلنا : قمتَ، والنداء خطاب، والمنادى مخاطب فالأصل في قولك : يا زيدُ، هو يا أنت [2] وعلى هذا جاء قول الشاعر :

يا مرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أنتا　　　أنت الذي طلّقتَ عامَ جعتا [3]

وأوجه الشبه بين الضمير والمنادى المبني ثلاثة هي : [4]

الأول : أنّه مخاطب والمخاطب حقّه أن يكون ضميراً.

الثاني : أنّه معرفة كما أن الضمير لا يكون إلاّ معرفة.

الثالث : أنّه غير مضاف كما أن الضمير لا يضاف.

ولا يبنى المنادى حتى تجتمع فيه هذه الشروط، فإن فقد واحداً منها أعرب. أما سبب [5] بناء المنادى على الحركة، فلأنّ له أصلاً في التمكّن ففرّق بينه وبين ما لا أصل له في التمكّن. وبني على الضم [6] لشبهه بـ (قبلُ) و (بعدُ) فهما مبنيان

---

(1) ينظر : المقتضب 4 / 404 ـ 405 ، والأصول في النحو 1 / 133 ، والمرتجل / 103 ، وشرح جمل الزجاجي 2 / 86.

(2) ينظر : شرح المفصل 1 / 129.

(3) المرتجل / 103 ، وشرح المفصل 1 / 127 ، وشرح جمل الزجاجي 2 / 87.

(4) ينظر : شرح عيون الإعراب / 263.

(5) ينظر : الأصول في النحو 1 / 333 ، والمرتجل / 103.

(6) ينظر : الكتاب 2 / 182 ، والمقتضب 4 / 205 ، وشرح جمل الزجاجي 2 / 87.

في حال الإفراد، ومعربان في حال الإضافة. وكذلك المنادى يبنى في حال الإفراد ويعرب في حال الإضافة؛ فلذلك بني على ما يبنى عليه (قبلُ) و (بعدُ) وهو الضم.

ويرى المبرّد [1] أن المنادى المفرد بني على الضمّ ليخالف جهة ما كان عليه معرباً؛ لأنه دخل في باب الغايات وذلك كما تقول : جئت قبلك ومن قبلك، فلمّا صار غاية قلنا : جئت قبلُ ومن قبلُ. قال تعالى : ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: 4].

والمنادى المبني في محل نصب ودليل ذلك [2] ظهور النصب في المنادى المضاف إذا وقع موقع المفرد كقولنا : يا عبدَ الله. وكذلك يظهر النصب في المنادى المبني عند الضرورة رداً له إلى أصله وهو النصب.

2. تنوين المنادى المبني :

اتفق النحويون على جواز تنوين المنادى المبني للضرورة [3]، كقول الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ [4]

ولكنهم اختلفوا [5] في التنوين الراجح : أهو تنوين الرفع أم تنوين النصب ؟

فالخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفع، وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي يختارون النصب. وحجة الخليل وتابعيه أن المنادى المنوّن بمنزلة مرفوع لا ينصرف فلحقه التنوين فبقي على لفظه كقولنا :

---

(1) ينظر : المقتضب 4/ 205.

(2) ينظر : الأصول في النحو 1 / 332.

(3) ينظر : ضرورة الشعر / 42 ـ 43 ، وضرائر الشعر / 25 ـ 27.

(4) الكتاب 2 / 202 ، ومعاني القرآن للفراء 2 / 321 ، والمقتضب 4 / 214.

(5) ينظر : الكتاب 2 / 202 ـ 203 ، والمقتضب 4 / 213 ـ 214 ، والأصول في النحو 1 / 377 ، وأمالي الزجاجي / 83 ـ 84 ، وضرائر الشعر 26.

هذه قصائدُ جيّدة. وحجة أبي عمرو وأصحابه أنه بمنزلة الممنوع من الصرف إذا لحقه التنوين رجع إلى الخفض وإلى أصله من الصرف فتقول : مررت بعثمانٍ آخر.

وأجاز الفراء الوجهين من غير ترجيح واستشهد للرفع بقول لبيد :

قدّموا إذ قيل قيسٌ قدّموا   وارفعوا المجدَ بأطرافِ الأسلْ [1]

وقاس الرفع على (قبلُ وبعدُ) إذا نونّا للضرورة كقول الشاعر :

هتكتَ به بيوتَ بني طريفٍ   على ما كان قبلٌ من عتاب [2]

واستشهد للنصب بقول الشاعر :

فطرْ خالداً إن كنتَ تسطيع طيرةً   ولا تقعَنْ إلاّ وقلبُك حاذرُ [3]

وهذا كنصب (قبل) في قول الشاعر :

وساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قبلاً   أكاد أغصُّ بالماءِ الحميمِ [4]

أما المبرّد فاختار النصب قائلاً : ((والأحسن عندي النصب وأن يرده التنوين إلى أصله كما كان ذلك في النكرة والمضاف)) [5] ويبدو أن ثعلباً يختار النصب أيضاً فقد أنشد بيت الأحوص :

سلامُ الله يا مطراً عليها   وليس عليك يا مطرُ السلامُ [6]

بالنصب ووجّهه توجهين : إما أنهم ردوه إلى أصله، أو أنهم رخّموه فحذفوا الهاء وأصله (يا مطراه). ومثله في الترخيم قول الآخر :

---

(1) معاني القرآن 2 / 321 ، وضرائر الشعر / 26.

(2) معاني القرآن 2 / 321

(3) معاني القرآن 2 / 321 ، وضرائر الشعر / 26.

(4) معاني القرآن 2 / 321.

(5) المقتضب 4 / 214.

(6) مجالس ثعلب 1 / 74 ، 2/ 474.

يا فقعساً وأينَ عنّي فقعسُ ... إبلي يأكلُها كروّسُ [1]

أراد : يا فقعساه.

وأما الزجاجي [2] فاختار قول الخليل وأصحابه غير أنه رفض تعليلهم بأنه بمنزلة مرفوع لا ينصرف فلحقه التنوين على لفظه كقول النابغة :

فلتأتينْك قصائدٌ وليركبنْ ... جيشٌ إليك قوادمَ الاكوارِ [3]

لأنه يرى أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم فإذا لحقه التنوين في الضرورة فعلّة البناء قائمة فينوّن على لفظه كما ينوّن نحو : إيهٍ وغاقٍ وليس كذلك ما لا ينصرف فإنه أصله الصرف فإذا نوّن رد إلى أصله، وهذا المنادى المبني لم ينطق به منوّناً منصوباً في غير ضرورة الشعر.

وفيما يراه الزجاجي نظر؛ فبناء المنادى يختلف عن بناء غيره من المبنيات؛ إذ البناء فيه طارئ؛ لأن المنادى معرب قبل دخول حرف النداء عليه. أما المبنيّات الأخرى فالبناء ملازم لها في جميع الأحوال، وعلى هذا كان الأصل في المنادى هو الإعراب فما المانع من أن تردّه الضرورة إلى أصله وهو النصب ؟ ولذلك أذهب إلى ترجيح النصب على الرفع؛ لأن المنادى في الأصل مفعول به ((والقياس إذا نوّن في الضرورة أن يرجع إلى أصله، وهو النصب؛ فإن الضرائر ترجع الأشياء إلى أصولها)) [4].

ومما جاء شاهداً على النصب قول المهلهل :

ضربتْ صدرَها إليّ وقالتْ يا ... عَديّاً لقد وقتْك الأواقي [5]

---

(1) المصدر نفسه 2/ 474.

(2) ينظر : أمالي الزجاجي / 83 ـ 84 ، وينظر : خزانة الأدب 2 / 150.

(3) الكتاب 3 / 511 ، والمقتضب 1 / 143.

(4) خزانة الأدب 1 / 430.

(5) المقتضب 4 / 214 ، والامالي الشجرية 2 / 9.

وقول الآخر :

يا عديّاً لقلبكَ المهتاجِ أن عفا رسمُ منزلٍ بالنباجِ (1)

نصب المنادى (عديّاً) رداً إلى أصله وهو النصب.

3.المنادى المضاف :

المنادى المضاف منصوب كقولنا : يا عبدَ الله أقبل، ويا غلامَ زيد افعلْ، ويا رجلَ خيرٍ تقدمْ، ويا غلامَ امرأة اذهبْ، سواء أكانت الإضافة إلى معرفة أم كانت إلى نكرة، وذلك ((لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول به، الاّ أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه فبقي ما سواه على الأصل)) (2) وهو عند سيبويه (3) منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره

ويرى الخليل أنهم نصبوا المضاف والنكرة لطول الكلام ((كما نصبوا : هو قبلك وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد)) (4) ومعنى هذا أن الإضافة تردّ الشيء إلى أصله ((كأنهم لما أضافوه ردّوه إلى الأصل. كقولك : إن أمسك قد مضى)) (5). وكرر الخليل هذه العلة فذكر أن المضاف ((لما طال نصب وردّ إلى الأصل كما فُعل بقبلُ وبعدُ)) (6).

وأوضح سيبويه رأي الخليل بقوله : ((فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبلُ وبعدُ، وشبّهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبهّه بهما مضافين إذا كان مضافاً؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن

---

(1) المقتضب 4 / 215 ، وما يجوز للشاعر في الضرورة / 157 ، وضرائر الشعر / 27.

(2) أسرار العربية / 226 ، وينظر : المرتجل / 193.

(3) ينظر : الكتاب 2 / 182.

(4) الكتاب 2 / 182 ـ 183.

(5) الكتاب 2 / 184.

(6) الكتاب 2 / 199.

قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل)) [1].

وذكر المبرّد [2] أن الإضافة تمنع الاسم من البناء كما كان ذلك في قبلُ وبعدُ وأمسِ. تقول : ذهب أمسِ بما فيه، فإذا أضفت قلت : ذهب أمسُنا، وكذلك (قبلُ وبعدُ) تقول جئت من قبلُ ومن بعدُ. قال تعالى : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: 4]. وقال تعالى : ﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح:24]. فلما أضاف أعرب.

4. المنادى الشبيه بالمضاف :

هو ما اتصل به ما يتمم معناه كقولنا : يا خيراً من زيد، ويا ضارباً رجلاً، ويا ثلاثةً وثلاثين (اسم رجل). ومشابهته للمضاف من ثلاثة أوجه [3] :

الأول : أن الأول عامل في الثاني في قولنا : يا ضارباً رجلاً، ويا خيراً من زيد.

الثاني : أن الثاني من تمام الأول ومتصل به؛ لأن المعنى لا يتم بالأول في قولنا : يا ضارباً، ويا خيراً.

الثالث : أن الأول يتخصص بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه، فإذا قلنا يا ضارباً، صلح أن يكون ضرب رجلاً، أو امرأة أو غير ذلك، فإذا قلنا : يا ضارباً رجلاً، تخصص بنوع وأزيل عنه الشياع.

أما الشبيه بالمضاف ((فحكمه حكم المضاف إذ كان يشبهه في أنه لفظ مضموم إلى لفظ هو تمام الاسم الأول ويكون معرفة ونكرة)) [4].

---

(1) الكتاب 2 / 199.

(2) ينظر : المقتضب 4 / 206.

(3) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 781 ـ 782.

(4) الأصول في النحو 1 / 344.

وإنما ثبت التنوين في نحو قولنا : يا ضارباً رجلاً ، لأنه وسط الاسم و(رجلاً) من تمام الاسم ((وإنما يحذف التنوين في النداء من آخر الاسم، فلما لزمت التنوينية وطال الكلام رجع إلى أصله)) [1] ولذلك سماه ابن عصفور (المطوّل) ((لأنه طال بمعموله)) [2] فالتنوين هنا ليس للاضطرار، وإنما لأن ما بعده من تمام الاسم الذي قبله فصار التنوين كحرف في وسط الاسم فلم يكن إلا النصب بما دخل الاسم من التنوين والتمام.

وذهب المبرّد إلى أن قولنا : يا ضارباً رجلاً، يراد به : يا أيها الضاربُ ((فلما حذفت الألف واللام لحق التنوين للمعاقبة فرده إلى الأصل)) [3]. ومعنى هذا أن (ضارباً) هنا معرفة. والصحيح أنه نكرة مخصّصة، لأن (ضارباً) خصصّ بمعموله (رجلاً) كما تخصّص النكرة في المنادى المضاف كقولنا : يا غلامَ رجلٍ.

5.النكرة غير المقصودة :

هناك فرق بين قولك : يا رجلُ أقبلْ، إذا أردتَ به المعرفة، وقولك : يا رجلاً أقبلْ، إذا أردتَ النكرة، وذلك [4] أنّك تريد في المثال الأول رجلاً معيّناً تشير إليه دون سائر الرجال. أما في المثال الثاني فإنك تدعو رجلاً غير معيّن فكل من أجابك من الرجال فقد أطاعك، ومن ذلك قول الضرير : يا رجلاً خذ بيدي، فهو لا يقصد واحداً بعينه وإنّما يقصد رجلاً من الرجال. قال عبد يغوث :

فيا راكباً إمّا عرضتَ فبلغَنْ ندامايَ من نجرانَ أن لا تلاقيا [5]

فنصب (راكباً)؛ لأنه نكرة غير مقصودة فهو لم يقصد راكباً من الركبان بعينه.

---

(1) الكتاب 2 / 229 ، وينظر : 3 / 334.
(2) شرح جمل الزجاجي 2 / 82.
(3) المقتضب 4 / 224.
(4) ينظر : المقتضب 4 / 206 ، والأصول في النحو 1 / 331.
(5) الكتاب 2 / 200 ، والمقتضب 4 / 204.

أما سبب نصب النكرة فهو أنها طالت بالتنوين. قال الخليل : ((إذا أردت َالنكرة فوصفتَ أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصبَ ورُدّ إلى الأصل كما فُعل بقبلُ وبعدُ.. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف)) [1] وذهبالمبرد [2] إلى أن النكرة إنّما أعربت؛ لأنها لم تخرج من بابها وأن التنوين الذي فيها مانع من البناء كما كان ذلك في المضاف.

وبمثل هذا التعليل علّل ابن السراج إعراب النكرة فقال : ((وإنما أعربت النكرة ولم تبنَ؛ لأنها لم تخرج عن بابها إلى غير بابها كما خرجت المعرفة)) [3]

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه المبرّد وابن السراج. أما ما ذهب إليه الخليل من أنها منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فلا نراه صحيحاً ، لأنه فسّر النصب بإلحاق التنوين وطول الكلمة به، والتنوين إنّما لحقها؛ لأنها نكرة معربة. والأصل في المنادى الإعراب. أما طول الكلام فيمكن أن يكون تعليلاً للنصب في المنادى الشبيه بالمضاف.

ومن شواهد النكرة غير المقصودة قول ذي الرمّة :

أداراً بحزوى هجتِ للعينِ عبرةً فماءُ الهوى يرفضُّ أو يترقرقُ [4]

وقول توية بن الحُمَيِّر :

لعلّك يا تيساً نزا في مريرةٍ معذّبُ ليلى أن تراني أزورها [5]

---

(1) الكتاب 2 / 199 ، وينظر : 2 / 182.

(2) ينظر : المقتضب 4 / 206.

(3) الأصول في النحو 1 / 332.

(4) الكتاب 2 / 199 ، والمقتضب 4 / 203.

(5) الكتاب 2 / 200 ، والمقتضب 4 / 203.

المبحث الثالث

إعراب اسم (لا) النافية للجنس

1. اسم لا المضاف :

ذكرنا أن عمل (لا) هو النصب حملاً لها على (إنّ) وأنّ اسمها إذا كان مفرداً يبنى على الفتح لتركبّه معها تركيب خمسة عشر.

أما إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فإنّه يعرب فنقول : لا غلامَ رجلٍ عندك ولا ماءَ سماءٍ في دارك ((وإنما امتنع هذا من أن يكون اسماً واحداً مع (لا) لأنه مضاف، والمضاف لا يكون مع ما قبله اسماً؛ ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسماً واحداً وهما مضاف إنما يكونان مفردين كحضرموت وبعلبكّ وخمسة عشر وبيتَ بيتَ)) [1]. وقد أوضح عبد القاهر الجرجاني علة امتناع بناء المضاف بقوله : ((وإنّما امتنعوا من بناء المضاف مع (لا)؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً)) [2].

وذكر ابن يعيش [3] سبب عدم بناء المضاف والشبيه بالمضاف مع وجود العلة المقتضية للبناء وهو أنه وجد مانع من البناء وهو الإضافة وطول الاسم.

وعللّ الرضيّ عدم بناء المضاف بقوله : ((لأنّ الإضافة ترجّح جانب الاسمية فيصير بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب)) [4].

أما ابن الحاجب فعلّل ذلك بوجهين : [5]

---

(1) المقتضب 4 / 364 ، وينظر : الكتاب 2 / 290.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 809 ، وينظر : شرح المفصل 2 / 100.

(3) ينظر : شرح المفصل 2 / 101.

(4) شرح الكافية 1 / 256.

(5) ينظر : الأمالي النحوية 1 / 124.

الأول : أنهم كرهوا أن يبنوا متعدّدات.

والثاني : لأنّ الإضافة من أقوى خواص الأسماء فقابلت تضمن الاسم معنى الحرف فرجع الاسم إلى أصله وهو الإعراب.

ونحن مع من ذهب إلى أن سبب الإعراب هو الإضافة؛ لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها والأصل في اسم (لا) النصب فلما أضيف ردّ إلى أصله وهو الإعراب.

2- اسم (لا) الشبيه بالمضاف :

وهو ما يحتاج إلى ما يتصل به ليتمم معناه كالمفعول به والجار والمجرور كقولنا : لا خيراً من زيد عندك، ولا ضارباً زيداً في دارك ولا عشرين درهماً لك. ومشابهته [1] للمضاف أنه عامل فيما بعده. والمعمول من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف. وأن الأول يتخصص بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه.

وعللّ سيبويه ثبوت التنوين بأنه ((لم يصر منتهى الاسم، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم، وإنما يحذف في النفي والنداء منتهى الاسم، وهو قولك لا خيراً منه لك، ولا حسناً وجهه لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأنّ ما بعد (حسن) و (ضارب) و (خير) صار من تمام الاسم فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأنّ الحذف في النفي في أواخر الأسماء)) [2].

وإنما أعرب الشبيه بالمضاف [3] كما أعرب المضاف؛ لأنه لا يمكن تركّب ثلاثة أشياء وجعلها شيئاً واحداً، ولأنّ النكرة المفرد إنما بني لتركبه مع (لا)

---

(1) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 813 ، و ينظر : 2 / 781 ـ 782 ، وشرح المفصل 2 / 100.

(2) الكتاب 2 / 287 ، وينظر : المقتضب 4 / 365.

(3) ينظر : شرح المفصل 2 / 100 ، وشرح الكافية 1 / 256.

تركيب خمسةَ عشرَ فلما زال التركيب رجع اسم (لا) إلى أصله وهو الإعراب. ونضيف سبباً آخر هو أن الاسم طال لاتّصاله بما يتمم معناه فصار كالمنادى الشبيه بالمضاف فإنه أعرب لطول الكلام.

المبحث الرابع

إعراب الظروف والعدد

الظروف المركبة

ذكر ابن يعيش [1] أن التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى. فالذي من جهة اللفظ يكون في الأعداد المركبة نحو أحد عشر، وفي الظروف المركبة والأحوال نحو صباحَ مساءَ ولقيتُه كفّةَ كفّةَ. ويجب البناء هنا؛ لأن الثاني تضمن معنى الحرف إذ الأصل في أحد عشر: أحدٌ وعشرةٌ، فلما كانت الواو مرادة بني الاسمان على الفتح.

أما المركّب من جهة اللفظ والمعنى فنحو حضرموت وأصله الواو أيضاً إلا أنها حذفت ومزج الاسمان فصارا اسماً واحداً. فالأصل [2] في هذه الظروف ونحوها أن يكون كل واحد منها منفرداً عن صاحبه، إما مضافاً وإما معطوفاً. فالأصل في: صباحَ مساءَ: صباحاً ومساءً، أو صباحَ مساءٍ. قال سيبويه: ((وأما يومَ يومٍ، وصباحَ مساءٍ، وبيتَ بيتٍ، وبينَ بينٍ، فإن العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول الى الآخِر ولا يجعله اسماً واحداً. ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظرف أو الحال... والآخِر من هذه الأسماء في موضع جرّ، وجعل لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهما مضاف الى الآخِر... فالأصل في هذا والقياس الإضافة)) [3] قال الفرزدق:

---

(1) ينظر: شرح المفصل 4/ 112.

(2) ينظر: الأصول 2/ 139.

(3) الكتاب 3/ 302 – 303، وينظر: الأصول في النحو 2/ 140، وشرح المفصل 4/ 118.

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروضُ لها جـزاءُ [1]

وجعل يونس [2] من ذلك كفّةَ كفّةٍ. تقول : لقيتُه كفّةَ كفّةٍ، وكفّةَ كفّةَ. واستدلّ يونس على أن الآخِر مجرور بقول رؤبة : لقيته كفّةً عن كفّةٍ. ولا يكون هذا إلا في الظرف والحال، لأن أصل الكلام أن يكون ظرفاً أو حالاً.

وذكر المبرّد [3] أن كلّ اسمين أزيلا عن أصلهما فحكمهما إذا بنيا أن يبنيا على الفتح نحو : لقيته كفّةَ كفّةَ وبيتَ بيتَ، وأنه تجوز فيهما الإضافة والإعراب للمعنى، وذلك لأن معنى كفّةَ كفّةَ : كفّةً لكفّةٍ، فيجوز أن تقول : لقيتُه كفّةَ كفّةٍ. وكذلك بيتَ بيتَ تقول : بيتَ بيتٍ.

وذكر النحويون [4] أن نحو قولهم : بيتَ بيتَ وبينَ بينَ وصباحَ مساءَ ويومَ يومَ منهم من يبنيه ومنهم من يضيفه، وأنهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء اسماً واحداً إلا إذا كان حالاً أو ظرفاً. والأصل والقياس في ذلك الإضافة، فإذا سميت بشيء منها أضفت. وإذا قلت : أنت تأتينا في كلّ صباح ومساء لم يجز إلاّ الإضافة؛ لزوال معنى الظرفية وردّ الاسم المركب إلى أصله قبل التركيب. وذلك لأن ((البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلّة)) [5].

الظروف المقطوعة عن الإضافة :

من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبلُ وبعدُ وأوّلُ ونحوها وتسمى هذه الظروف غايات لقطعها عن الإضافة ((ومعنى هذه التسمية أن هذه الظروف إذا

---

(1) الكتاب 3/ 303.

(2) ينظر : الكتاب 3/ 304.

(3) ينظر : المقتضب 3/ 184 ، 4/ 29.

(4) ينظر : الكتاب 3 / 303 ، والأصول في النحو 2 / 140 ، وشرح المفصل 4 / 118.

(5) الأصول في النحو 1 / 50.

أضيفت كان غايتها آخر المضاف إليه، فإذا قطعت عن الإضافة صارت أواخرها غايات فسميت لذلك غاية)) [1].

وعلل أبو البركات الأنباري بناء قبلُ وبعدُ بأن ذلك ((لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزّلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني)) [2].

أما المبرّد [3] فيرى أن الغايات مصروفة عن وجهها؛ لأنها تستحق الإضافة والإعراب، فلما منعت ذلك ألزمت الضمّ، ليكون دليلاً على تحوّلها وأن موضعها معرفة.

وقال ابن يعيش : ((هذه الظروف حقها أن تكون مضافة؛ لأنها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة؛ ألا ترى أن (قبلاً) إنّما هو بالإضافة إلى شيء بعده، و (بعداً) إنما هو بالإضافة إلى ما قبله فلذلك كان حقها الإضافة)) [4].

فالأصل في هذه الظروف الإضافة، ولما قطعت عن الإضافة بنيت، وهذا البناء عارض وليس لازماً كبناء هؤلاء وهذه، فلما أضيفت ردّت إلى أصلها في الإعراب؛ لأن الإضافة من خصائص الاسم المعرب ((وإذا أضيف المبني رُدّ إلى أصله)) [5]، قال تعالى : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: 4]. وقال تعالى ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: 10]. بنيت (قبلُ) لما قطعت عن الإضافة وأعربت لمّا أضيفت.

---

(1) المرتجل / 102 ، وينظر : شرح المفصل 4 / 85 - 86.
(2) أسرار العربية / 31 ، وينظر : شرح المفصل 4 / 85 ، 86.
(3) ينظر : المقتضب 3 / 174.
(4) شرح المفصل 4 / 85.
(5) المخصص 17 / 69.

وإنما بنيت على حركة [1]؛ لأن لها أصلاً في التمكّن والإعراب والإضافة وأما بناؤها على الضمّ، فلأنه أقوى الحركات، ولأن أكثر أحوال هذه الظروف أن تكون منصوبة، ولأن الكسر أخو النصب، ولأنه يكون لالتقاء الساكنين.

وقيل [2] إنما بنيت على الضم؛ لشبهها بالمنادى المفرد، فإن المنادى المفرد متى نكّر أو أضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بني مع أن له حالة من التمكن، وكذلك قبلُ وبعدُ ونحوها إذا نكّر أضيف وأعرب، وإذا أفرد بني.

أمس :

هناك ظروف أخرى غير الغايات مبنيّة، ولكونها تعرب للإضافة ودخول (أل) عليها فمن ذلك أمس ((وإنّما بني؛ لأنه يقال لليوم الذي قيل يومك الذي أنت فيه، وهو ملازم لكل يوم من أيام الجمعة، ووقع في أول أحواله معرفة فمعرفته قبل نكرته، فمتى نكّرته أعربته.. فإذا أضيفت أمس نكّرته ثم أضفته فيصير معرفة بالإضافة كما تقول : زيدُك إذا جعلته من امة كلّها زيد، وعرّفته بالإضافة وزالت المعرفة الأولى)) [3].

وإنما بني (أمس) [4] لتضمنه معنى الألف واللام إذ الأصل في قولك : فعلته أمس : فعلته بالأمس، ثم حذفت أداة التعريف لفظاً وضمنت معنىً فبني لذلك وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين. فإذا عرّف بالإضافة أو بأل أعرب قال الخليل : ((كأنهم لما أضافوه ردوه إلى الأصل كقولك : إن امسَك قد مضى)) [5]؛ وذلك لأنّ المضاف تمنعه الإضافة من البناء كما كان ذلك في (قبلُ) و (بعدُ) فتقول :

---

(1) ينظر : الأصول 2/ 142 ، والمرتجل / 102 ، وشرح المفصل 4/ 86.

(2) ينظر : شرح المفصل 4/ 86 ـ 87.

(3) الأصول في النحو 2 / 143.

(4) ينظر : المقتصد 1 / 141 ، والمرتجل / 103

(5) الكتاب 2 / 184.

ذهب أمسِ بما فيه، وقد ذهب أمسُنا [1]. وما كان أطيبَ أمسَنا، وأمسُنا أعجبني.
وأما إلحاق الألف واللام فنحو قولك: فعلت ذلك الأمسَ ومضى الأمسُ بما فيه [2] قال نُصيب:

وإني ظللت اليومَ والأمسَ قبله ... ببابك حتى كادت الشمسُ تغربُ [3]

وكذلك يعرب إذا نُكر نحو: ربّ أمسٍ معجبٍ لنا، ((وإنما استحق الإعراب في هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمنه لام التعريف)) [4].

وذكر المبرّد [5] أنّ (أمسِ) و (قبلُ) ونحوهما معارف وأنها ترجع إلى الإعراب إذ جعلت نكرات وعند الإضافة ودخول الألف واللام.

العدد المركب:

يرى النحويون [6] أن أصل العدد المركب العطف بالواو فأصل أحد عشر: أحدٌ وعشرة، وخمسة عشر خمسة وعشرة وغيّر اللفظ للبناء وجعلوا الجزأين اسماً واحداً يدل على الجمع وبني على الفتح كغيره من المركبات نحو بيتَ وبيتَ وكفّةَ كفّةَ؛ لأن الفتح أخف الحركات.

وعللّ أبو البركات الانباري حذف الواو من العدد المركب بقوله: ((إنما فعلوا ذلك حملاً على العشرة وما قبلها من الآحاد، لقربها منها، لتكون على لفظ الأعداد المفردة، وإنْ كان الأصل هو العطف، والذي يدل على ذلك أنهم إذا

---

(1) ينظر: المقتضب 4 / 206، وينظر: 2 / 179 ـ 180، والأمالي الشجرية 2 / 260.
(2) ينظر: المقتصد 1 / 141.
(3) الامالي الشجرية 2 / 260.
(4) الامالي الشجرية 2 / 260، والمرتجل / 104.
(5) ينظر: المقتضب 2 / 180، 4 / 206.
(6) ينظر: الكتاب 3 / 297 ـ 298، والمقتضب 2 / 161، 4 / 29، والأصول في النحو 2 / 140، والمقتصد 2 / 735، وشرح المفصل 4 / 112 ـ 113، 6 / 25.

بلغوا العشرين ردوها إلى العطف؛ لأنه الأصل، وإنما ردوها إذا بلغوا العشرين لبعدها عن الآحاد)) [1].

وذكر عبد القاهر الجرجاني [2] أن (اثنا عشر) أعرب من بين الأعداد المركبة ليدل على أن الأصل في هذه الأعداد الإعراب، أما سبب اختصاص هذا العدد بالإعراب من بين الأعداد المركبة الأخرى فلا يجب أنْ يعلل ((كما لا يجب أن يعلل لتصحيحهم القود والقصوى دون الباب والعليا، وذاك أن الغرض الدالة على الأصل، فيجب أن يعرب واحد من الباب ولو أعرب خمسة عشر، أو تسعة عشر لكان هذا السؤال قائماً فلا يجب التعليل في هذا من طريق النظر والقياس)) [3].

ولعلّ التعليل الصحيح لإعراب (إثنا عشر) هو ((لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها من الإعراب)) [4] وقد ورد إعراب (تسعة عشر) في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر: 30]. إذ قرأ بعضهم [5] ((تسعةُ عشرَ)، ((فأعربت على الأصل وذلك قليل في النحو، والأجود تسعةَ عشرَ على البناء على الفتح)) [6].

أما إذا دخلت الألف واللام على العدد المركب أو أضيف فإنه يبقى على حاله أي مبنياً على الفتح، وشبهه سيبويه بقولهم: (اضرب أيُّهم أفضلُ) فإنّه مبني مع الإضافة وعلل بقاء الأعداد على حالها بكثرتها في الكلام وأنها نكرة فلا تغيّر [7].

---

(1) أسرار العربية 220 ـ 221.

(2) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 736 ـ 737.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 736 ـ 737.

(4) الأشباه والنظائر 1 / 125.

(5) هو ابن عباس وابن قطيب (مختصر في شواذ القراءات / 165).

(6) معاني القرآن وإعرابه 5 / 248.

(7) ينظر: الكتاب 3 / 298 ـ 299، والمقتضب 2 / 179، والأصول في النحو 2 / 140.

لكن هناك من العرب [1] من يضيف ويعرب فيقول : هذه خمسةَ عشرُك ومررت بخمسةَ عشرِك. ووصف سيبويه هذه اللغة بأنها رديئة. ونُسب [2] جواز ذلك إلى الاخفش. ووجه [3] جواز الإضافة أن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها من الإعراب كما تقول ذهب أمسُ بما فيه، وذهب أمسُك بما فيه.

أما كون البناء مع الإضافة هو القياس، فلأنّ (خمسة عشر) نكرة ((وما لم ترده النكرة إلى أصله لم ترده الإضافة... ألا ترى أنك تقول في النداء : يا زيدُ أقبل. فإذا جعلته نكرة قلت : يا رجلاً أقبل، كما تقول : يا عبدَ الله، فترده النكرة إلى الإعراب، كما ترده الإضافة، ألا تراك تقول : جاءني الخمسةَ عشرَ رجلاً، والخمسَ عشرةَ امرأة، فلو كانت الإضافة ترده إلى الإعراب لردته الإلف واللام)) [4] لأن العلة الموجبة لبنائه باقية مع إضافته فلم يعرب.

أما سبب بقائه مبنياً مع الألف واللام بخلاف غيره من المبنيات التي تعرب إذا دخلها الألف واللام، فلأنه بني وهو نكرة فإذا دخلته الألف واللام لم يتمكن ولم يتعرف وبقي معها على بنائه [5]. وأما بقاء تنكيره مع الإضافة، فلأنه مبهم يحتاج إلى تمييز [6].

وقد أجاز الفراء والكوفيون [7] إضافة النيّف إلى العشرة نحو خمسةَ عشرٍ قال الفراء : ((ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشرة في شعر لجاز،

---

(1) ينظر : الكتاب 3 / 299 ، والمقتضب 2 / 179 ، والأصول في النحو 2 / 140.

(2) ينظر : المقتضب 4 / 30 ، والمخصص 14 / 92.

(3) ينظر : المقتضب 2/ 179 ، والمخصص 14 / 92 ، 17 / 69 ، وشرح المفصل 6/ 20.

(4) المقتضب 2 / 179 ـ 180 ، وينظر : 4 / 30.

(5) ينظر : الأشباه والنظائر 1 / 36.

(6) ينظر : شرح المفصل 6 / 20.

(7) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 309 .

فقلت ما رأيتُ خمسةَ عشرٍ قطّ خيراً منها؛لأنك نويت الأسماء ولم تنو العدد)) [1]، ثم استشهد بقول الشاعر :

كُلِّف من عنائه وشقوتهْ بنتَ ثماني عشرةٍ من حجتهْ [2]

والصحيح أن هذا لا يجوز؛ لأن الأسمين لما ركّبا دلاّ على معنى واحد((والإضافة تبطل هذا المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت : (قبضت خمسة عشرَ) من غير إضافة دلّ على أنك قد قبضت خمسةً وعشرةً. وإذا أضفت فقلت : (قبضت خمسةَ عشرٍ) دلّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة)) [3].

---

(1) معاني القرآن 2 / 34.

(2) معاني القرآن 2 / 34.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 310.

المبحث الخامس

صرف ما لا ينصرف

فرعية علل منع الصرف :

الأصل في الأسماء كلها الصرف وإنما يمتنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة، تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطرّ الشاعر ردها إلى أصلها، ولم يعتدّ بتلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها. والعلل المانعة للصرف فرعية، وهي تشبّه الاسم بالفعل لأنها فروع والفعل فرع على الاسم، فإذا اجتمع من هذه العلل اثنتان أو واحدة تقوم مقام اثنتين منع الاسم الصرف، وإذا دخلته واحدة لم يمنع الصرف، لأن في الاسم خفة بالأسمية فإذا دخل ثقل قاومته الخفة فلم يغلبها، وإذا دخل ثقلان غلبا خفة الاسم ومنعاه الصرف [1].

أما فرعية علل الصرف [2] فتكمن في أنّ التعريف فرع التنكير، والتأنيث فرع التذكير، والجمع فرع المفرد، والصفة فرع الموصوف، والمعدول فرع المعدول عنه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم، والتركيب فرع الإفراد، والزيادة فرع عدم الزيادة، والعجمة فرع العربية. ونذكر الآن المواضع التي ترد الممنوع من الصرف الى أصله :

الإضافة ودخول (أل) :

الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلت عليه (أل) انجّر ونوّن؛ لأنه إنّما امتنع من التنوين والجر لمشابهته الفعل قال سيبويه : ((وجميع مالا ينصرف

---

(1) ينظر : التبصرة والتذكرة 2 / 540 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 812.

(2) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف 3 ـ 5 ، والتبصرة والتذكرة 2 / 539 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 812 ، والأمالي النحوية 4 / 127.

إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما لا يدخل على المنصرف وأدخل فيها الجرّ كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل؛ لأنه إنما فعل ذلك به، لأنّه ليس له تمكن غيره كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم)) [1].

وعللّ المبرّد ذلك بقوله: ((فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال، وذهب شبهها بها، إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل فرجعت إلى الاسمية الخالصة)) [2] وذلك قولنا: مررت بالأحمر، وبأحمركم. وعللّ الزجاج ذلك بقوله: ((وإنما انصرف، لأنّ الألف واللام دخلتاه فزال شبه الفعل، لأنهما لا تدخلان على الفعل وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل، لأن الفعل لا يضاف)) [3].

واختلف النحويون في المراد بمنع الصرف [4]: أهو منع التنوين والجر معاً أم منع التنوين وحده ؟ فذهب قوم إلى أنه منع التنوين والجر دفعة واحدة؛ لأنهما من خصائص الأسماء والممنوع من الصرف مشبّه بالفعل والفعل لا يدخله التنوين والجرّ. وذهب آخرون إلى أنه منع التنوين وحده ثم تبعه الجرّ في الزوال لكونهما خاصتين من خواص الأسماء، وذلك لأن الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يمنع ما لا ينصرف ما في الفعل نظيره.

---

(1) الكتاب 1 / 22ـ 23، وينظر: 3 / 221.

(2) المقتضب 3 / 171، وينظر: حاشية الخضري 1 / 52.

(3) ما ينصرف وما لا ينصرف / 6.

(4) ينظر: الغرة المخفية 1 / 102ـ 103، وشرح المفصل 1 / 58، والامالي النحوية 4 / 87، وشرح الكافية 1 / 35ـ 36، وهمع الهوامع 1 / 76، وحاشية الخضري 1 / 52.

وإنما قدمنا هذا الخلاف؛ لأنه يترتب عليه خلاف آخر [1] وذلك فيما دخلته الإضافة أو (أل) : أهو مصروف أم باقٍ على منع صرفه، وجرّ لأمن دخول التنوين فيه ؟ للنحويين في ذلك أربعة أقوال : [2]

1. من ذهب إلى أنّ منع الصرف هو منع التنوين وحده رأى أنه باق على منعه من الصرف، وجرّ لأمن دخول التنوين فيه؛ لأن (أل) والإضافة معاقبان للتنوين [3].
2. ومن ذهب إلى أن المراد بمنع الصرف منع التنوين والجر معاً، فالاسم عنده منصرف؛ لأن الألف واللام من خواص الأسماء فإذا أضفته أو أدخلت عليه(أل) ذهب ((بذلك عنه شبه الأفعال، فترده إلى أصله، لأن الذي كان يوجب فيه ترك الصرف قد زال)) [4].
3. والقول الثالث فيه تفصيل [5] وهو : إن زالت منه أحدى العلتين فهو منصرف نحو : بأحمدكم انصرف لزوال العلمية بالإضافة. وإن بقيت العلتان فهو غير منصرف نحو : بأحسنكم إذ العلتان ـ وهما الوصفية ووزن الفعل ـ باقيتان فيه.

---

(1) ينظر : الأمالي النحوية 4 / 87 ، وهمع الهوامع 1 / 77 ، وحاشية الخضري 1 / 52 ، وظاهرة التنوين في اللغة العربية / 142.

(2) ينظر : الأمالي النحوية 4 / 87 ، وهمع الهوامع 1 / 77 ، وحاشية الخضري 1 / 52 ، وظاهرة التنوين في العربية / 142.

(3) ينظر : الكتاب 1 / 23 ، والأصول في النحو 2 / 79 ، والمقتصد في شرح الإيضاح 1 / 114.

(4) المقتضب 3 / 171 ، وينظر : 3 / 313 ، وما ينصرف وما لا ينصرف / 6 ، وحاشية الخضري 1 / 52.

(5) ينظر : الغرة المخفية 1 / 221 ، وهمع الهوامع 1 / 77 ، وحاشية الخضري 1 / 52.

4. وهناك قول رابع لأبي علي الفارسي هو أنه ليس منصرفاً ولا غير منصرف، قال أبو علي: ((ولا أقول: إنه منصرف، لأن المانع من الصرف موجودٌ فيه، وهو شبه الفعل، وليس اللام أو الإضافة بسالبة إياه شبه الفعل. ولا أقول: إنه غير منصرف، لامتناع التنوين عنه، ليس لكونه لا ينصرف وإنما هو لدخول الألف واللام عليه، فإنها مانع من التنوين)) [1].

ويبدو لي أن الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخلت عليه أل منصرف؛ لأنه ردّ إلى الأصل - والأصل في الأسماء الصرف - فاستوفى الحركات الثلاث؛ لأن الإضافة و (أل) من خواص الأسماء ولذا نقول: جاء أحمدُكم، ورأيتُ أحمدَكم، ومررتُ بأحمدِكم، وكذلك نقول: جاء الأحمرُ، ورأيت الأحمرَ، ومررت بالأحمرِ.

الضرورة والتناسب:

أجاز النحويون صرف ما لا ينصرف للضرورة الشعرية، فهذا سيبويه يقول في (باب ما يحتمل الشعر): ((أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء)) [2] وفسّر السيرافي تشبيه ما لا ينصرف بما ينصرف بقوله: ((وتشبيههم له به أنهم يردونه إلى أصله الذي هو له من الصرف بحق الاسمية)) [3] ودليله على أن ما لا ينصرف أصله الصرف ((أن الشاعر لا يجوز له أن يعمل بالفعل عند الضرورة من التنوين والجر، ما يعمله بالاسم الذي لا ينصرف. فعلمنا أن الذي

(1) الأشباه والنظائر 1 / 363، وينظر: ظاهرة التنوين / 142.

(2) الكتاب 1 / 26.

(3) ضرورة الشعر / 214.

فرّق بينهما أنه يرد الاسم إلى حالة قد كانت له، وليس للفعل أصل في التنوين والجر يرد إليه عند الضرورة)) [1].

وصرف ما لا ينصرف ((جائز في كل الأسماء ومطرد فيها؛ لأنّ الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها، وإنما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها)) [2].

وأجاز المبرّد صرف ما لا ينصرف في الشعر فقال: ((وكل ما لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز؛ لأن أصله كان الصرف، فلما احتيج إليه ردّ إلى أصله)) [3] وذلك لأن الضرورة ((يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة)) [4].

واختُلف في صرف (أفعل منك) [5]، فيرى الكسائي والفراء أنه يجوز صرف جميع ما لا ينصرف إلاّ (أفعل منك) نحو زيداً أفضلُ منكَ، فإنهما لا يجيزان صرفه في الشعر، بحجة أن (من) منعت صرفه، لقيامها مقام المضاف إليه. أما البصريون فأجازوا صرفه؛ لأن العلة المانعة لصرفه وزن الفعل وأنه صفة، فيصير بمنزلة (أحمر) فكما جاز صرف (أحمر) في الضرورة فكذلك جاز صرفه. أما (مِنْ) فليس لها أثر في منع الصرف، لأنهم قالوا: زيدٌ خيرٌ منك وشرٌ منك، فنونوا لما لم يكن على وزن (أفعل) ولم يمنعوا الصرف بدخول (من) عليه.

---

(1) ضرورة الشعر / 214.

(2) ضرورة الشعر / 39 ـ 40.

(3) الكامل 1 / 219.

(4) المقتضب 3 / 354.

(5) ينظر: الكامل 1 / 219، والأصول في النحو 3 / 436، وضرورة الشعر / 41، والانصاف في مسائل الخلاف 2 / 488، وضرائر الشعر / 24.

ولم نجد للطرفين شاهداً شعرياً واحداً يحتجون به بل ((الحجاج في هذه المسألة عقلي صرف قائم على اعتبار الأصول النحوية وحدها)) [1] وإنْ كان البصريون أقوى قياساً من الكوفيين. لكن ما يؤيد رأي البصريين قول امرئ القيس [2] :

ألا أيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلِ

إذ أصل الكلام : ((وما الإصباح بأمثل منك، فـ(منك) ينوى بها التأخير؛ لأنها في غير موضعها؛ لأن حق (من) أن تقع بعد (أفعل))) [3].

وقد جاء الصرف كثيراً في الشعر فمن ذلك قول النابغة :

فلتأتينك قصائدٌ وليركبنْ جيشٌ إليك قوادمَ الأسفارِ [4]

صرف (قصائد) وهي على صيغة منتهى الجموع للضرورة.

وقال أبو كبير الهذلي :

ممن حملنَ به وهنّ عواقدٌ حُبُكَ النطاق فعاش غير مُهبّلِ [5]

صرف (عواقد) وهي مثل (قصائد) في كونها على صيغة منتهى الجموع.

ومن ذلك جرّ الاسم غير المنصرف وتنوينه ((لأنّك ترده إلى اصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغي له)) [6] كقول النابغة :

إذا ما غزوا بالجيش حلّق فوقهم عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ [7]

---

(1) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية / 45.

(2) شرح القصائد التسع المشهورات 1 / 160.

(3) شرح القصائد التسع المشهورات 1 / 161

(4) الكتاب 3 / 511 ، والمقتضب 1 / 143 ، والأصول في النحو 3 / 436.

(5) الكتاب 1 / 109 ، وضرورة الشعر / 40.

(6) شرح المفصل 1 / 67.

(7) ضرورة الشعر / 43 ، وشرح المفصل 1 / 68.

خفض (عصائب) وردها إلى أصلها لتناسب مع قوافي القصيدة التي جاء حرف الروي فيها ـ وهو الباء ـ مكسوراً.

وقال امرؤ القيس :

ويوم دخلت الخدرَ خدرَ عُنيزةٍ فقالت لك الويلاتُ إنك مُرجلي (1)

صرف (عنيزة) لأن ((للشاعر إذا اضطرّ أن يرد ما لا ينصرف إلى أصله؛ لأن أصل الأسماء كلها أن تنصرف، وإنما يمتنع من الصرف لعلل تدخل عليها)) (2)، وقال زهير :

تبصّر خليلي هل ترى من ظعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جُرثُمِ (3)

((صرف (ظعائن) لما اضطرّ لأنه رده إلى أصله؛ لأن أصل الأسماء أن تكون منصرفة حتى يدخل عليها ما يمنعها من الصرف)) (4).

واعترض الرضيّ (5) على قول ابن الحاجب : ((ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب)) لأن الصرف عند ابن الحاجب عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما، وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما. ويرى أن الوجه أن يقول : ويزول حكم غير المنصرف للضرورة وقصد التناسب.

أما الصرف لأجل التناسب فيرد في النثر فمن ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: 4]. قرأ نافع وعاصم

---

(1) شرح القصائد التسع 1 / 116 ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / 36.
(2) شرح القصائد التسع 1 / 117 ، وينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / 36.
(3) شرح القصائد التسع 1 / 307 ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / 244.
(4) شرح القصائد التسع 1 / 308 ، وينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / 245.
(5) ينظر : شرح الكافية 1 / 35.

والكسائي (سلاسلاً)[1] بالتنوين والصرف ((لأن العرب تجري ما لا يُجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم))[2].

واحتج النحاس[3] لتنوين (سلاسلاً) بثلاث حجج:

الأولى: ما حكاه الكسائي وغيره من الكوفيين أن العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا (أفعل منك)

الثانية: قول بعض أهل النظر: كل ما جاز في الشعر فهو جائز في الكلام.

الثالثة: أنه لما كان على جانبه جمع ينصرف أتبع الأول الثاني.

وذكر الزركشي[4] أن صرف (سلاسلاً) للتناسب ولاجتماعه مع غيره من المنصرفات فردّ إلى الأصل ليتناسب معها. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان:15-16]. في قراءة عاصم ونافع والكسائي ((قواريراً ❖ قواريراً))[5] بالتنوين فقد ((أثبت الألف في الأولى، لأنها رأس آية والأخرى ليست بآية، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة))[6].

ويرى الزركشي أن (قواريراً) الثاني جاز صرفه، وإنْ لم يكن آخر الآية؛ ((لأنه لمّا نوّن (قواريراً) الأول ناسب أن ينوّن (قواريراً) الثاني ليتناسبا، ولأجل هذا لم ينوّن (قواريراً) الثاني إلاّ من ينون (قواريراً) الأول))[7].

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات / 663.

(2) معاني القرآن للفراء 3 / 218.

(3) ينظر: إعراب القرآن 5 / 97.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن 1 / 66، وينظر: 1 / 305، والامالي النحوية 3 / 43.

(5) ينظر: السبعة في القراءات / 665.

(6) معاني القرآن للفراء 3 / 214.

(7) البرهان في علوم القرآن 1 / 66.

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: 23]. على قراءة من قرأ [1] ((ولا يغوثا ويعوقا)) بالصرف.

وخرّج أبو حيان [2] هذه القراءة على وجهين :

الأول : أنها جاءت على لغة من يصرف ما لا ينصرف عند عامة العرب وهي لغة حكاها الكسائي وغيره.

الثاني : أنه صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنوّن.

ويتبين لنا ممّا مرّ من الشواهد أن التناسب على قسمين : [3]

1ـ تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف كقوله تعالى : ((سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا)).

2ـ تناسب لأجل الفاصلة كقوله تعالى : ((قَوَارِيرَاْ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَاْ)) وذلك لان الفاصلة ((كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقرينة السجع)) [4] ((وفواصل الآيات تشبه رؤوس الأبيات)) [5]. أما (قواريرا) الثاني فنوّن ليشاكل (قواريرا) الاول. والفرق [6] بين الضرورة والتناسب أن الصرف واجب في الضرورة وجائز في التناسب.

---

(1) هي قراءة عبد الله بن مسعود كما في معاني القرآن 3/ 217 ، والأعمش كما في مختصر في شواذ القراءات / 162.

(2) ينظر : البحر المحيط 8 / 342.

(3) ينظر : الضرائر للألوسي / 33 ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / 355 ، 356.

(4) البرهان في علوم القرآن 1 / 53 ، وينظر : بحث الدكتور أحمد الجنابي : الصلة بين القافية وفواصل الآي القرآني. مجلة آداب المستنصرية عدد 3 ص 83 وما بعدها.

(5) البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 265.

(6) ينظر : الضرائر للألوسي / 34 ، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية / 355.

ونقف أخيراً عند مسألة تتعلق بالصرف هي : هل الصرف لغة لبعض العرب؟ فقد حكى الزجاجي [1] أن من العرب من يصرف في (الكلام) جميع ما لا ينصرف إلاّ أفعل منك.

ونقل ابن عصفور عن الاخفش أنه سمع من العرب من يصرف في(الكلام) جميع ما لا ينصرف، وأن صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب قال الاخفش ((فكان ذلك لغة الشعراء؛ لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه فجرت ألسنتهم على ذلك)) [2].

ونقل الرضيّ عن الاخفش قوله ((إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً أي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمّرن على ذلك ألسنتهم فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً)) [3] ونقل [4] عن الكسائي والاخفش أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً إلاّ (أفعل منك) لغة بعض العرب وأنكر ذلك إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو جاءني أحمدٌ وابراهيمٌ.

ونُسب [5] هذا الكلام إلى الكسائي وغيره من الكوفيين. أما الأخفش فنسب [6] إلى بعض العرب الصرف مطلقاً وهم بنو أسد. ونوافق أحد المحدثين في قوله ((وأغلب الظن أن صرف الممنوع من الصرف لهجة من اللهجات على ما تنقله

(1) ينظر : أمالي الزجاجي / 84.
(2) ضرائر الشعر / 25 ، وينظر : البحر المحيط 8 / 394 . 398 ، وحاشية الصبان 3 / 280
(3) شرح الكافية 1 / 38.
(4) ينظر : شرح الكافية 1 / 38.
(5) ينظر : اتحاف فضلاء البشر 2/ 576.
(6) ينظر : إتحاف فضلاء البشر 2 / 577.

بعض الكتب)) [1] ونوافقه في تعليله لها بقوله ((ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية حيث لا تفرق اللهجة بين اسم وآخر)) [2].

ولا اتفق مع الأستاذ الفاضل الذي يرى ((أن صرف ما لا ينصرف في الشعر ليس ضرورة شعرية لأنه لغة من لغات العرب...)) [3] لأن الضرورة الشعرية قد توافق لغة من لغات العرب وهذه الموافقة لا تخرج الشعر عن كونه ضرورة [4].

الصرف لزوال إحدى العلتين :

إذا زالت إحدى العلتين من الممنوع من الصرف صرف؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف. فمن ذلك تصغير العلم [5] كتصغير عمر على عُمير أو تصغير أحمد تصغير ترخيم على حُميد لان صيغة (فُعيل) لا تمنع من الصرف.

ومن ذلك زوال العلمية [6] بسبب تنكير الاسم وبقاء العلة الثانية وحدها وهي : التأنيث، أو الزيادة، أو العدل، أو وزن الفعل أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة، فحينئذ يصرف الاسم فتقول : ربّ فاطمةٍ أو عثمانٍ أو عمرٍ أو إبراهيمٍ أو معد يكربٍ أو أرطىً رأيت.

---

(1) اللهجات العربية في القراءات القرآنية / 191.

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية / 192 ، واللهجات العربية في التراث / 192.

(3) الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط / 276.

(4) ينظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / 34 ، واللهجات العربية في التراث / 377 - 388.

(5) ينظر : همع الهوامع 1 / 118 ، والنحو الوافي 4 / 269.

(6) ينظر : شرح المفصل 1 / 69 ، والنحو الوافي 4 / 269.

وذكر ابن باشاذ أن الأعلام التي لا تتصرف نحو أحمد وإبراهيم إذا نكّرت دخلها تنوين التمكين وذلك ((لأن الاسم قد زال عنه بزوال إحدى علتيه شبه الفعل فعاد إلى الأصل في الاسمية)) [1].

ويرى الزجاج أن سبب صرف نحو (أحمد) في النكرة مع شبهه الفعل هو ((أنه دخله جهة واحدة من الفرع وله في نفسه تمكن جهة الأصل. فلم تمنع الجهة الأصلية وجهةٌ واحدة فرعية، فكان الأصل أغلب وأقوى)) [2].

ومثل ذلك ما ينصرف من الظروف لزوال إحدى العلتين نحو (غدوة وبكرة) فإنه ممنوع للعلمية والتأنيث لأنه يدل على وقت بعينه تقول: سير عليه غدوةُ وبكرةُ ((فإن نكرت صرفت، فقلت: سير عليه غدوةٌ من الغدوات، وبكرةٌ من البكر نحو قولك: رأيت عثماناً آخر، وجاءني زيدٌ من الزيدين)) [3] وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: 62].

ومن هذا أيضا (عشية وضحوة) إذا نكرت صرفت وتصرفت فتقول: سير عليه عشيةٌ من العشايا وضحوةٌ من الضحوات؛ ((وإنما قلّ تصرفه لأنك وضعته وهو نكرة في موضع المعرفة إذ عنيت به يومك وليلتك. فإن صيرته نكرة رددته إلى بابه وأصله فتصرف)) [4].

ومن ذلك (سحر)، فإنه معدول عن الألف واللام، فإن نكرته انصرف فقلت: سير عليه سحرٌ. قال تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: 34]. وصرف سحر ((لأنه قد زال السببان معاً بالتنكير، لأنه إنما كان معدولاً في

(1) شرح المقدمة المحسبة 1 / 187.

(2) ما ينصرف وما لا ينصرف / 2.

(3) المقتضب 4 / 354.

(4) المقتضب 4 / 356.

حال التعريف وكذلك إذا أدخلته الألف واللام صرفته نحو : السحر، لأنك قد رددته إلى الأصل فزال العدل)) [1].

ومما زالت احدى علتيه (أفعل من) في قولك : زيدٌ خيرٌ منك، فقد زال وزن الفعل وبقيت علة واحدة هي الوصف ((فَرُدّ إلى الأصل وهو الصرف، لأنّ العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل)) [2] .

(1) شرح المفصل 2 / 42.

(2) الأنصاف في مسائل الخلاف 2 / 491

المبحث السادس

إجراء المعتل مجرى الصحيح

إثبات حرف العلة في الجزم

من المعروف أن الفعل المضارع المعتل الآخر يحذف حرف العلة منه عند الجزم، ولكن وردت شواهد مجزومة مع بقاء حرف العلة فيها، وذلك في المعتل الذي آخره الياء أو الواو أو الألف. فمما جاء في الياء قول قيس بن زهير العبسي :

ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمي　　　بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ [1]

قال سيبويه ((فجعله حين اضطُرّ مجزوماً من الأصل)) [2] أي من حذف الحركة المقدرة على الياء ((أي جارياً في الجزم على الأصل من حذف الحركة لا الحرف)) [3] وذلك لأن الأصل في الجزم حذف الحركات لا الحروف، وهذا معنى إجراء المعتل مجرى الصحيح، أي : إعرابه بالحركات كما يعرب الصحيح بها. وذلك أن الشاعر قدّر [4] أن تكون الياء مضمومة قبل الجزم كأن الأصل (يأتيُك) مثل يضربُك ثم حذفت الضمة للجزم فصار قوله (ألم يأتيك) كقولك : (ألم يضربْك) وإنما قدرت الضمة في الرفع على الياء والواو للثقل وعلى الألف للتعذر؛ وإنما سقطت الياء والواو في الجزم؛ لأنهما ساكنان في الرفع.

---

(1) الكتاب 3 / 316 ، ومعاني القرآن للفراء 1 / 161 ، 2 / 188 ، والنوادر في اللغة / 523 ، والمنصف 2 / 81 ، 114 ، وسر صناعة الإعراب 1 / 88 ، والأصول في النحو 3 / 443.

(2) الكتاب 3 / 316 ، ((المقصود أن الشاعر جاء بالفعل مجزوماً على أصل الجزم بالسكون لا بالحذف فاسكن ياء (يأتيك) ولم يحذفها)) المنطلقات التأسيسية / 100. .

(3) الكتاب 3 / 316 (هامش السيرافي) ، وينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه / 481.

(4) ينظر : النوادر في اللغة / 524 ، وضرورة الشعر / 61 – 62.

فسيبويه [1] يقدر حركة الإعراب في الحروف، فإذا دخل الجازم حذفت الحركة المقدّرة، واكتفي بها، فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، ففرقوا بينهما بحذف حرف العلة. أما ابن السراج فيرى أن الحركة محذوفة للاستثقال قبل دخول الجازم، فلا يقدّر فيها الإعراب وهو الضمة في الرفع؛ لأنّ الإعراب فرع في الفعل فلا حاجة لتقديره بخلاف الاسم، فلّما دخل الجازم لم يجد آخر الكلمة إلاّ حرف علة مشابهاً للحركة فحذفه.

وذكر ابن جني أن الواو والياء تسكنان في موضع الرفع استثقالاً للضمة عليهما إذا قالوا: ((هو يرميُ، ويغزوُ) وإن كان هذا هو الأصل. واستدل على كونه أصلاً بهذا البيت وقال: ((فهذا من لغته أن يقول (يأتيُك) كما تقول هو يضربُك فسكون الياء في (يأتيك) علامة للجزم كما أن سكون الياء في (ألم يضربْك)علامة للجزم)) [2].

ويرى أبو علي [3] أن الوجه في الشاهد أنه رده للضرورة إلى الأصل؛ لأنّ الياء حرف كالجيم مستحقة للحركة، فحركها ثم حذف الحركة للجزم. وهناك من يرى أن ذلك لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى الصحيح في جميع أحواله فيظهرون الحركة ذكر ذلك الفراء [4] والأعلم الشنتمري [5].

---

(1) ينظر: شرح الكافية 1 / 90، 2 / 230، وشرح التصريح 1 / 87.

(2) المنصف 2 / 114، 2 / 81، وينظر: الأصول في النحو 3 / 443. 444.

(3) ينظر: المسائل العضديات / 34، والمسائل العسكرية / 263، وكتاب الشعر 1 / 205.

44 ينظر: معاني القرآن 1 / 161، وشرح الشافية 3 / 183.

(5) ينظر: تحصيل عين الذهب 2 / 60.

كما أن هناك من يرى أن الياء حذفت للجزم فصارت (ألم يأتِك) ثم أشبعت الكسرة للضرورة الشعرية فصارت ياءً (ألم يأتيك) فهذه الياء زائدة للإشباع وليست الياء التي في (يأتي) ذكر ذلك وأجازه أبو البركات الانباري [1].

وقد نسب هذا الرأي إلى أبي علي قال أبو العلاء المعريّ (ت 449هـ) : ((وكان أبو علي الفارسي يرى في مثل هذه الواو التي في قوله لم تهجو، أنها غير الواو التي في قولك هو يهجو، وأنها زيدت للضرورة)) [2].

ولم أجد لأبي عليّ هذا الرأي وإنما رأيه أن الشاعر قدر الحركة على الياء والواو ثم حذفها للجزم كما تحذف من الصحيح [3].

أما ابن فارس فيجعل هذا البيت وأمثاله من قبيل الغلط والخطأ ويقول : ((وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول وما أبته العربية وأصولها فمردود)) [4].

أما سبب حذف حرف العلة في الجزم فيعلله الرضي بقوله : ((وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم؛ لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها)) [5] وهذا رأي ابن السراج

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 24 ، 26 ، 30 ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 151 ، ومعاني القرآن للفراء 1 / 162 ، والمحتسب 1 / 69 ، وشرح الكافية 2 / 230.

(2) الفصول والغايات / 123 ـ 124.

(3) ينظر : كتاب الشعر 1 / 205 ، والمسائل العضديات / 34 ، والمسائل العسكرية / 263.

(4) الصاحبي في فقه اللغة / 276.

(5) شرح الكافية 2 / 230.

الذي نقله عنه الأزهري [1] وهو أن الإعراب لا يقدر في هذه الأفعال بالضمة في حالة الرفع لأنه يرى أن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره بخلاف الاسم.

أما سيبويه فيقدر الإعراب فيها ولما دخل الجازم حذفت الحركة المقدرة واكتفى بها فصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة ففرقوا بينهما بحذف حرف العلة.

وقد استدلوا على تقدير الحركة على الواو والياء بأنها قد تظهر إذا احتاجوا إليها عند الضرورة كقول جرير :

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضيٍ ويوماً ترى منهن غولاً تغوّلُ [2]

ومما جاء من المجزوم الذي ثبتت فيه الياء ما أنشده ثعلب :

كأنّ العينَ خالطها قذاها بعوّارٍ فلم تقضي كراها

قال ثعلب ((اكتفى بتسكين الياء في (تقضي) مكان الجزم)) [3]

ومن ذلك ما نقله الفراء عن بعض بني حنيفة أنه أنشده :

قال لها من تحتها وما استوى هزّي إليك الجذعَ يجنيك الجنى [4]

قال الفراء ((وكان ينبغي أن تقول : يجنك)) [5]، ومنه قول أبي نواس :

نبّـه نديمك قد نعسْ يسقيك كأساً في غلسْ [6]

---

(1) ينظر : شرح التصريح 1 / 87 ، 90 ، وحاشية يس 1 / 87.

(2) الكتاب 3 / 314 ، والنوادر في اللغة / 94 ، والأصول في النحو 3 / 443 ، وكتاب الشعر 1 / 206.

(3) مجالس ثعلب 1 / 38.

(4) معاني القرآن 1 / 161 ، 2 / 187.

(5) معاني القرآن 1 / 162.

(6) ما يجوز للشاعر في الضرورة / 100.

ذكر القزاز أن لجوازه وجهاً في العربية ((وهو أن الشاعر له أن يجري المعتل مجرى السالم، فيتوهم أن الياء كانت متحركة، وأنه أسكنها للجزم على أصل ما يفعل في السالم)) [1]

ومن ذلك اثبات الياء في فعل الأمر في قول الشاعر :

ثم نادي إذا دخلتَ دمشقاً يا يزيدَ بنَ خالدِ بنِ يزيد [2]

شبه الفعل (نادي) بالصحيح نحو (سافرْ) فجعله مبنياً بحذف الحركة لا بحذف الحرف.

ومن ذلك قراءة ابن كثير﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ ليوسف: 90]. بإثبات الياء في (يتقي) [3] قيل فيها أقوال [4] :

1. أنه مجزوم بحذف حرف العلة والياء ناشئة عن إشباع الحركة.
2. أنه مجزوم بحذف الحركة على لغة من يقول : (لم يرميْ).
3. أنه مرفوع على توهم أن (مَن) موصولة وجزم (يصبر) على توهم كون (مَنْ) شرطية جازمة لفعل الشرط.

ومما جاء على ذلك قراءة الحسن لقوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ لهود: 15]. بإثبات الياء في (نوفي) [5]، فإنه يحتمل أن

---

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة / 100 ـ 101.

(2) ما يجوز للشاعر في الضرورة / 101، 159.

(3) ينظر : السبعة في القراءات / 351.

(4) ينظر: الفصول والغايات / 124 ، والبحر المحيط 5 / 342 ـ 343 ، وشرح التصريح 1 / 88 ، والتأويل النحوي في القرآن الكريم 2 / 1213.

(5) ينظر : مختصر في شواذ القراءات / 64.

يكون مجزوماً بحذف الحركة المقدرة على لغة من يقول: (ألم يأتيك) وهي لغة لبعض العرب [1].

أما ما جاء من إثبات الواو في الجزم فقول الشاعر:

هجوتَ زبانَ ثم جئتَ معتذراً من هجوِ زبّان لم تهجو ولم تدعِ [2]

ذكروا أن الشاعر قدّر الضمة في الواو كما قدرها في الياء ثم حذفها للجزم قال ابن جني ((قدّره أن يكون في الرفع (هو يهجُوُ) فاسكن الواو في (لم تهجو) كما أسكن الياء في (ألم يأتيك) للجزم، وهذا في الياء أسهل منه في الواو؛ لأنّ الواو وفيها الضمة أثقل من الياء وفيها الضمة)) [3]. ويحتمل هذا جميع الأوجه التي ذكرت في المعتل بالياء.

ومن ذلك ما أنشده الكسائي:

أيا خالد فاكسوهما حلّتيهما فإنّكما إن تفعلا فتيانِ [4]

يرى أبو علي أنه يحتمل وجهين [5]: الأول: أن يكون مسنداً إلى الواحد كقوله(لم تهجو). والثاني: أنه صرف الخطاب إلى الاثنين.

وجاء إثبات الألف في الجزم في قول عبد يغوث الحارثي:

وتضحكُ منّي شيخةٌ عبشميةٌ كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا [6]

---

(1) ينظر: البحر المحيط 5 / 301، واللهجات العربية في التراث / 87.

(2) معاني القرآن للفراء 1 / 162، 2 / 188، وكتاب الشعر 1 / 204، والمنصف 2 / 115.

(3) المنصف 2 / 115ـ116، وينظر: شرح الشافية 3 / 185.

(4) شرح القصائد السبع الطوال / 16، وكتاب الشعر 1 / 206، وضرائر الشعر / 45.

(5) ينظر: كتاب الشعر 1 / 207.

(6) ضرورة الشعر / 62، والمسائل الحلبيات / 84، وسر صناعة الإعراب 1 / 76.

واثبات الألف لا يجوز عند المحققين [1]؛ لأن الألف لا تقدّر فيها الضمة كما تقدّر في الياء والواو. وأجاز ذلك من النحويين الفراء [2] وأبو علي [3] وابن الشجري [4].

ووجه أبو علي هذا البيت توجيهين [5] :

أحدهما : أن يكون شبّه الألف بالياء فلم يحذفها للجزم كما لم يحذف الياء في قوله (ألم يأتيك).

والآخر : أنه حقّق الهمزة وحذف الألف فصار (ترْأ) ثم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فصارت (ترَأْ) ثم أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت (ترى) .

وأجاز ابن جني [6] أن يكون مجزوماً بحذف الألف (لم ترَ) ثم أشبعت الفتحة فنشأ عنها الألف. ومن ذلك قول الآخر :

إذا العجوزُ غضبت فطلّق ولا ترضّاها ولا تملّقِ [7]

قيل فيه إنه أثبت الألف في الجزم تشبيها بالياء [8]، أما ابن عصفور [9] فيرى أن الواو حالية وجملة (ولا ترضاها) حالية و (لا) نافية وليست ناهية، فجملة (ولا تملق) معطوفة على جملة (فطلق). ولعلّ هذا هو الصواب.

---

(1) ينظر : ضرائر الشعر / 46.
(2) ينظر : معاني القرآن 1 / 161 ، 2 / 187.
(3) ينظر : المسائل الحلبيات / 85 ـ 86 ، وسر صناعة الإعراب 1 / 76.
(4) ينظر : الأمالي الشجرية 1 / 86.
(5) ينظر : المسائل الحلبيات / 85 ـ 87 ، والمسائل العضديات / 37 ، والمسائل العسكرية / 264 ، وسر صناعة الاعراب 1 / 76 ـ 79.
(6) ينظر : المحتسب 1 / 68.
(7) المسائل الحلبيات / 86 ، والمسائل العضديات / 37 ، وكتاب الشعر 1 / 205 ، والمنصف 2 / 78 ، وسر صناعة الإعراب 1 / 78.
(8) ينظر : الامالي الشجرية 1 / 86.
(9) ينظر : ضرائر الشعر / 46 ـ 47 ، وخزانة الأدب 3/ 535.

وذكر ابن عصفور أن إثبات الألف في الجزم لا يجوز عند المحققين من النحويين وعزا ذلك لسببين [1] :

الأول : أن الجازم ليس له ما يحذفه إلاّ الحركة المقدرة في الألف، وإذا حذفت، وجب أن يرجع حرف العلة إلى أصله؛ لأن قلب الياء ألفاً إنما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا ذهبت الحركة للجزم وجب أن يصح لذهاب الحركة منه. فيقال لم تخشَيْ، ولم ترضَيْ.

والثاني : أن الواو والياء لما أمكن ظهور الحركة فيهما إذا أجريا مجرى الحرف الصحيح، حذف الجازم تلك الحركة الظاهرة ولم يحذف حرف العلة كما يفعل بالصحيح، ولا يمكن ظهور الحركة في الألف فتجري مجرى الحرف الصحيح.

ومما يدل على أن الحركة مقدّرة على الياء والواو في الفعل المضارع المعتل اللام أنها تظهر إذا أجري الفعل المعتل مجرى الصحيح كقول الشاعر :

فعوّضني منها غناي ولم تكنْ   تساويُ عندي غير خمسة دراهمِ [2]

وقول الآخر :

إذا قلتُ علّ القلب يسلوُ قيّضتْ   هواجسُ لا تنفكُّ تغريه بالوجدِ [3]

وفي قوله تعالى : ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [طه: 77]. قرأ حمزة (لا تخف دركاً ولا تخشى) [4] ذكروا في إثبات الألف في (ولا تخشى) ثلاثة أوجه[5] :

---

(1) ينظر : ضرائر الشعر / 46.

(2) ضرائر الشعر / 46 ، 273 ، وارتشاف الضرب 3 / 269 ، وموارد البصائر / 109.

(3) شرح التسهيل لابن مالك / 60 ، وارتشاف الضرب 3 / 269 ، وموارد البصائر / 110.

(4) ينظر : السبعة في القراءات / 421.

(5) ينظر : معاني القرآن للفراء 1 / 161 ـ 162 ، 2 / 187 ـ 188 ، وإعراب القرآن 2 / 351 ، وإعراب ثلاثين سورة / 67 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 2 / 150 ـ 151.

الأول : أنه على الاستئناف أي : وأنت لا تخشى، فيكون (لا تخشى) خبراً لمبتدأ محذوف.

الثاني : أن (تخشى) مجزوم وإن كان فيه الألف؛ لأن من العرب من يفعل ذلك [1] كما قال الشاعر :

ألـم يأتيك والأنباء تنمي   بمـا لاقت لبونُ بني زيادِ

الثالث : أن تكون الألف صلة لفتحة الشين أو إشباعاً لها ليطابق بين رؤوس الآيات. والوجه الأول هو الأقوى.

معاملة الاسم المنقوص معاملة الصحيح

الاسم الصحيح أصل للمعتل ولذلك جاز ردّ المعتل إلى الصحيح ومعاملته كمعاملته في الإعراب بالحركات في الرفع والجر مع أن القاعدة العامة هي أنه يعرب بالحركة المقدرة للثقل. قال سيبويه ((وقد يبلغون بالمعتل الأصلَ، فيقولون رادِدٌ في رادّ، وضَنِنوا في ضَنّوا ومررتم بجواريَ قبلُ)) [2].

واستدلّ النحويون على وجود هذه الأصول بما ظهر منها في الشعر. قال أبو علي ((ومما يدلك على نية الحركة هنا أن الشاعر إذا اضطرّ أخرج ذلك، فلو لا أنه الأصل ما كان ليفعل هذا)) [3].

وقال ابن الخشاب : ((ويدلك على أن الأصل في ياء (قاضي) وما أشبهه من الأسماء المنقوصة أن تتحرك في الرفع والجر بحركتي الإعراب تحريكُ الشاعر ايّاها وردّها إلى الأصل الذي كان لها إذا اضطرّ)) [4].

---

(1) ينظر : معاني القرآن للفراء 1/ 161.

(2) الكتاب 1 / 29.

(3) المسائل العسكرية / 260 ، وينظر : ضرورة الشعر / 59 ، والأمالي الشجرية 1 / 86.

(4) المرتجل / 40.

فمما ظهرت فيه الحركة والقياس فيه السكون قول ابن قيس الرقيات :

لا باركَ اللهُ في الغوانيِ هلْ   يُصبحْنَ إلا لهنّ مطّلبُ (1)

فحرك الياء بالكسرة في (الغوانيِ) والقياس سكونها ((ألا ترى أنه ما كان من ذوات الياء، فإنّ الرفع والخفض لا يدخلانه نحو : هذا قاضٍ فاعلم، ومررت بقاضٍ، فلما احتاج إليه الشاعر ردّه إلى أصله)) (2) وذلك لأنّ (غواني) فواعل كضوارب.

وقال جرير :

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضيٍ   ويوماً ترى منهنّ غولاً تغوّلُ (3)

أثبت الياء في (ماضيٍ) وحركّها بالكسر، والقياس حذف الياء في حال الجر وتنوين الاسم فنقول (ماضٍ) ((فهذا على لغة من يقول : هذا ماضيٌ وهو يمضيُ)) (4).

وقال الآخر :

ما إن رأيتُ ولا أرى في مدّتي   كجواريٍ يلعبْنَ في الصحراءِ (5)

أثبت الياء وحركها في (جواري) والقياس حذفها وتنوين الاسم فتقول (جوارٍ). وقد جمع الشاعر بين ضرورتين (6) : إحداهما أنه كسر الياء في حال

---

(1) الكتاب 3 / 314 ، والمقتضب 1 / 142 ، 3 / 354 ، والأصول في النحو 3 / 442.

(2) المقتضب 3 / 354 ، وينظر : 1 / 142.

(3) الكتاب 3 / 314 ، والمقتضب 1 / 144 ، 3 / 354 ، والأصول في النحو 3 / 443.

(4) المنصف 2/ 114.

(5) ضرورة الشعر / 68 ، والمسائل العسكرية / 261 ، والمفصّل / 386 ، وشرح المفصل 10 / 101.

(6) ينظر : ضرورة الشعر / 68 ، وضرائر الشعر / 44.

الجر، والأخرى أنه صرف ما لا ينصرف وكان الوجه لما أثبت الياء أن يمنع الاسم الصرف فيقول كجواريَ.

وجاء تحريك الياء في حالة الرفع كقول أبي خراش الهذلي :

تراه وقد فات الرماةَ كأنهُ   أمام الكلاب مصغيُ الخد أصلمُ [1]

حرك الياء من (مصغي) بالضم والقياس سكونها؛ لأن الضمة لا تظهر للثقل. واستدل ابن جني [2] بهذا البيت على أن أصل هذا معطي زيدٍ : معطيُ زيد. ومن ذلك قول جرير :

وعرقُ الفرزدقِ شرُّ العروقِ   خبيثُ الثرى كابيُ الأزندِ [3]

وقال الآخر :

وكأنّ بُلْقَ الخيلِ في حافاته   ترمي بهنّ دواليُ الزرّاعِ [4]

وقال آخر :

قد كادَ يذهبُ بالدنيا ولذتها   مواليّ ككباش العوس سحّاحُ [5]

وجاءت أسماء منقوصة على صيغ منتهى الجموع كان القياس فيها أن تحذف الياء منها وتنوّن في حالة الرفع والجر وتثبت مع الحركة في النصب، لكن هناك من يعامل هذه الأسماء معاملة الصحيح فيثبت الياء في حالة الجر مع الفتحة ويمنعها الصرف كما يمنع ضوارب.

---

(1) المنصف 2 / 81 ، والخصائص 1 / 258 ، والمرتجل / 40.

(2) ينظر : الخصائص 1 / 258.

(3) شرح التسهيل لابن مالك / 60 ، وموارد البصائر / 109.

(4) ارتشاف الضرب 3 / 278 ، وهمع الهوامع 1 / 183.

(5) ضرورة الشعر / 134 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 147 ، والمفصل / 385 ، وشرح جمل الزجاجي 2 / 595 ، وشرح الشافية 3 / 182.

وهناك خلاف في التنوين في نحو (جوار) وغيرها : أهو عوض عن الياء أم عن حركة الياء وكذلك خلاف في الصرف ومنعه. ذهب سيبويه والجمهور إلى أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة حذفاً لالتقاء الساكنين. وذهب المبرّد والزجاج إلى أن التنوين عوض عن حركة الياء التي حذفت لالتقاء الساكنين[1].

وذكر الزجاج رأي سيبويه، وهو أن التنوين دخل عوضاً من الياء، ورأي المبرّد وهو أن التنوين عوض من حركة الياء، وبيّن ذلك بقوله : ((الأصل في هذا عند النحويين (جواريٌ) بضمة وتنوين، ثم يحذف التنوين لأنه لا ينصرف فيبقى (جواريُ) يا هذا بضمة الياء، ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء فيبقى (جواريْ) بإسكان الياء ثم تدخل التنوينية عوضاً من الضمة فيصير (جواريْن) فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فيبقى (جوارٍ))) [2].

واختلف النحويون كذلك في صرف (جوارٍ) ونحوه فسيبويه يرى أنه ينصرف في حال الرفع والجر [3]. وقال المبرّد : ((فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض؛ لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين)) [4].

وذكر ابن يعيش [5] أن يونس وعيسى وأبا زيد والكسائي ينظرون الى (جوارٍ) ونحوه من المنقوص، فيصرفون كل ما كان له نظير من الصحيح

---

(1) ينظر : الكتاب 3 / 308 ، 310 ، وما ينصرف وما لا ينصرف / 112 ، والمنصف 2 / 70 ـ 72 ، وشرح المفصل 1 / 63 ـ 64 ، وظاهرة التنوين في العربية / 97 ـ 98.

(2) ما ينصرف وما لاينصرف / 112 ، وينظر : الكتاب (الحاشية) 3 / 310 ـ 311 ، والمنصف 2/ 70ـ 72 ، وشرح المفصل 1 / 63 ، والإيضاح في شرح المفصل 1 / 140 ـ 141 ، وشرح الكافية 1 / 58 ، وظاهرة التنوين / 97 ـ 99.

(3) ينظر : الكتاب 3 / 308.

(4) المقتضب 1 / 143 ، وينظر : المنصف 2 / 67 ، وما ينصرف وما لا ينصرف / 112 ، وشرح المفصل 1 / 63.

(5) ينظر : شرح المفصل 1 / 64 ، وينظر : شرح الكافية 1 / 58 ، وشرح التصريح 2 / 228.

مصروف، وإن لم يكن له نظير مصروف لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون في غير المعتل ويسكنون في موضع الرفع. والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريين.

وممّا جاء من الشواهد على إجراء المعتل مجرى الصحيح ومنعه الصرف قول الهذليّ :

أبيتُ على معاريَ واضحاتٍ بهنّ ملوّبٌ كدم العباطِ (1)

كان القياس (معارٍ) بحذف الياء لكنه عامله معاملة الصحيح فأثبت الياء ومنعه الصرف وذلك كراهة للزحاف (2).

وقال الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولىً هجوتُه ولكنّ عبدَ الله مولى مواليا (3)

كان قياسه (مولى موالٍ). قال سيبويه ((فلّما اضطرّوا إلى ذلك في موضع لا بدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل)) (4) وقال المبرّد : ((فإنما أجراه للضرورة مجرى ما لا علة فيه)) (5).

وقال الآخر :

قد عجبتْ مني ومن يُعيليا لما رأتني خلقاً مقلوليا (6)

---

(1) الكتاب 3 / 313 ، والأصول في النحو 3 / 444.

(2) ينظر : الأصول في النحو 3 / 444 ، والخصائص 3 / 63 ، وتحصيل عين الذهب / 483.

(3) الكتاب 3 / 313 ، والمقتضب 1 / 143 ، والأصول في النحو 3 / 445.

(4) الكتاب 3 / 313.

(5) المقتضب 1 / 143.

(6) الكتاب 3 / 315 ، والمقتضب 1 / 142 ، والأصول في النحو 3 / 444.

كان قياسه أن يكون (يُعيلٍ) إلا أنه أجراه على الأصل ((لأنه لما بلغ بتصغير (يعلى) الأصل صار عنده بمنزلة (يعلم) لو سميت به رجلاً؛ لأنه إذا تم لم ينصرف)) (1)

وقال الكميت :

خريعُ دواديَ في ملعبٍ　　　تأزّرُ طوراً وتُلقي الإزارا (2)

كان القياس أن يقول (داودٍ) ((إلا أنه لما اضطرّ الشاعر أخرجه على الأصل فلم يصرفه)) (3).

وقال أمية بن أبي الصلت :

له ما رأت عينُ البصيرِ وفوقَهُ　　　سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سمائيا (4)

كان القياس أن يقول (سبع سماءٍ). وفي هذا البيت ثلاثة أوجه من الضرورة(5):

الأول : أنه جمع سماء على سمائي وحقه أن يقول سمايا.

الثاني : أنه حرك في موضع الجر وكان حكمه أن يكون (سبع سماءٍ).

الثالث : أنه أجرى الياء في (سماء) مجرى الياء في ضوارب فمنعه الصرف.

---

(1) المقتضب 1 / 143 ، وينظر : الأصول في النحو 3 / 444.

(2) الكتاب 3 / 316 ، والمقتضب 1 / 144.

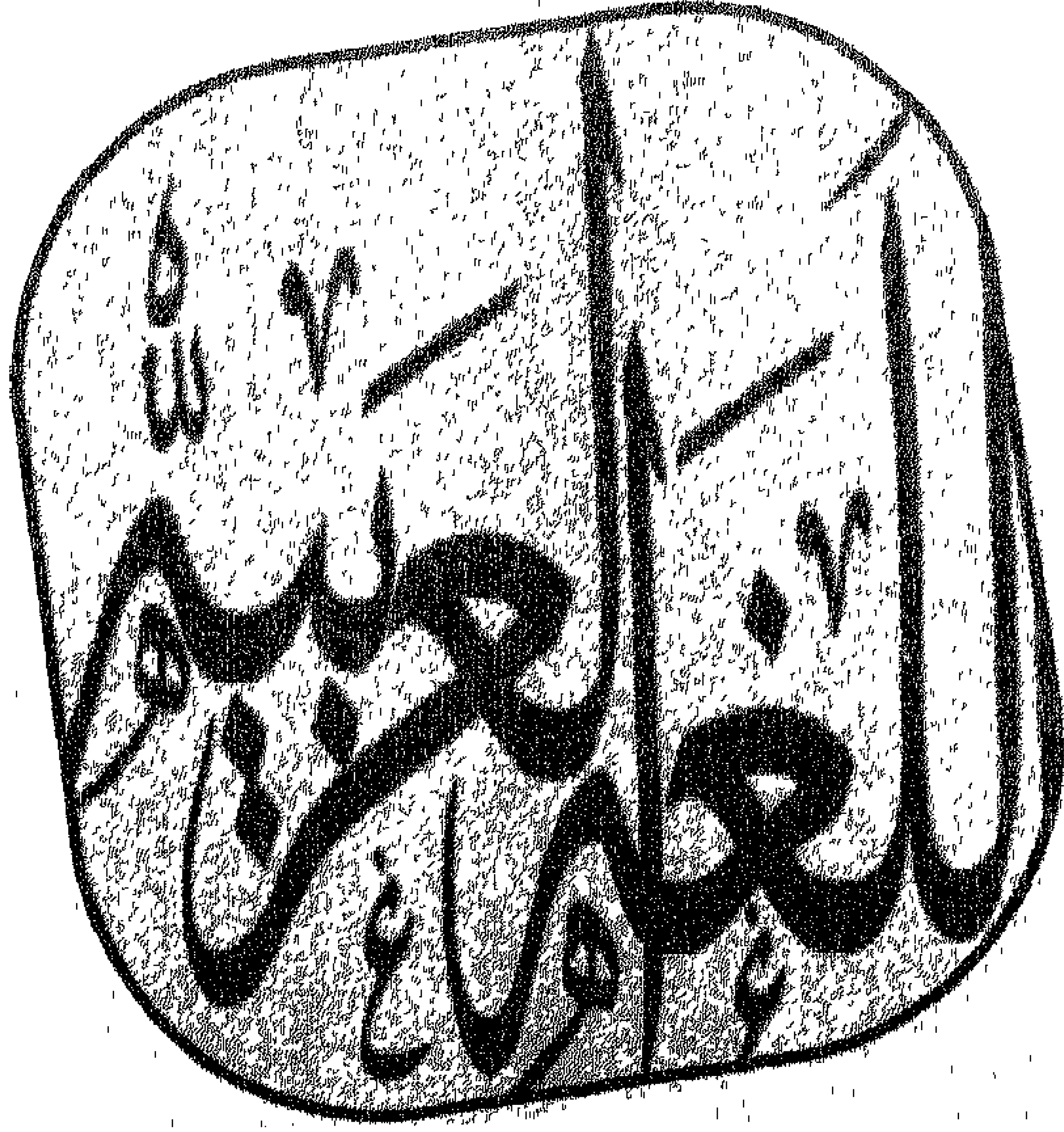
(3) ما ينصرف وما لا ينصرف / 144.

(4) الكتاب 3 / 315 ، والأصول في النحو 3 / 445.

(5) ينظر : المقتضب 1 / 44 ، والأصول في النحو 3 / 445 ، والمنصف 2 / 68 ـ 69 ، وضرورة الشعر / 69 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 2 / 877.

الفصل الثاني

الاتصال بالضمائر



المبحث الأول: ردّ المحذوف.

المبحث الثاني: الإضافة إلى الضمير.

المبحث الثالث: البناء والإعراب.

المبحث الرابع: حروف الجرّ.

الفصل الثاني

الاتصال بالضمائر

المبحث الأول

ردّ المحذوف

إلحاق الواو بالضمير:

الأصل في ضمير المفرد المذكّر الغائب المتصل أن تلحقه الواو في الوصل وأن تحذف منه في الوقف وذلك ؛ لأن الوصل تجري فيه الأشياء على أصولها فنقول ضربهو ورأيتُهو وأعطيتُهو وتحذف هذه الواو في الوقف، لأنها زائدة ولأن الوقف موضع تغيير فتقول: رأيتُهْ وأعطيتُهْ وضربتُهْ [1].

وعلل سيبويه زيادة الواو على هاء المذكر بأنها زيدت لمقابلة الألف في هاء المؤنث فإنما ((جاءت الهاء مع ما بعدها ههنا في المذكر كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث وذلك قولك ضربها زيدٌ وعليها مالٌ)) [2].

أما المبرّد فعلة زيادة الواو عنده هي ((لأنّ الهاء خفيّة، فتوصل بها الواو إذا وصلت، فإن وقفت لم تلحق الواو لئلا يكون الزائد كالأصلي)) [3].

ولعلّ وجه الصواب في زيادة الواو أن هذا الضمير المتصل مختصر [4] من ضمير الرفع المنفصل (هو) بحذف حركة الواو هي الفتحة فصار الضمير (هُوْ) ثم

---

(1) ينظر: المقتضب 1 / 264، ومعاني القرآن وإعرابه 1 / 50.

(2) الكتاب 4 / 189.

(3) المقتضب 1 / 36، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 1 / 50.

(4) ينظر: شرح الكافية 2 / 211، والفوائد الضيائية 2 / 77.

حذفت الواو للتخفيف. فإن كان قبل الهاء كسرة جاز أن تتبعها واواً أو ياء. أما الواو فعلى الأصل [1]، وأما الياء فلقرب الجوار، لأنّ الضمة مستثقلة بعد الكسرة، والكسر مع الياء هو الأكثر في الاستعمال [2] فنقول مررت بهي وفي دارهي.

أما أهل الحجاز فلزموا الأصل فهم يقرؤون [3] ((فخسفنا بهو وبدارهوالأرض)). أما سيبويه [4] فعلل كسر الهاء بعد الياء والكسرة بكونها خفيّة كما أن الياء خفيّة وأنها من حروف الزيادة، وأنها من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء.

أما إذا كانت الهاء بعد حرف من حروف المدّ واللين فإنّ حذف الياء والواو في الوصل ـ عند سيبويه ـ أحسن وذلك ((لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء، والواو تشبههما في المد، وهي أختهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا. وهو أحسن وأكثر)) [5].

أما المبرّد فاختار حذف حرف اللين أيضاً فنقول: عليه مالٌ وهذا أبوه ورأيت أباه وعلل المبرّد حذف الياء والواو بأن ((الهاء خفية، والحرف الذي يلحقها ساكن، وقبلها حرف لين ساكن فكرة الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفي)) [6].

---

(1) ينظر: الضمائر في اللغة العربية / 87.

(2) ينظر: المقتضب 1 / 37، 264.

(3)ينظر: المحتسب 67/1، والآية في المصحف هي: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [القصص:81].

(4) ينظر: الكتاب 4 / 195.

(5) الكتاب 4 / 189.

(6) المقتضب 1 / 37، وينظر: 1 / 264 ـ 265، 266.

أما إذا كان ما قبل الهاء حرفاً صحيحاً ساكناً نحو منْهُ وعنْهُ فإن سيبويه[1] يرى أنّ الإتمام أجود معللاً ذلك بأنّ هذا الساكن ليس حرف مدّ وأن الهاء حرف متحرك. أما المبرّد [2] فيرى أن المتكلم مخيّر إنْ شاء أثبت وإن شاء حذف فإنّ له أن يقول ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران: 7] أو (منهو آيات محكمات) أما إذا كان ما قبل الهاء متحركاً فلا يكون إلا إثبات الواو ؛ لأنّه لا علة للحذف هنا.

ولعلّ الصحيح [3] هو أنه لا فرق بين الهاء المسبوقة بحرف المد واللين أو الحرف الصحيح الساكن في جواز الوجهين إثبات الواو وحذفها.

أما ضمائر الجمع المذكر فإنّ الأصل فيها أيضاً أن تلحقها واو فالأصل في أنتم أنتمو [4] وفي هم همو [5] وفي ذهبتمْ ذهبتمو وفي ضربتم ضربتمو وفي عليكم عليكم عليكمو. وذكر ابن الخشاب: ((أن الأصل في جميع ضمائر الجموع المذكرة مما فيه الميم أن تأتي بعدها واو، وتكون الميم عندهم لمجاوزة الواحد، والواو لتعيين أن المجاوزة الى جمع لا إلى تثنية، كقولك في أنتم: أنتمو، وفي هم: همو، وفي قمتم: قمتمو، وكذا في المنصوب والمجرور، ما اتصل وما انفصل كقولك: رأيتكمو، ورأيتهمو، وبكمو، ومنهمو، إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفاً وسكنوا الميم قبلها بحذف ضمتها... وإن استعمل الأصل، ورُدَّ المحذوف فجيد

(1) ينظر: الكتاب 4 / 190.

(2) ينظر: المقتضب 1 / 38.

(3) ينظر: الكتاب 4 / 189 (السيرافي).

(4) ينظر: الضمائر في اللغة العربية / 33.

(5) ينظر: المرجع نفسه / 42.

كثير في استعمالهم الفصيح، يقرأ به في القرآن ويتكلم به الفصحاء في النثر والنظم)) [1].

ومما لحقته الواو ضمير الجمع المتصل (هم) في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾[الفاتحة: 7] في قراءة (عليهمو) بضم الهاء وإثبات الواو وهي قراءة عدد من القراء [2]، قال عنها النحاس: ((وهذا هو الأصل أن تثبت الواو كما ثبتت الألف في التثنية)) [3]. أما ابن جني فذكر أن (عليهمو) هي الأصل ؛ ((لأنها رسيلة[4] عليهما في التثنية، أعني ثبات الواو كثبات الألف. وينبغي أن تعلم أن أصل هذا المضمر الهاء، ثم زيدت عليها الميم علامة لتجاوز الواحد من غير اختصاص ؛ ألا ترى الميم موجودة في التثنية (عليهُما). وأما الواو فللإخلاص الجمعية)) [5].

أما إثبات هذه الواو وحذفها فقال عنه سيبويه: ((وإذا كان الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفت وإنْ شئت اثبتّ. فإن حذفت أسكنت الميم. فالإثبات: عليكمو وأنتمو ذاهبون ولديهمي مال فأثبتوا كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت عليكما وانتما ولديهما)) [6]. وتحذف هذه الواو للتخفيف وتسكن الميم بحذف ضمتها ((وإنّما كان ذلك ؛ لأن التثنية تلزمها الألف فلا يكون ها هنا التباس)) [7].

---

(1) المرتجل / 284، وينظر: المقتضب 1/ 268 ـ 269، والتكملة 206 ـ 207، وشرح المفصل 3/ 87، والضمائر في اللغة العربية / 33، 42.

(2) ينظر: السبعة في القراءات / 108 ـ 111، ومعجم القراءات القرآنية 1/ 12 ـ 14.

(3) إعراب القرآن 1/ 175.

(4) أي: نظيرة.

(5) المحتسب 1/ 44، وينظر: سرّ صناعة الاعراب 1/ 432، والبيان في غريب إعراب القرآن 1 / 39.

(6) الكتاب 4 / 191.

(7) المقتضب 1 / 268، وينظر: المرتجل / 284، وشرح المفصل 3 / 95.

والدليل على وجود هذه الواو بعد ميم الجمع أنهم ((جاءوا بالأصل، وذلك نحو: كنتمُ اليومَ، وفعلتمُ الخيرَ، وعليهمُ المالُ)) [1] عندما احتاجوا إلى التحريك لالتقاء الساكنين كما قالوا: مذُ اليوم فحركوا بالضمة ؛ لأنها الاصل ولم يحركوا بالكسر الذي هو أصل التحريك عند التقاء الساكنين، وردّ الأصل أولى من اجتلاب الاجنبي .

ويرى النحويون أن الواو زيدت في المذكر لتقابل النون في المؤنث، فإن الواو في (فعلوا) تقابل النون في (فعلْن) والواو في (فعلتمو) تقابل النون الثانية المشددة من (فعلتُنّ). ((فكل موضع لا تكون علامة المذكر فيه واواً في الأصل فالنون فيه مضاعفة ليكون الحرفان بإزاء الحرفين. وكل موضع علامة المذكر فيه الواو وحدها، فنون المؤنث فيه مفردة. وتقول فيما كان لمؤنث: ضربتُنّ وقلتُنّ، وقلت للمذكرين: ضربتمو وقلتمو، وفي المفعول: ضربتكنّ كما تقول: ضربتكمو وأكرمتكمو. والموضع الذي تكون فيه مفردة ضربن كما تقول للمذكرين ضربوا وأكرموا فلا تلحق إلا واواً واحدة)) [2]. وفعلوا ذلك بأن جعلوا علامة المذكر بحرفين كما كانت علامة المؤنث بحرفين ((لئلا يكون المذكر أنقص من المؤنث والمذكر أقوى من المؤنث)) [3].

واستدل ابن يعيش على أن ثبوت الواحد هو الاصل بثلاثة أمور هي [4]:

1 ـ أنّ الواو تكون علامة ضمير الجمع في الفعل نحو: قاموا.

2 ـ أنّ علامة جمع المؤنث حرفان فكذلك علامة جمع المذكر.

3 ـ ظهور هذه الواو مع الضمير في نحو (أعطيتكموه)، لأنّ الضمائر ترد

---

(1) الكتاب 4 / 194.

(2) المقتضب 1 / 270 ـ 271، وينظر: الكتاب 4 / 201 ـ 202، والتكملة / 206.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن 1 / 39.

(4) ينظر: شرح المفصل 3 / 95.

الأشياء إلى أصولها في أغلب الأمر.

ردّ الواو المحذوفة:

من القواعد التي كررها النحويون في مسائل عدة قاعدة ((الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها)) [1] وقد أفصح الشيخ يس المراد بهذه العبارة التي أوردها الشيخ خالد الأزهري فقال: ((قوله (ترد الأشياء إلى أصولها) أي تردا الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو: يدك ودمك ؛ لأن أصله غير مستعمل، إلا أنه يشكل عليه ردّ الياء في يد ودم في التصغير حيث قال: يديّة ودميّ، إذ لو لم يكن مستعملاً لم يرد إليه شيء)) [2].

وسيبويه أول من أورد هذه القاعدة في باب وضعه هو (باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله) [3] ذكر فيه من ذلك ردّ اللام إلى أصلها وهو الفتح مع الضمير في نحو: لهُ ولك، وفي المستغاث به نحو يا لبكر لزيد. ومن ذلك ردّ الواو المحذوفة إذا جاء بعدها ضمير نحو (أعطيتكموه). قال سيبويه:((وقد شبّهوا به قولهم: أعطيتكموه، في قول من قال أعطيتكمْ ذلك، فيجزم، ردّوه بالإضمار إلى أصله كما رده بالألف واللام حين قال: أعطيتكمُ اليومَ فشبهوا هذا بلكَ وإن كان ليس مثله ؛ لأن من كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء وإنمثله)) [4].

أما يونس [5] فإنّه لا يعيد الواو مع المضمر كما كان ذلك مع المظهر فيقول: أعطيتكمْه وأعطيتُكمْها كما يقول أعطيتكمْ درهماً. وردّ الواو أكثر وأعرف وبه ورد القرآن الكريم قال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ اهود:

---

(1) شرح التصريح 1 / 196 .

(2) حاشية يس 1 / 196.

(3) الكتاب 2 / 376.

(4) الكتاب 2 / 377.

(5) ينظر: الكتاب 2 / 377، والأصول في النحو 2 / 124. وسر صناعة الإعراب 1 / 103.

28]. وقال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخرف: 72]. وقال تعالى: ﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾[إبراهيم: 34].

وذكر عبد القاهر الجرجاني[1] أن المضمر يرد الشيء إلى أصله، فمن ذلك أنهم يقولون: أعطيتكمْ فيحذفون الواو التي هي بإزاء الألف في أعطيتكما للاستخفاف، فإذا جاء الضمير عادوا إلى الأصل وردّوا الواو فقالوا: الدرهم أعطيتكموه، ثم وصف ما ذهب إليه يونس بالشذوذ الذي لا يلتفت إليه.

وقال أبو البركات الانباري عن قوله تعالى ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾: ((وأثبتالواو في (أنلزمكموها) رداً إلى الأصل؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها كقولك: المال لزيدٍ ولَه فترد اللام إلى أصلها وهذا الفتح مع المضمر وإن كنت تكسرها مع المظهر نحو المال لِزيد؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها)) [2].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِيٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأنفال: 44] قال أبو البركات: ((وردّت الواو وميم الجمع مع المضمر؛ لأن الضمائر ترد المحذوفات إلى أصولها)) [3].

ردّ النون المحذوفة من (لدن ويكن):

الضمير مما يرد الشيء إلى أصله فمن ذلك ردّ نون لدن؛ لأن في لدن لغات عدّة منها لدُ بحذف النون ((ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل تقول: من لدنْه ومن لدني)) [4].

---

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 143.

(2) البيان في غريب أعراب القرآن 2 / 12.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن 1 / 389، وينظر: 1 / 89.

(4) الكتاب 3 / 286.

والمضمر الذي تضاف إليه لدن لا يخلو من أن يكون غائباً أو متكلماً أو مخاطباً. والإضافة إلى جميع هذه الضمائر لا تكون إلاّ يرد النون التي تحذف في الإضافة إلى المظهر ((وذلك أن الضمير تردّ فيه الأشياء إلى أصولها)) [1].

فالإضافة إلى الغائب نحو من لدنه قال تعالى: ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الكهف: 2]. والإضافة إلى المخاطب من لدنْكَ قال تعالى: ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: 5]. والإضافة إلى المتكلم من لدنيّ قال تعالى: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ﴾ [الكهف: 76].

وذكر ابن سيده [2] أن ما يحذف مع المظهر أو يبدل إذا وصل بالمضمر يردّ إلى الأصل كقولهم: من لدُ الصلاة. فإذا وصلوه بالمضمر قالوا من لدنْه ومن لدنيّ.

أما حذف النون من (يكون) في الجزم فإنه يكون بشرط كونه مجزوماً بالسكون غير متصل بضمير نصب كقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم: 20]. أما إذا اتصل الضمير بالفعل فإنّ النون تعود فنقول (إن يكنْه) ؛ لأنّ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها [3] فلا يحذف معها بعض الأصول.

ردّ (في) مع الظرف:

الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ومن ذلك ردّ (في) المقدرة في الظرف تقول: قمت اليومَ وقمت في اليوم ((ومعنى (في) موجود وإنْ لم تذكرها. ويدلك على ذلك أنّك إذا قلت: قمت اليوم ثم كنيت عن اليوم قلت: اليوم قمتُ فيه)) [4].

---

(1) المسائل الشيرازيات 1 / 85.

(2) ينظر: المخصص 17 / 148، والامالي الشجرية 1 / 222.

(3) ينظر: شرح التصريح 1 / 196.

(4) شرح عيون الإعراب / 142.

وظرفا الزمان والمكان لا يصل الفعل إلى ضميرهما إلاّ بـ (في) لأنها تفيد الظرفية والوعاء وإذا اتصل الضمير بها ردّها إلى أصلها، فلذلك لم يصل الفعل إلى ضميرهما إلا بـ (في)[1].

وذكر ابن عصفور[2] أنهم اتسعوا في الظرف ما لم يتسعوا في غيره، والمجرورات تشبه الظروف، وذلك أنّ كل ظرف في التقدير مجرور بـ (في) ولذلك إذا أضمر عاد إلى أصله فتقول: يوم الجمعة صمت فيه. فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع.

وللاتساع فائدة تظهر في موضعين[3]:

الأول: إذا كنيّ عنه وهو ظرف فلا بدّ من ظهور (في) مع المضمر تقول: اليومُ قمتُ فيه؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها. وإذا جعل الظرف مفعولاً به على السعة لم تظهر (في) معه؛ لأنها لم تكن منويّة مع الظاهر فتقول: اليومُ قمته. والذي سرتُهُ يوم الجمعة.

والثاني: إذا جعل الظرف مفعولاً به على السعة جازت الإضافة إليه كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار. أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما قالوا: يا ضارب زيدٍ. فإذا أضيف لا يكون إلا مفعولاً به على السعة.

ردّ اللام المقدرة في المفعول لأجله:

إذا قلت: ضربتُ زيداً تأديباً، فاللام مقدرة، وأصله ضربت زيداً للتأديب؛ لأن المفعول لأجله جواب لسؤال هو: لم ضربت زيداً؟ ((إلا أنه أسقط اللام ونصب

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1 / 332.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1 / 439.

(3) ينظر: الأصول في النحو 1 / 196، وشرح المفصل 2 / 46، والأشباه والنظائر 1 / 37، 276.

ولهذا تعاد إليه في مثل: ابتغاءُ الثواب تصدقتُ له ؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها)) [1].

وسبب عودة اللام أنه الآن ليس مفعولاً له، وإنما كان ذلك في الأصل، أي: تصدقت ابتغاءَ الثواب.

دخول تاء التأنيث على الفعل.

إذا أسند الفعل الى ضمير المؤنث المجازي وجب تأنيث الفعل فتقول: الشمس طلعت، ولا يجوز: الشمس طلع. وهذه التاء: ((إنما تدخل لتأنيث الفاعل إيذاناً منهم بأنه مؤنث فيعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره)) [2].

وعلّل الأندلسي ذلك بقوله: ((إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهره، لأن الأصل إلحاق العلامة والضمير يرد الشيء الى أصله، فوجب أن لا تحذف العلامة ؛ لأن ذلك خلاف مقتضاه)) [3].

تشديد (إنْ وأنْ وكأنْ):

هذه الحروف مشبهة بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني نقول: إنّ محمداً أخوك، وإنك قائمٌ. وتخفف (إنّ) وفي عملها حينئذ خلاف فمنهم من يعملها ومنهم من يلغي عملها لزوال شبهها بالفعل [4]، فإذا عملت كانت بمنزلة المشدّدة في كل شيء إلاّ أن اسمها لا يكون مضمراً إلا في ضرورة، ولعل سبب ذلك كونها فرعاً من المشددة والفرع ينحط أبداً عن درجة الأصل، فعملت

---

(1) همع الهوامع 3 / 133.

(2) شرح المفصل 9/ 27، وينظر: شرح الكافية 2/ 401.

(3) الأشباه والنظائر 1/ 275.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 195.

المشددة في المظهر والمضمر واقتصر عمل المخففة على المظهر نقول: إنْ زيداً لقائم. ولا نقول: إنْك لقائم ونحن نريد إنّك لقائم، وسبب ذلك أنّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها [1]، وجاء إعمالها في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ هود: 111. على قراءة من خفّف(إنّ) [2].

أما (أنّ وكأنّ) فإنهما إذا خففا بقيا عاملين، إلا أنّ اسمهما لا يكون إلاّ مضمراً محذوفاً، أي ضمير شأن فنقول: يعجبني أنْ زيدٌ قائم، وكأنْ زيدٌ قائمٌ، فإنّ اسم (أنْ) و (كأنْ) ضمير شأن محذوف. والتقدير: يعجبني أنه زيد قائم، وكأنه زيد قائم.

أما سبب التزام حذف اسمهما إذا كان ضميراً ؛ فلأنّ الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، فلو ظهر الضمير لوجب ردّ (أنْ) و (كأنْ) إلى أصلهما وهو التشديد[3] ؛ ولهذا قال ابن جني عن قول الشاعر:

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني   فراقكِ لم أبخلْ وأنتِ صديق [4]

((خفّفها وأعملها في المضمر، وهذا بعيد، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها، وكان حكمه إذا أعملها في المضمرات أن يثقلها ؛ ولكنه حمل المضمر على المظهر، وهذا شاذ)) [5].

وعلل الخضري عمل (أنْ) في ضمير محذوف بقوله: ((فإنما عملت في ضمير محذوف لتكون كلا عاملة إظهاراً لضعفها بالتخفيف لئلا تظهر مزية الفرع على أصله)) [1].

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1 / 437 ـ 438.

(2) وهي قراءة ابن كثير ونافع، وقراءة حمزة والكسائي بتشديد نون (إنّ). ينظر: السبعة في القراءات / 339.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1 / 436.

(4) المنصف 3 / 128.

(5) المنصف 3 / 129.

المبحث الثاني
الإضافة إلى الضمير

إضافة كلا وكلتا :

تضاف كلا وكلتا إلى الظاهر وإلى المضمر. أما في الإضافة إلى الظاهر فتثبت ألفهما، وفي الإضافة إلى المضمر تثبت الألف في الرفع وتقلب ياء في النصب والجر.

وشبّه ابن الخشاب قلب الألف في حال الاتصال بالضمير بقلب ألف (على ولدى وإلى) حين تقول: عليهما ولديهما وإليهما، كذلك تقول: كليهما وكلتيهما في النصب والجر. ((وخُصّ هذا القلب بالجرّ والنصب دون الرفع ؛ لأن على وإلى لاحظ لهما في الرفع، فلم يكن لهما في الرفع حال فتحمل عليهما حال كلا وكلتا في الرفع فتغيّرا لذاك، فبقيت ألفهما على أصل ما ينبغي أن تكون عليه فلم تغير)) [2].

وعلّل ابن الشجري [3] إعرابهما بالحركات في الإضافة إلى المظهر، وبالحروف كالمثنى في الإضافة إلى المضمر بأنّ ذلك من باب إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع، لأنّ الإعراب بالحركات أصل والإعراب بالحروف فرع كما أن المظهر أصل والمضمر فرع عليه.

=

(1) حاشية الخضري 1 / 146.

(2) المرتجل / 68، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 450، والاشباه والنظائر 1 / 276.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية 1 / 189، والإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 450.

وعلّل ابن فلاح قلب الألف إلى الياء في حالة الإضافة إلى المضمر بقوله ((وخصّ التغيير مع المضمر دون المظهر ؛ لأن المضمر يرد الشيء إلى أصله)) [1] ولعل الأصل الذي ردّا إليه هو أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية فروعي الإفراد اللفظي في الإضافة إلى المظهر وروعي معنى التثنية في الإضافة إلى المضمر كما روعي هذا المعنى فحمل عليه في قول الشاعر:

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي [2]

فقال (أقلعا) حملاً على معنى التثنية في (كلا) وقال (رابي) حملاً على اللفظ.

إضافة الكاف و (ذو):

ذكر القزاز القيرواني أنه مما يجوز للشاعر ((وصلُ المضمر بما يرجع مع المضمر إلى أصله)) [3]. من ذلك كاف التشبيه، فإنّ أصلها (مثل) فإذا قلت: (أنت كزيد) جاز وكان المعنى (أنت مثل زيد) فإذا أضمرت زيداً وجب أن تقول (أنت مثله) أما الشاعر فيجوز له أن يقول (أنت كه) ؛ لأنه يشبهه بقوله (له) [4] كما قال الشاعر (العجاج):

❖ وأمَّ أوعالٍ كها أو أقربا ❖ [5].

وقال أيضاً:

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا كهُ ولا كهنّ إلاّ حاظلاً [6]

---

(1) الاشباه والنظائر 1 / 276.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 447.

(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة / 341.

(4) ينظر: الكتاب 2 / 385.

(5) الكتاب 2/ 384، وما يجوز للشاعر / 341.

(6) الكتاب 2 / 384، وما يجوز للشاعر / 342.

((فوصل الضمير بالكاف وكان الوجه أن يرجع إلى الأصل)) [1]، وعللوا امتناع دخول الكاف على المضمر بأنه ((لترددها بين الاسم والحرف، وذلك اشتراك فيهما، والاشتراك فرع، والضمير يرد الاشياء إلى اصولها ولا اصل لها، ولهذه العلة امتنع دخول (حتى) أيضاً على المضمر)) [2].

ومن ذلك (ذو) أصله (صاحب) فإذا قلت: هذا ذو الجُمّة تريد: صاحبها. فإذا أضيف إلى الضمير قلت: هذا صاحبها [3].

إضافة اسم الفاعل إلى الضمير:

فصّل ابن أبي الربيع مسألة اسم الفاعل المضاف إلى الضمير في نحو: هذا ضاربُك. وهذا المكرمُك. فذكر أن للنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب [4]:

المذهب الأول: مذهب أبي الحسن الأخفش [5]، ومؤداه أن الضمير في موضع موضع نصب. وحجته أننا إذا قلنا: هذا ضاربُ زيدٍ، فأصله: ضاربٌ زيداً، فأسقطوا التنوين وأضافوا طلباً للخفة. والضمير المتصل يسقط مع التنوين للاتصال، فلا تكون الإضافة. فلا يكون الخفض إلا أن تضيف اسم الفاعل إضافة محضة فتقول: هذا ضاربُك، على معنى: هذا الذي أعدّ لضربك.

المذهب الثاني: مذهب الجرميّ والمازنيّ والمبرّد [6]، ومؤداه أن الضمير مخفوض في جميع أحواله. وحجتهم أنّ هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله، ولا يتصل الاسم بالاسم إلاّ على جهة الإضافة، وإذا صحّت الإضافة صح الخفض.

---

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة / 342.

(2) الأشباه والنظائر 1 / 276.

(33) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضروة / 342.

(4) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 1047 ـ 1049، وينظر: شرح جمل الزجاجي 1 / 556 ـ 558.

(5) ينظر: معاني القرآن 1 / 84، وشرح جمل الزجاجي 1 / 557.

(6) ينظر: المقتضب 1/ 248 ـ 249، 4 / 152.

المذهب الثالث: مذهب سيبويه [1] ومؤداه أنّ هذا الضمير المتصل باسم الفاعل يعتبر بالظاهر الذي ليس فيه ألف ولام، ولا هو مضاف إلى ما فيه الألف واللام، ففي نحو: هذا ضاربُك، الضمير في موضع خفض؛ لأننا لو وضعنا زيداً مكانه فقلنا: هذا ضاربُ زيد، كان زيد مخفوضاً، فكذلك الضمير. وفي قولنا: هذا المكرمُك، تكون الكاف في موضع نصب؛ لأننا إذا استبدلنا بالكاف اسماً ظاهراً، قلنا هذا المكرمُ زيداً. وفي قولنا: هؤلاء المكرموك، يجوز أن يكون الكاف في موضع نصب أو جرّ؛ لأننا نقول: هؤلاء المكرمون زيداً، وهؤلاء المكرمو زيدٍ. ومذهب سيبويه أحسن المذاهب الثلاثة [2].

ويرى ابن الشجري [3] أن الإضافة من حق الاسم فعمل اسم الفاعل الجرّ بحق الأصل في نحو: ضاربُ زيدٍ، وعمله النصب بحق الفرع وهو الشبيه بالفعل في نحو ضاربٌ زيداً. فلما اتّصل به الضمير في نحو: هذا ضاربُك وهذان ضارباك وهؤلاء ضاربوك، لزمه الأصل وهو الإضافة، وحذف منه التنوين لأجلها، وإنما ردّ إلى أصله وهو الإضافة لما اتصل به الضمير ((لأن الضمير يرد ما اتصل به إلى أصله)) [4].

إضافة (آل) إلى الضمير:

اختلفوا في ألف (آل): أهي منقلبة عن هاء أم عن واو؟ قال سيبويه بالأول وأصله عنده أهل، وقال بالثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل يؤول إذا رجع. ويظهر أثر القولين في التصغير فيقال على رأي سيبويه أُهيل وعلى رأي الكسائي

---

(1) ينظر: الكتاب 1 / 187 . 188.

(2) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 2 / 1049 . 1050.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية 1 / 199.

(4) الامالي الشجرية 1 / 199.

أويل [1]. وقال النحاس ((الأصل في (آل) أهل ثم أبدل من الهاء ألف، فإن صغرته رددته إلى أصله فقلت: أُهيل)) [2].

وذكر ابن عصفور أن الهمزة أبدلت من الهاء في (آل) وأصله (أهل) فأبدلت الهاء همزة فقيل (أأْل) ثم أبدلت الهمزة ألفاً فقيل (آل) [3] ثم استدل على ذلك بالتصغير في قولهم (أُهيل) ولو كانت منقلبة عن واو لقالوا (أويل) وأيّد كلامه بقوله: ((ومما يؤيد أن الأصل (أهل) أنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا (أهلك) و (أهله) ؛ لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها)) [4].

وذكر أنه لا يقال (آلك) و (آله) إلا قليلاً جداً كقول عبد المطلب:

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك [5]

وقول الآخر:

أنا الرجل الحامي حقيقة والدي وآلي، كما تحمي حقيقة آلكا [6]

ويرى القزاز أنه يجوز للشاعر ردّ (آل) إلى (أصله) عند الإضمار فتقول (زيد من آل فلان) فإذا أضمرت وجب أن تقول (من أهله) لأن أصل (آل) (أهل) [7].

وقد ردّ السهيلي على النحاس والزبيدي ببيت عبد المطلب فقال: ((وفيه حجة على النحاس والزبيدي حيث زعما ومن قال بقولهما أنه لا يقال: اللهم صل على محمد وعلى آله ؛ لأن المضمر يرد المعتل إلى أصله، وأصله أهل، فلا يقال إلا

---

(1) ينظر: شرح التصريح 1 / 11 ـ 12.

(2) إعراب القرآن 1 / 223.

(3) ينظر: الممتع في التصريف 1 / 348، وينظر: لسان العرب (أهل).

(4) الممتع في التصريف 1 / 349.

(5) الممتع في التصريف 1 / 349.

(6) الممتع في التصريف 1 / 349.

(7) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة / 342.

وعلى أهله)) [1]، ولعل الصواب في هذه المسألة هو ما ذهب إليه السهيلي لجواز أن يكون اللفظان من مادتين مختلفتين وليس أحدهما منقلباً عن الآخر.

المبحث الثالث

البناء والإعراب

بناء الماضي على السكون:

يبنى الفعل الماضي على السكون إذ اتصل به ضمير رفع متحرك نحو: ضربْتُ وضربتَ وضربْتِ وضربْنا وضربْن وعلّلوا البناء على السكون بأنه ليس في أصول كلامهم أن تجتمع أو تتوالى أربع حركات، ولأن الفعل كالجزء من الفاعل، لأن الفعل لا يخلو منه [2].

لكنّ هناك من علل بناء الماضي على السكون بأن الأصل في البناء السكون وما بني على حركة فلعله عارضة ((وقد روجع الأصل بالنون في الماضي فروجع الأصل بها في المضارع)) [3].

وعلل السيوطي بناء الماضي على السكون بقاعدة ((الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها)) فقال ((إذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربْتُ وضربْنا، وعلّله ابن الدهان بأن أصله البناء وأصل البناء السكون والضمير يرد

(1) الروض الأنف 1 / 267، وينظر: الأشباه والنظائر 1 / 277.

(2) ينظر: الأصول في النحو 1 / 49 ـ 50.

(3) شرح الكافية الشافية 1 / 177.

أكثر الأشياء إلى أصولها... وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربع متحركات؛ لأنه يطّرد في استخرجْتُ وأشباهه)) [1].

بناء المضارع على السكون:

يبنى الفعل المضارع على السكون إذ اتصلت به نون النسوة واختلفوا في سبب بنائه فمنهم [2] من يرى أنه محمول على الماضي في بنائه وإنْ لم تكن علة بناء الماضي - وهي توالي أربع حركات - موجودة فيه. و((ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي - وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية - بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب وهما حقيقتان مختلفتان)) [3].

وعلّل بأن النون ((لما لحقت الفعل صار ما قبلها للحاقها وسطاً فوجب لذلك زوال الإعراب وبقي لذلك ساكناً فقالوا يضربْن فصار يضربن على هذا شبيهاً بضربن)) [4] وهناك وجه آخر لبنائه - عند عبد القاهر [5]- هو أن الفعل أصله البناء وأعرب المضارع لمشابهته الاسم فبنوه في بعض الأحوال ليدل على أن أصله البناء كما صححوا: القود والحوكة تنبيهاً على أن الأصل في باب ودار: بَوَبٌ ودَوَرٌ.

وهناك من يرى أن المضارع بني مع نون النسوة على السكون لاتصاله بالضمير، فإنما ((بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله)) [6].

إعراب أيّ:

(1) الأشباه والنظائر 1 / 275.

(2) ينظر: الكتاب 1 / 20، والأصول في النحو 1/ 50، والمقتصد في شرح الإيضاح 1 / 180.

(3) شرح المفصل 7 / 10.

(4) البسيط في شرح الجمل 1 / 205، وينظر: شرح المفصل 7 / 10.

(5) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 180.

(6) الأشباه والنظائر 1 / 276.

تكون أيّ مبنية إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كقولنا: ضربتُ أيُّهم أفضلُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: 69] وقول الشاعر:

إذا ما أتيتَ بني مالكٍ ... فسلّمْ على أيُّهمْ أفضلُ [1]

والقياس في (أيّ) عند الخليل [2] النصب إذا قلنا: اضربْ أيُّهم أفضلُ ؛ لأنّها بمنزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام، ولذلك يرى سيبويه أنها إذا فارقت الموضع الذي بنيت فيه أعربت. قال سيبويه ((فإذا جاء أيّهم مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته ويكثر رجع إلى الأصل وإلى القياس، كما ردّوا: ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ إلى الأصل وإلى القياس)) [3]. أما تفسير الضم عند الخليل [4] فهو أنّه على الحكاية كأنّه قال: اضربْ الذي يقال له: أيُّهم أفضلُ.

وذكر سيبويه [5] سبب بناء (أي) وهو أن (أيا) جاء مجيئاً لم تجئ عليه أخواته إلا قليلاً، فلا يقال: اضرب من أفضل وهاتِ ما أحسنُ إلا بدخول(هو) فلما فارق أخواته خالفوا بإعرابه.

وذكروا [6] أن الأصل والقياس في (أيّ) أن تكون مبنية لتضمنها معنى حرف الاستفهام ومعنى حرف الجزاء إذا كانت للاستفهام أو للجزاء وإذا كانت موصولة فهي كبعض الاسم ؛ لأنها تحتاج إلى صلة، وإنّما أُعربت لتمكنها بلزوم

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 715، وشرح المفصل 3 / 147.

(2) ينظر: الكتاب 2 / 398.

(3) الكتاب 2 / 401.

(4) ينظر: الكتاب 2 / 399.

(5) ينظر: الكتاب 2 / 400.

(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 678، والأمالي الشجرية 2 / 296 ـ 297، والإنصاف 2 / 712 ـ 713، وشرح المفصل 3 / 145، 7 / 87.

الإضافة لها [1] حملاً لها على نقيضها ونظيرها (بعض وكل) فلما دخلها نقص بحذف العائد وهو أحد جزأي الجملة ردّت إلى الأصل وهو البناء.

ويرى الكوفيون [2] أنها معربة في هذه الحالة لأنها مضافة والمفرد إذا أضيف أُعرب نحو قبلُ وبعدُ. وردّ أبو البركات [3] عليهم بأن الموجب للبناء في حال الإضافة وليس في حال الإفراد، أي أنها بنيت وهي مضافة ولم تبن في حال الإفراد. وذلك لما حذف صدر صلتها فإذا عاد المحذوف أعربت نحو: احترم أيُّهم هو أفضل، فأيّ مضافة في كلتا الحالتين حالة الإعراب وحالة البناء.

فسبب بناء (أيّ) عند سيبويه هو خروجها عن نظائرها ((وكان حقها أن تعرب، لتمكنها بالإضافة، ولا سيّما وهي مضافة إلى مضمر، والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها)) [4].

وإذا أضيفت (أيّ) الموصولة وذكر صدر صلتها أعربت قال سيبويه ((هذا باب مجرى أيّ مضافاً على القياس وذلك قولك: اضرب أيَّهم هو أفضل، واضرب أيَّهم كان أفضل، واضرب أيَّهم أبوه زيد. جرى على القياس، لأنّ (الذي) يحسن ها هنا)) [5].

وذكر ابن الانباري [6] وجهين لإعراب أيّ:

الأول: أنها بقيت على الأصل تنبيهاً على أن الأصل في الأسماء الإعراب.
والثاني: أنهم حملوها على نظيرها (جزء) ونقيضها (كلّ) وهما معربان. وسبب

(1) ينظر: القواعد الكلية والأصول العامة / 73.
(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 712.
(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 716.
(4) الأشباه والنظائر 1 / 278.
(5) الكتاب 2 / 403.
(6) ينظر: أسرار العربية / 384، ولمع الأدلة / 107، وينظر: حاشية الخضري 1 / 29.

إعراب أيّ - عند ابن الحاجب - هو ((أن أياً لما كانت مضافة والإضافة من خواص الأسماء قابلت ذلك الشبه فرجع الاسم إلى أصله في الإعراب)) [1].

وأورد السيوطي قاعدة (الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها)) فقال:((ولذلك أعربت (أيّ) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة فردته إلى الإعراب الذي هو أصل في الأسماء)) [2].

(1) الأمالي النحوية 3 / 101.

(2) الأشباه والنظائر 1 / 100.

المبحث الرابع

حروف الجرّ

فتح لام الجرّ:

أصل لام الجر وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح كواو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ؛ لأن الفتح أخف الحركات وبه يحصل الغرض [1]. ولكن لام الجر كسرت مع المظهر وفتحت مع المضمر تقول: لِعبد الله مالٌ، ولَه مالٌ. وعلل سيبويه ذلك برفع اللبس ((وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال: إن هذا لَعليٌّ ولَهذا أفضلُ منك فأرادوا أن يميّزوا بينهما ، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر؛، ألا تراهم قالوا: يا لبكرٍ حين نادوا ؛ لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل هنا)) [2].

وذكر المبرّد أيضاً أنهم كسروا مع الظاهر لئلا تلبس بلام الابتداء ((وموضع الالتباس أنك لو قلت: إنّ زيداً لَهذا ، وإنّ عمراً لَذاك، وأنت تريد لام الملك، لم يدر السامع أيّهما أردت ؛ إنّ زيداً في ملك ذاك، أو إنّ زيداً ذاك ؟ فإذا كسرتَ فقلت إنّ زيداً لِذاك، عُلم أنّه في مِلكه، وإذا قلت إن زيداً لَذاك، علم أن زيداً ذاك. وكذلك الأسماء المعربة إذا وقفت عليها فقلت: إن هذا لَزيد، لم يدر: هو زيد أم هو له)) [3].

---

(1) ينظر: الكتاب 2 / 377، وسر صناعة الإعراب 1 / 325، وشرح المفصل 8 / 26.

(2) الكتاب 2 / 376 ـ 377، وينظر: الأصول في النحو 2 / 124.

(3) المقتضب 1 / 255، وينظر: 4 / 254، وسر صناعة الإعراب 1 / 325 ـ 326، والمقتصد 1 / 143، وشرح المفصل 8/ 26.

أما مع المضمر فليس هناك التباس ؛ لأن ضمير الرفع غير ضمير الجر [1]، تقول: إنّ هذالك، وإنّ هذا لأنت، فاللام الأولى للجر والثانية للتوكيد أو الابتداء.

وذكر ابن جني [2] أنهم فتحوا اللام مع المضمر لأمرين:

أحدهما: زوال اللبس مع المضمر ؛ لأن صيغة الضمير المرفوع غير صيغة الضمير المجرور.

والآخر: أن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها والأصل في هذه اللام الفتح فجاءت مع الضمير على أصلها.

((والدليل على أن أصله الفتح أنهم فتحوه في المضمر فقالوا: لك وله إذا كان اللبس مفقوداً ؛ ألا ترى أن لفظ المرفوع غير لفظ المجرور ؛ لأنك تقول: إنّ هذا لأنت إذا أردت الابتداء، وإنّ هذالك إذا أردت الملك، وان هذا لهو وانّ هذا له وان هذين لأنتما، وإنّ هذين لكما، وكذا أنتم وأنت ولكم ولك لأجل أن المضمر يرد فيه الشيء إلى أصله)) [3].

فتح لام الاستغاثة:

لام المستغاث به تأتي مفتوحة، وحقها أن تكون مكسورة لأنها حرف جر ولام الجر مكسورة مع الظاهر نحو: المالِ لزيد، ولكنّ الاستغاثة تتضمن اسمين مجرورين هما المستغاث به والمستغاث من أجله فكان لا بدّ من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة [4] وذلك كقولنا يا لَزيدٍ لِبكرٍ. قال الشاعر:

---

(1) ينظر: المقتضب 1 / 255، 4 / 255، والمقتصد 1 / 143.

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب 1 / 326 . 328، وشرح المفصل 8 / 26.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 143، وينظر: المرتجل / 108.

(4) ينظر: شرح المفصل 1 / 130 . 131.

ألا يا لَقوم لِطيفِ الخيالِ أرّق من نازحٍ ذي دلالِ [1]

وقال الآخر:

تكنّفني الوشاةُ فأزعجوني فيا لَلناسِ لِلواشي المطاعِ [2]

والأصل في هذه اللام الفتح ((وإنما فتحت، لأنّ المستغاث به منادى، والمنادى واقع موقع المضمر فلذلك فتحت اللام كما تفتح مع المضمر)) [3].

ويرى أبو علي أن اللام في المستغاث به فتحت لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ((ألا ترى أنه واقع موقع المضمر [4] ولذلك بنى المفرد نحو ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾[يوسف: 29])) [5].

وذكر ابن السراج [6] أنّ فتح اللام هو للفصل بين المدعوّ والمدعوّ إليه ووجب ووجب الفتح ؛ لأنه أصل اللام وإنما كسرت مع المظهر للفصل بينها وبين لام التوكيد.

أما إذا عطف على المستغاث به فإن اللام في المعطوف تكسر فتقول: يا لَلرجال ولِلنساء ((تكسر اللام في النساء، لأنك إنما فتحتها في الأول فِراراً من اللبس فلما عطفت عليه الثاني علم أنه يراد به ما أريد بما قبله، فأجريتها مُجراها في الظاهر)) [7].

---

(1) الكتاب 2 / 216.

(2) الكتاب 2 / 216.

(3) سر صناعة الإعراب 1 / 329، وينظر: المقتضب 4 / 454، والأصول في النحو 1 / 351، والمسائل البصريات 1 / 512، وشرح جمل الزجاجي 2 / 109 ـ 110.

(4) يريد أن المنادى الظاهر واقع موقع الكاف في (أدعوك) فلهذا بنى لوقوعه موقع المضمر.

(5) المسائل العسكرية / 99، وينظر: الأشباه والنظائر 1 / 276.

(6) ينظر: الأصول في النحو 1 / 351.

(7) المقتضب 4 / 255، وينظر: الأصول في النحو 1 / 353.

قال الشاعر:

يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب   يا لَلكهول ولِلشبان للعجب [1]

وعلّل ابن السراج كسر اللام في المعطوف بأنه ((يسوغ في العطف ما لا يسوغ في المنادى ؛ ألا ترى أن الألف واللام تدخل على المعطوف على المنادى ويجوز فيه النصب، وإنما يتمكن في باب النداء ما لصق (بيا) يعني بحرف النداء)) [2].

وعلّل الشنتمري [3] كسر اللام في المعطوف بأن دخول اللام على المستغاث به خارج عن القياس لأن المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تغيير لامه أولى ؛ لأنّ دخولها في غير موضعها لمعنى حادث، والدليل على ذلك أنك إذا عطفت عليه كسرت لام المعطوف كما كان في الاسم الظاهر.

وعلّل السيوطي إعراب المستغاث به والمتعجب منه مع كونه منادى وعلة البناء موجودة فيه، بأنّ ذلك: ((لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء فرجع إلى أصله، وعلى هذا لا موضع رفع له فينعت بالجر والنصب)) [4] .

باء القسم:

يرى النحاة أن الباء أصل حروف القسم وأن الواو والتاء يبدلان منها واستندوا إلى قاعدة (الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها) قال عبد القاهر:(ومما يدل على أن المضمر يرد فيه الشيء إلى أصله أنهم يقولون بالله ثم يبدلون من الباب الواو فيقولون والله ثم يبدلون من الواو التاء فيقولون تالله. فإذا جاءوا إلى المضمر رجعوا إلى الأصل الذي هو الباء البتة فقالوا بك لأفعلنَّ ولا يقولون وكَ ولا تكُ)) [5].

---

(1) المقتضب 4 / 256.

(2) الأصول في النحو 1 / 353، وينظر: المسائل البصريات 1 / 512 ـ 513.

(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 562.

(4) همع الهوامع 3 / 75.

(5) المقتصد في شرح الايضاح 1 / 144.

ولذلك إذا أضمر اسم الله تعالى في قولك: والله لأقومنّ ونحوه لم يجز حتى تأتي بالباء التي هي الأصل فتقول به لأقومنّ [1].

واستدل ابن جني [2] على أنّ الباء هي الأصل بأمرين:

أحدهما: أنها موصلّة للقسم إلى المقسم به في قولك: أحلفُ بالله كما توصل الباء المرور إلى الممر به في قولك مررت بزيد.

والآخر: أن الباء تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر تقول بالله لأقومنّ وبه لأقعدنّ.

ومما دخلت فيه الباء على الضمير قول الشاعر:

ألا نادتْ أمامةُ باحتمالِ لتحزنني فلا بِكِ ما أبالي [3]

وقول الآخر:

رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ فلا بِكِ ما أسالَ ولا أغاما [4]

ودليل أبي البركات الانباري على أن الباء أصل لحروف القسم ((أنها تدخل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره، فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى، دلّ على أنّ الباء هي الأصل)) [5]. ويرى ابن يعيش [6] أنّ الباء أصل حروف القسم والواو مبدلة منها؛ لأنها الحرف الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف وهو أقسم أو أحلف ولما كان الفعل غير متعدّ وصلوه بالباء

---

(1) ينظر: الخصائص 2 / 19، وسر صناعة الإعراب 1 / 104، والمخصص 14 / 52.

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب 1 / 143.

(3) الخصائص 2 / 19، وسر صناعة الإعراب 1 / 104، والمخصص 14 / 52.

(4) الخصائص 2 / 19، وسر صناعة الإعراب 1 / 104، والمخصص 14 / 52.

(5) أسرار العربية / 276.

(6) ينظر: شرح المفصل 8 / 32 ـ 33.

المعدية فصار اللفظ أقسم بالله أو أحلف بالله قال تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ﴾ الأنعام: 109.

وقال زهير:

فأقسمت بالبيت الذي طاف حوله رجالٌ بنوه من قريشٍ وجُرهُمِ

واستدل على أنها الأصل بدخولها على المضمر والمظهر وأن الواو لا تدخل إلا على المظهر ولو أضمرت لرجعت الواو إلى الباء ((فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدلّ على أنها هي الأصل؛ لأن الإضمار برد الأشياء إلى أصولها)) [1].

وعلّلوا اختصاص الواو بالمظهر بأنها فرع الباء والفرع ينحط أبداً عن درجة الأصل [2]. ولكن امتناع دخولها على المضمر سببه ((أنّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها)) [3].

---

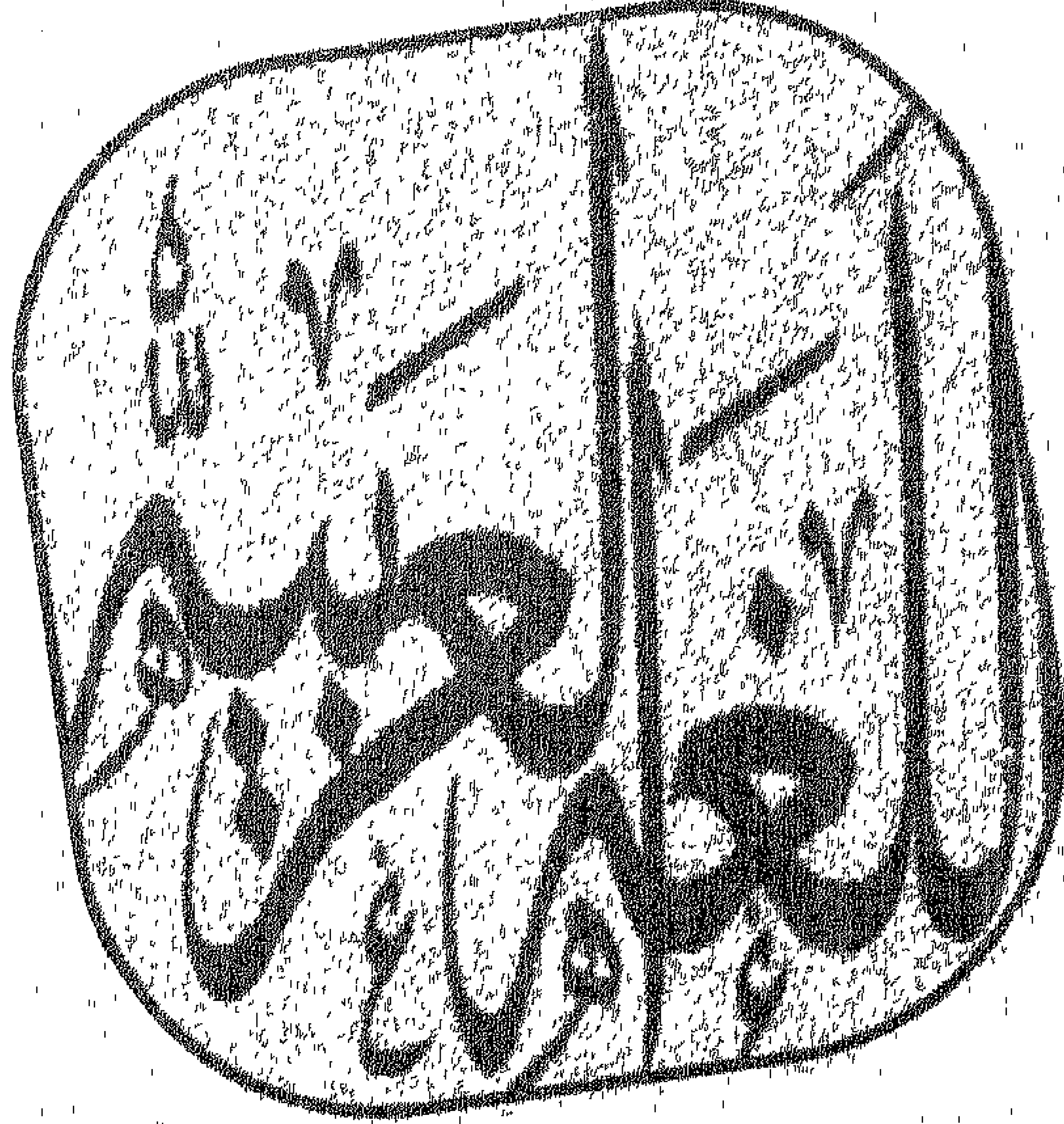
(1) شرح المفصل 8 / 33 ـ 34.

(2) ينظر: أسرار العربية / 276، وشرح المفصل 8 / 34، وشرح جمل الزجاجي 1 / 525.

(3) شرح المفصل 8 / 34.

الفصل الثالث

تنكير العلم



المبحث الأول : أصل الأسماء النكرة

المبحث الثاني : تنكير العلم.

الفصل الثالث

تنكير العلم

المبحث الأول

أصل الأسماء النكرة

ذكر النحويون أن الأصل في الأشياء النكرة وأن المعرفة فرع عليها، قال سيبويه: ((واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكناً لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به. فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة)) (1).

وذكر المبرّد أيضاً أن الأصل في الأسماء النكرة ((وذلك لأن الاسم المنكرّ هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخصّ واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو رجل وفرس وحائط وارض)) (2).

ويستدل ابن الخشاب على أن النكرة هي الأصل وأنها الأسبق والمتقدمة على المعرفة بدليل ((أن الإنسان قبل أن يولد يسمى جنيناً، ثم يولد فيقال له ذكر أو أنثى، ويقال له مع ذلك إنسان، ثم بعد ولادته وإطلاق هذا الاسم الشائع في جنسه من الذكور والإناث وهو إنسان تطرأ عليه الأعلام والكنى والألقاب فيقال: زيد، أو عمرو، وأبو علي، وأبو الحسن، واسم إنسان مع ذلك لازم له متى جهل اسمه العلم أو كنيته أو لقبه، فيقال: إنسان من شأنه كيت وكيت)) (3).

---

(1) الكتاب 1 / 22، وينظر: 241 ـ 242.

(2) المقتضب 4 / 276، وينظر: شرح المفصل 5 / 85.

(3) المرتجل / 312، وينظر: شرح المفصل 5 / 85 ـ 86.

فالنكرة صالحة لأن تطلق على جميع أفراد الجنس دون تحديد فرجل يصلح لأن يطلق على جميع الرجال، ثم تأتي مرحلة التعريف التي دعت الحاجة إليها في تخصيص إنسان بعينه أو رجل بعينه دون سائر الرجال وهنا تأتي الحاجة إلى العلامة لفصل الشيء من جنسه، لأن الفرع يحتاج إلى علامة وبهذا استدل النحاة على أن النكرة أصل والمعرفة فرع ((ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل)) (1) .

وبهذا الدليل استدل الصيمري على أن النكرة قبل المعرفة ((لأن كل معرفة فإنما هي منقولة من الأصل على الوضع على واحد بعينه، أو معرّفة بعلامة لم تكن في الأصل)) (2).

ويستدل الصيمري على أن (زيداً) كان في الأصل نكرة، ثم نقل إلى واحد بعينه، بأنه مصدر الفعل : زاد يزيد زيداً، قال ذو الاصبع العدواني :

وأنتمُ معشرٌ زيدٌ على مئة فأجمعوا أمركم طراً فكيدوني

أما العلم فهو : ((كل اسم خصصت به شيئاً بعينه لتعرفه به نحو زيد. وإنما كان معرفة لأنك وضعته لشخص بعينه لا يشركه فيه غيره)) (3). أو ((لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته)) (4).

وأما أسماء الإشارة فإنما ((صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته)) (5). وأما الضمائر فإنما صارت معرفة ((لأنك إنما

---

(1) شرح المفصل 1 / 59.

(2) التبصرة والتذكرة 1 / 97 ـ 98.

(3) التبصرة والتذكرة 1 / 95.

(4) الكتاب 2 / 5، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 78.

(5) الكتاب 2 / 5.

تضمر اسماً بعدما تعلم أن من يحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه)) [1].

أما المضاف فإنما ((صار معرفة بإضافتك إليه إلى معروف)) [2] أما نحو (الرجل) فعلامة تعريفه دخول الألف واللام إذا كانت للعهد وليس لتعريف الجنس [3].

---

(1) الكتاب 2 / 6.

(2) المقتضب 4 / 277.

(3) ينظر: المقتضب 4 / 277.

المبحث الثاني

تنكير العلم

من المعروف أن العلم اسم يخص شيئاً بعينه لتعرفّه به نحو زيد ((لأن الأصل في الاسم أن يوضع الشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته)) [1] ولذلك لم يجز في العلم الخاص الإضافة ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر [2].

يقول الصيمري : ((وإنما كان العلم معرفة ؛ لأنك وضعته لشخص بعينه لا يشركه فيه غيره)) [3] ولكن العلم قد ينكر ((لا شتراك أكثر من واحد في اسمه فيكون كسائر النكرات في قبوله أل والإضافة وغير ذلك)) [4]. ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو رجل وفرس فيحتاج إلى تعريف جديد غير تعريف العلمية.

وإذا نكر العلم قبل علامة من علامات التنكير [5] كدخول (ربّ) أو (من) المفيدة لاستغراق الجنس وتنوين التمكين وغيرها.

ومن الأمور التي تدل على تنكير العلم ما يأتي :

1. **وصف العلم** : قد يحصل في العلم اشتراك فيزول عن أصل وضعه فيفتقر إلى الوصف ((ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف لأن الأصل في المعارف أن لا توصف، لأن الأصل فيها أن يقع لشيء بعينه،

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 709، وينظر : الكتاب 2 / 5.

(2) ينظر : شرح المفصل 1 / 44.

(3) التبصرة والتذكرة 1 / 95.

(4) معاني النحو 1 / 86.

(5) ينظر : الاشباه والنظائر 2 / 47.

فلما جاز فيه الوصف، دل على زوال الأصل)) [1]. نقول: مررت بزيد الظريف وزيدٍ آخر، ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخر. قال المبرّد: ((فإذا عرف السامع رجلين أو رجالاً كل واحد منهم يقال له زيد، فصلت بين بعضهم وبعض بالنعت فقلت الطويل والقصير لتميز واحداً ممن تعرفه، فتعلمه أنه المقصود منهم. فإن كان هناك طويلان أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه. وهذا نوع من التعريف)) [2].

ومن ذلك قولك ((هذا زيدٌ منطلق كأنك قلت هذا رجل منطلق فإنما أدخلت النكرة على هذا العلم الذي وضع للمعرفة ولها جيء فالمعرفة ـ هنا الأولى)) [3]، ومثله قولك: ((هذا زيد منطلق، إذا أردت زيداً من الزيدين)) [4].

وعدّ ابن جني وصف العلم جارياً مجرى نقض الغرض ((وذلك أن العلم إنما وضع ليغني عن الأوصاف الكثيرة... فإذا وصف العلم فلأنه كثر المسمون به، فدخله اللبس فيما بعد فلذلك وصف)) [5] فإذا قلنا هذا زيدٌ من الزيدين، فمعناه هذا واحدٌ ممن له هذا الاسم [6].

2. **تنوين العلم**: وذلك إذا كان مبنياً أو ممنوعاً من الصرف ((فإذا نكرت شيئاً من هذا أعربته وصرفته فقلت رأيت قطامِ وقطاماً أخرى)) [7] وكذلك صرف أحمد في قولنا: مررتُ بأحمدَ وأحمدٍ آخر [8]. وذلك لزوال العلمية.

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 2 / 709.

(2) المقتضب 4 / 276.

(3) الكتاب 2 / 97، وينظر: 2 / 103.

(4) المقتضب 4 / 321، وينظر: 4 / 326.

(5) الخصائص 3 / 238 ـ 239.

(6) ينظر: المقتضب 4 / 49.

(7) المقتضب 3 / 374.

(8) ينظر: المقتضب 3 / 311.

ومن ذلك قولنا : جاءني عثمانُ، وعثمانٌ آخر. وهذا قثمٌ وقثمٌ آخر [1] قال ابن يعيش : ((فإذا قلت (لقيتُ أحمداً) فقد أعلمته أنك مررت بواحد ممن اسمه أحمد. وإذا قلت (أحمدُ) بغير تنوين، فإنك تعلمه أنك مررت بالرجل الذي اسمه أحمد وبينك وبينه عهد وفيه تواضع والتنوين هو الدالّ على ذلك)) [2].

وليس تنوين العلم مقتصراً على المبني والممنوع من الصرف، بل المصروف كذلك ينون وينكر ويدل السياق على ذلك فتقول : هذا زيدٌ منطلقٌ، وهذا زيدٌ من الزيدين [3].

وقد أوضح ابن جني في (باب في الامتناع من نقض الغرض) [4] علة دخول التنوين على الأعلام كزيد وبكر مع أنه دليل على التنكير فقال ((قيل جاز ذلك ؛ لأنها ضارعت بألفاظها النكرات إذ كان تعرفها معنوياً لا لفظياً ؛ لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة)) [5].

3ـ **النسب إلى العلم** : إذا نسب إلى العلم صار نكرة [6] فتدخل عليه أداة التعريف كما تدخل عليه في التثنية والجمع وصار صفةً بمنزلة المشتق بعد الجمود ورفع فاعلاً بعده فقلنا : مررت برجل تميميّ أبوه ، وآخر هاشميّ، فتميميّ منسوب إلى تميم، وهاشميّ منسوب إلى هاشم وهما علمان، والدليل على أنهما صارا في النسب نكرتين دخول أداة التعريف عليهما فتقول : جاء الرجل التميمي ورأيت الرجل الهاشمي.

---

(1) ينظر : المقتضب 4 / 48.

(2) شرح المفصل 9 / 29.

(3) ينظر : الكتاب 2 / 103، 2 / 97، والمقتضب 4 / 321.

(4) الخصائص 3 / 231.

(5) الخصائص 3 / 240.

(6) ينظر : شرح المفصل 5 / 143.

4- وقوع العلم بعد ما يختص بالنكرات مثل (لا) النافية للجنس (ومِنْ) التي لاستغراق الجنس و (ربّ) و (كلّ).

فمن ذلك دخول (لا) النافية للجنس على العلم وهي لا تعمل في معرفة أبداً [1] كقول الشاعر :

أرى الحاجاتِ عند أبي خبيبٍ نكدْنَ ولا أميّةَ في البلادِ [2]

وقول الراجز :

❖ لا هيثمَ الليلةَ للمطيِّ ❖[3]

((فإنه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك لا بصرةَ لكم... وتقول قضيةٌ ولا أبا حسن، تجعله نكرة)) [4].

وذكر المبرد [5] أن الشاعر أراد : لا أمثالَ أمية، وأراد الآخر : لا مجريَ ولا سائق كسوق هيثم، وكذلك قولهم : قضيةٌ ولا أبا حسن لها : أي قضيةٌ ولا عالمَ بها.

وذكر الرضي [6] لتأويل هذه الشواهد وجهين :

إما أن يقدر مضاف هو (مثل) لأنه لا يتعرف بالإضافة لإبهامه. وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم موضوع لإفادة ذلك المعنى. وهذا كقولهم : لكل فرعونٍ موسى، أي لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما.

---

(1) ينظر : الكتاب 2 / 296، والمقتضب 4 / 362.

(2) الكتاب 2 / 297، والمقتضب 4 / 362.

(3) الكتاب 2 / 296، والمقتضب 4 / 362.

(4) الكتاب 2 / 296 - 297.

(5) ينظر : المقتضب 4 / 363.

(6) ينظر : شرح الكافية 1 / 260.

أما عن دخول (ربّ) و (كلّ) على العلم فذكر الرضي [1] أن العلم قد ينكّر قليلاً ويستعمل منكراً نحو : ربّ زيد لقيته، ولكل فرعونٍ موسى لأن (ربّ وكلّ) من خواص النكرات وأما دخول (من) فكقولنا : ما من زيدٍ كزيد بن ثابت [2].

5ـ **تعريف العلم بأل :** وهو قليل في الاستعمال، فلم يكثر في الكلام : مررت بالزيد وضربت البكر كما كثر : مررت بالغلام وضربت الرجل، وذلك : ((أن زيداً وعمراً ونحوهما من الأعلام إذا انتزع ما فيهما في بعض الأحوال من التعريف، فحصلا نكرتين، ثم أريد بعد ذلك تعريفهما ، فأخلقُ أحوالهما بهما أن يُردا إلى ما كانا عليه من العلمية الأصلية، فيقال : جاءني زيدٌ، ومررت بعمرو، وليس بالحسن إدخال اللام عليهما لئلا يصيرا في قولك : مررت بالعمرو، وجاءني الزيد ، بصورة ما عرّف باللام من الأجناس البتة، ولم يكن له أصل في العلمية فيرد عند تعريفه اليها وذلك نحو الغلام والثوب والدار، فلهذا استنكروا في كلامهم أن يقولوا : الزيد والبكر)) [3].

لكن سبب ما جاء منه على هذه الصورة هو أنك ((إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف)) [4] فمن ذلك ما حكاه أبو العباس قال : ((إذا قيل جاءني زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ تريد جماعة اسم كل واحد منهم زيد ، فيقول المجيب، فما بين الزيد الأول والآخر ؟ وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد)) [5] إلاّ أنه قليل.

---

(1) ينظر : شرح الكافية 2 / 136، وينظر : 1 / 260.

(2) ينظر : همع الهوامع 1 / 252.

(3) سر صناعة الإعراب 2 / 454ـ 455.

(4) شرح المفصل 1 / 45، وينظر : 1 / 44، وسر صناعة الإعراب 2 / 451.

(5) سر صناعة الإعراب 2 / 455، وينظر : شرح المفصل 1 / 45.

ومما جاء من ذلك في الشعر قول ابن ميادة :

وجدنا الوليدَ بنَ اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهلُهْ [1]

يريد (يزيد) ؛ لأنه لا يقبل الألف واللام. أما الوليد فالألف واللام فيه للمح الأصل. وقول الشاعر :

ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبرِ [2]

يحتمل وجهين عند المبرّد : [3]

أحدهما : أن يكون دخول الألف واللام كدخولهما في الفضل والعباس أي : للمح الأصل.

والآخر : أن يكون الاسم جعل نكرة كما تقول : زيدٌ من الزيدين ثم دخله التعريف. ومثله قوله :

باعدَ أم العمرِو من أسيرِها حراسُ أبوابٍ على قصورِها [4]

وقال أبو النجم :

يا ليتَ أمَّ العمرِو كانت صاحبي مكانَ من أشتى على الركائبِ [5]

وقال الأخطل :

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمّهِ أبو جندل والزيدُ زيدُ المعاركِ [6]

---

(1) سر صناعة الإعراب 2 / 451، والإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 317، وشرح المفصل 1 / 44، وشرح الكافية 2 / 136 .

(2) المقتضب 4 / 48، والإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 319.

(3) ينظر : المقتضب 4 / 49، وينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 757.

(4) المقتضب 4 / 49، والإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 317، وشرح المفصل 1 / 44.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 316، وشرح المفصل 1 / 44.

(6) شرح المفصل 1 / 44.

ويرى ابن يعيش [1] أن دخول الألف اللام في هذه الشواهد يفيد التعريف ؛ لأن هذه الأسماء جرت مجرى الأسماء الشائعة فجازت فيها الإضافة وإدخال الألف واللام عليها.

وقد يكون دخول الألف واللام للمح الأصل لا للتعريف وذلك في العلم المنقول ((ومعنى لمح الأصل الالتفات إلى المعنى الذي نقل عنه العلم)) [2] وهذا المعنى قد يكون وصفاً كما في العباس والحارث ومصدراً كالفضل واسم عين كالنعمان وهو الدم. وهذه الألف واللام لا تفيد تعريفاً لأن العلم معرفة قبل دخولها وللعرب فيها وجهان : إلحاقها وحذفها كقولهم حارث والحارث وعباس والعباس، ((فمن ألحق اللام هذه الصفات المعلّقة أعلاماً راعى معنى الوصف في الأصل. ومن حذفها غلّب النقل إلى العلمية ولم يراع للكلمة أصلاً في أول الوضع أي قبل النقل)) [3].

ويبدو لي أن دخول الألف واللام هذه يفيد مع لمح الأصل التعريف لأن العلم إذا روعي أصله نكّر كقولنا : حارث فإن أصله رجلٌ حارث ثم دخلت الألف واللام فأفادت التعريف وذلك ((لأن الاسم علم في الأصل لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه)) [4] .

ولعلّ ما يدل على إفادتها التعريف أن (لمح الأصل) قد فسرّ بأنّ المراد به التنكير [5]، أي ملاحظة كون العلم في الأصل نكرة ولذلك دخلت عليه الألف واللام فهل يعني دخول الألف واللام على النكرة غير التعريف ؟

---

(1) ينظر : شرح المفصل 1 / 44.

(2) معاني النحو 1 / 90.

(3) المرتجل / 297، وينظر : شرح ابن عقيل 1/ 184.

(4) همع الهوامع 1 / 275.

(5) ينظر : شرح التصريح 1 / 94، 152، وحاشية يس 1 / 94.

والفرق بين هذا التعريف وتعريف نحو (الزيد) أنه في الثاني نكّر حتى جعل من أمّة كلها زيد فأصبح شائعاً، وفي الأول أنه لمح معنى الأصل المنقول منه العلم فزال معنى العلمية فدخلت عليه الألف واللام.

وإلحاق الألف واللام للمح الأصل موقوف على السماع ولا يقاس عليه عند النحاة [1]، غير أن الصواب ما ذهب إليه أحد الأساتذة الباحثين [2] من أنه جائز في كل علم منقول يراد لمح أصله إلا ما كان غير قابل أداة التعريف نحو يزيد ويشكر.

6. **تعريف العلم بالإضافة** : قد يشترك في العلم أكثر من شخص فيكون شائعاً فيحتاج إلى التعريف بالإضافة. قال ابن يعيش : ((اعلم أن العلم الخاص لا يجوز إضافته، ولا إدخال لام التعريف فيه ؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو : رجل وفرس، فحينئذ يجترأ على إضافته وإدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الاسماء الشائعة)) [3].

ولكن الإعلام لا تضاف إلا بعد أن يسلب منها تعريف العلمية وتكتسب تعريفاً إضافياً فلا تقول جاءني زيدكم، حتى تقول : زيدٌ من الزيدين كما تقول رجلٌ من الرجال، ثم تعرفه بالإضافة فيزول منه تعريف العلمية فيجري مجرى أخيك وغلامك في تعريفها بالإضافة [4].

---

(1) ينظر : المرتجل / 297، وشرح التصريح 1 / 152.

(2) ينظر : معاني النحو 1 / 91.

(3) شرح المفصل 1 / 44.

(4) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف / 80 ، وسر صناعة الإعراب 2 / 452، وشرح المقتصد 2 / 755 ـ 756، 873، وشرح المفصل 1 / 44 ـ 45.

ويدل [1] على صحة أن المضاف إذا أضيف قدر نكرة ثم اكتسى التعريف من المضاف إليه أن ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره وسلب تعريفه لم يضف ((لأنه إذا كان لا يضاف الاسم إلاّ وهو نكرة فما لا يمكن تنكيره فهو من الإضافة أبعد إذ كانت حال الإضافة إنما هي في المرتبة بعد التنكير، لا بدّ من ذلك)) [2] وتلك الأسماء هي الضمائر وأسماء الإشارة، لاستغنائها بتعرفها عن تكسى تعريفاً آخر.

ولهذا يتنكر العلم عند الإضافة إلى النكرة نحو: زيدُ رجلٍ فتحدث الإضافة فيه تخصيصاً لا تعريفاً؛ لأنه لما نكر وجعل شائعاً في أمته صار بمنزلة غلام إذا قلت غلامُ رجل [3].

ومما جاء من الإعلام مضافاً قول الشاعر:

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكم ... بأبيضَ ماضي الشفرتين يمانِ [4]

فقد أضاف زيداً إلى الضمير بعد تنكيره وتعريفه بالإضافة. ولو كان معرفة لم يضف، وإنما أضافه لئلا يلتبس بزيد غيره [5].

ومثله قول الآخر:

بالله يا ظبياتِ القاع قلنَ لنا ... ليلاي منكنّ أم ليلى من البشرِ [6]

---

(1) ينظر: المسائل البصريات 2 / 864، وسر صناعة الإعراب 2 / 453، وشرح المفصل 1 / 45.

(2) سر صناعة الإعراب 2 / 453.

(3) ينظر: المسائل البصريات 2 / 864، والمقتصد في شرح الإيضاح 2 / 873، وشرح المفصل 1 / 45.

(4) سر صناعة الإعراب 2 / 452، 456، والمقتصد في شرح الإيضاح 2 / 755، وشرح المفصل 1 / 44.

(5) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف / 80.

(6) شرح الأشموني 1 / 255.

أضاف (ليلى) إلى الضمير لما وقع فيه الاشتراك وتعدد المسميّات بليلى، وصار ذكر العلم غير مفيد فأشبه النكرة فأضيف.

وقال الأخطل:

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمّهِ ‏ ‏ ‏ ‏ أبو جندل والزيدُ زيدُ المعاركِ [1]

أضاف (زيداً) إلى المعرّف بأل بعد أن سلبه تعريف العلمية. وقال الشاعر:

لشتانَ ما بين اليزيدين في الندى ‏ ‏ ‏ ‏ يزيد سُليم والأغرّ بن حاتمِ

يزيدُ سليم سالم المالَ والفتى ‏ ‏ ‏ ‏ فتى الأزد للأموال غيرُ مسالمِ [2]

أضاف (يزيد) إلى سليم بعد أن نكره وعرّفه بالإضافة لما كان له مشارك في الاسم يوهم تنكيره.

ومن إضافة العلم إلى العلم بعد تنكير العلم الأول قولهم: هذا زيدُ عمروٍ [3] ((فإضافته إلى عمرو تدل على أنه قد سلب تعريفه وعرّف من جهة الإضافة إذ لو كان تعريفه وعلميته باقياً فيه لما احتاج إلى أن يكسى تعريف الإضافة لاستغنائه بما فيه من تعريف العلمية)) [4].

وقد أضافوا العلم إلى لقبه فقالوا: سعيدُ كرزٍ، وقيسُ قفةَ وزيدُ بطّة، ويدل هذا على ((أن العرب إذا لقبت الاسم العلم أضافته إلى لقبه بعد أن تسلبه ما كان فيه من التعريف، وتبتزّه إياه، وتنقله إلى اللقب ليتعرف به الاسم الملقب به، وهو الذي كان علماً قبل السلب... وإنما أصل هذين الاسمين، قيس وسعيد، ثم لقب قيس بقفة وسعيد بكرز، فسلبوهما تعريفهما، ونقلوه إلى قفة وكرز، ثم

---

(1) شرح المفصل 1 / 44.

(2) سر صناعة الإعراب 2 / 455، وشرح المفصل 1 / 44.

(3) ينظر: المقتضب 2 / 164.

(4) سر صناعة الإعراب 2 / 452 ـ 453.

كسوهما تعريفاً إضافياً لما آثروا تعريفهما ، وأن يكونا بعد الإضافة معرفتين، وإن اختلفت جهتا التعريف فكان الأول تعريفاً علمياً والآخر تعريفاً إضافياً)) [1].

وعللّوا كثرة الإضافة في الأعلام وقلة التعريف بالألف واللام بوجهين [2] :

أحدهما : أن الإضافة قد تجدها في الإعلام كثيراً وذلك نحو عبد الله وعبد الصمد وعبد الرحمن فلم يتناف اللفظان أعني العلم والإضافة.

والوجه الآخر : أن الإضافة قد تكون على نيّة الانفصال ولا يراد بها التعريف في الصفة المشبهة وفي اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال وذلك نحو : الحسن الوجه وضاربُ زيد. واللام ليست كذلك لأنها لا ينوى بها الانفصال ولا تكون إلاّ معرفة للإعلام كما تعرفها الإضافة الحقيقة في نحو عبد الله ونحوه.

7. تثنية الأعلام وجمعها :

إذا ثنّي العلم أو جمع صار نكرة أو جنساً بعد أن كان معرفة فاحتاج إلى دخول الألف واللام لتعريفه فنقول : جاء الزيدان في المعرفة، وجاء زيدان في النكرة، ((فواحد (الزيدان) الزيدُ لا غير)) [3] وسبب تنكير العلم وزوال تعريف العلمية عنه هو ((لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم تقع به التسمية في الأصل فيجري مجرى رجل وفرس)) [4]. قال سيبويه : ((فإن قلت هذان زيدان منطلقان، وهذان عمْران منطلقان لم يكن هذا الكلام إلا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منها أولى به من الآخر)) [5].

---

(1) سر صناعة الإعراب 2 / 453، وينظر : الكتاب 2 / 97، وشرح المفصل 1 / 33.
(2) ينظر : سر صناعة الإعراب 2 / 456 ـ 258، وشرح المفصل 1 / 45.
(3) ما ينصرف وما لا ينصرف / 80.
(4) شرح المفصل 1 / 46.
(5) الكتاب 2 / 103، وينظر : المقتضب 4 / 323، والأصول في النحو 1 / 148.

وذكر المبرّد [1] أن تثنية الإعلام وجمعها يردها إلى النكرة فتعرّف بالألف واللام، وتصير بمنزلة رجل والرجل. وقد أوضح ابن جني هذه الفكرة فقال : ((واعلم أن قولك : جاءني الزيدان ليس تثنية زيد هذا المعروف العلم، وذلك أن المعرفة لا تصحّ تثنيتها ، من قبل أن حدّ المعرفة أنها ما خصّ الواحد من جنسه ولم يشع في أمته، فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علماً معروفاً، وصار مشتركاً فيه شائعاً، وإذا كان الأمر كذلك فلا تصح التثنية إلاّ في النكرات دون المعارف)) [2] ثم استدل ابن جني [3] على أن العلم لا يثنى إلاّ بعد التنكير بجواز دخول الألف واللام عليه بعد التثنية في نحو : الزيدان والعمران، ولو كان معرفتين ما جاز دخول الألف واللام عليهما لئلا يجتمع في الاسم تعريفان.

واستدل ابن يعيش [4] على أنه نكرة بوصفه بالنكرة فتقول : جاءني زيدان كريمان، فإذا أردنا التعريف قلنا : جاءني الزيدان الكريمان. واستدل الصيمري[5] على أن العلم إذا ثني تنكر بحاجة العلم المثنى إلى علامة تعريف كالألف واللام والإضافة ((لأنه إنما كان معرفة بالدلالة على واحد بعينه، فإذا شاركه غيره احتيج إلى إزالة الاشتراك فيه)) [6].

ومما جاء من المثنى العلم قول الشاعر :

وقبليَ مات الخالدانِ كلاهما عميدُ بني جحوانَ وابن المضلّلِ [7]

---

(1) ينظر : المقتضب 2 / 310، وسر صناعة الإعراب 2 / 460.

(2) سر صناعة الإعراب 2 / 450. 451.

(3) ينظر : سر صناعة الإعراب 2 / 451، والتبصرة والتذكرة 1 / 97.

(4) ينظر : شرح المفصل 1 / 46.

(5) ينظر : التبصرة والتذكرة 1 / 97.

(6) التبصرة والتذكرة 1 / 97.

(7) شرح المفصل 1 / 46.

لما أراد تثنية (الخالدان) تنكّرا ثم عرفهما بالألف واللام فصار التعريف تعريف عهد بعد أن كان تعريف علميّة [1].

وقال رؤبة :

❖ أنا ابن سعد أكرم السعدينا ❖ [2]

جمع (سعداً) فعرّفه بالألف واللام.

8. تنكير المنادى العلم :

اختلفت آراء النحويين في المنادى العلم نحو : يا زيدُ : أهو باق على تعريفه أم زال تعريفه وحدث له تعريف آخر بالنداء ؟ فالمبرد يرى أن التعريف قد زال وعرف بعد ذلك بالنداء قال المبرد : ((وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل منه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف ؛ ألا ترى أنك تقول إذا أردت المعرفة - يا رجل أقبل. فإنما تقديره : يا أيها الرجل أقبل، وليس على معنى معهود ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء ، فلذالك لم تدخل فيه الألف واللام وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف)) [3].

وممن يرى هذا الرأي عبد القاهر الجرجاني [4] الذي استدل على أنه نكّر حتى صار جنساً مثل قولنا : زيدٌ من الزيدين ورجل من الرجال ثم عرّف بالنداء . بامتناع الجمع بين الألف واللام و (يا) كامتناع اجتماع حرفي تعريف فلا تقول : يا الرجل، واستدل بأن العلم إذا أضيف نكّر فيقال : رأيت زيدكم، بعد أن يقدر زيد من الزيدين.

---

(1) ينظر : شرح المفصل 1 / 47.

(2) سر صناعة الإعراب 2 / 459 . وشرح المفصل 1 / 46.

(3) المقتضب 4 / 205، وينظر : الأصول في النحو 1 / 331.

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 755.

ومن ذلك قول الشاعر :

علا زيدُنا يوم النقا رأسَ زيدكمْ   بأبيضَ ماضي الشفرتينِ يمانِ [1]

ثم قال : ((فإذا تقرر أن الضم وإدخال (يا) من أسباب التعريف، وجب أن يكون (زيد) في قولك يا زيد قد انتزع منه العلمية، فجعل شائعاً في أمة نحو قولك واحد من الزيدين ثم عرّف بالنداء فقيل : يا زيد كما يقال : يا رجل)) [2].

واستدل على أن العلم ينكر ثم يعرف بأل في نحو قول الشاعر :

باعد أمَّ العمروِ عن أسيرها   حراسُ أبوابٍ على قصورها [3]

بأن هذا البيت يحتمل وجهين : [4]

أحدهما : أن تكون اللام زائدة.

والآخر : أنه نكّر حتى قيل : عمرو من العمرين، ثم عرّف بالألف واللام فقال أم العمرو كما تقول أم الرجل. ولا يجوز أن تكون الألف واللام للتعريف مع بقاء الاسم على العلمية لفساد الجمع بين تعريفين.

وممن يرى هذا الرأي ابن يعيش فقد أوضح رأيه وهو ((أنك إذا ناديت العلم تنكر ثم جعل فيه تعريف آخر قصدي غير التعريف الذي كان فيه، وصار ذلك كإضافة الأعلام، ومن المعلوم أنك لما أضفتها فقد ابتززتها تعريفها وحصل فيها تعريف الإضافة وذلك نحو زيدكم وعمركم فكذلك ههنا في النداء)) [5].

أما ابن السراج فإنه يرى أن العلم باق على تعريفه وأنه معرفة قبل النداء وبعده ودليله ((أنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكاً، كما تقول : يا

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 755.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 756.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 756.

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 757.

(5) شرح المفصل 1 / 129.

فرزدق أقبل، ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به)) [1] .

وردّ ابن يعيش دعوى عدم الاشتراك في الأسماء نحو فرزدق بأنه ((ليس ممتنعاً أن يسمى الرجل ابنه أو عبده الساعة فرزدقاً فتحصل الشراكة بالقوة والاستعداد، ونظير ذلك أن الشمس والقمر منْ أسماء الأجناس فتعرفهما بالألف واللام وإذا نزعناهما منهما صارا نكرتين وإن لم يكن لهما شريك بالوجود، فإنما ذلك بالاستعداد ؛ لأنه ليس مستحيلاً أن يخلق الله مثلهما، وإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس كان في الإعلام أسوغ)) [2].

وممن ذهب مذهب ابن السراج ابن عصفور الذي يرى أن النداء لا يعرّف الاسم ؛ لأنه خطاب فإذا قلت : أنت رجل قائم، فإن الرجل لا يتعرّف بالخطاب بل يبقى على تنكيره ((وإنّما تعرّفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام، فإذا قلت يا رجل، فأصله : يا أيّها الرجل ؛ فلذلك لم تحذف حرف النداء منه ؛ لأنه عوض من الألف واللام ولئلاّ يكثر الحذف)) [3].

ولعلّ مذهب من يرى تنكير العلم وتعريفه بالنداء هو الصحيح، لأنّ العلم ينكّر في التثنية والجمع ثم يتعرف بالألف واللام نحو : الزيدان والزيدون، ويتعرّف بالإضافة نحو : زيدكم.

---

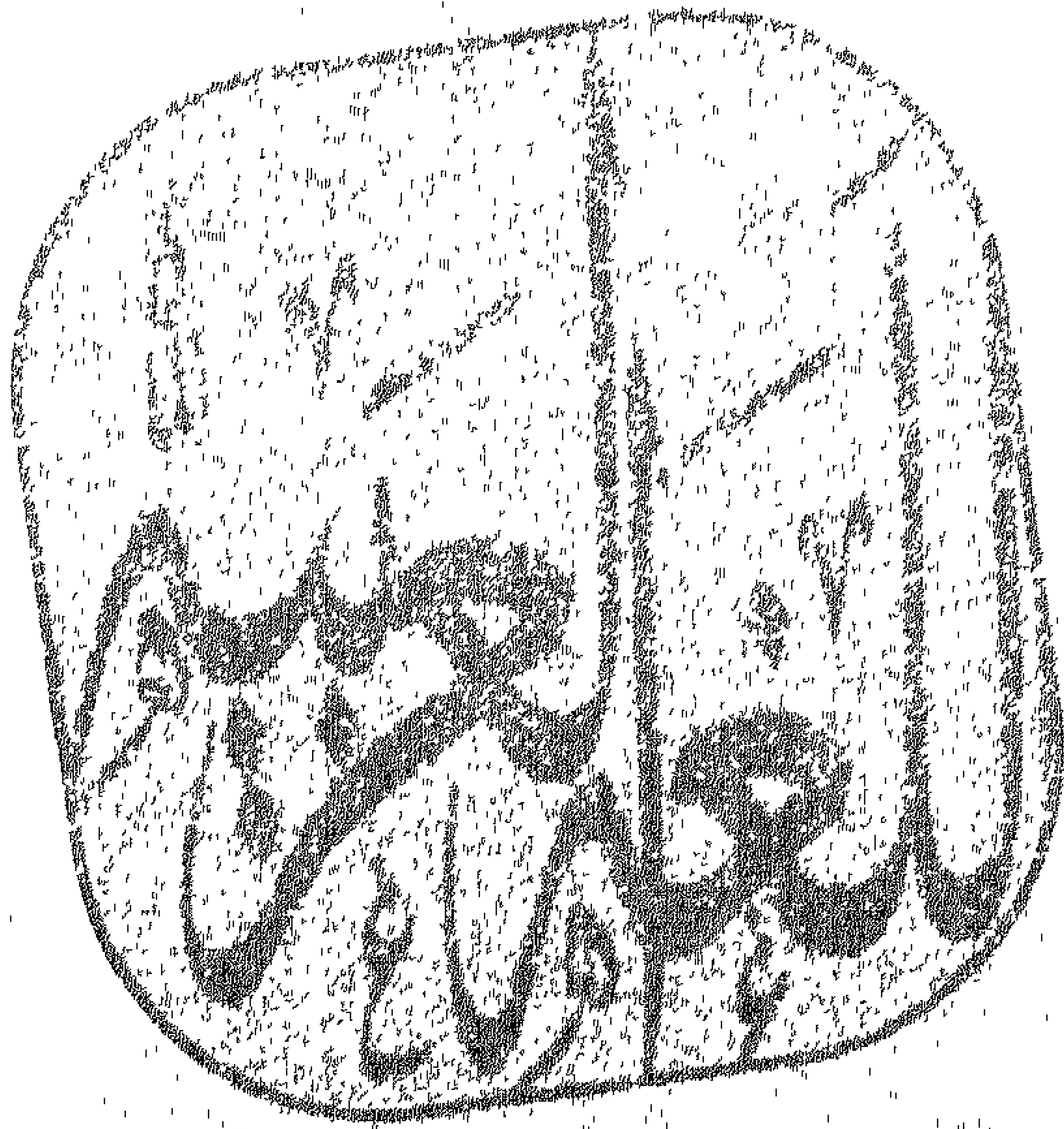
(1) الأصول في النحو 1 / 330.

(2) شرح المفصل 1 / 129.

(3) شرح جمل الزجاجي 2 / 89.

الفصل الرابع

مسائل أخرى



المبحث الأول : الحذف والزيادة .

المبحث الثاني : الإضافة والنصب .

المبحث الثالث : تذكير المؤنث .

المبحث الرابع : إهمال عمل الأدوات .

المبحث الخامس : مجيء خبر (كاد) و (عسى) اسماً .

المبحث السادس : العطف بدل التثنية .

المبحث السابع : الجرّ بلعل ولولا .

الفصل الرابع
مسائل أخرى
المبحث الأول
الحذف والزيادة

حذف (ما) من (إمّا):

من شواهد هذه المسألة قول دريد بن الصمّة:

لقدْ كذبتْك نفسُك فاكذبنْها فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صبرِ [1]

قال عنه سيبويه: ((فهذا على (إمّا)، وليس على (إن) الجزاء وليس كقولك: إنْ حقاً وإنْ كذباً. فهذا على (إمّا) محمول؛ ألا ترى أنك تدخل الفاء، ولو كانت على (إن) الجزاء - وقد استقبلت الكلام - لاحتجت إلى الجواب. فليس قوله: (فإنْ جزعاً) كقوله: (إن حقاً وإنْ كذباً)، ولكنه على قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: 4] ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلاّ في الشعر)) [2].

و((الشاهد في قوله: (فإن جزعاً وإن إجمال صبر)، والمعنى: فإمّا جزعاً وإمّا إجمالاً، فحذف (ما) من (إما) ضرورة)) [3].

وفي موضع آخر استدلّ سيبويه على أنّ (إمّا) مركّبة من (إن) و (ما) بقوله: ((والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (أنْ) قول الشاعر:

---

(1) الكتاب 1 / 266، وشرح المفصل 8 / 101، ورصف المباني / 185، وخزانة الأدب 11 / 109.

(2) الكتاب 1 / 266 - 267.

(3) تحصيل عين الذهب / 180.

لقدْ كذبتْك نفسُك فاكذبنْها　　　　فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صبرِ

وإنما يريدون (إما) وهي بمنزلة (ما) مع (أن) في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك)) [1].

وقال المبرّد: ((وقد زعم سيبويه أنّها (إنْ) ضمّت إليها (ما)، فإن اضطُر شاعر فحذف (ما)، جاز له ذلك؛ لأنّه الأصل)) [2] ثم أنشد الشاهد السابق ذكره.

أمّا وجه هذه الضرورة وعلّتها، فهو الردّ إلى الأصل [3]، كما صرّح بذلك المبرّد في قوله: ((وزعم أنّ (إما) هذه، إنما هي (إن) ضمّت إليها (ما) لهذا المعنى، ولا يجوز حذف (ما) منها إلاّ أن يضطّر إلى ذلك شاعرٌ، فإن اضطُرّ، جاز الحذف؛ لأن ضرورة الشاعر تردّ الأشياء إلى أصولها، قال:

لقدْ كذبتْك نفسُك فاكذبنْها فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صبرِ

فهذا لا يكون إلاّ على (إما))) [4].

أمّا الشاهد الآخر فهو قول النّمر بن تولب:

سقتْه الرواعدُ من صيّفٍ وإنْ منْ خريفٍ فلَنْ يَعْدَما [5]

ذكر سيبويه أنّه: ((لا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في الشعر)) [6] وأن الشاعر: ((إنما يريد: وإما من خريف)) [7] وأجاز سيبويه الجزاء فقال: ((وإن أراد

---

(1) الكتاب 3 / 331 ـ 332 .

(2) الكامل 1 / 248 .

(3) ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية / 88 .

(4) المقتضب 3 / 28 ـ 29 ، وينظر: شرح المفصل 8 / 101 .

(5) الكتاب 1 / 267 ، والخصائص 2 / 441 ، والمنصف 3 / 115 ، وخزانة الأدب 11 / 93 .

(6) الكتاب 1 / 267 .

(7) الكتاب 1 / 267 .

الجزاء، فهو جائز؛ لأنه يضمر فيها الفعل)) [1]، ((إلاّ أنّه أخرّه؛ لأنّه لم يكن الوجه عنده ولا مراد الشاعر عليه)) [2].

وقال الشنتمري: ((الشاهد فيه كالشاهد في الذي قبله، وتقديره عند سيبويه: سقته الرواعدُ إمّا منْ صيّف، وإما من خريف فلن يعْدم الريّ البتة، فحذف (إما) في أول البيت ضرورة؛ لدلالة (إمّا) الباقية عليها؛ لأنها لا تقع إلا مكرّرة، ثم حذف (ما) من (إماّ) الباقية ضرورة كما تقدم فقال: وإن من خريف، وهو يُريدُ: وإما من خريف)) [3].

وأضاف الشنتمري قائلاً: ((وقد خالف سيبويه في هذا التقدير الأصمعيّ وغيرُهُ، وقالوا: إنما هي (إن) التي للجزاء، حذف الفعل بعدها لما جرى من ذكره قبلها، والفاء جوابها، والتقدير ـ عندهم ـ: سقتْه الرواعدَ من صيّف، وإن سقته من خريف، فلنْ يَعْدَم الرِيّ)) [4].

ورجح الشنتمري تقدير سيبويه فقال: ((وتقدير سيبويه أولى؛ لما فيه منْ عموم الرِيّ في كلّ وقت منْ صيفٍ وخريف، ولا يصحّ هذا المعنى على تقدير الأصمعيّ وأصحابه؛ لأنّهم جعلوا رِيّه لسقي الخريف له خاصّة)) [5].

أما تقدير سيبويه فتترتب عليه ضرورتان: [6]

أحدهما: حذف (إمّا) في أول البيت لدلالة (إما) الثانية عليها، ولم ينبه سيبويه على هذه الضرورة ولم يشر إليها في الكتاب. والضرورة الأخرى: حذف

(1) الكتاب 1 / 268 .

(2) خزانة الأدب 11 / 95 .

(3) تحصيل عين الذهب / 181 ، وينظر: سيبويه والضرورة الشعرية / 85 .

(4) تحصيل عين الذهب / 181.

(5) تحصيل عين الذهب / 181.

(6) ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية / 85 ـ 86 .

(ما) من (إما) الثانية ((وكان أصل (إما): إنْ ما، فلّما حذفت (ما) رجعت النون المنقلبة ميماً إلى أصلها)) [1].

حذف نون الوقاية من (ليت):

الأحرف المشبهة بالفعل لها ثلاثة أحكام من حيث دخول نون الوقاية عليها، أما (ليت) فيجب فيها إلحاق النون كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾ [النساء: 73] وأما لعلّ فالوجه تجردها من النون كما في قوله تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾ [غافر: 36] أما (إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ) فيجوز فيها الوجهان على السواء [2]، وعلة دخول النون على هذه الأحرف أنها مشبهة بالفعل [3] مفتوحة الآخر فتزاد فيها النون كما تزاد في الفعل لتسلم حركاتها.

وإنما حذفت النون من (إن، وأن وكأن ولكنّ) لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وهم يستثقلون التضعيف، وحذفت من (لعلّ) وإن لم يكن في آخرها نون؛ لأنّ في آخرها لاماً مضاعفة واللام قريبة من النون، ولذلك تدغم فيها كقوله تعالى: ﴿ وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾ [النساء: 40]. أما (ليت) فلم يكن في آخرها نون ولا ما يضارع النون ويقرب منها، لذلك يلزمها النون. وقد: ((قالوا ليتني، وقلّ في كلامهم: ليتي، وكان من قبيل الضرورة، ومع ذلك فإنها حروف أجريت مجرى الفعل في العمل وليست أفعالاً، فهي بحكم الشبه تلزمها نون الوقاية كالفعل، ومن حيث هي حروف يجوز إسقاط النون منها)) [4].

---

(1) خزانة الأدب 11 / 93 ، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / 104 .

(2) ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / 68 ـ 69 ، وشرح ابن عقيل 1 / 110 ـ 114 ، وشرح الأشموني 1 / 118 ـ 122.

(3) ينظر : الكتاب 2 / 369 ـ 370 ، والمقتضب 1 / 250 ، وشرح المفصل 3 / 90 ـ 91 .

(4) شرح المفصل 3 / 90 ـ 91 .

أما سيبويه فيرى أنّ حذف نون الوقاية من (ليت) عند اتصالها بياء المتكلم لا يكون إلا في ضرورة الشعر، فقد جاء في الكتاب: ((قد قال الشعراء: ليتي، إذا اضطُرّوا، كأنهم شبّهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي، والمضمر منصوب، قال الشاعر زيد الخيل:

كمنيةِ جابرٍ إذا قال ليتي أُصادفُهُ وأفقدُ جلّ مالي))[1] قال الأعلم: ((الشاهد حذف النون من ضمير المنصوب في: (ليتي)، وكان الوجه: ليتي، كما تقول: ضربني، فشبّه (ليت) في الحذف ضرورة بـ (إنّ، ولعلّ) إذا قلت: إنّي، ولعلّي)) [2]، ((ووجه الضرورة ـ كما ذكر سيبويه ـ تشبيه (ليتي) بالضاربي، أي بما لا تلحقه النون)) [3].

أما المبرّد فعقد باباً سماه: ((باب ما يحذف استخفافاً، لأنّ اللبس فيهمأمون)) [4] قال فيه: ((وذلك أن للأشياء أصولاً، ثم يحذف منها ما يخرجها عن أصولها. فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله، ومنه ما يحذف؛ لأنّ ما بقي دالّ عليه، وإن لم يكن ذلك أصله)) [5] ثم قال عن (ليت): ((فأما (ليتني)، فلا يجوز حذف النون منها إلاّ أن يُضطرّ شاعرٌ فيحذفها، لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها؛ والأصل الياء وحدها، وليست (ليت) بفعل، إنما هي مشبهه. فمن ذلك قوله:

تمنّى مَزْيَدٌ زيداً فلاقى أخا ثقةٍ إذا اختلف العوالي

كمنيةِ جابرٍ إذ قال ليتي أصادفه ويَهْلكَ جلُّ مالي

---

(1) الكتاب 2 / 370، وينظر: النوادر / 279، ومجالس ثعلب 1 / 106، وشرح المفصل 3 / 90، 123، وخزانة الأدب 5 / 375.

(2) تحصيل عين الذهب / 373.

(3) سيبويه والضرورة الشعرية / 149.

(4) المقتضب 1 / 248.

(5) المقتضب 1 / 248، وينظر: الكتاب 1 / 24ـ 25.

فهذا من المحذوف الذي بلغ به الأصل)) [1].

تنوين العلم الموصوف بـ (ابن) :

العلم الموصوف بـ (ابن) المضاف إلى علم نحو: هذا زيدُ بنُ سعيدٍ، يحذف تنوينه بغير الإضافة ودخول الألف واللام ومنع الصرف، والقياس [2] أن يثبت التنوين فيه، وهمزة الوصل.

ولا يحذف التنوين إلاّ باجتماع أربعة شروط [3]:

1. أن يكون في اسم علم.
2. - أن يكون ابن مضافاً الى علم.
3. أن يكون ابن صفة لعلم.
4. ألاّ يفصل بين العلم و (ابن) فاصل.

ومثال ما اجتمعت فيه هذه الشروط قولك: هذا زيدُ بنُ سعيد، ورأيت زيدَ بنَ سعيدٍ، ومررت بزيد بن سعيد.

فإن قلت [4]: زيدٌ ابنُ جعفرٍ، أثبتّ التنوين ؛ لأنّ (زيدٌ) مبتدأ (ابنُ) خبر. وكذلك إذا قلت: زيدٌ ابن أخيك ؛ لأنك أضفت الى غير علم. وكذلك إذا قلت: رأيت زيداً ابن عمرٍو ؛ لأنّ (ابنَ عمرو) بدل من (زيداً) ؛ ((لأنك وقفت على (زيد) ثم أبدلت منه ما بعده)) [5]. ومثل قولك: هذا رجلٌ ابنُ رجل نعرفه، وهذا زيدٌ ابنُ

(1) المقتضب 1 / 250 .

(2) ينظر : الكتاب 3 / 504 .

(3) ينظر : الأمالي الشجرية 1 / 381 ، وشرح المفصل 2 / 6 .

(4) ينظر : المقتضب 2 / 315 ، والأمالي الشجرية 1 / 381 .

(5) المقتضب 2 / 315 .

زيدك ؛ لأن (ابن) في المثال الأول وقع بين نكرتين، وفي المثال الثاني جاء (زيد) نكرة ثم عرّف بالإضافة.

واختلفوا في سبب حذف التنوين من العلم الموصوف بـ (ابن): فذهب أكثر النحويين إلى أن التنوين حذف لالتقاء الساكنين (نون التنوين وباء ابن)، ولكثرة الاستعمال، ولزم الحذف ؛ لأنّ الاسمين (الصفة والموصوف) بمنزلة شيء واحد [1].

والذي أذهب إليه أن حذف التنوين ليس لالتقاء الساكنين لأمرين:

الأول: إذا التقى ساكنان حرّك الأول منهما بالكسر، نقول: هذا زيدٌ ابن عمرو، كما نقول: هذا زيدٌ الكريم، وكيف يحتمل التقاء الساكنين في غير الصفة نحو قولنا: زيدٌ ابنُ جعفرٍ، ولا يحتمل في الصفة إذا قلنا: زيدُ بنُ جعفرٍ قادمٌ، ما الفرق بين التقاء الساكنين في الحالتين ؟

والأمر الثاني: أنهم قالوا [2]: هذه هندُ بنتُ عمرٍو فيمن صرف هندا فحذفوا التنوين من (هند) وإن لم يلتق ساكنان.

ولعلّ سبب حذف التنوين ـ والله أعلم ـ للتمييز بين مجيء (ابن) صفة ومجيئه غير صفة ؛ لأن الصفة والموصوف بمنزلة الاسم الواحد ولذلك قالوا: لا رجلَ ظريفَ فيها، فجعلوا الصفة والموصوف شيئاً واحداً ثم أدخلوا عليهما (لا) النافية للجنس. وسبب آخر هو كثرة العلم في الكلام ومخالفته للأصل [3]، وكذلك ملازمة (ابن) للعلم وكثرة استعماله وصفاً ؛ ولهذا حذفوا همزة الوصل من (ابن) ؛ ((لأنه لا يقوى فصله مما قبله إذ كانت الصفة والموصوف عندهم

---

(1) ينظر : الكتاب 3 / 504 ، والمقتضب 2 / 312 ، وشرح المفصل 2 / 5 .

(2) ينظر : المقتضب 2 / 314 ، وشرح المفصل 2 / 6 .

(3) ينظر : المسائل البصريات 1 / 517 .

كالشيءالواحد)) [1]. وأثبتوها في غير الصفة للدلالة على انفصال (ابن) عمّا قبله، ونوّنوا العلم قبل (ابن) ؛ لأنّ التنوين دليل الانفصال.

وقد نوّنوا العلم الموصوف بـ (ابن) للضرورة الشعرية، لأن الضرورة((يجوز فيها أن ترد الأشياء إلى أصولها)) [2] قال سيبويه: ((وإذا اضطر الشاعر في الأول أجراه على القياس)) [3] والقياس تنوين العلم ((والعودة إلى القياس ردّ للشيء إلى اصله)) [4].

وأنشد سيبويه قول الشاعر:

هي ابنتكم وأختكم زعمتمْ   لثعلبةَ بنِ نوفلٍ ابنِ جَسْرِ [5]

وقول الأغلب العجلي:

جاريةٌ من قيسٍ ابنِ ثعلبهْ (كأنها حلبية سيف مُذهبهْ) [6]

وأجاز المبرّد ذلك في الكلام فقال ((واعلم أن الشاعر إذا اضطُرّ ردّه إلى حكم النعت والمنعوت فقال: هذا زيدٌ بنُ عبد الله ؛ لأنه وقف على زيدٍ، ثم نعته، وهذا في الكلام عندنا جائز حسنٌ)) [7] لكنّ أبا علي لم يجز هذا في الكلام[8].

الكلام[8].

---

(1) شرح المفصل 2 / 6 .

(2) المقتضب 3 / 354 .

(3) الكتاب 3 / 505 .

(4) شواهد الشعر في كتاب سيبويه / 480 .

(5) الكتاب 3/ 505 ، والمسائل البصريات 1/ 519 .

(6) الكتاب 3 / 506 ، والمقتضب 2 / 315 ، والخصائص 2 /491 ، والامالي الشجرية 1 / 382 ، وشرح المفصل 2 / 6 .

(7) المقتضب 3 / 314 .

(8) ينظر : المسائل البصريات 1 / 519 .

وذكر ابن جني في باب عنوانه ((باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه، إيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منها دون صاحبه)) [1] أنّ المذهب في هذا أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً، مع جواز الأمر الآخر.

وعدّ من هذا الباب قول الحطيئة:

إلاّ يكنْ مالٌ يثابُ فإنّه سيأتي ثنائي زيداً ابنَ مهلهلِ [2]

فالوجه [3] عنده أن يكون (ابنَ مهلهلٍ) بدلاً من زيد، لا وصفاً له؛ لأنه لو كان وصفاً لحذف منه التنوين فقيل: زيد بنَ مهلهل. وأجاز فيه أن يكون وصفاً جاء على الأصل كما تخرج الاشياء على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها كقوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [المجادلة: 19].

وإنما جعله ابن جني بدلاً ((وقصده ان يخرجه عن الشذوذ، وهو بعيدٌ، لأن المعنى على الوصف كغيره، وأيضاً فإنْ خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال (ابن) بدلاً)) [4].

إثبات نون الوقاية في اسم الفاعل:

عدّ ابن عصفور من الضرائر: ((إثبات التنوين والنون في اسم الفاعل في حال اتصال الضمير به، إجراء للمضمر مجرى الظاهر، أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع)) [5]. وأنشد المبرّد بيت أبي محلّم السعدي:

---

(1) الخصائص 2 / 488 .

(2) الخصائص 2 / 491 ، والامالي الشجرية 1 / 382 ، وشرح المفصل 2 / 6 .

(3) ينظر : الخصائص 2 / 491 .

(4) الإيضاح في شرح المفصل 1 / 269 .

(5) ضرائر الشعر / 27 ، وينظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / 312 ، وسيبويه والضرورة الشعرية / 212 .

ألا فتىً من بني ذبيان يحملُني وليس يحملُني إلاّ ابنُ حمّالِ [1]

وذكر أن بعضهم أنشد الشطر الثاني من البيت: ❖ وليس حاملني إلا ابن حمّالِ ❖ [2] وقال بعد ذلك: ((وهذا لا يجوز في الكلام ؛ لأنه إذا نوّن الاسم، لم يتّصل به المضمر، لأنّ المضمر لا يقوم بنفسه، فإنما يقع معاقباً للتنوين، تقول: هذا ضاربٌ زيداً غداً، وهذا ضاربك غداً، ولا يقع التنوين ها هنا لأنّه لو وقع، لانفصل المضمر)) [3].

وعدّ أبو البركات الانباري [4] دخول النون في (حاملني) من الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه. وهو كذلك شاذ عند الرضي [5] سواء جعلت النون للوقاية أو تنويناً.

وتوقف الفراء عند هذه المسألة حينما أورد قراءة بعض القراء [6]:(مُطْلِعونِ) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴾ [الصافات: 54]. فنسبها إلى الشذوذ معلّلاً ذلك بقوله: ((لأن العرب لا تختار الإضافة إذا اسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحّداً إلى اسم مكنيّ)) [7]. ثم قال: ((وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحّة)) [8].

وأورد الفراء من الشواهد الشعرية قول الشاعر:

---

(1) الكامل (أبو الفضل) 1 / 363 ، والبيان في غريب القرآن 2 / 35 ، والإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 129 ، وخزانة الأدب 4 / 265 .

(2) الكامل 1 / 364 ، وخزانة الأدب 4 / 265 .

(3) الكامل 1 / 364 ، وخزانة الأدب 4 / 266ـ 267 .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 130 .

(5) ينظر : شرح الكافية 2 / 23 .

(6) نسبت هذه القراءة إلى أبي عمرو وغيره . ينظر : معجم القراءات القرآنية 5 / 236 .

(7) معاني القرآن 2 / 385 .

(8) معاني القرآن 2 / 386 .

هلِ اللهُ من سَرْوِ العلاة مُريحني ولمّا تقسمْني النبارُ الكوانس [1]

النبر: دابّة تشبه القُراد. وقول الآخر:

وما أدري وظنيّ كلّ ظنٍّ أمُسلمُني إلى قومٍ شراحي [2]

يريد: شراحيل، ولم يقل: أمسلميّ، وهو وجه الكلام. وقال ابن جني عن البيت الأخير: ((يريد: أمسلميّ. وهذا شاذ - كما ترى - فلا وجه للقياس عليه))[3].وعلل المالقي دخول نون الوقاية على اسم الفاعل للضرورة في هذا الشاهد بقوله: ((وكأنّ الشاعر شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع، لعمله عمله، وأنّه في قوّته، كأنه قال: أيسلمني، ولكنّ ذلك ضرورة كما ذُكر)) [4].

أما النحاس فقال عن القراءة: ((وهي لحن لا يجوز ؛ لأنه جمع بين النون والإضافة، ولو كان مضافاً، لكان: هل أنتم مُطلعيّ)) [5]. ومن الشواهد التي ذكرها ابن مالك على هذه المسألة قول النبي (ص) لليهود: ((فهل أنتم صادقوني؟)) [6]. ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر:

وليسَ بمعييني وفي الناس مَمْتعٌ رفيقٌ إذا أعيا عليّ رفيق [7]

وقول الآخر:

(1) معاني القرآن 2 / 386 ، وضرائر الشعر / 27 .

(2) معاني القرآن 2 / 386 ، وضرائر الشعر / 27 .

(3) المحتسب 2 / 220 ، والبيت فيه منسوب إلى يزيد بن محمد الحارثي .

(4) رصف المباني / 425 ، وينظر : المحتسب 2 / 220 .

(5) إعراب القرآن 3 / 422 ، وينظر : خزانة الأدب 4 / 270 .

(6) شواهد التوضيح والتصحيح / 178 ، وشرح الاشموني 1 / 26 .

(7) ضرائر الشعر / 27 ، وشواهد التوضيح والتصحيح / 178 ، ومغني اللبيب 2 / 245 ، وشرح الاشموني 1 / 126 .

وليسَ الموافيني ليُرْفدَ خائباً فإنّ له أضعافَ ما كان أمّلا [1]

أما ابن مالك فعلّل دخول نون الوقاية على هذه الأسماء بقوله: ((كان مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك، كان كأصل متروك، فنبّهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل)) [2] وبمثل هذا التعليل علل الأشموني [3] هذه المسألة.

إلحاق الفعل ما يدل على التثنية والجمع:

مذهب جمهور العرب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من العلامة الدالة على التثنية والجمع فيكون حكمه مع المثنى والجمع كحكمه مع المفرد: فيقولون: قام الرجلان وقام الرجال، وقامت النساء، وقال ابن مالك:

وجرّد الفعل إذا ما أسندا   لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد سميّ هذا التعبير (لغة أكلوني البراغيث) وهو تعبير منسوب إلى أبي عمرو الهذلي [4]. قال سيبويه: ((واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالتْ فلانة)؛ وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة)) [5].

وقال أيضاً: ((وإنما قال العرب: قال قومُك، وقال أبواك؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومُك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما

---

(1) ضرائر الشعر / 27، وشواهد التوضيح والتصحيح / 178، وشرح الاشموني 1 / 127.

(2) شواهد التوضيح / 178.

(3) ينظر: شرح الاشموني 1 / 128.

(4) ينظر: مجاز القرآن 1 / 174، 2 / 34.

(5) الكتاب 2 / 40.

أظهروا [1])) [2] ونسب الى الخليل قوله: ((من قال: أكلوني البراغيث، أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حسنين أبواه)) [3] والقياس: أكلني أو أكلتني البراغيثُ، وبرجل حسن أبواه.

وقال ابن السراج عن هذه اللغة: ((ويجوز: قاموا الزيدون، ويقومون الزيدون على لغة من قال: أكلوني البراغيث، فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في: يضربان، ويضربون، وبالألف والواو في ضربا، وضربوا فيقولون: ضربا الزيدان، وضربوا الزيدون؛ ليعلموا أن هذا الفعل لاثنين لا لواحد ولا لجميع ولا لاثنين ولا لواحد، كما أدخلت التاء في فعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث، فكذلك هؤلاء زادوا بياناً ليفرقوا بين فعل الاثنين وبين الواحد والجميع، وهذا — لعمري — هو القياس على ما أجمعوا عليه في التاء من قولهم: قامت هند وقعدت سلمى. ولكن هذا أدّى الى إلباس؛ إذ كان من كلامهم التقديم والتأخير، فكأن السامع إذا سمع: قاموا الزيدون، لا يدري هل هو خبر مقدم والواو فيه ضمير، أم الواو علم الجمع فقط غير ضمير، وكذلك الألف في قاما الزيدان)) [4].

وعقد الثعالبي فصلاً عنوانه (فصل في جمع الفعل عند تقدمه على الاسم) جاء فيه: ((ربّما تفعل العرب ذلك؛ لأنه الأصل فتقول: جاءوني بنو فلان، وأكلوني البراغيث)) [5]. والكلام بهذه اللغة هو الأصل وإن كان أصلاً مرفوضاً مرفوضاً ((فالأصل في اللغات الساميّة أن يعامل الفعل فيها معاملته في لغة: (أكلوني البراغيث). وقد بقي من هذا الأصل في العربية أمثلة في اللهجات

---

(1) أي لا يضمرون في الفعل (لا يلحقون به ضميراً) إذا كان فاعله اسماً ظاهراً .

(2) الكتاب 2/ 36 – 37 .

(3) الكتاب 2/ 41 .

(4) الأصول في النحو 1/ 172 – 173 .

(5) فقه اللغة وأسرار العربية / 213 .

المختلفة، كما توجد منه بعض الأمثلة في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأشعار)) [1].

وقد تعرض د. رمضان لهذه الظاهرة في فصل من كتابه (بحوث ومقالات) عنوانه (رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب) [2]، وذكر من أمثلة (الرّكام اللغوي) لغة أكلوني البراغيث [3]، وذكر ما قيل فيها من أوجه التأويل، ثم قال: ((غير أن مقارنة اللغات السامية – أخوات العربية – تؤدي الى معرفة أن الأصل في تلك اللغات أن يلحق الفعلَ علامةُ التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثاً سواء بسواء)) [4]. وذكر شواهد من اللغات السامية على ذلك [5]، ونسب هذه اللغة إلى بلحارث بن كعب، وطيّئ وأزد شنوءة [6].

ويرجّح الدكتور حسن عون ((أن تكون هذه الطريقة في التعبير أسبق من القاعدة المعروفة الآن وهي إفراد الفعل عندما يتقدم الفاعل الجمع، فالمعقول أن يجمع الفعل مع الجمع ويفرد مع المفرد)) [7]. وقد حملوا على هذه اللغة عدداً من الشواهد القرآنية والشعرية؛ فمن الشواهد القرآنية [8] قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة:71]، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ

(1) فصول في فقه اللغة العربية / 99، وينظر: بحوث ومقالات في اللغة / 69 .

(2) بحوث ومقالات في اللغة / 57 .

(3) المصدر نفسه / 70 .

(4) المصدر نفسه / 68 – 69 .

(5) المصدر نفسه / 69 .

(6) المصدر نفسه / 70 .

(7) اللغة والنحو / 61 .

(8) يراجع في توجيه هاتين الآيتين الكريمتين: الكتاب 2/ 41، ومعاني القرآن للفراء 1/ 316 –317، ومعاني القرآن للأخفش 1/ 262 – 263، 2/ 410، وإعراب القرآن 2/ 33، 3/ 64، والجامع لأحكام القرآن 6/ 248، 11 / 269 .

ظَلَمُواْ ﴾[الأنبياء: 3] وعدّ القزاز ما جاء على هذه اللغة من الضرورات [1] فأجاز أن يجعل في الفعل علامة التثنية والجمع والفعل متقدم فيقال: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون.

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر (أمية بن أبي الصلت):

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألومُ [2]

وقول الفرزدق:

ولكن ديافيٌّ أبوه وأمُّه بحَوْرانَ يعصرْنَ السليطَ أقاربُهْ [3]

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ [4]

وقول محمد بن عبد الله العتبي:

رأين الغواني الشيبَ لاح بعارضي فأعرضْنَ عني بالخدودِ النواضرِ [5]

وقد وجّهوا هذه الشواهد أربعة توجيهات:

1. الجملة الفعلية خبر وما بعدها مبتدأ فهو من باب التقديم والتأخير.
2. الضمير فاعل والاسم المتأخر بدل منه.
3. ما اتصل بالفعل حرف يدل على التثنية والجمع والاسم المتأخر فاعل.

(1) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة / 217 .

(2) معاني القرآن للفراء 1/ 316 ، وما يجوز للشاعر في الضرورة / 218 .

(3) الكتاب 2/ 40 ، ومعاني القرآن للأخفش 1/ 263 ، وما يجوز للشاعر في الضرورة / 218، والأمالي الشجرية 1/ 133 .

(4) شرح ابن عقيل 2/ 81 .

(5) شرح ابن عقيل 2/ 83 .

4. أنه على لغة من يلحق الفعل علامة تدل على التثنية والجمع كما تلحق الفعل تاء التأنيث الساكنة.

دخول لام التوكيد على المضارع:

إذا باشرت نون التوكيد الخفيفة والثقيلة الفعل المضارع بني معها على الفتح في نحو (واللهِ لأضربنْ زيداً) و (والله لأضربنَّ زيداً) وعللوا ذلك بأن الأصل في الأفعال البناء وإنما أعرب المضارع لشبهه بالاسم من ثلاثة أوجه: [1]

الأول: أنّ فيه شياعاً وعموماً.

والثاني: دخول لام التوكيد عليه.

والثالث: وقوعه صفة.

((فإذا دخلت عليها نون التأكيد أكّدت معنى الفعلية ومكّنته فغلب جانب الفعل وبعد عن الاسم فعاد إلى أصله)) [2]. وذكر أبو البركات الانباري في قوله تعالى:﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾ [البقرة: 38]. سبب بناء الفعل قال: ((وهو مبنيّ لدخول نون التوكيد عليه، لأنها أكّدت فيه الفعلية فردته إلى أصله، وهو البناء)) [3].

وعلل ابن الخباز بناء الفعل المضارع مع لام التوكيد بقوله: ((إنما يبنى الفعل المضارع مع نون التوكيد ؛ لأنها من خصائص الفعل، والاصل في الفعل البناء، فلّما لحقته، حققت فيه معنى الفعلية، فجذبته إلى أصله، كما أن اللام والإضافة في غير المنصرف جذبتاه إلى أصله)) [4].

---

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 118 ـ 120 .

(2) شرح المفصل 7 / 10 ، وينظر: المرتجل / 39 ، وحاشية الصبان 1 / 68 ، وحاشية الخضري 1 / 35 .

(3) البيان في غريب إعراب القرآن 1 / 76 .

(4) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية 1 / 171 .

المبحث الثاني

الإضافة والنصب

إضافة العدد إلى الجمع :

تبيّن الأعداد على اختلاف ضروبها بالآحاد إلاّ ما كان من الثلاثة إلى العشرة فإنه يبيّن بالجمع هذا هو القياس. وإن كان الأصل غير هذا . فنقول في المئة: ثلاثُ مئةٍ، والأصل ثلاث مئات أو مئين. وسمى أبو علي هذا الأصل القياس المرفوض أو القياس المتروك، وهو كقولهم: استحوذ والقصوى والقود وقولهم في النسب سليقي وعميري وخريبيّ. قال أبو علي: ((وصار قول من قال: ثلاث مئات ومئين على قياس ما عليه الاستعمال في غير ثلاث مئة وبابه، فأشبه ذلك قولهم: القصوى والقصيا في مجيئهما على القياسين جميعاً: قياس الأصل المرفوض وقياس المستعمل غير المرفوض. على أن القصيا أوجه من إضافة . ثلاث ونحوها إلى الجمع ؛ لأن الإضافة إنما تجيء في الشعر والقصيا قد حكي في الكلام...)) [1].

وكان سيبويه قد أوضح ذلك بقوله: ((وأما ثلاث مئة إلى تسع مئة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئاتٍ)) [2]. وذلك، لأنّ الثلاث والتسع تضاف إلى الجمع، لكنهم بيّنوا المئة بالواحد كما بيّنوا أحد عشر وعشرين بواحد.

وبيّن المبرّد [3] سبب جواز ثلاث مئين بأنه مضاف فشبهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم: ثلاثة أثواب وثلاثُ جوارٍ. أما ابن يعيش فقال: ((القياس في ثلاث

---

(1) المسائل الشرازيات 2 / 355 .

(2) الكتاب 1 / 209 .

(3) ينظر : المقتضب 2 / 170 .

مئة وأربع مئة إلى تسع مئة أن تجمع المئة فيقال: ثلاث مئين أو ثلاث مئات ؛ لأنّ العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع نحو ثلاثة أقفزة وأربعةدراهم)) [1].

ومما جاء من إضافة العدد إلى الجمع قول الفرزدق:

ثلاثُ مئينَ للملوكِ وفى بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتمِ [2]

وقول الآخر:

ثلاث مئينَ قد مررْنَ كواملاً وها أنذا أرتجي مرّ رابعِ [3]

ومنه قول الآخر:

بعشر مئينَ للملوك سعى بها ليوفيَ سيارُ بنُ عمرٍو فأسرعا [4]

ومن ذلك قول مزرّد:

وما زوّدوني غيرَ سحقِ عمامةٍ وخمسِ مئي منها قَسيٌّ وزائفُ [5]

وقال صاحب المرتجل ((وذلك أصل في القياس مرفوض راجعه الشاعر، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة في كثير من ضروراته)) [6]. وقال ابن السكيت: ((وتقول ثلاث مئة، ولو قلت ثلاث مئين كان جائزاً وثلاث مئيٍ مثل معيٍ)) [7] ثم ذكر بيت مزرد.

---

(1) شرح المفصل 6 / 21 ، وينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 732 .

(2) المقتضب 2 / 170 ، والمقتصد 2 / 733 ، والأمالي الشجرية 2 / 24 ، وشرح المفصل 6 / 21 .

(3) المقتضب 2 / 170 ، وشرح المفصل 6 / 23 .

(4) شرح المفصل (الهامش) 6 / 23 .

(5) اصلاح المنطق / 300 ، والمرتجل / 267 ، ومجمع البيان 6 / 462 ، ولسان العرب (قسيّ ورأى) .

(6) المرتجل / 267 .

(7) اصلاح المنطق / 299 ـ 300 .

وذكر الزمخشري [1] أن ثلاث مئة من الشاذ الذي اجتزئ بلفظ الواحد عن الجمع كقوله:

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإنّ زمانكم زمنٌ خميصُ

وذكر أنه رجع إلى القياس في قوله:

ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم

وعلّق ابن يعيش على معنى (الشذوذ) ـ عند الزمخشري ـ بقوله:((يريد أنّه شذّ عن القياس وأما من جهة الاستعمال فكثير مطرد)) [2]. والمراد بالقياس هنا واضح وهو الأصل ورجوع الشاعر إلى القياس هو رجوع إلى الأصل. وقد أوضح ذلك ابن يعيش حينما قال: ((وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا: ثلاث مئين وثلاث مئات ؛ لأنّ الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة... وهذا وإن كان القياس إلاّ أنه شاذ في الاستعمال)) [3].

ومن إضافة العدد إلى الجمع قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف: 25]. في قراءة حمزة والكسائي [4] بإضافة مئة إلى سنيين وذلك((أنهما أضافا إلى الجمع كما يفعلان في الواحد. وجاز لهما ذلك ؛ لأنهما إذا أضافا إلى واحد فقالا: ثلاث مئة سنة فسنة بمعنى سنين لا اختلاف في ذلك فحملا الكلام على معناه فهو حسن في القياس قليل في الاستعمال ؛ لأنّ الواحد أخفّ من الجمع وإنما يبعد من جهة قلة الاستعمال وإلا فهو الأصل)) [5].

---

(1) ينظر: المفصّل / 213 .

(2) شرح المفصل 6 / 21 .

(3) شرح المفصل 6 / 23 .

(4) ينظر: السبعة في القراءات / 389 ـ 390 .

(5) مشكل إعراب القرآن 1 / 404 ، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات 2 / 58 .

وعلل أبو البركات الانباري قراءة من أضاف (مئة) إلى سنين بأنها جاءت ((تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله، كما جاء استحوذ واستصوب تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله في: استعان واستقام واستجاب)) [1].

ووصف العكبري قراءة الإضافة بأنها ضعيفة في الاستعمال وذلك ((لأن مئة تضاف إلى المفرد، ولكنّه حمله على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع))[2].

وخطّأ المبرّد قراءة الإضافة وجوّز ذلك في الشعر للضرورة وحملاً على المعنى وذلك لأنّ المئة بمعنى الجمع وجاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد جماعة إذا كان الكلام في دليل على الجمع [3].

أما النحاس فوصف هذه القراءة بالبعد في العربية وأنه يجب أن تتوقّى القراءة بها وذلك ((لأن كلام العرب: ثلاث مئة سنةٍ، فسنة بمعنى سنين فجيئت به على المعنى والأصل)) [4].

إضافة كم الخبرية إلى الجمع:

تضاف كم الخبرية إلى المفرد وإلى الجمع فتقول: كم رجلٍ عندك وكم رجالٍ عندك، وعلل أبو علي ذلك بقوله: ((وإنما يبيّن بالقبيلين جميعاً في الخبر؛ لأنه عدد مضاف يراد به الكثرة، والعدد الكثير قد بيّن بالمفرد في قولهم: مئةُ درهم وألف درهم ونحو ذلك. وقد بيّن بالجمع أيضاً في قولهم خمس مئيٍ ونحوه في الشعر، فالإضافة في (كم) إلى الجمع في الخبر جاء على القياس المتروك في خمس مئيٍ و (ثلاث مئين للملوك) ونحو ذلك. واستعملوا هذا القياس المرفوض في

(1) البيان في غريب إعراب القرآن 2 / 106 .

(2) التبيان في إعراب القرآن 2/ 844 .

(3) ينظر : المقتضب 2 / 171 .

(4) إعراب القرآن 2 / 453 ـ 454 .

تفسير خبر (كم) في باب كم كما استعملوا هذا القياس المرفوض في تبيين الثلاثة بالواحد في باب العدد حيث قالوا ثلاث مئة وخمس مئة. وكأنهم استحسنوا ذلك في (كم) ؛ لأنه وإن كان عدداً فليس بمخصوص كسائر الأعداد نحو مئة وألف وخمسين فلما حصل فيه هذا الإبهام وأريد تبيينه بيّن بالجمع، كما بيّن الواحد وحمل حيث كان عدداً كثيراً مضافاً على ما في العدد الكثير من إضافته مرة بالإفراد ومرة بالجمع)) [1].

وأوضح عبد القاهر الجرجاني أن تبيينه بالجمع ؛ لأنه ((لما بيّن بالإضافة أشبه باب عشرة فقيل كم غلمان لك، كما يقال: عشرة غلمان فيبين بالجمع)) [2]. وبيّن عبد القاهر الجرجاني أنّ المراد (بالقياس المتروك) في ثلاثة مئة هو ((أنه كان يجب أن يبيّن بالجمع من حيث كان موضوع هذا الباب أعني الثلاثة إلى العشرة على أنْ يضاف إلى الجمع)) [3].

تمييز العدد :

ذكر الرضي أن الأكثر في تمييز المقدار النصب، والأكثر في تمييز غير المقدار الخفض ((وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز، ونصب المميّز نصّ على كونه مميّزاً وهو الأصل في التمييز... وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجرّ في العدد من الثلاثة إلى العشرة وفي المئة والألف وما يتضاعف منهما ؛ لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالإضافة، مع أنّه قد جاء في الشذوذ على الأصل خمسةٌ أثواباً ومئتين عاماً)) [4]. والقياس هو خمسة أثواب ومئتي عام.

ومما جاء في الشعر منوناً غير مضاف قول الربيع بن ضبع الفزاري:

---

(1) المسائل الشيرازيات 2 / 372ـ 373 .

(2) المقتصد في شرح الإيضاح 2 / 741 .

(3) المقتصد 2 / 742 ، وينظر : شرح المفصل 4 / 129 .

(4) شرح الكافية 1 / 217 ، وينظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي / 51 ، 182 .

إذا عـاش الفتـى مئتيـنِ عامـا فقـد أودى المسـرّةُ والفتـاء [1]

قال سيبويه ((لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال ثلاثة أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثواب)) [2].

وأجاز المبرّد للشاعر إذا اضطرّ أن يقول: ثلاثةٌ أثواباً.من ذلك قول الشاعر:

إذا عـاش الفتـى مئتيـنِ عامـاً فقـد ذهـب اللـذاذةُ والفتـاءُ

وعلل ذلك بقوله: ((وإنما حسن هذا في المئتين وإن كان تثنية (المئة)؛ لأنه مما يلزمها النون، فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين وما أشبهها. ولكنّ المعنى يوجب فيه الإضافة)) [3]. أما ثعلب فأجاز أن يقال: ((ثلاثةُ أثواب، وثلاثةٌ أثواباً وثلاثةٌ أثواب.وتقدم فيقال: عندي أثوابٌ ثلاثةٌ. هكذا الأصل)) [4].

---

(1) الكتاب 1 / 208 ، 2 / 162 ، والمقتضب 2 / 169 ، وشرح المفصل 6 / 21 .

(2) الكتاب 2 / 161 . 162 .

(3) المقتضب 2 / 168 . 169 .

(4) مجالس ثعلب 2 / 584 .

المبحث الثالث

تذكير المؤنث

المذكر هو الأصل:

من الأصول التي اهتمّ بها القدماء من النحويين فكرة الأصل والفرع في التذكير والتأنيث، فالمذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه وذلك ((لأنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختصّ، بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر فالتذكير أوّل)) [1]. وقد أشار إلى هذا المعنى من جاء بعد سيبويه كالزجاجي [2] وأبي علي الفارسي [3]، وابن جني [4].

واستدل الزجّاج على أن التذكير قبل التأنيث بوجود العلامة في المؤنث: ((ألا ترى أنك تقول: قائم، ثم تقول قائمة فيدخل التأنيث على التذكير، وتقول في كل معلوم هو شيء قبل أن يعلم: أذكر هو أم أنثى ؟ والشيء مذكر)) [5]. وهذا هو دليل أبي بكر الأنباري حين قال: ((والدليل على أن المذكر قبل المؤنث أنك تقول: قائم وقائمة وقاعد وقاعدة وجالس وجالسة، فتجد التأنيث فيه مزيداً على التذكير، فالمزيد عليه هو الأصل)) [6].

---

(1) الكتاب 3 / 241 .

(2) ينظر : الجمل في النحو / 291 .

(3) ينظر : التكملة / 293 .

(4) ينظر : الخصائص 3 / 242 .

(5) ما ينصرف وما لا ينصرف / 3 .

(6) المذكر والمؤنث / 128 .

ويرى ابن الشجري [1] أيضاً أنّ العلامة في المؤنث تدل على أنه الفرع ؛ لأنّ الأصل لا يحتاج إلى علامة. ودليل أنّ المذكر هو الأصل - عند ابن يعيش - أمران[2]:

أحدهما: مجيئهم باسم مذكّر يعمّ المذكّر والمؤنث وهو شيء.

والآخر: افتقار المؤنث إلى علامة ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة.

الأصل في المؤنث أنْ تلحقه علامة التأنيث:

المؤنث ضربان مؤنث بعلامة ومؤنث بغير علامة، ((والأصل في كلّ مؤنث أنْ تلحقه علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة وامرئ وامرأة، وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنث والمذكر)) [3].

فما خلا من علامة التأنيث، فالعلامة مقدّرة فيه ويرد إلى أصله عند التصغير فتقول في تصغير قدر وشمس وهند: قُديرة وشُميسة وهنيدة فيردّ إلى الأصل في التصغير فتلحقه العلامة لتبني تصريفه على أصله [4].

أصل التاء في نحو قائمة:

من المسائل التي قعّد لها النحاة مسألة الوصل والوقف، فقد ذكروا: ((أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير)) [5] وقالوا ((والوصل تردّ فيه الأشياء إلى أصولها، والوقف محلّ تغيير)) [6].

---

(1) ينظر: الأمالي الشجرية 2 / 287 ، 288 .

(2) ينظر: شرح المفصل 5 / 88 .

(3) شرح المفصل 5 / 96 .

(4) ينظر: شرح المفصل 5 / 96 ، وينظر: 5 / 92 .

(5) سر صناعة الإعراب 1 / 159 ، والمنصف 1 / 160 ، وشرح المفصل 9 / 81 ، 157 .

(6) شرح الملوكي في التصريف / 195 .

وبهذه القاعدة استدلوا على أنّ الهاء في الوقف على نحو: طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة، بدل من التاء والتاء هي الأصل. ((فلما كان الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر ومطرّد اللغة، وكان الوقف مما تغير فيه الأشياء عن أصولها ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء نحو قائمتان وقائمتكم، وفي الوقف هاء نحو ضاربة وقائمة علمنا أن الهاء في الوقف بدل من التاء فيالوصل)) [1].

لكنّ السؤال هو: لم جرت الأشياء في الوصل على حقائقها وأصولها دون الوقف؟ وجواب ذلك: ((لأنّ حال الوصل أعلى مرتبة من حال الوقف. وذلك أنّ الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول؛ فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقدم وأعدل من حال الوقف)) [2].

وأبدلوا من التاء هاء لئلا تشبه التاء الأصلية في نحو: بيت وأبيات والملحقة في نحو: بنْت وأخت وكذلك للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل في نحو: قامت وقعدت [3]. وفي هذه التاء خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون أن الهاء هي الأصل، لأنهم راعوا الصورة الثابتة في الخط. والبصريون يرون أنّ التاء هي الأصل؛ لأنهم راعوا الوصل الذي هو الأصل في الكلام؛ لأنّ الوصل تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ولا يعتبر بعوارض الوقف[4].

---

(1) سر صناعة الإعراب 1 / 162 .

(2) الخصائص 2 / 331 .

(3) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الانباري / 179 ـ 180 ، وشرح المفصل 9 / 81 .

(4) ينظر: شرح المقدمة المحسبة 1 / 270 ، وشرح المفصل 5 / 89 .

تغليب المذكر:

إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلّب المذكر على المؤنث، نقول: الرجل والمرأة قاما وقعدا وجلسا ((لأنّ المذكر يغلّب على المؤنث؛ لأنه هو الأصل، والمؤنث مزيد عليه، فالمزيد عليه هو الأصل)) [1].

وذكر السيوطي [2] أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلّب المذكر، وبهذا استدلوا على أنه الأصل والمؤنث فرع عليه، ويكون هذا التغليب في التثنية والجمع، وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد.

ويرى ابن يعيش [3] أنّ عشرين وبابه يستوي فيه المذكر والمؤنث، وكأنّهم غلّبوا جانب المذكر، لأنه إذا اجتمع المذكّر والمؤنث غلّب المذكر، لأنه الأصل. وذكر أيضاً أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث حمل الكلام على التذكير؛ لأنه الأصل [4].

تذكير المؤنث:

المذكر هو الأصل والمؤنث فرع عليه ولذلك ساغ ردّ الفرع إلى الأصل ((وتذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل)) [5] وقال ابن جني: ((وإذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من ضروب التأويل، كان تذكير المؤنث لما في ذلك من ردّ الفرع إلى الأصل أجدر)) [6].

---

(1) المذكر والمؤنث لأبي بكر الانباري / 676 .

(2) ينظر: الأشباه والنظائر 1 / 73 .

(3) ينظر: شرح المفصل 6 / 27 .

(4) ينظر: شرح المفصل 6 / 35 .

(5) الخصائص 2 / 415 ، وينظر: سر صناعة الإعراب 1 / 11 . 12 .

(6) التمام في تفسير أشعار هذيل / 99 ، وينظر: ضرائر الشعر / 279 .

وذكر أبو بكر الانباري أنه إذا فصل بين المؤنث وفعله بفاصل جاز التذكير والتأنيث كقولك: ضرب زيداً هندٌ، وضربت زيداً هندٌ ((فمن أنّث لزم القياس، ومن ذكّر قال: لما حجز بين الفعل والمؤنث حاجز رجع الفعل إلى أصله، والقياس التأنيث، والتذكير جائز)) [1].

ويجوز في المؤنث غير الحقيقي إثبات العلامة وحذفها نحو: انقطعت النعل وانقطع النعل وانكسرت القدر وانكسر القدر، ((لأنّ التأنيث لّما لم يكن حقيقياً ضعف، ولم يعيّن بالدلالة عليه مع أنّ المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه)) [2].

وأجاز ابن السراج [3] في كلّ مؤنث غير حقيقي أن يردّ إلى التذكير؛ لأنه الأصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: 275]، لأنّ الوعظ والموعظة واحد. والذي سوّغ التذكير في الآية ثلاثة أوجه [4]:

الأول: أنّ التذكير للحمل على المعنى فالموعظة بمعنى الوعظ.

الثاني: لأنّ تأنيث الموعظة غير حقيقي.

الثالث: لوجود الفصل بالهاء بين الفعل والفاعل.

وجاءت الموعظة مؤنثة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [يونس:57]. ذكر أحد الأساتذة الفضلاء [5] أنه ذكّر الموعظة في الآية الأولى لأنها بمعنى (النهي) عن الربا فذكّرها وأنها في الآية الثانية بمعناها وليس بمعنى مذكّر.

---

(1) المذكر والمؤنث / 616 .

(2) شرح المفصل 5 / 94 .

(3) ينظر : الأصول في النحو 2 / 415 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن 1 / 143 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 1 / 180 .

(5) ينظر : معاني النحو 2 / 484 ـ 485 .

وقال تعالى: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾ [هود: 67]. وقال ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾ [هود: 945]. فذكّر مرة وأنثّ مرة أخرى، وقد ذكرت في تذكير(الصيحة) في الآية الأولى التوجيهات الثلاثة [1] المذكورة في تذكير (الموعظة). وقيل إنما ذكّر فعل (الصيحة) ؛ لأن الصيحة بمعنى العذاب والخزي أو بمعنى الصياح [2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: 48]. ذكّر الفعل مع (شفاعة) في هذه الآية وأنثه في غيرها [3]، وقد قيل في سبب ذلك ثلاثة أوجه هي [4]:

1. لأنّه فصل بين المؤنث وفعله فقام الفصل مقام التأنيث فحسن التذكير.

2. لأنّ تأنيث الشفاعة غير حقيقي فذكّر، لأنّ التذكير هو الأصل.

3. لأنّ الشفاعة بمعنى الشفيع، فحملها على هذا المعنى.

ومما جاء من تذكير المؤنث قول الأعشى:

فإمّا تريْ لمتى بدلتْ ... فإنّ الحوادثَ أودى بها [5]

قال: أودى، ولم يقل: أودت ؛ لأنّه ذهب بالحوادث إلى معنى الحدثان [6] وسوّغ ذلك أمران [7]:

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن 1 / 368 ، والبيان في غريب إعراب القرآن 2 / 20 .

(2) ينظر: بدائع الفوائد 1 / 126 ، والبرهان في علوم القرآن 3 / 368 ، ومعاني النحو 1 / 488 .

(3) ينظر: سورة البقرة الآية / 123 ، وسورة المدثر الآية / 48 .

(4) ينظر: معاني القرآن للاخفش 1 / 90 ، ومعاني القرآن وإعرابه 1 / 129 ، وإعراب القرآن 1 / 222 ، والكشف عن وجوه القراءات السبع 1 / 238 .

(5) الكتاب 2 / 46 ، ومعاني القرآن للفراء 1 / 128 ، والنوادر / 175 .

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء 1 / 128 ، والامالي الشجرية 1 / 105 ، 227 .

(7) ينظر: شرح المفصل 5 / 95 .

الأول: أنّ تأنيث (الحوادث) غير حقيقي.

والثاني: أنّ فيه رداً إلى الأصل وهو التذكير.

وقال عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها [1]

حذف تاء التأنيث من الفعل وفيه ضمير يعود إلى مؤنث هو الأرض فكان القياس إثباتها ؛ ولكنّه ذهب بالأرض إلى معنى الموضع والمكان [2]، وسوغ ذلك أن تأنيث الأرض غير حقيقي وأن في التأنيث رداً إلى الأصل.

وتذكير المؤنث - وإن كان فيه خروجٌ عن القواعد المتبعة في التطابق - يستند إلى بعض الأصول النحوية وأهم هذه الأصول: أن في تذكير المؤنث نوعاً من الرد إلى الأصل، وهو التذكير، فإذا ذكّرت المؤنث فقد رددت الفرع إلى الأصل[3]، ولذلك عدّ ابن جني [4] تأنيث المذكر من قبيح الضرورة ؛ لأنه خروج عن الأصل والمستجاز من ذلك تذكير المؤنث ؛ لأن فيه ردّ فرع إلى أصل ؛ لأنّ التذكير هو الأصل، وقد جاء ذلك في قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أيّها الراكبُ المزجي مطيّتة ... سائل بني أسدٍ ما هذه الصوتُ [5]

فقد أنثّ الصوت، لأنه أراد به الاستغاثة أو الصيحة. وقال ابن جني ((وتأنيث المذكّر أغلظ من تذكير المؤنث ؛ لأنه مفارقة أصل إلى فرع)) [6].

---

(1) الكتاب 2 / 46 ، ومعاني القرآن للفراء 1 / 127 ، والخصائص 2 / 411 .

(2) ينظر : الخصائص 2 / 412 .

(3) ينظر : الخصائص 2 / 415 ، و أصول التفكير النحوي / 361. 362 .

(4) ينظر : سر صناعة الإعراب 1 / 11 .

(5) الخصائص 2 / 416 ، وسر صناعة الإعراب 1 / 11 . 12 .

(6) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة / 132 .

المبحث الرابع

إهمال عمل الأدوات

إهمال عمل إنَّ:

من أوجه الشبه بين (إنّ) والفعل [1] أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف، فإذا خفّفت صارت على حرفين فمنهم من يهملها فيقول: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك. ومنهم من يعملها فيقول: إنْ زيداً منطلقٌ. قال سيبويه بعد أن ذكر أمثلة على إهمالها وإعمالها معلّلاً ذلك: ((وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عملُ لم يكُ ولم أبَل حين حذف. وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموّ إليها ما)) [2].

وذكر المبرد جواز الإعمال والإهمال وحجة من يرى إهمالها فقال ((وأما الذين رفعوا بها فقالوا: إنما أشبهت الفعل في اللفظ لا في المعنى فلما نقصت عن ذلك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأن موضع (إنّ) الابتداء ؛ ألا ترى أنّ قولك: إن زيداً لمنطلقٌ إنما هو: زيد منطلق، في المعنى ولما بطل عملها عاد الكلام إلى الابتداء فبالابتداء رفعته لا بـ (إنّ)، وما بعده خبره. وهذا القول الثاني هو المختار)) [3].

وعلل المبرد إهمالها بأنها ((إنّما دخلت على الابتداء وخبره، فلّما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله)) [4].

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 177 ، وأسرار العربية / 148 .

(2) الكتاب 2 / 140 .

(3) المقتضب 1 / 50 .

(4) المقتضب 2 / 364 .

ويرى المجاشعي أنّ حكم: إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ إذا خفّفن ((أنْ لا يعملن شيئاً ؛ لأنّ بناء الفعل قد نقص، فنقص الشبه فرجعْنَ إلى الأصل، وهو أن لا يعملن شيئاً)) [1].

أما الأزهري فعلّل إهمال عملها بأنّ تخفيفها يزيل اختصاصها فتهمل [2]، وهذا الحكم ينطبق على (لكنّ) التي تهمل أيضاً لزوال اختصاصها بالجملةالاسمية [3].

دخول (ما) الكافة على (إنّ):

عملت (إنّ) وأخواتها فنصبت الاسم ورفعت الخبر لشبهها بالفعل ((ولو لا شبه الفعل لكان حقّها أن تجر ؛ لأنه الأصل، وقد جرّوا بـ (لعلّ) في لغة عقيل منبهة على الأصل)) [4].

وشبهها بالفعل ((من وجهين أحدهما من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى، فأما الذي من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أنّ هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر...)) [5].

وتدخل (ما) على (إنّ) وأخواتها فتكفّها عن العمل فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ويزول اختصاصها بما أصله مبتدأ وخبر ((لأنه إذا لم يعتبر

---

(1) شرح عيون الإعراب / 114 .

(2) ينظر : شرح التصريح 1 / 230

(3) ينظر : شرح التصريح 1 / 235 ، وينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع 1 / 256 ، وحاشية يس 1 / 131 .

(4) الجنى الداني في حروف المعاني / 90 .

(5) شرح المفصل 8 / 54 .

العامل رجع الكلام إلى أصله الذي كان عليه)) [1]. فتقول إنّما زيدٌ قائمٌ وإنما يقومُ زيدٌ. قال ابن بابشاذ: ((فإنْ دخلت (ما) كفّت (إنّ) عن العمل ؛ لأنها ليست بمستحقة للعمل إلاّ بحكم الشبه، فإذا دخل عليها مانع نقلها إلى حالالابتداء فصارت هذه الحروف حينئذ حروف ابتداء وارتفع ما بعدها بالابتداءوالخبر)) [2].

إهمال (ما) الحجازية:

الحروف من حيث العمل ثلاثة أقسام: [3] مختصّ بالاسم ومختص بالفعل ومشترك بينهما. فالمختص يقبل يعمل العمل الخاص به. ((وأمّا المشترك فحقّه أن لا يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما، وقد خالف هذا الأصل أحرف منها (ما) الحجازية، أعملها أهل الحجاز عمل (ليس) لشبهها بها. وأهملها بنو تميم على الأصل)) [4] فالأصل في (ما) - إذن - عدم العمل [5] ؛ لأنها مشتركة بين الأسماء والأفعال ؛ ولهذا أهملها بنو تميم.

أمّا أهل الحجاز فأعملوها عمل (ليس) لشبهها بها من وجهين: [6] أنها للنفي للنفي وأنها لنفي الحال مع دخولها على جملة اسمية. والشيء إذا أشبه الشيء من وجهين أعطي حكمه وجرى مجراه. كما منع الصرف ما أشبه الأفعال من

---

(1) الأمالي النحوية 4 / 147 ، وينظر: المقتضب 2 / 363 .

(2) المقدمة المحسبة 1 / 217 .

(3) ينظر: الجنى الداني / 90 .

(4) الجنى الداني / 91 ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 165 .

(5) ينظر: الأصول في النحو 1 / 97 ، والمقتصد 1 / 429 .

(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 1 / 166 ، وأسرار العربية / 143 ، والجنى الداني / 325 .

وجهين. فعمل (ما) إذن هو خلاف الأصل [1] ولذلك لم تعمل إلا بشروط فإذا اختلّت شروط عملها ردّت إلى أصلها وهو الإهمال.

وذكر ابن عصفور [2] أن (ما) لها شبهان ؛ عام وخاص: فالعام شبهها بالحروف التي لا تختص بالاسم، والخاص شبهها بليس في أنها للنفي ونفي الحال. فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها. وأهل الحجاز راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل ليس بشروط. وذكر سيبويه في باب ((ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله)) [3] أن بني تميم يجرونها مجرى أمّا وهل فلا يعملونها وهو القياس [4]، وأنّ أهل الحجاز يشبّهونها بـ(ليس) ؛ ؛ لأنّ معناها كمعناها.

وقد وضعوا لعملها شروطاً أهمها [5]:

1. أن لا ينتقض نفيها.

2. أن لا يتقدّم الاسم على الخبر.

فمثال انتقاض النفي قولك: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، وقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: 15]. و مثال تقديم الخبر ما منطلقٌ زيدٌ. فـ (ما) في لغة أهل الحجاز تعمل عمل ليس ما دامت في معناها، ((وإذا تغيرت عن ذلك أو قدّم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم)) [6].

---

(1) ينظر : الأصول في النحو 1 / 97 ، والمقتصد في شرح الإيضاح 1 / 429 ، وحاشية الصبان 1 / 48 .

(2) ينظر : المقرّب 1 / 112 .

(3) الكتاب 1 / 57 .

(4) القياس هنا بمعنى الأصل والقاعدة ، فالإهمال هو الأصل ، ولكنها تخرج عن هذا الأصل فتعمل عمل ليس لحملها عليها بشروط ، فإذا اختل شرط منها ردّت إلى الأصل وهو الإهمال .

(5) ينظر : المقرّب 1 / 112 ، والجنى الداني / 325 ـ 328 .

(6) الكتاب 1 / 122 .

وذكر المبرّد شروط عملها فقال: ((وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها، أو قدّموا خبرها على اسمها، ردّوها إلى أصلها، فقالوا: ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ، وما منطلقٌ إلاّ زيدٌ ؛ لأنها حرف لا يتصرف تصرّف الأفعال فلم تقو على نقض النفي، كما لم تقو على تقديم الخبر...)) (1).

وأشار عبد القاهر الجرجاني (2) إلى أنه إذا زال أحد وجهي الشبه من (ما) ردّت إلى أصلها، وهو ((أن لا تعمل شيئاً)) (3).

وجاءت (ما) في القرآن الكريم عاملة عمل ليس على لغة أهل الحجاز قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]. وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: 2].

---

(1) المقتضب 4 / 188 ، وينظر : الأصول في النحو 1 / 56 ، ومجالس العلماء / 90 ، ومجالس ثعلب 2 / 354 .

(2) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 431 .

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 429 .

المبحث الخامس

مجيء خبر (كاد) و (عسى) اسماً

مجيء خبر (كاد) اسماً:

إنّ (كاد) من أفعال المقاربة تعمل عمل (كان)، فتحتاج إلى اسم وخبر كقولنا: كاد زيدٌ يقومُ، وخبرها جملة فعلية وضعت موضع الاسم، إذ ((الأصل في كاد زيد يقوم أن يقال قائماً... وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لغرض، وذلك الغرض إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به)) [1].

وذكر ابن عصفور أن العرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصل من ذلك قولهم: كاد زيد يقوم؛ ((ألا ترى أنّ (يقوم) في موضع (قائم) إلا أن العرب لم تأت بالاسم إلا في الضرورة)) [2].

ومما جاء على أصله قول تابط شراً:

فأبتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آئباً ... وكم مثلِها فارقتُها وهي تصفرُ [3]

قال ابن جني ((فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله: كدت قائماً؛ ولذلك ارتفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم)) [4].

---

(1) شرح المفصّل 7 / 13، وينظر: 7 / 119، وشواهد التوضيح / 136.

(2) شرح جمل الزجاجي 1 / 540، وينظر: 1 / 130، 1 / 99، 2 / 176.

(3) الخصائص 1 / 391، وشرح المفصل 7 / 13، وشواهد التوضيح / 136.

(4) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة / 130 ـ 131.

مجيء خبر (عسى) اسماً:

إنّ (عسى) من الأفعال التي تعمل عمل (كان) فتحتاج إلى اسم وخبر، فإذا قلنا: عسى زيد أن يقوم، فإنّ (يقوم) جملة فعلية في موضع نصب؛ لأنها خبر. قال سيبويه: ((واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل. يشبّهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغوير أبؤساً) فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان)) [1].

واستدل أبو علي [2] بهذا المثل على أنّ (أنْ) مع صلتها في قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: 52]. في موضع نصب ((وذاك أنهم رجعوا في هذا المثل إلى الأصل، وأجروا عسى مجرى قارب)) [3].

ودليل ابن يعيش على أن خبر عسى في موضع اسم منصوب وإنْ لم يستعمل ((أنّ الفعل في خبرها إذا تجرد من (أنْ) كان مرفوعاً، والفعل إنما يرتفع بوقوعه موقع الاسم نحو قوله:

عسى اللهُ يغني عن بلادِ ابن عامرٍ   بمنهمرٍ جونِ الربابِ سكوبِ

وقول الآخر:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه   يكون وراءَه فرجٌ قريبُ

فارتفاع (يغني) و (يكون) عند تجردهما من الناصب دليل على ما قلناه)) [4]

ومما جاء فيه خبر (عسى) اسماً قول الراجز:

أكثرت في العذلِ ملحّاً دائما   لا تعذلنْ إني عسيتُ صائما [5]

---

(1) الكتاب 3 / 158، وينظر: الخصائص 1 / 97ـ 98.

(2) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 356.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 357، وينظر: أسرار العربية / 127ـ 128.

(4) شرح المفصل 7 / 117ـ 118، وينظر: 7 / 14.

(5) الخصائص 1 / 98، وشرح المفصل 7 / 112، وشواهد التوضيح / 136.

وعدّ ابن جني [1] هذا مما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال فقولنا: عسى زيدٌ قائماً أو قياماً هو القياس. والقياس هنا هو الأصل فجاء هذا الشاهد على الأصل.

(1) ينظر : الخصائص 1 / 97 ـ 98 ، وشرح جمل الزجاجي 2 / 178 .

المبحث السادس

العطف بدل التثنية والجمع

ذكر النحويون [1] أنّ أصل التثنية والجمع العطف، فأصل قام الزيدان، قام زيد وزيد، وأصل قام الزيدون قام زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ قال ابن الشجري: ((التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف، فقولك: جاء الرجلان، ومررت بالزيدين أصله: جاء الرجل والرجل، ومررت بزيد وزيد، فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامها اختصارا، وصح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد... ولما التزموا في تثنية المتفقين ما ذكرناه من الحذف، كان التزامه في الجميع ممّا لا بد منه ولا مندوحه عنه ؛ لأن حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعداً إلى ما لا يدركه الحصر)) [2].

واستدلّوا على أن أصل التثنية العطف بمجيء ذلك في الشعر قال الراجز:

كأنّ بين فكّها والفكّ ... فارةَ مسكٍ ذبحت في سُكّ [3]

كان الظاهر أن يقول: بين فكّيها، إلاّ أنه عدل إلى التكرير لأجل الشعر، وحسّن ذلك أنّ أحدهما مضاف والثاني فيه الألف واللام، ولو قال بين فكّها وفكّها كانأقبح [4]. وقال الآخر:

كأن بين خلفها والخلفِ ... كشّةَ أفعى في يبيسٍ قُفّ [5]

---

(1) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 183 ، وأسرار العربية / 47 ، وشرح المفصل 4 / 117 ، والتوطئة / 118 .

(2) الامالي الشجرية 1 / 10 .

(3) المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 184 ، وأسرار العربية / 47 ، والأمالي الشجرية 1 / 10 ، وشرح المفصل 4 / 138 ، 8 / 91 .

(4) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 184 ، والأمالي الشجرية 1 / 10 ـ 11 .

(5) أسرار العربية / 48 .

وقال الراجز:

ليث وليثٌ في مجال ضنْكِ [1]

أراد: ليثان، إلاّ أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار ؛ لأنه الأصل [2].

أما مجيئه في الجمع فكقول أبي نواس:

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يومُ الترحّلِ خامسُ [3]

وذكر ابن الشجري أن التكرار بالعطف يأتي إما للضرورة وإما للتفخيم، فالضرورة في الشعر، والتفخيم في حال سعة الكلام. وقال: ((فإن استعملت هذا في السعة، فإنّما تستعمله لتفخيم الشيء الذي تقصد تعظيمه كقولك لمن تعنفه بقبيح تكرر منه وتنبهه على تكرير عفْوك عنه: لقد صفحت لك عن جرم وجرم، وكقولك لمن يحتقر أيادي أسديتها إليه وينكر ما أنعمت به عليه: لقد أعطيتك ألفاً وألفاً وألفاً، فهذا أفخم في اللفظ وأوقع في النفس من قولك: لقد صفحت لك عن أربعة أجرام، وقد أعطيتك ثلاثة آلاف)) [4].

ومثل ذلك ما يحكى من أن الشاعر الحرمازي لما مدح الحكم بن المنذر بقوله:

يا حكم بنَ المنذر بن الجارودْ سرادقُ المجد عليك ممدودْ

حكمّه الحكم وقال سل ما شئت فقال: مئة درهم: فقال الحكم لك مئة ومئة ومئة [5]. وقال الشاعر:

لوعد قبرٌ وقبرٌ كان أكرمهم بيتاً وأبعدهم عن منزل الذامِ [6]

الذامِ [6]

فإنه قصد به التكثير ويجوز ذلك في النثر.

---

(1) أسرار العربية / 48 ، والأمالي الشجرية 1 / 11 .

(2) ينظر : أسرار العربية / 48 .

(3) الأمالي الشجرية 1 / 11 ، ومغني اللبيب 2/ 356 .

(4) الامالي الشجرية 1 / 11 .

(5) المقتصد في شرح الايضاح 1 / 185 .

(6) شرح الكافية 2 / 173 .

المبحث السابع

الجرّ بـ (لعلّ) وبـ (لولا)

الجر بـ (لعلّ).

ذكر المراديّ أنّ الحرف المختص بالاسم إذا لم ينزّل منزلة الجزء منه فحقّه أن يعمل، وإذا عمل، فأصله أن يعمل الجرّ، ولو لا شبه (إنّ) وأخواتها بالفعل ((لكان حقّها أن تجرّ ؛ لأنّه الأصل. وقد جرّوا بـ (لعلّ) في لغة عُقيل منبهةً على الأصل)) [1].

وذكر المالقي هذه القاعدة بقوله: ((وقد خصّ بعضُ العرب بها مبنية على أن تخفض، لأنها اختصت بالأسماء، وما اختص بالأسماء ولم يكن كجزء منها كالألف واللام حقّه أن يخفض)) [2].

وجعل المرادي (لعلّ) على قسمين: الأول: أن تكون من أخوات (إنّ) والقسم الثاني: ((أن يكون حرف جرّ في لغة عقيل. يقولون: لعلّ زيدٍ قائمٌ، والجرّ بـ (لعلّ) مراجعة أصل مرفوض ؛ لأنّ أصل كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجر... وإنما خرجت (إنّ) وأخواتها عن هذا الأصل، فعملت النصب والرفع، لشبهها بالفعل ؛ ولذلك قال الجُزولي: وقد جرّوا بـ (لعلّ) منبهة على الأصل [3]. وروى الجرّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم من الأئمة)) [4]. ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر (خالد بن جعفر العبسي):

---

(1) الجنى الداني / 90 .

(2) رصف المباني / 436 .

(3) هذه العبارة في منهج السالك / 235 ، وخزانة الأدب 10 / 427 .

(4) الجنى الداني / 530 ، وينظر : جواهر الأدب / 235 .

لعلّ اللهِ يمكنني عليها جِهاراً من زهيرٍ أو أُسيدِ (1)

وقول الآخر: (مجهول القائل)

لعلّ اللهِ فضّلكم علينا بشيءٍ أنّ أمّكُمُ شريمُ (2)

وقول كعب بن سعد الغنوي:

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ رفعةً لعلّ أبي المغوارِ منك قريبُ (3)

وعلّق الزجاجي على هذا الشاهد بقوله: ((فخفض بها كما ترى، وهذا شعر قديم، ومثل هذا يروى على شذوذه ولا يقاس عليه)) (4). ويقول الرضيّ عن الجرّ بـ (لعلّ): ((وهي مشكلة، لأنّ جرّها عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال، وكونُ حرفٍ عاملاً عملَ الحروف والأفعال في حالة واحدة لم يثبت، وأيضاً، الجار لابدّ له من متعلّق، ولا متعلّق لها هنا لا ظاهراً ولا مقدراً، فهي مثل (لولا) الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلّق لها)) (5).

وردّ البغداديّ على الرضيّ قائلاً: ((لا إشكال، فإنها موضوعة بوضعين: فهي موضوعة عند قوم لعمل النصب والرفع معاً، وعند قوم أُخر لعمل الجرّ كوضع لفظٍ لأمرين مختلفين. فعملهما الرفع والجرّ بوضعين لا بوضع واحد

(1) شرح الكافية 2 / 361 ، ومنهج السالك / 235 ، والجنى الداني / 530 ، وخزانة الأدب 10 / 426 ، 438 .

(2) شرح الكافية 2 / 361 ، ورصف المباني / 436 ، ط / 2002 ، ومنهج السالك / 235 ، والجنى الداني / 531 .

(3) النوادر في اللغة / 218 ، واللامات / 148 ، وشرح الكافية 2 / 361 ، وجواهر الأدب / 235 ، ورصف المباني / 436 ، والجنى الداني / 531 ، ومغني اللبيب 1/ 286 ، وخزانة الأدب 10 / 426 .

(4) اللامات 148 .

(5) شرح الكافية 2 / 361 ، وينظر : الفوائد الضيائية 2 / 354 .

خلافاً للشارح... ولها نظائر منها: خلا وعدا وحاشا في الاستثناء، فإنها تكون تارة فعلاً فترفع وتنصب، وتارة حرفاً فتجرّ، والمعنى واحد في العملين)) [1].

وردّ على قول الرضي ((وأيضاً الجار لا بدّ له من متعلّق ولا متعلّق لها هنا)) بما ذكره ابن هشام من حروف الجرّ التي تُستثنى من حكم التعلق، ومنها: ((لعلّ في لغة عقيل؛ لأنّها بمنزلة الحرف الزائد؛ ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال:

لعلّ أبي المغوار منك قريبُ

ولأنّها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقّع، كما دخلت (ليت) لإفادة معنى التمنيّ، ثم إنهم جرّوا بها منبهة على أن أصل الحروف المختصّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجرّ)) [2].

وقد أوّلوا (لعلّ) تأويلاً يخرجها عن عمل الجرّ، فذهب الفارسيّ إلى ((أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أن الأصل: (لعلّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ) فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام (لعلّ) الثانية تخفيفاً وأدغم الأولى في لام الجر)) [3]. وردّ المالقي هذا التأويل، لأنه بعيدٌ من أوجه: [4]

الأول: أن تخفيف (لعلّ) لم يسمع في غير هذا البيت، فلا يقاس عليه.

والثاني: أنّ اسم (لعل) لم يأت ضميراً في غير هذا البيت فيقاس عليه.

الثالث: أن فتح لام الجرّ مع الظاهر شاذ فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب.

---

(1) خزانة الأدب 10 / 427 .

(2) مغني اللبيب 2 / 440 ـ 441 ، وينظر : 1 / 286 ، وخزانة الأدب 10 / 427 ـ 428 .

(3) مغني اللبيب 1 / 286 ، وينظر : شرح جمل الزجاجي 1 / 470 ـ 471 ، ورصف المباني / 436 ، والجنى الداني / 531 ، وجواهر الأدب / 236 ، وشرح الكافية 2 / 361 .

(4) ينظر : رصف المباني / 436 ، والجنى الداني / 531 .

الرابع: أن حذف الموصوف الذي (قريبٌ) صفتُه لا يعلم، ولا يحذف من الموصوفات إلا ما يُعلم من صفته.

وردّ المرادي تأويل بعض هذه الشواهد وإنكار هذه اللغة بقوله: ((وإذا صحت اللغة بنقل الأئمة، فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد)) (1) وردّ ابن هشام تأويل الفارسي بقوله: ((وهذا تكلّف كثير، ولم يثبت تخفيف (لعلّ) ثم هو محجوج بنقل الائمة أن الجرّ بـ (لعلّ) لغة قوم بأعيانهم)) (2).

الجر بـ (لولا).

مذهب سيبويه (3) أن (لولا) حرف جر، وأنها لا تجر الا المضمر نحو (لولاي ولولاك ولولاه) فالضمائر مجرورة بـ(لولا) ؛ لأنه يرى أنه ((لا يبعد أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع أنها مع غيره غير عاملة بل هي حرف يبتدأ بعدها نحو لولا أنت ولولا زيد)) (4) وهذه الضمائر لا تكون الا في موضع نصب أو جر، والنصب هنا ممتنع ؛ لأن الياء في حال النصب تلحقها نون الوقاية (5).

أما الأخفش فيرى (6) أن هذه الضمائر في محل رفع بالابتداء وأن ضمير الجرّ وضع موضع ضمير الرفع، فلم تعمل لولا فيها شيئاً كما لا تعمل في الظاهر في قولنا (لولا زيدٌ لأكرمتك) (7). وأما المبرد فزعم (8) أن هذا التركيب لم يرد في

---

(1) الجنى الداني / 532 ، وينظر : خزانة الأدب / 432 .

(2) مغني اللبيب 1 / 286 .

(3) ينظر : الكتاب 2/ 373 .

(4) شرح الكافية 2/ 20 .

(5) ينظر : الكتاب 2/ 375 ، وشرح الكافية الشافية 2/ 787 .

(6) ينظر : الانصاف 2/ 68 .

(7) ينظر : شرح ابن عقيل 3/ 7 ، والأشباه والنظائر 1/ 278 – 279 .

(8) ينظر : الكامل (أبو الفضل) 3/ 345 – 346 .

في لسان العرب فلا يجوز أن نقول: لولاي، بل لولا أنا ولولا أنتم كما قال تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: 31] ويرد زعم المبرد أن هذا قد ورد عن العرب قال يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولايَ طحتَ كما هوى باجرامه من قُلة النيق منهوي [(1)]

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أومت بكفيها من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج [(2)]

وذكر ابن مالك [(3)] أن الجر بـ (لولا) مع شذوذه هو استيفاء حق كان لها فترك ؛ وذلك أنها مختصة بالاسم غير مشابهة للفعل ؛ فحقها أن تجر الاسم و أرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل فجروا بها المضمر المذكور.

وأيّد ابن النحاس (ت 698 هـ) ما ذهب إليه سيبويه بقوله: ((والوجه ما ذكره سيبويه لأن التجوز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير، لأن المضمرات تردّ الأشياء الى أصولها ، فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها)) [(4)].

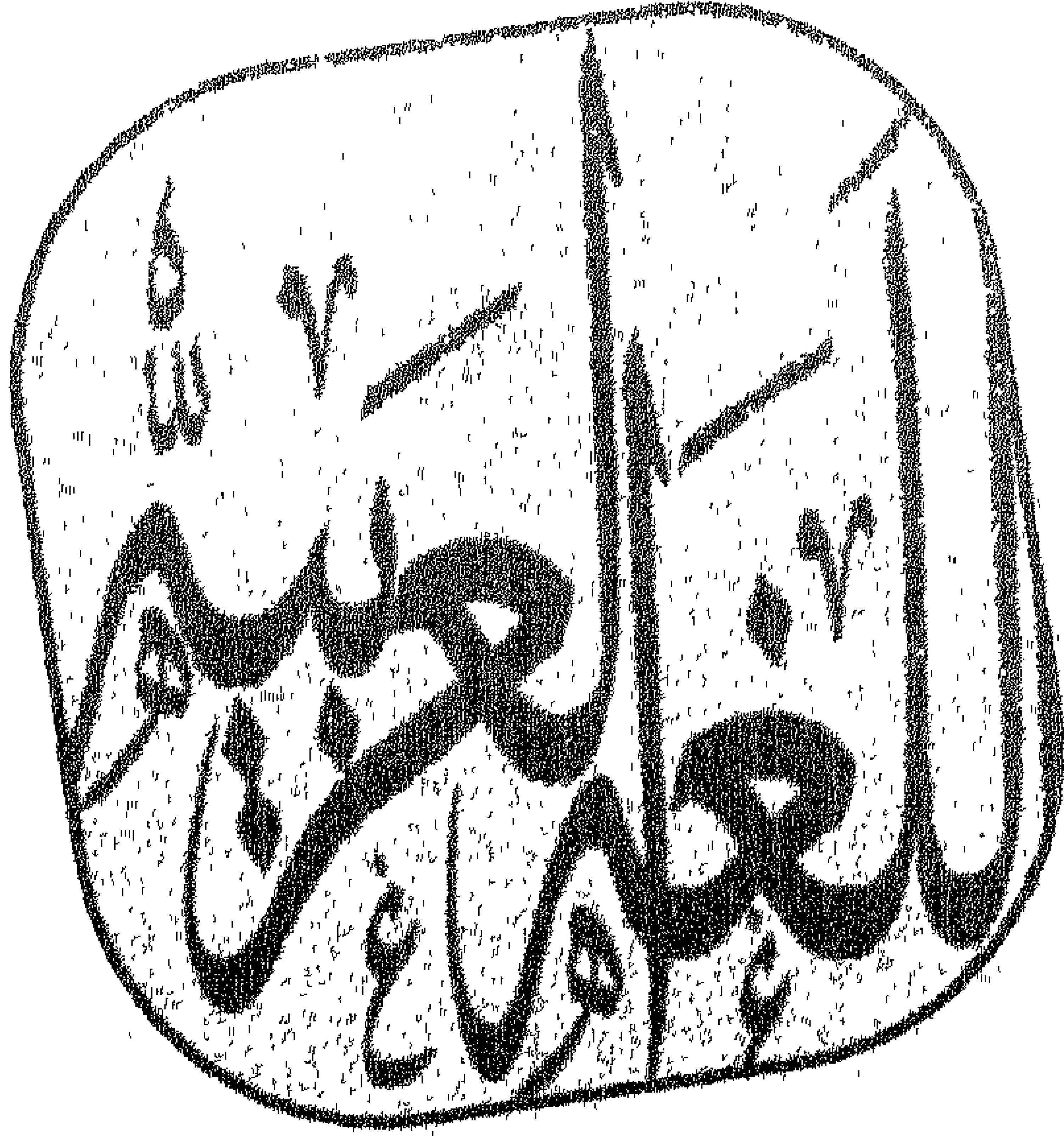
ونقل السيوطي [(5)] عن ابن إياز (ت 681هـ) أن بعضهم يرى أن لولا صريحة صريحة في التعليل إذا قلت: لولا إحسانك لما شكرتك. ولذلك قال ابن بري (ت 582هـ): ((ولهذا جروا بها المضمر تنبيهاً على هذا المعنى، لأن المضمر يعيد الشيء إلى أصله)) [(6)].

---

(1) الكتاب 2/ 374 ، والخصائص 2/ 259 ، والانصاف 2/ 691 .
(2) الإنصاف 2/ 693 ، وشرح الكافية 2/ 20 .
(3) ينظر : شرح الكافية الشافية 2/ 788 .
(4) الأشباه والنظائر 1/ 279 .
(5) ينظر : الأشباه والنظائر 1/ 275 .
(6) المصدر نفسه 1/ 275 .

الباب الثالث

الردّ إلى الأصل في الصرف



الفصل الأول : تصحيح المعتل .

الفصل الثاني : التثنية والجمع .

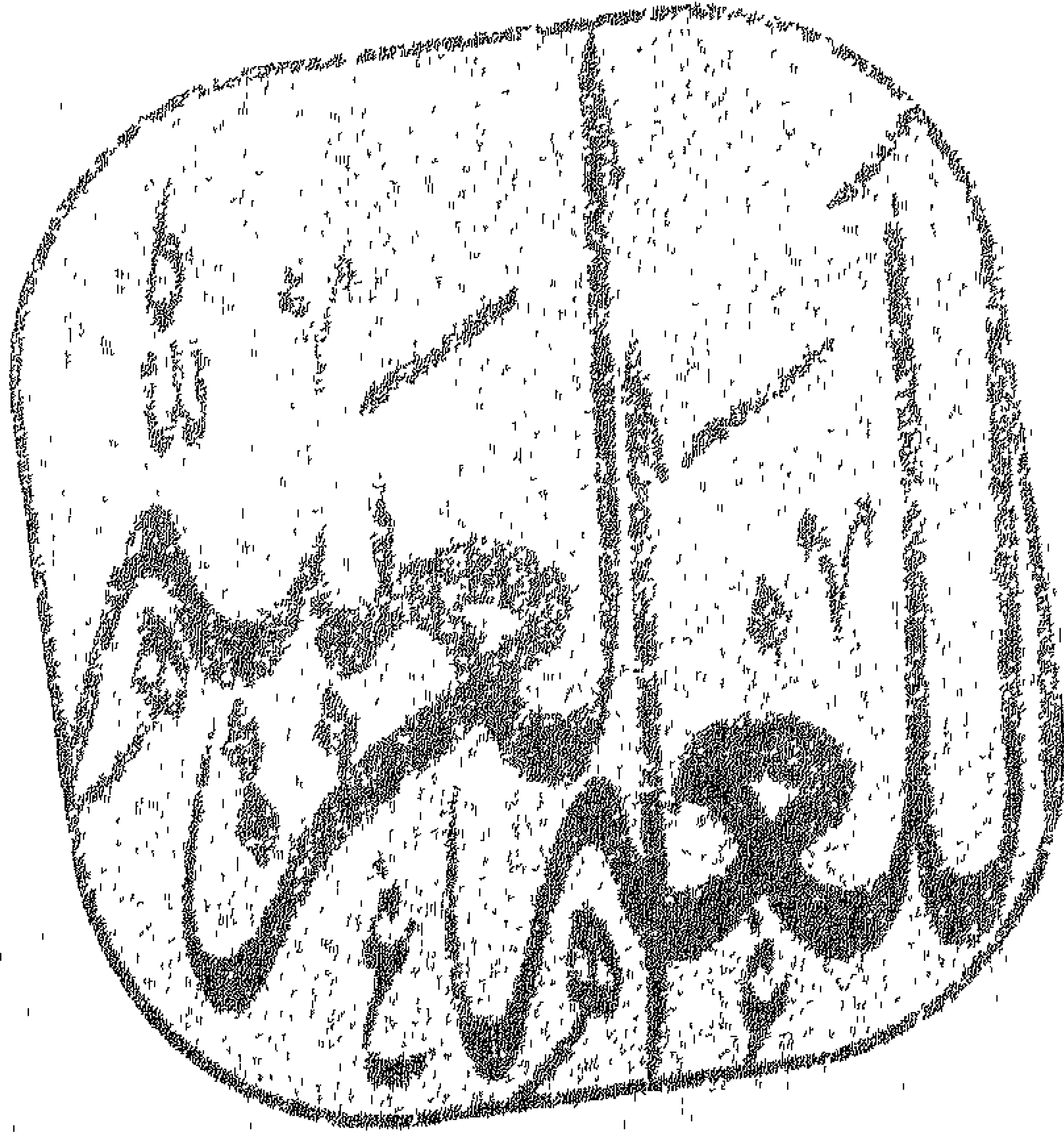
الفصل الثالث : التصغير والنسب .

الفصل الرابع : مسائل أخرى .

3

الفصل الأول

تصحيح الفعل



المبحث الأول: تصحيح الفعل.

المبحث الثاني: تصحيح الاسم.

الفصل الاول

تصحيح المعتل

المبحث الأول

تصحيح الفعل

اعتلال الاسم لاعتلال الفعل:

الأصل في الإعلال للفعل، أما الاسم فمحمول عليه في الاعتلال، فقد حملت الأسماء المتصلة بالأفعال في هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته لفظاً بالحركات والسكنات كما في (مقام ومعيشة) وغير ذلك من المشتقات [1]، ((فعلى هذا صار الفعل أصلاً في باب الإعلال، لكونه فرعاً ولثقله، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة والاستقامة والقيام وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع كقائم ومقيم ومقام)) [2].

ويرى ابن جني [3] أن الاسم والفعل في الاعتلال سواء، فالأصل في: دار وباب وقامَ وقالَ هو: (دَوَرٌ وبَوَبٌ وقَوَمَ وقَوَلَ).

وذكر ابن يعيش أنّ الواو والياء قلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما في نحو: باب وناب، والأصل (بَوَبٌ ونَيَبٌ)، كما كان ذلك في الأفعال، وأن الأفعال ليست أولى من الأسماء بذلك ؛ ((لأنّ العلة المقتضية لهذا الإعلال فيهما واحدة. إلاّ

(1) ينظر: الممتع في التصريف 22 / 486، وشرح شافية ابن الحاجب 1 / 82 ـ 83.

(2) شرح الشافية 3 / 88.

(3) ينظر: المنصف 1 / 332.

أن إعلال الأفعال أقوى منه في الأسماء؛ لأن الأفعال موضوعة للتنقّل في الأزمنة والتصرف، والأسماء سمات على المسميات)) [1].

وبهذا علّل وجود الشذوذ في الأسماء دون الأفعال نحو: (الحَيَد والقَوَد والخَوَنَة)، وعدم الشذوذ في الأفعال من نحو: قام وباع. أما ما جاء مصحّحاً في غير الثلاثي، فلضعف الإعلال فيه؛ لكونه محمولاً في الإعلال على غيره.

وعلل ابن مالك استحقاق الفعل للإعلال بقوله: ((لمّا كان الإعلال فرعاً والفعل فرع كان أحقّ به من الاسم؛ فلهذا إذا كتم في آخر الاسم زيادة تختص الاسم صحت فيه الواو والياء المتحركتان المنفتح ما قبلهما كـ (الجَوَلان) و (الهَمَيان)؛ لأن هذه الزيادة مزيلة لشبه الاسم بالفعل)) [2].

أما الرضيّ [3] فرأى أيضاً أنّ أصل الإعلال للأفعال وأنه في الفعل أقوى. ثم ذكر ما يعلّ من الأسماء فجعله أربعة أنواع: [4] منها نوعان مشابهان للفعل وهما:

الأول: ما وازن الفعل نحو: (باب وناب) والأصل (بَوَب ونَيَب) ورجلٌ مالٌ ونالٌ والأصل (مَوِلٌ ونَوِلٌ).

الثاني: المصادر الجارية على أفعالها في الزيادة نحو: إقامة واستقامة، والأصل (إقوام واستقوام). أما النوعان الآخران فمن باب الجمع الأقصى وهما باب بوائع وعجائز.

وذهب المبرّد مذهباً خالف فيه غيره من النحويين، فهو يرى [5] أنّ ما يناسب الفعل أو يجري على الفعل من الأسماء كالمصادر واسم الزمان والمكان فإنه يعلّ

---

(1) شرح الملوكي / 225 ـ 226.

(2) شرح الكافية الشافية 4 / 1132.

(3) ينظر: شرح الشافية 3 / 103.

(4) ينظر: شرح الشافية 3 / 103 ـ 108.

(5) ينظر: المقتضب 1 / 107، وينظر: الأصول في النحو 3 / 285، والمنصف 1 / 276، وشرح الشافية 3 / 104، 105.

لإعلال الفعل، فـ (مقال) اعتلّ لأنه مصدر للفعل وفي وزن الفعل (أقال) والميم في أوله كالهمزة في أول الفعل.

أما إذا لم تُرد بالاسم المكان أو الزمان أو المصدر فإنّ (مَفْعَلاً) يصح فتقول: هذا مَقْوَل، كما قالوا في الأسماء: مَزْيَد ومقْودة ومريم ؛ لأنه لو كان مصدراً لقيل: مَرام [1].

وبهذا علل تصحيح بعض الأسماء المبدوءة بميم فقال: ((فإن كانت هذه الميم في اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فالاسم تام. وذلك قولك: رجل مِقْول ومخْيط، ومِشوار (من الشارة والهيأة) ومِسواك، فيتم ؛ لأنّه إنّما اعتل الاسم لإجرائه على الفعل، فلما خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء)) [2]. فتعليل المبرّد لتصحيح هذه الأسماء أنّها ليس فيها معنى الفعل فتحمل عليه في الإعلال.

ورأي المبرّد مخالفٌ رأي غيره من النحويين، فهو يرى أنّ ما كان على وزن الفعل من الأسماء يعلّ حملاً على الفعل، وهذا ما أشار إليه المبرّد [3].

والصحيح ما ذهب إليه النحويون من اعتلال الاسم وإن لم يكن على مثال الفعل ولا جارياً عليه ؛ ((ألا ترى إلى إعلالهم نحو: (باب ودار)، ولا نسبة بينه وبين الفعل أكثر من الوزن، فأما اعتلاله بـ (مزيد ومريم) فاسمان علمان، والأعلام تغيّر كثيراً عن القياس. وأما اعتلاله بـ (مقودة) فعليه لا له ؛ لأنها مصدر وإنّما هي شاذة)) [4].

---

(1) ينظر: المقتضب 1 / 108، والأصول في النحو 3 / 285.

(2) المقتضب 1 / 108، وينظر: شرح المفصل 10 / 86.

(3) ينظر: المقتضب 1 / 107، والأصول في النحو 3 / 253، وشرح شافية ابن الحاجب 3 / 104 ـ 105.

(4) المنصف 1 / 276، وينظر: الأصول في النحو 3 / 253.

وذكر أبو علي [1] أنّ ما كان على (مَفْعَل ومَفْعِل) من الأسماء فإنّه يعتلّ لمجيئه على وزن الفعل، وفصْلُ الميم له من أمثلة الفعل من حييث كانت زيادة تختص بالاسم دونه، وذلك كالمعاش والمعاد والمثابة والمسيرة والمصيف والمقيل.

الإعلال للماضي وغيره محمول عليه:

أصل الإعلال للفعل الماضي، والمضارع والأمر محمولان عليه في الإعلال فقد أعتلّ المضارع من: قال وباع وخاف وهاب، فقيل: يقول ويبيع ويخاف ويهاب، والأصل فيها: (يَقْوُل ويبْيِع ويَخْوَف ويَهْيَبَ)، ((وهذه الصيغ لا توجب إعلالاً ؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح)) [2]، لكن لما كان أصل الماضي هو (قَوَل وبَيَع وخَوِفَ وهَيَبَ) ثم صار إلى الإعلال: قال وباع وخاف وهاب أعلوا المضارع ((إتباعاً للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلاً)) [3].

وقال ابن يعيش: ((وإنما وجب إعلال المضارع من هذه الأفعال مع سكون الواو والياء فيها، حملاً على الفعل الماضي في: قال وباع وخاف وهاب من حيث إنّ الأفعال كلّها جنس واحد، فكرهوا أن يكون أحدهما معتلاً والآخر صحيحاً. ومما يدل على أنّ الإعلال سرى إلى هذه الأفعال من الماضي أنّه إذا صح الماضي صح المضارع ؛ ألا ترى أنهم لما قالوا: (عَوِرَ) و (حَوِلَ) فصحّحوهما قالوا (يعْوَر) و (يَحْوَل) و (عاوِر) و (حاوِل) فصححو هذه الأمثلة لصحة الماضي)) [4].

---

(1) ينظر: التكملة / 583.

(2) المنصف 1 / 247.

(3) المنصف 1 / 247، وينظر: الممتع في التصريف 2 / 448 ـ 449.

(4) شرح الملوكي / 446 ـ 447.

وذكر الرضيّ [1] أن الإعلال على ضربين: أصل، ومحمول عليه. فالأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما نحو: قَوَل وبَيَعَ وغزوَ ورمَيَ. أما المحمول عليه فهو المضارع والماضي المزيد.

الإعلال للثلاثي وغيره محمول عليه:

قاس النحويون الأفعال المعتلّة على الصحيحة وحملوها عليها، فالفعل (قال) وزنه (فَعَل) كـ (ضَرَبَ)، وكذلك الفعل (باع)؛ إذ الأصل فيهما: (قَوَل، وبَيَع). قال ابن جنيّ: ((فأما قولهم: (قالَ وخافَ وطال) وسكون عين الفعل منها وإجماعهم على ذلك فإن أصل العين منه الحركة، فأصل قال: قَوَلَ، وأصل خاف: خَوِفَ، وأصل طال: طَوُلَ، ثم انقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصل العين السكون، ولو كان الأمر كذلك، لصحّت الواو ولم تنقلب)) [2].

ويرى ابن جنيّ أنّك في نحو: قَوَمَ وبَيَعَ ((لم تقلب واحداً من الحرفين إلاّ بعد أن أسكنتَهُ استثقالاً لحركته، فصار إلى: قَوْمَ وبَيْعَ، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ففارقا بذلك باب: ثَوْب وشيْخ؛ لأن هذين ساكنا العينين، ولم يسكنا عن حركة، ولو رُمْت قلب الواو والياء من نحو: قَوَمَ وبَيَعَ وهما متحركتان، لاحتمتا بحركيتهما فقرّتا، فلم تنقلبا)) [3].

ووضع ابن جنيّ شروطاً لقلب الواو والياء ألفاً هي: ((أنّهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعَرِي الموضع من اللّبس أو أن يكون في معنى ما

---

(1) ينظر: شرح الشافية 3 / 96.

(2) المنصف 1 / 23، وينظر: المقتضب 1 / 96، 188.

(3) الخصائص 2 / 472.

لا بدّ من صحة الواو والياء منه أو أن يخرج على الصحة منبهةً على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفاً)) [1].

وأصل الإعلال للفعل الماضي الثلاثي والمزيد محمول عليه في الإعلال. قال المبرّد: ((أعلم أنّ أصل الفعل من الثلاثة (فَعَلَ) فمتى لحقته زائدة فإنّما تلحقه بعد اعتلاله أو صحته)) [2].

وذكر ابن جني [3] سبب عدم صحة الرباعي في نحو (أقامَ وأمالَ) مع أنّ الأصل (أقْوَمَ وأمْيَلَ) وسكون ما قبل الياء والواو، وذلك لأنّ المزيد محمول على الثلاثي، ولأنّ (أقام وأمال) اعتلاّ وإنْ كان قبلَ العين منهما ساكنٌ لاعتلال (فَعَلَ) منهما قبل النقل.

وعلّل ابن جني أيضاً إعلال نحو: أجاد واستراث) بأنّ هذه الأمثلة كانت معتلّة في الثلاثي ((ولولا اعتلالهما في الثلاثي لما وجب إعلالهما الآن؛ لأنّ الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح)) [4].

ولهذا علل ابن يعيش [5] مجيء التصحيح في غير الثلاثي بضعف الإعلال فيه؛ لأنه محمول على غيره في الإعلال، وهو الثلاثي، وذلك نحو (استحوذ). وكذلك يرى ابن عصفور [6] أن إعلال نحو: أقام واستقام مع أن الأصل هو: (أقْوم واستقْوم) وما قبل الواو ساكن؛ لأنه حملٌ على (قام)؛ لأنّ الزيادة لحقتهما بعد الإعلال.

---

(1) الخصائص 1 / 147.

(2) المقتضب 1 / 104.

(3) ينظر: المنصف 1 / 260، والخصائص 1 / 118.

(4) المنصف 1 / 268، وينظر: الخصائص 1 / 118.

(5) ينظر: شرح الملوكي / 226.

(6) ينظر: الممتع في التصريف 2 / 480.

تصحيح عَوِرَ ونحوه :

يرى النحويون أن الأصل في قامَ وباعَ: (قَوَم وَبَيع) لكنّ الواو والياء قلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وليس أصل العين السكون ولو كان الأمر كذلك لصحت ولم تنقلب [1] كما في قَوْم وبَيْع. وعلى هذا يكون وزن قال وباع: (فَعَلَ) مثل (ضَرَب) ؛ ولذلك عُدّ الفعل الصحيح أصلاً للفعل المعتل. ومثل ذلك استقام وزنه (استفعل) مثل استخرج. أي أنّ هذا ((لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: (قَوَمَ وبَيَعَ واستقْوم واستعْوَن))) [2] لكنه لحقته علل عارضة لولاها لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيأة المستعملة.

وما نقصد من تصحيح المعتل اسماً كان أو فعلاً تصحيحه مع توافر شروط الإعلال فيه وهذا ينطبق على (عَوِرَ وصَيِدَ وحَوِلَ) فإنّها صحت مع تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما والقياس فيها الإعلال كما في نظائرها.

ولعلّ ابن جني قد التفت إلى هذه الناحية ؛ لأنه وجد في القاعدة السابقة عدم اطّراد فوضع شروطاً لقلب الواو والياء ألفاً هي: ((أنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعَرِي الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهةً على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفاً)) [3].

ومع تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما في نحو (قَوَمَ وبَيَع) فإنّك ((لم تقلب واحداً من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالاً لحركته، فصار إلى قَوْمَ وبيْعَ، ثم انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ففارقا بذلك باب ثوْب وشيْخ ؛ لأن هذين ساكنا العينين ولم يسكنا عن حركة، ولو رُمْتَ قلب

(1) ينظر: المنصف 1 / 23.

(2) المنصف 1 / 190.

(3) الخصائص 1 / 147.

الواو والياء من نحو(قَوَمَ وبَيَعَ) وهما متحركتان لاحتمتا بحركيتهما، فقرتا فلم تنقلبا)) [1].

وعلل النحويون صحة هذه الأفعال ومجيئها غير معلّة بأنها في معنى ما لا بدّ أن يأتي على الأصل وهو أعورَّ وأحولَّ واصيدّ.

قال سيبويه: ((وأما قولهم: عَوِر يعْورُ، وحَوِل يحْوَلُ، وصَيِدَ يصْيَد، فإنما جاءوا بهنّ على الأصل (لأنّه) [2] في معنى ما لا بدّ أن يخرج على الأصل نحو: اعوررْتُ واحولَلْتُ وابيضَضْتُ واسودَدْتُ. فلما كنّ في معنى ما لا بدّ له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن. فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا)) [3].

وذكر المبرّد سبب تصحيح الفعل وهو أنه ((منقول ممّا لا بدّ أن يجري على الأصل لسكون ما قبله وما بعده، وذلك قولك: اعورَّ واحولّ فإنما عَوِرَ وحَوِلَ منقول من هذا)) [4].

فتصحيح هذه الأفعال مراعاة للمعنى؛ لأنّها في معنى فعل آخر [5] جاء صحيحاً فصحت لتدل عليه [6]. وقد ذكر ابن جني هذا المعنى [7] وذلك أنه ((لو لم يكن معنى (عَوِرَ: اعورَّ) ومعنى (حَوِل: احولَّ) لوجب إعلالهما كما أعلّ (خاف وهاب) لمّا لم يقل في معناهما: (افعَلَّ) نحو (اخوفّ واهيبّ))) [8].

---

(1) الخصائص 2 / 472.

(2) زيادة من (ط بولاق) 2 / 361، يقتضيها المعنى.

(3) الكتاب 4 / 344، وينظر: الأصول في النحو 3 / 281.

(4) المقتضب 1 / 99، وينظر: 1 / 114، 2 / 194.

(5) ينظر: التكملة / 594.

(6) ينظر: الأصول في النحو 3 / 253.

(7) ينظر: المنصف 1 / 259، والخصائص 2 / 201.

(8) المنصف 1 / 260.

ونقل ابن جني عن أبي زيد (أوِدَ البعيد يأود أوَداً) وقال عنه ((وإنما صح هذا عندي لأنه رسيل: (عَوِج يعْوَج عَوَجاً) فأجري مجرى نظيره، ولم أسمعهم استعملوا من (أوِد) (افعلّ) ولو جاء لكان قياسه (ايودّ))) [1].

وذكر أبو علي أن (عَوِجَ يعوَج) مثل عَوِر وحَوِل وصَيِدَ، وأنّ أصله افعلّ. وقد جاء (اعوجّ) مستعملاً في قول الشاعر:

واعوجّ عودُك من لحوٍ ومن قدمٍ

لا ينعم الغصنُ حتى ينعم الورقُ [2]

لكن أبا عليّ ذكر أن الأصل في ذلك هو (افعالّ) وأن هذه الأفعال من نحو (عَوِرَ وحَول) في الحكم كأنها على (افعالّ) فصححت لما لزم تصحيح (احوالّ واعواجّ) ولو لا ذلك لاعتلت العين وقبلت ألفاً كما في خاف وهاب [3].

وذكر النحاس في شرحه بيت عنترة:

شربتْ بماء الدُحرضينِ فأصبحت

زوراءَ تنفر عن حياض الديلمِ

أن الفعل منه (زوِرت تزوَر) زَوَراً فهي زوراء كما تقول: (مَيِلت تمْيَل) مَيَلاً إذا كان المَيَل بها خلقة. ثم علل صحة (زورت) بأنه ((بمعنى ازوّت وازوارّت فصار بمنزلة: حَوِلَ الرجلُ وصَيِدَ البعيرُ)) [4].

وعلل ابن يعيش أيضاً تصحيح هذه الأفعال بأنها في معنى ما تجب صحته [5]. و ((ذلك لأنّ (عَوِرَ في معنى (اعورّ) و (حَوِل) في معنى (احولّ) و (صَيِد) في معنى (اصيدّ)، فلما كان لا بدّ من صحة العين في (اعورّ) و(اصيدّ) لسكون ما قبل

---

(1) المنصف 1 / 259 ـ 260.

(2) الكتاب 4 / 39، والمسائل العضديات / 188.

(3) ينظر: المسائل العضديات / 188.

(4) شرح القصائد التسع المشهورات 2 / 486.

(5) ينظر: شرح الملوكي / 2218، وشرح المفصل 10 / 74 ـ 75.

الواو والياء فيهما، لم يكن بدّ من صحة العين في (عَوِر، وصَيِد البعير)؛ لأنهما في معناهما وكالأصل. وإنما حذف الزوائد لضرب من التخفيف فجعل صحة العين في (عَوِر وصَيِد) ونحوهما أمارة على أن معناه (افعلّ))) [1].

أما الرضيّ [2] فذكر في سبب تصحيحها أنّ الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب (افعلّ) و (افعالّ) وأن هذين البابين أصلان في المعنى فأجري الثلاثي مُجرى الزائد في التصحيح تنبيهاً على أصالته في المعنى المذكور. أي حمل الثلاثي في التصحيح على الزائد وإن كان الثلاثي أصلاً للزائد في اللفظ.

ومسألة الإعلال والتصحيح في (عين) هذه الأفعال من الاختلافات اللهجية [3]، فقد نسب التصحيح إلى أهل الحجاز فهم يقولون: حَوِل يحْوَلُ وصَيِد يصْيَدُ. وتميم يعلّون هذه الأفعال فيقولون: حال يَحال وصاد يَصاد. وذكر صاحب اللسان [4] أنّ أهل الحجاز يثبتون الياء والواو في نحو: صَيِدَ وعَوِرَ، وغيرهم يقولون: صاد يصاد وعار يعار.

وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

تسائل بابنِ أحمرَ من رآه

أعارتْ عينُهُ أم لم تعارا [5]

وفي اللسان [6] أيضاً: ((لغة تميم حالت عينه تَحُول حَوَلاً وغيرهم يقول: حَوِلت عينه تحْوَل حَوَلاً، واحولّت أيضاً)).

---

(1) شرح الملوكي / 222 ـ 223، وينظر: شرح المفصل 10 / 17.

(2) ينظر: شرح الشافية 3 / 98.

(3) ينظر: اللهجات العربية في التراث / 418، وفي تاريخ العربية / 81 ـ 82.

(4) ينظر: اللسان / مادة (صيد)

(5) المنصف 1 / 260.

(6) اللسان / مادة (حول)، وينظر: أيضاً مادة (عَوِر).

ويرجح أحد الباحثين [1] أن هذه الصيغ الّتي لزمت الأصل حجازية بدليل أن الصيغ التي تطوّرت عنها نسبت إلى تميم فقد نسب إليها: هافَ وحالَ في (هَيِفَ وحَوِل). وقد جاء عن العرب عارت عينُه تعَار كما في البيت السابق.

تصحيح مصادر هذه الافعال:

من المعروف أن المصدر يعلّ لإعلال فعله ويصح لصحته[2] فتقول: قمتُ قياماً وقاومتُ قِواماً، وجاورت جواراً ؛ ولذلك تصح مصادر: عَوِر وصَيِدَ وحَوِلَ فتقول: العَوَرَ والصَيَد والحَوَل. قال المبرّد: ((وأما العَوَر والحَوَل والصَّيدُ مصدر الأصيد فإنما صحّت لصحة أفعالها ليكون بينها وبين ما اعتل فعله فصْلُ وكما قلنا إنّ هذه الأفعال من عَوِر وحَوِل إنّما هي منقولة من اعورّ واصيدّ نقول: إنّ مصادرها منقولة من مصادره)) [3].

وذكر ابن عصفور [4] أنّ العين لا تصحّ في شيء مما جاء على وزن الفعل إلاّ فيما كان مصدراً لفعل لا يعتلّ نحو: (العَوَر و الصَيَدُ) ؛ فإنهما صحّا كما صحّ فعلهما.

تصحيح اسم الفاعل من هذه الأفعال:

يصح اسم الفاعل من هذه الأفعال فنقول في صَيِد وعَوِر: صايد وعاور، وإنما ((صحّ الفاعل لصحة فعله ؛ لأنّك تقول: عَوِر وصَيِدَ وحَوِلَ)) [5] قال سيبويه: ((وأما فاعلٌ من عَوِرْتُ، فإذا قالوا فاعلٌ غداً قالوا: عاورٌ غداً، وكذلك صيدتُ،

(1) ينظر: اللهجات العربية في التراث / 418.

(2) ينظر: المقتضب 1 / 89، 2 / 130، والخصائص 1 / 113.

(3) المقتضب 1 / 114، وينظر: 2 / 194.

(4) ينظر: الممتع في التصريف 2 / 465.

(5) المقتضب 1 / 99.

(*) الحرف الحي: المتحرك، والحرف الميت: الساكن، ينظر: المقتضب 2 / 283، 3 / 133.

لأنها لما حيّت ❖ في عَورتُ أجريت مجرى واو شويتُ، وأجريت ياء صَيدْتُ مجرى ياء حييتُ، إلا أنها لا يدركها الإدغام. وذلك قولك: صايدٌ غداً)) [1].

وعلّل ابن جني [2] صحة اسم الفاعل بصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه، ولذلك لما اعتلت العين في: قام وباع اعتلت أيضاً في قائم وبائع.

أما ابن يعيش [3] فيرى أن المضارع واسم الفاعل يصحان لصحة الفعل ولذلك قالوا (يَعْوَر) و (يَحْوَل) و (عاوِر) و (حاوِل) بالتصحيح لصحة الماضي وهو (عَوِر) و (حَوِل).

تصحيح اجتوروا ونحوه:

وردت أفعال على صيغة (افتعل) مصححة نحو: اجتوروا واعتونوا وازدوجوا واهتوشوا. وكان قياسها أن تعتل فيقال فيها: اجتاروا واعتانوا وازداجوا واهتاشوا حملاً على غيرها من الأفعال نحو: اختاروا واقتادوا واعتادوا واحتاروا. وهذه الأفعال محمولة في إعلالها على الثلاثي وهو: خار، وقاد، وعاد، وحار. ولكن النحاة فسروا مجيئها مصححّة على الأصل بأنها في معنى ما لا بدّ من صحته، أو في معنى ما يخرج على الأصل وهو معنى (تفاعلوا): تجاوروا وتعاونوا وتزاوجوا وتهاوشوا.

قال سيبويه: ((وأما قولهم: اجتوروا واعتونوا، وازدوجوا واعتوروا، فزعم الخليل أنها إنّما تثبت لأنّ هذه الأحرف في معنى تفاعلوا ؛ ألا ترى أنّك تقول: تعاونوا وتجاوروا وتزاوجوا فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء. فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو وعلى الأصل أثبتوا الواو.. وكذلك احتوشوا واهتوشوا)) [4].

---

(1) الكتاب 4 / 356 ـ 357، وينظر: المنصف 1 / 330.

(2) ينظر: المنصف 1 / 331.

(3) ينظر: شرح الملوكي / 446 ـ 447.

(4) الكتاب 4 / 347، وينظر أيضاً : 4 / 344.

وذكر المبرّد أن نحو: اعتونوا وازدوجوا صحّ ((لأنه منقول من تعاونوا وتزاوجوا ؛ لأن هذا لا يكون للواحد)) [1] أي: أنّ الفعل يدلّ على المشاركة.

ويرى أبو علي أن قولهم: ازدوجوا واعتونوا واعتوروا جاء في معنى ما يلزم أن تصح فيه الواو أو الياء وهو تزاوجوا وتعاوروا وتعاونوا فصح لذلك [2].

وبنحو من ذلك يرى ابن جني أنّ هذه الأفعال بمعنى ما لا بدّ من تصحيحه[3]؛ ((ألا ترى أنّ قبل الواو في (تعاونوا وتجاوروا) ألفاً ؛ فلو قلبت الواو ألفاً لالتقى ساكنان فحذفت إحداهما فصار اللفظ (تعانوا وتجاروا) وزال بناء (تفاعلوا))) [4] وبمثل هذا التعليل علّل ابن يعيش [5] صحة هذه الأفعال وهو أنها في معنى ما لا بدّ من صحته لسكون ما قبله وهو تعاوَنوا وتجاْوَروا. وإن لم يقصد بصيغة (افتعلوا) معنى (تفاعلوا) أعلّ الفعل [6] وقلنا: ارتادوا واعتادوا واقتادوا واختاروا وازداجوا. قال سيبويه: ((ولو قال قائل لك: ابنِ لي من الجوار (افتعلوا) لقلت: فيها اجتاروا إلاّ أن يقول: ابنه على معنى (تفاعلوا) فتقول: اجتوروا، وكذلك احتوزوا)) [7].

ويجيء اسم الفاعل من هذه الأفعال مصححاً على فعله، جاء في النوادر((وقالوا كنّا مجتورين أي متجاورين تكلموا بها على الأصل)) [8].

---

(1) المقتضب 1 / 100.

(2) ينظر: المسائل العضديات / 188.

(3) ينظر: الخصائص 2 / 201.

(4) المنصف 1 / 261، وينظر: 1 / 305 ـ 306.

(5) ينظر: شرح الملوكي / 219، 223، وينظر: شرح الشافية 3 / 99.

(6) ينظر: المسائل العضديات / 188، والمنصف 1 / 161، وشرح الشافية 3 / 99.

(7) الكتاب 4 / 346.

(8) النوادر في اللغة / 511.

تصحيح نحو أطولَ واستحوذ:

مرّ بنا أن الأصل في الإعلال هو الفعل الثلاثي المجرد وأن ما عداه من المزيد محمول عليه في الإعلال فالفعل (أقام) اعتل لأن الثلاثي (قام) معتل. وكذلك (استقام) محمول على (قام)، ولذلك يضعف الاعتلال فيما لا ثلاثيّ تحته من الأفعال المزيدة نحو: استنوق واستفيل.

وقد جاءت أفعال على وزن (أفعل) و (استفعل) مصححة على الاصل وكان القياس فيها أن تكون معتلّة حملاً على الثلاثي المعتلّ. ومن هذه الأفعال: أجودْتُ وأطولتُ وأطيبَ وأخيلتْ وأغيلتْ وأغيمتْ واستحوذَ واستروح واستفيلَ.

قال سيبويه معللاً تصحيح هذه الافعال: ((وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلّة مما أسكن ما قبله... شبّهوه بفاعلْتُ إذ كان ما قبله ساكناً كما يسكن ما قبل واو فاعلْتُ. وليس هذا بمطّرد... وذلك نحو قولهم: أجودتُ، وأطولتُ واستحوذَ واستروح وأطيبَ وأخيلتْ [1] وأغيلتْ [2] وأغيمتْ واستغيل ❖، فكل هذا فيه اللغة المطّردة، إلاّ أنا لم نسمعهم قالوا إلاّ استروح إليه، واغيلتْ واستحوذ)) [3].

وذكر ابن جني [4] عدداً من الأمثلة ممّا سماه مطرداً في الاستعمال شاذاً في القياس من ذلك: أخوص الرّمث، واستصوبتُ الأمر واستحوذ وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة وأخول واستخول في قول زهير:

❖ هنالك أن يُستخولوا المال يُخولوا ❖

واستفيل الجمل قال أبو النجم:

---

(1) أخيلت السماء: تهيأت للمطر. لسان العرب (خيل).

(2) أغيلت المرأة: أرضعت ولدها وهي حامل. لسان العرب (غيل).

(3) الكتاب 4 / 346، وينظر: الامالي الشجرية 2 / 138 - 139، 245.

(4) ينظر: الخصائص 1 / 98.

❖ يدير عيني مصعب مستفيل ❖

وعدّ ابن جني [1] تصحيح هذه الأفعال من باب الاستحسان والدلالة على أصل غيره. وقد جاء أطول في الشعر قال الشاعر:

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما

وصالٌ على طول الصدودِ يدومُ [2]

وكان قياسه (أطلتِ) ؛ لأن الفعل أطال على مثال (أقام).

وذكر أحد الباحثين[3] هذه الأمثلة وأضاف إليها أفعالاً أخرى ثم سأل: كيف يكون هذا شاذاً في القياس مع كثرته ؟

وفاته أن الشاذ عند النحاة هو: ((ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره)) [4]. وهو أيضاً: ((ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته)) [5]. فهذه الأفعال شاذة، لأنّ القياس فيها الإعلال، ولا توجب كثرة مجيء المصحح منها القياس عليها.

وقال ابن جني معللاً تصحيح هذه الأفعال: ((هذا يدلك على أن أصل(أقامَ): أقْوَم وهو الذي نومئ نحن إليه ونتخيله، فربّ حرف يخرج هكذا منبهةً على أصل بابه، ولعلّه إنما خرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقبه من الدلالة على أولية أحوال أمثاله)) [6].

---

(1) ينظر: الخصائص 1 / 143 ـ 144.

(2) الخصائص 1 / 257.

(3) ينظر: اللغة والنحويين القديم والحديث / 56 ـ 57، وينظر: المزهر 1 / 231.

(4) الخصائص 1 / 97، ولسان العرب (شذ).

(5) التعريفات / 72، والأشباه والنظائر 1 / 263.

(6) الخصائص 1 / 257.

وقال في موضع آخر ((فقوله (أطولت) يدل على أن أصل (أخاف: أخْوفَ) وقد قالوا: أطال. وقالوا: أحوجتُ زيداً إلى كذا وكذا وأغيلت المرأة، وغير هذا. فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غيّر، وأنه لو لا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيأة المستعملة)) [1].
واستدل ابن جني [2] بهذه الأفعال المصحّحة على صحة دعوى أنّ أصل (أجاد وأخاف واستراث): أجود وأخْوَفَ واسترْيَثَ.

وقد ورد استحوذ في قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[المجادلة: 19]. قال الزجاج ((وهذا مما خرج على أصله، ومثله في الكلام: أجودتُ وأطيبتُ والاكثر: أجدتُ وأطبتُ، إلاّ أنّ استحوذ جاء على الأصل؛ لأنه لم يقل حاذ لأنه إنما بنى على (استفعل) لأول وهلة.. ولم يقل حاذ عليهم الشيطان، ولو جاء استحاذ كان صواباً ولكن استحوذ ههنا أجود؛ لأن الفعل في ذا المعنى لم يستعمل إلا بزيادة)) [3].

ولكن ابن جني [4] خالف الزجاج في رأيه، فهو يرى أن (استنْوقَ الجملُ) و (استتْيست الشاةُ) و (استفْيل الجمل) أسهلُ من (استحوذ) في التصحيح، لأن استحوذ قد تقدمه فعل ثلاثي معتلّ في قوله:

يحوذُهُنَ وله حوذيّ كما يحوذُ الفئةَ الكميُّ

فلّما كان استحوذ خارجاً عن معتل وجب إلحاقه في الإعلال به وليس كذلك(استنوقَ) و (استتيست)؛ لأنّ هذا ليس منه فعل معتلّ.

---

(1) المنصف 1 / 191.
(2) ينظر: المنصف 1 / 268، والممتع 2 / 482.
(3) معاني القرآن وإعرابه 5 / 140 . 141.
(4) ينظر: الخصائص 1 / 118.

ولعلّ ما ذهب إليه ابن جني هو الصواب ويؤيّد ذلك ورود أفعال مصححّة ليست محمولة على فعل ثلاثي، فقد قالوا [1]: استنوقَ الجملُ: صار كالناقة، واستفيل الجملُ: صار كالفيل، واستتيست الشاةُ: صارت كالتيس، وأخوص الرِّمثُ: صار كالخوص، واستحوضَ الماءَ: اتخذ لنفسه حوضاً، وأحول الصبيّ: أتى عليه حولٌ من مولده ؛ وأحولتُ: أقمتُ حولاً.

وقد يكون سبب تصحيح بعض الأفعال اختلاف المعنى بين الإعلال والتصحيح، فصحت هذه الأفعال لئلا يحدث لبس في المعنى كقولهم: أحال: أتى بمحال، وأحول: أتى عليه حول.

أما سبب وجود التصحيح في الفعل المزيد ((فلضعف الإعلال فيه من حيث كان محمولاً في الإعلال على غيره، ألا ترى أنه لولا إعلال (قال) و (باع) لم يجب الإعلال في (أقال) و (أباع))) [2].

وذكر الرضيّ عدداً من الأفعال التي سماها شاذة وهي: ((أعْوَلَ) وأغيلت المرأة واستحوذ وأجود واطولَ واستروحَ أي شم الريح وأطيبَ وأخيلت السماء واغيمت)) [3]. وذكر أن سيبويه يرى أن (استحوذ واستروح الريح واغيمت) لم ترد معلة ولا منع من إعلالها وان لم يسمع ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد. وبيّن الرضي سبب ذلك فقال ((وإنما لم تعلّ هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعلّ)) [4].

ونقل الرضي [5] عن أبي زيد جواز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياساً إذا لم يكن لها فعل ثلاثي. لكنّ ما نقله الجوهري عن أبي زيد يختلف

---

(1) ينظر: الخصائص 1 / 98، ولسان العرب: مواد الأفعال المذكورة.

(2) شرح الملوكي / 226، وينظر: الخصائص 1 / 118.

(3) شرح الشافية 3 / 96 ـ 97، وينظر: ارتشاف الضرب 1 / 151.

(4) شرح الشافية 3 / 97.

(5) ينظر: شرح الشافية 3 / 97.

عما نقله الرضيّ عنه فهو لم يشترط عدم الفعل الثلاثي وإنما قال: ((هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل: تقول العرب: استصاب واستصوب واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرّد عندهم)) [1].

أما اشتراط القياس عليه إذا أهمل الثلاثي فقد نسب [2] إلى ابن مالك. وبذلك يكون في تصحيح هذه الأفعال ثلاثة مذاهب [3]:

الأول: مذهب الجمهور أنه لا يقاس عليها.

الثاني: مذهب أبي زيد جواز التصحيح في أفعل واستفعل تصحيحاً مطرداً في الباب كله.

الثالث: مذهب ابن مالك: القياس عليه إذا أهمل الثلاثي. وهو أحسن المذاهب الثلاثة.

أما سبب تصحيح الأفعال المعتلة من بابي (أفعل، واستفعل) فيمكن أن نلخصها بما يأتي:

1. أنها مزيدة محمولة على الثلاثي فضعف فيها الإعلال.
2. أنها ليس تحتها فعل ثلاثي فلذلك قوي فيها التصحيح.
3. لمنع اللبس في المعنى، إذ يختلف المعنى في الإعلال والتصحيح كما في: أحال وأحولَ، واستجاب واستجوب.
4. للتنبيه على الأصل المغيّر.

تصحيح اسم الفاعل من هذه الأفعال:

---

(1) الصحاح (حوذ) ولسان العرب (حوذ)، وينظر: الصحاح (صوب) (روح)، (تيس) (عول) (غيم) (غيل) (خيل) (نوف).

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 1 / 151.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب 1 / 151.

الأسماء محمولة على الأفعال في الصحة والاعتلال فاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر تصح لصحة الفعل وتعتل لاعتلاله. وقد ورد اسم الفاعل مصحّحاً في بعض الشواهد مما يدلّ على صحة فعله. من ذلك قول امرئ القيس:

فمثلِكِ حُبلى قد طرقتُ ومرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

والشاهد في (محول): ((وكان يجب أن يكون (مُحيل) مثل (مقيم) إلا أنه أخرجه على الأصل كما يقال استحوذ ولو قال استحاذ، لكان جيداً)) [1]. فأصل (محيل) (مُحْوِل) ثم حدث إعلال بالنقل فنقلت الكسرة من الواو إلى الحاء فصارت (مُحِوْل) فانقلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها فصارت (مُحيل).

ومن ذلك قول رؤبة:

أمسى بلالٌ كالربيع المدْجنِ أمطر في أكناف غينٍ مُغْينِ

قال الأزهري: ((أراد بالغين السحاب، وهو الغيم، فأخرجه على الأصل)) [2]. والقياس هو الإعلال أي (مُغين).

إسناد الفعل الثلاثي الى الضمائر:

ضمائر الرفع:

إذا أسند الفعل الماضي المعتل الآخر إلى ضمير رفع متحرك رُدّت لامه إلى أصلها من الواو أو الياء فنقول في الفعل (دعا): دعوْتُ دعوْتَ دعوْتِ دعوْنا دعوْتما دعوْتم دعوْنَ دعوْتُن. وفي الفعل (مشى): مشيْتُ مشيْتَ مشيْتِ مشيْنا مشيْتما مشيْتم مشيْن مشيْتُنّ. قال سيبويه: ((وأما قولهم: غزوْتُ ورميْتُ وغزوْنَ ورميْنَ. فإنما جئن على الأصل؛ لأنه موضع لا تحرك فيه اللام، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون. وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل كما اعتلت

---

(1) شرح القصائد التسع 1/ 121.

(2) لسان العرب (غين).

الياء وقبلها الكسرة والواو وقبلها الضمة وأصلها التحرك)) [1]. وشرح ابن جني كلام سيبويه الذي نقله المازني عنه بقوله: ((إنما قلبت الياء والواو ألفاً في (رمى وغزا) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كأنهما كانا (رَمَيَ وغَزَوَ)، فلما سكنت في (غزوْتُ وغزوْنَ، ورميْتُ ورميْنَ)، لم يجتمع في الكلمة ما تنقلب له اللام فصحّت)) [2].

ألف الاثنين:

إذا أسند الفعل المعتل اللام إلى ضمير الاثنين ردت لامه إلى أصلها من الواو أو الياء ففي الفعل (غزا) نقول: غزَوا ويغزوان واغزوا، وفي الفعل (رمى) نقول: رمَيا ويرميان وارميا. وذلك لأن الألف حركت ((وتحريكها يؤدي إلى ردها إلى أصلها)) [3] ؛ لأنه اجتمع ألفان لام الفعل وألف الاثنين وكلاهما ساكن ((فلا يجوز أن تسكنه فتجمع بين ساكنين، فإذا حركته عاد إلى أصله)) [4].

وعلّل النحويون ردّ الألف إلى أصلها بأنه إذا التقى ساكنان يحذف أحدهما فيحصل لبس بين الواحد والاثنين قال سيبويه: ((وقالوا: رميا فجاءوا بالياء، وقالوا: غزوا فجاءوا بالواو، لئلا يلتبس الاثنان بالواحد)) [5]. ولهذا ((جاءوا بها على الأصل كراهية التباس الواحد بالاثنين)) [6].

وبمثل هذا التعليل علّل المبرّد [7] ردّ الألف إلى أصلها وذلك ((.. لأنك لو ألحقت ألف غزا وألف رمى ألف التثنية للزمك الحذف لالتقاء الساكنين فالتبس

---

(1) الكتاب 4/ 383، وينظر: الممتع في التصريف 2/ 527 – 528.

(2) المنصف 2/ 117.

(3) شرح المقدمة المحسبة 1/ 116.

(4) المقتضب 2/ 280.

(5) الكتاب 4/ 156.

(6) الكتاب 4/ 411.

(7) ينظر: المقتضب 1/ 260، وينظر أيضاً: 1/ 258، 259، 3/ 40.

الاثنان بالواحد فكنت تقول للاثنين: غزا ورمى، فلما كان على ما ذكرت لك لم يحذف)) [1].

ويرى ابن يعيش أيضاً أنهم لم يقلبوا الألف في قضيا ورميا ((مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ؛ لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف التثنية، لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فيلتبس الاثنان بالواحد)) [2]. ((فكان احتمال ثقل ردهما إلى الأصل أسهل من اللبس)) [3].

وذكر الرضي أنه لضعف علة تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما في إيجاب القلب تردّ الألف الى أصلها من الواو والياء ((ويحتمل تحركها وانفتاح ما قبلها، إذا أدى ترك الرد الى اللبس في الفعل كان أو في الاسم، وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقي الألف معه على حالها سقطت والتبس)) [4].

وعلّل الرضي عدم قلب الواو والياء ألفاً مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما بأن الحركة عارضة لأجل اللواحق فقال: ((فالحق أن يقال: لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير في غزوا ورميا، وألف المثنى والجمع في نحو عصوان وصلوات، ونون التوكيد في نحو ارضينّ، ألفاً ؛ لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق ؛ فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك. فحركتها إذن عارضة، ولا يقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا بحركة عارضة، ويرضيان ويغزوان وعصوان ورحيان هذه اللواحق كما ذكرنا أوجبت رجوع الألفات إلى أصولها لئلا يلتبس، ولم يقلب الواو والياء ألفاً بعد الردّ إلى الأصل ؛ لئلا يكون رجوعاً إلى ما فرّ منه)) [5].

---

(1) المقتضب 2/ 193، وينظر: 1/ 188 – 189.

(2) شرح المفصل 10 / 17.

(3) شرح المفصل 9 / 123، وينظر 10 / 99، وشرح الملوكي / 221.

(4) شرح الشافية 3/ 108، وينظر 3/ 157 – 158.

(5) شرح الشافية 3/ 158.

المبحث الثاني

تصحيح الاسم

ما جاء من باب (فَعَل) و (فَعِل):

ذكر النحويون أن ما جاء على وزن (فعَل) من الأسماء يعتل كما يعتل هذا الوزن في الفعل؛ لأنه على مثال الأفعال، فأصل دار وناب: (دَوَرٌ ونَيَبٌ) فتحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً كما كان ذلك في الفعل نحو: قال وباع وأصلهما (قَوَلَ وبَيَعَ). لكن هذا الباب قد جاءت أمثلة منه مصحّحة. قال سيبويه: ((وربما جاء على الأصل كما يجيء (فَعَلٌ) من المضاعف [1] على الأصل إذا كان اسماً، وذلك قولهم: القَوَد والحوَكة والخَوَنة والجوَرَة [2]. فأما الأكثر فالاسكان والاعتلال وإنما هذا في هذا بمنزلة أجودْتُ واستحوذْتُ)) [3].

وعدّ المبرّد ما جاء مصححاً نحو: القَوَد والصيَد والخَوَنة والحوَكة وما جاء من باب (فَعِل) نحو: رجل حَوِل وعَوِر مما يبلغ به الأصل [4]. ووصف ابن جني هذه الأمثلة بالشذوذ ((لأن العلة التي أوجبت القلب في (باب ودار) فيه، وكان القياس قلبه)) [5].

---

(1) نحو: جَلَلٌ وشرَرَ وضرَرَ. قال المبرد: ((وإنما صححوا هذه الأسماء لخفة الفتحة لأنها كانت تصح فيما لا يصح (فَعَلْتُ) منه نحو: القود والصيد والخونة والحوكة)) المقتضب 1/ 200.

(2) القود: قتل النفس بالنفس وهو القصاص. لسان العرب (قود).

الحوكة: جمع حائك. ورجل حائك من قوم حاكة وحوكة. لسان العرب (حوك) و (حيك).

الخونة: جمع خائن: خانة وخونة. لسان العرب(خون).

الجورة: جمع جائر. وقوم جارة وجورة، أي ظلمة. لسان العرب (جور).

(3) الكتاب 4/ 358، وينظر المقتضب 2/ 280، والاصول في النحو 3/ 253.

(4) ينظر: المقتضب 1/ 14، 171.

(5) المنصف 1/ 332.

أما ابن يعيش [1] فيرى أن الإعلال في الأفعال أقوى منه في الأسماء ؛ ولذلك كان ما جاء شاذاً في الأسماء دون الأفعال نحو (الحيد) [2] و (القَوَد) و (الخونة). ولم يشذ في الأفعال شيء في نحو قام وباع.

ومما جاء من ذلك مصحّحاً أيضاً قولهم: (الرَّوَح والغَيَب والخول) [3]، ووصف الرضي [4] هذه الألفاظ بالشذوذ.

أما باب (فَعِل) فقياسه أن يعلّ أيضاً. قال سيبويه: ((وكذلك (فَعِلٌ) وذلك: خِفتُ ورجل خافٌ وملتُ ورجلٌ مالٌ، ويومٌ راحٌ. فزعم الخليل أن هذا فَعِلٌ حيث قلت فَعِلْتُ كقولهم فَرِقَ وهو رجل فَرِقٌ ونزِقَ فهو رجل نَزِقٌ)) [5].

لكن هذا أيضاً قد جاء على الأصل كما جاء (فَعَلٌ) قالوا: رجلٌ رَوِعٌ ورجل حَوِل [6]. قال ابن جني: ((لما جاء (القَوَد والحوكة)صحيحاً – وإن كان فيه ما يوجبه القلب – كذلك جاء (رَوِعٌ وحَوِلٌ) على الأصل. إلا أن هذا أبعد من ذلك قليلاً ؛ لأن الحركة في العين في (رَوِع وحَوِل) كسرة، والحركة في (القَوَد والحَوَكَة) فتحة. والكسرة ثقيلة والفتحة خفيفة)) [7].

---

(1) ينظر: شرح الملوكي / 255.

(2)الحيد: يقال اشتكت الشاة حَيَداً: إذا نشب ولدها فلم يسهل مخرجه. وحاد عن الشيء: مال عنه وعدل. لسان العرب (حيد).

(3)الرَّوح: اتساع ما بين الفخذين أو سعة في الرجلين أو انبساط في صدر القدم. لسان العرب (روح).
الغَيَب: وقوم غُيّب وغُيّاب وغَيَبٌ: غائبون. والغَيَب جمع غائب كخادم وخدم.لسان العرب (غيب).
الخول: العبيد والإماء وغيرهم يستوي فيه المفرد والجمع والمذكر والمؤنث. وقد يكون جمع خائل. لسان العرب (خول).

(4) ينظر: شرح الشافية 3/ 103.

(5)الكتاب 4/ 358، وينظر: الأصول 3/ 353.

(6)ينظر: الكتاب 4/ 358، والأصول 3/ 353.

(7)المنصف 1/ 334.

وعلّل ابن جني صحة هذه الأسماء في باب سماه (باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف) [1] أن الياء والواو قد صحّتا في بعض المواضع للحركة بعدهما، كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما. فالقَوَد والحَوَكة والغَيَب والصيَد وحوِل وروِع بمنزلة: القواد والحواكة والغياب والصّياد وحويل ورويع [2].

وذكر أيضاً في باب آخر عنوانه (باب في أن سبب الحكم قد يكون سبباً لضدّه على وجه) [3] سبب تصحيح ما جاء مصحّحاً من الأسماء التي يقتضي القياس إعلالها لموجب الإعلال فيها وهو تحرك العين مع وجود الفتحة قبلها، وذلك نحو: (القود والحوكة والخونة وروع وحول وعور وعوز ولوز وشول)، وهو ((أنهم شبّهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها، فكأن (فَعَلاً) (فَعال)، وكأن (فَعِلاً) (فَعيل))) [4]. واستدل على تنزيل الحركة منزلة الحرف بقول الشاعر:

في ليلة من جمادى ذاتِ أنديةٍ

لا يبصر الكلبُ من ظلمائها الطنبا

فكسّر (ندى) على أندية كأنه أجراه مجرى (فَعال) كغداء وأغدية. وأضاف ابن جني سبباً آخر للتصحيح وهو أنها خرجت على الأصل منبهةً على ما غيّر من أصل بابه [5].

---

(1) الخصائص 2/ 315.

(2) ينظر: الخصائص 2/ 321.

(3) الخصائص 3/ 51.

(4) الخصائص 3/ 52، وينظر: شرح الملوكي / 223 – 224، وشرح المفصل 10 / 17.

(5) ينظر: الخصائص 3/ 52.

وعدّ ابن جني ما ورد من هذه الألفاظ شاذاً عن القياس ومطرداً في الاستعمال، وذكر أن هذا شذّ فيما عينه واو لا ياء كالحوكة والخونة والخول والدّول، وسبب ذلك هو ((قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو، فإذا صحّحت نحو الحوكة كان أسهل من تصحيح نحو: البَيَعَة)) [1].

ما جاء من باب (مَفْعَل) و (مَفْعَلَة).

قياس (مَفْعَل) على قياس فعله في الاعتلال فنقول: مَقام ومَقال ومثابة ومنارة وغير ذلك. لكن مجموعة من الاسماء جاءت مصحّحة ومخالفة لاعتلال أفعالها من ذلك ما جاء على وزن (مَفعَل) و (مَفْعَلَة) وغيرهما. قال سيبويه: ((وقد قال قوم في (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: أجودتُ، فجاءوا بها على الأصل؛ وذلك قول بعضهم: (إنّ الفُكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى)، وهذا ليس بمطّرد، كما أن: أجودتُ، ليس بمطّرد. وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة، لا لمعنى سوى ذا، على الأصل وذلك نحو: مَكْوَزَة ومزْيَد. وإنما جاء هذا كما جاء تَهْلَل حيث كان اسماً، وكما قالوا: حَيْوَة، وشبّهوا هذا بمَوْرَق ومَوْهَب، حيث أجروه على الأصل، إذ كان مشتقاً للعلامة. وليس هذا بمطّرد في مزْيد ومَكْوزة، كما أن تَهْلَل وحَيْوَة ليس بمطّرد. وليس مزيدٌ ومكوزةُ بأشدّ من لزومهم: استحوذ وأغيلتْ. وقالوا: مَحْبَب حيث كان اسماً ألزموه الأصل كمَوْرَق)) [2].

وذكر أبو علي أن ما كان على (مفعَل) و (مَفْعِل) من الأسماء فإنه يعتل لمجيئه على وزن الفعل. وذكر شذوذ بعض ذلك في الأعلام وغيرها [3] نحو: (مَزْيد ومكوزة ومريم ومَدين) ومثله مَحْبَب ومَوْألة ومن غير العلم قولهم: الفُكاهة مقودة

(1) الخصائص 1/ 123 – 124، وينظر: لسان العرب (حوك) و (خول).

(2) الكتاب 4/ 350، وينظر: الأصول في النحو 3/ 285.

(3) ينظر: التكملة / 583 – 584.

إلى الأذى وقـراءة (المثوَبـة)[1] في قولـه تعـالى: ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾[البقـرة: 103]. وعلّـل أبـو علـي[2] تصـحيح (مزْيَـد ومـريم) بأنهمـا علمان، والأعلام تغيّر كثيراً عن القياس.

وهـذه الأسمـاء جاريـة علـى أفعـال معتلـة وكـان قياسـها: مقـادة ومكـازة ومزادة[3] ومثابة. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾[البقرة: 125].

وذكـر ابن جني أن الأسماء الأعلام تغير كثيراً عمّا عليه غيرها مما لـيس علماً؛ ولذلك قالوا: رجاء بن حَيْوة وتُهْلُل ومَزْيَد ومكوزة ومعد يكـرب، وموهَـب وموظَـب ومـورَق، وقياسـها: حيّـة، وثهـلّ، ومـزاد، ومكـازة، ومَعْـدى كـرب، وموهِب، وموظِب، ومورِق على (مَفْعِل)[4].

وذكـر ابن جني مما جاء مصحّحاً قول أبي صخر الهذلي:

شيبتْ بمهيَبةٍ من رأس مرقبة جرداء مشْيبة في حالق شمم[5]

فصـحّح (مهيبـة) وقياسـها مهابـة. ومـن ذلـك قـولهم[6]: (هـذا طعـامٌ مطْيَبـةٌ للنفس) و (كثرةُ الشراب مَبْوَلة) و (الفكاهة مقودة إلى الأذى) وقولهم في (المثوبـة: المثْوبَة) وفي (المشورة: المَشْورة) وفي العلم (مريم ومدين ومكوزة).

وعلّـل ابـن جنـي[7] تصـحيح الأعـلام بأنـه قـد يحتمـل فيهـا مـا يكـره في الأجنـاس. وذكـر مـن الأعـلام الـتي جـاءت مغيّـرة علـى القيـاس: مَزْيَـد ومحبْـب ومكـوَزة ومـريم ومـديَن ومعدي كـرب ورجـاء بـن حيـوة وموظب ومـورَق. والسـبب

---

(1)ينظر: مختصر في شواذ القراءات / 8، والمحتسب 1/ 213.

(2)ينظر: المنصف 1/ 276.

(3)ينظر: المنصف 1/ 275، 296.

(4)ينظر: المنصف 1/ 142.

(5)التمام في تفسير أشعار هذيل / 222.

(6)ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل / 222، والخصائص 1/ 144.

(7)ينظر: المحتسب 1/ 213، والخصائص 1/ 142، والمنصف 1/ 276، 296.

الذي أدى الى التغيير في هذه الأعلام- عند ابن جني هو ((لأنها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله وعرف موضعه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره)) [1].

وذكر أيضاً سبب التغيير في الأعلام في (باب اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس) وهو كثرة الاستعمال ((وهم لما كثر استعماله أشدّ تغييراً)) [2]، كما يرى ابن جني [3] أن هذا قد خرج تنبيهاً على أصل بابه، وأنه لم تستحكم علته، لأنه من باب الاستحسان.

ويرى المبرد [4] أن (مَفْعَلاً) إذا لم يرد به المكان من الفعل أو الزمان للفعل أو المصدر صح الاسم منه وعلى ذلك حمل نحو: مقودة ومريم، إذ إن هذه الأسماء – عنده – ليست جارية على معنى الفعل. ورد عليه أبو علي [5] بإعلال نحو (دار وباب) ولا نسبة بينهما وبين الفعل أكثر من الوزن أما مقودة فإنه مصدر شاذ.

واستفهم الرضي عن هذه الأعلام المرتجلة نحو: مَوْهَب ومكْوزة ومحْبب وحَيْوة ؛ أهي معدولة عن مَوْهِب ومكازة ومَحَبّ وحيّة ؟ فأجاب بأنها : ((وإن كانت خارجة عن القياس إلا أن هذه التغيرات رجوع إلى الأصل من وجه، فكأنها ليست بمعدولة ؛ إذ العدول خروج عن الأصل، وهذا رجوع إليه)) [6].

---

(1) المنصف 1/ 143.
(2) الخصائص 3/ 34.
(3) ينظر: الخصائص 1/ 144.
(4) ينظر: المقتضب 1/ 108.
(5) ينظر: المنصف 1/ 276.
(6) شرح الكافية 1/ 45.

ما جاء من باب (فَيْعَل).

من القواعد الصرفية أنه إذا اجتمعت الياء والواو وكانت الأولى ساكنة، قلبت الواو ياءً وأدغمت بالياء الأولى نحو: ميّت وسيّد وأصلهما: مَيْوِت وسَيْوِد. قال سيبويه: ((وإذا سمّيت رجلاً بألْبُب من قولك:

❖ قد علمتْ ذاك بناتُ ألبُبِ ❖

تركته على حاله؛ لأن هذا اسم جاء على الأصل، كما قالوا: رجاء بن حَيْوة، وكما قالوا: ضَيْونٌ فجاءوا به على الأصل. وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك)) [1]. وذكر سيبويه أيضاً في (باب ما شذّ من المعتل على الأصل) [2] (ضيْوَناً) و (حَيْوة) و (يوماً أيوم). فالقياس في (ضَيْوَنٍ) أن يقال فيه (ضيَّن) ولعله صُحّح ((لأنه لا يعرف له اشتقاق ولا فعل ينصرف فلو قالوا: (ضَيَّنٌ) لم يعرف: أهو من الياء أم الواو)) [3]. والقياس في (حَيْوَة) حيّة ((ويجوز أن يكونوا أظهروا الواو؛ لأنه لا يصرّف تصرّفاً يعلم به أن أصله واو)) [4] وقد يكون السبب في ذلك ((أنه علم والأعلام يحتمل لها كثير من كلف الأحكام)) [5].

ويرى ابن جني [6] أن (حَيْوَة) علم، والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام، وأن (ضَيْوناً) إنما صحّ لأنه خرج تنبيهاً على أن أصل: سيّد وميّت: سيْود وميْوت.

---

(1) الكتاب 3/ 320.

(2) الكتاب 4 / 430.

(3) النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 1239 – 1240.

(4) النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 1240.

(5) الخصائص 3/ 19.

(6) ينظر: الخصائص 1/ 155 – 156.

وذكر ابن يعيش [1] أن جمع (ضَيْون) على (ضِياون) شاذ وأنه خرج منبهةً على الأصل كالقَوَد والحوكة مع كونه صحّ في الواحد.

ما جاء على (فُعْلى) اسماً.

إذا كانت اللام واواً في (فُعْلى) فإنها تبدل ياء في الصفات الجارية مجرى الأسماء، وذلك نحو: ((الدنيا والعليا والقصيا)) [2]. وعلّل ابن جني كون هذه الألفاظ أسماءً وإن كان أصلها الصفة بأنها الآن ((قد خرجت الى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء)) [3].

وقد جاءت كلمة (القصوى) على الأصل في قوله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[الأنفال: 42]. قال سيبويه: ((وقد قالوا: القصوى، فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام)) [4]. وهي عند المبرد مما يبلغ به الأصل [5]. وقال أبو علي عن (القصوى): ((فأما قولهم: (القصوى) فإنه – وإن كان خارجاً عما عليه نظائره في الكلام – فقد استعمل فصار بمنزلة: (استحوذ) في أنه وإن كان شاذاً عن قياس نظائره، فغير شاذ في استعمالهم، كما أن (القصوى) كذلك)) [6].

وقال ابن جني ((لا تنكر أن تأتي (فُعْلى) اسماً أيضاً على الأصل، فإنها شاذة وأصلها أيضاً (الوصف) فيجوز أن تكون خرجت على الأصل؛ لأنها في الأصل صفة فجعل ذلك تنبيهاً على أنها في الأصل صفة)) [7].

---

(1)ينظر: شرح الملوكي / 488.

(2)الكتاب 4/ 389، وينظر: الأصول 3/ 257، والتكملة / 602.

(3)المنصف 2/ 161.

(4)الكتاب 4/ 389.

(5) ينظر: المقتضب 1/ 171.

(6)المسائل الشيرازيات 2/ 355.

(7)المنصف 2/ 162، وينظر: شرح المفصل 10 / 112.

وذكر من ذلك كلمة (حُزوى) وجعلها نظير (مكوزة ومَحْبَب) وذلك ((لأن الأعلام كثيراً ما تخرج على الأصل)) [1]. قال الشاعر:

أداراً بحزوى هجت للعين عبرةً فماء الصّبا يرفضُّ أو يترقرقُ

وذكر ابن عصفور شذوذ (القصوى) و (حزوى) اسم موضع وعلّل صحة الواو في (القصوى) بأنه للتنبيه على أنه في الأصل صفة [2].

وأضاف أبو حيان كلمة (الحلْوى) تأنيث (الأحلى). وذكر أن الاسم يصحّ كحزوى وهذا مذهب الفراء وابن السكيت والفارسي وجماعة من اللغويين واختاره ابن مالك وابن النحاس. وذهب غيرهم إلى أن تصحيح (حزوى) شاذ [3].

وقد عُزي التصحيح في (القصوى) ونحوها الى أهل الحجاز، أما الإعلال طرداً للقاعدة فقد نسب الى تميم [4].

تصحيح اسم المفعول من الأجوف.

هناك قاعدة عامة في صياغة أسم المفعول من الفعل الثلاثي وهي أنه يصاغ على زنة (مفعول) [5] وهذه هي القاعدة الأصلية، لكن هذه القاعدة تصطدم بقاعدة فرعية هي أن (مفعولاً) من الفعل الثلاثي الأجوف يحذف منه الواو أو العين – بحسب اختلاف النحويين في ذلك – فيأتي ناقصاً ومخالفاً للقاعدة الأصلية.

---

(1)المنصف 2/ 163.

(2) ينظر: الممتع في التصريف 2/ 545.

(3)ينظر: ارتشاف الضرب 1/ 143.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب 1/ 143، واللسان (قصو)، وفي تاريخ العربية / 167.

(5)وعبّر ابن مالك عن ذلك بالاطراد فقال:

وفي اسم مفعول الثلاثي اطّرد زنةُ مفعول كآت من قصد

وعبّر عنه الشارح بأنه قياس مطّرد، نحو قصدته فهو مقصود وضربته فهو مضروب. ينظر: شرح ابن عقيل 3/ 137 – 138.

وعللوا سبب الحذف بثقل مفعول من الأجوف نحو: مقوول ومصووون ومبيوع ومخيوط. وأصبحت هذه القاعدة الفرعية قياساً في المعتل الأجوف وعليها جاءت اللغة الفصحى.

إلا أن هناك من يخضع هذا المعتل أيضاً للقاعدة الأصلية فيعامل المعتل معاملة الصحيح – والصحيح أصل للمعتل [1] - فيأتى به تاماً أو صحيحاً. ومعنى هذا أنه ردّه إلى أصله وهو الإتمام أي ردّه إلى ما كان ينبغي أن يكون عليه.

أما سبب تصحيح اسم المفعول ومخالفته بذلك اسم الفاعل ؛ فلأنه غير جار على فعله في حركاته وسكناته فخالف اسم الفاعل [2].

والأصل في مقول ومبيع هو: مقووول ومبيوع على وزن مفعول [3]، إلا أنه حدث حذف في (مقوول ومبيوع) وهذا الحذف موضع خلاف [4] بين الخليل وسيبويه من جهة، والأخفش وأتباعه من جهة أخرى، فالخليل وسيبويه يريان أنه في (مقوول ومبيوع) تنقل حركة العين الى الساكن قبلها فيلتقي ساكنان، واو مفعول والعين فتحذف واو مفعول – ((لأنه لا يلتقي ساكنان)) [5] - فيقال (مقول). أما (مبيوع) فإذا حذفت الواو قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فتقول (مبيع).

أما الأخفش فإنه ينقل الحركة من العين الى الفاء في ذوات الواو فيلتقي ساكنان فيحذف العين فيقول (مقول). وفي ذوات الياء ينقل الضمة من الياء الى

---

(1)ينظر: شرح اللمع لابن برهان 1/ 166، والإنصاف 2/ 543.

(2) ينظر: التكملة / 582، والمنصف 1/ 284، والأمالي الشجرية 1/ 114.

(3) ينظر: الكتاب 4/ 348، وفي تاريخ العربية / 160.

(4) ينظر في ذلك: الكتاب 4/ 348، والمقتضب 1/ 100، والاصول 3/ 283، والمنصف 1/ 287، والأمالي الشجرية 1/ 204- 209، 2/ 11 – 12، وشرح الملوكي 1/ 351 – 352، والممتع 2/ 454 – 455، وشرح الشافية 3/ 147.

(5)الكتاب 4 / 348، والمقتضب 1/ 100، والخصائص 1/ 259.

ما قبلها ثم يقلب الضمة كسرة لتصح الياء فيلتقي ساكنان – الياء و واو مفعول – فتحذف الياء فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة فتقلب الواو ياءً.

وعلى هذا يكون وزن (مقول) (مَفُعْل) ووزن (مبيع) (مَفِعْل) عند الخليل وسيبويه. أما عند الأخفش فوزن (مقول) (مَفُول) ووزن (مبيع) (مَفِيْل) [1]. ولسنا هنا بصدد الاحتجاج لمذهب كل من الفريقين فقد أطال النحويون الكلام في ذلك [2].

أما سبب الحذف في (مفعول)، فهو عند سيبويه أن اسم المفعول يعتل لاعتلال فعله ((ويعتلّ مفعول منهما كما اعتلّ فُعِل ؛ لأن الاسم على (فُعِل) مفعول، كما أن الاسم على (فَعَل) فاعل فتقول مزور ومصوغ، وإنما كان الأصل مَزوور، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل، وحذفت واو مفعول ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان)) [3].

وقال سيبويه في موضع آخر: ((ولا نعلمهم أتموا في الواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة))[4]. أما المبرد فذلك عنده ((كراهيةً للضمة بين الواوين)) [5]، والحذف عند ابن جني [6] ؛ لأن اسم المفعول محمول على فعله.

أما عن جواز إتمام مفعول ففي ذلك خلاف بين النحويين، نقل سيبويه إتمام مفعول من الياء عن بعض العرب فقال: ((وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول

---

(1) ينظر: الأمالي الشجرية 2/ 11، 204، وشرح الملوكي / 351.

(2) ينظر: في ذلك: المقتضب 1/ 100، والمنصف 1/ 289 – 291، والأمالي الشجرية 1/ 204 – 209، والممتع 2/ 455 – 460.

(3)الكتاب 4 / 348، وينظر: الأصول 3/ 283، وشرح المفصل 10 / 78.

(4)الكتاب 4/ 349.

(5)المقتضب 1/ 102.

(6)ينظر: المنصف 1/ 284.

مخيوط ومبيوع، فشبهوها بصيود وغيور، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز)) [1]. وقال سيبويه أيضاً: ((وقد جاء مفعول على الأصل... قالوا مخيوط. ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل)) [2].

وذكر الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴾[المزمل: 14]، أن العرب تقول مهيل ومهيول ومكيد ومكيود وذكر قول الشاعر:

وناهزوا البيع من تِرعيّة رَهِقٍمستأرَبٍ عضّهُ السلطانُ مديونُ [3]

وذكر ابن السكيت [4] أن ما كان من ذوات الياء فإنه يجيء بالنقصان والتمام، نحو: طعام مكيل ومكيول، ومبيع ومبيوع، وثوب مخيط ومخيوط.

أما المبرد [5] فأجاز للشاعر أن يرد مبيعاً وجميع بابه الى الأصل فيقول مبيوع. وأنشد لذلك قول علقمة بن عبده:

حتى تذكّر بيضاتٍ وهيّجهُ   يومُ الرذاذِ عليه الدجنُ مغيومُ

وقول الآخر (أنشده أبو عمرو بن العلاء):

❖ وكأنّها تفاحةٌ مطيوبةٌ ❖

وقول الآخر:

نُبّئتُ قومَكَ يزعمونَك سيداً   وإخال أنك سيدٌ معْيونُ

فالمبرد أجاز تصحيح هذا في الضرورة.

وذكر أبو علي [6] أنهم صحّحوا عين مفعول فيما كان من الياء نحو مزيوت ومبيوع.

---

(1)الكتاب 4/ 348، وينظر: التكملة / 582، وشرح الشافية 3/ 149.

(2)الكتاب 4/ 355.

(3)معاني القران 3/ 198.

(4)ينظر: إصلاح المنطق / 222.

(5)ينظر: المقتضب 1/ 101 – 102.

(6) ينظر: التكملة / 582.

وسبب الإتمام عند ابن جني [1] في نحو (معيوب) سكون ما قبل الياء فجرت لذلك مجرى الصحيح.

أما إتمام مفعول من الواو ففيه خلاف أكثر مما في اليائي منه، فسيبويه يقول: ((ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات، لأن الواوات؛ أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرّون الى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة)) [2].

أما المبرد فنقل عن البصريين عدم جواز الاتمام في ذوات الواو ((كراهيةً للضمة بين الواوين)) [3]، لكنه عاد فقال: ((ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة، إذ كان قد جاء في الكلام مثله، ولكنه يعتلّ لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على فِعْل، فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فمما جاء قولهم: النَوُور، وقولهم: سُرتُ سُوُوراً ونحوه، قال أبو ذؤيب:

وغيّرَ ماءُ المَرْدِ فاها فلونه ... كلون النُّؤور وهي أدماءُ سارُها

وقال العجاج:

❖ كأن عينيه من الغُوُور ❖

وهذا أثقل من (مفعول) من الواو؛ لأن فيه واوين وضمتين، وإنما ثمّ واوان بينهما ضمة)) [4].

فالمبرد أجاز إتمام (مفعول) الواوي عند الضرورة؛ لأنه جرى على قاعدة عامة كررها كثيراً في المقتضب وهي أن (الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها) [5] وإن لم يأت بشاهد على الإتمام. ولكن ما نسبوه الى المبرد خلاف رأيه هنا، فقد

---

(1) ينظر: المنصف 1/ 284.

(2) الكتاب 4 / 349، وينظر: الأصول 3/ 284.

(3) المقتضب 1/ 102.

(4) المقتضب 1/ 102 – 103، وينظر: الأمالي الشجرية 1/ 210.

(5) ينظر: المقتضب 1/ 139، 141، 143، 144، 250، 2/ 23، 3 / 28، 354.

نسب إليه ابن جني أنه يجيز الإتمام مطلقاً في ذوات الواو وأن ذلك من الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو عند أبي علي بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول [1].

وقد تابع ابن جني في نسبة إجازة القياس في ذوات الواو إلى المبرد كل من ابن يعيش [2] والسيوطي [3] والأشموني [4]. ونسب ابن يعيش [5] أيضاً إلى سيبويه أنه روى عن العرب إتمام مفعول من الأجوف الواوي.

أما ابن عصفور فقال: ((وخالف المبرد [6] كافة النحويين فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياساً على ما ورد منه)) [7]. ثم ردّ على المبرد بقوله: ((وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأن ما ورد من الإتمام في ذوات الواو من القلة بحيث لا يقاس عليه))[8].

وعلّق فخر الدين قباوة على كلام ابن عصفور قائلاً: ((والحقّ أن مذهب الخلاف هذا ليس للمبرد وإنما هو للكسائي ولكن أبا الحسن [9] نقل قوله هذا عن ابن جني دون أن يتحقّق من صحته)) [10].

والرأي الذي نسب إلى الكسائي نقله الرضي فقال: ((وحكى الكسائي: خاتم مصووغ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً)) [11].

---

(1) ينظر: المنصف 1/ 278، 285، والمقتضب من كلام العرب / 9.

(2) ينظر: شرح المفصل 10 / 80، وشرح الملوكي / 355.

(3) ينظر: همع الهوامع 2/ 224.

(4) ينظر: شرح الأشموني 3 / 358.

(5) ينظر: شرح المفصل 10 / 80.

(6) علّق المحقق على كلمة (المبرد) بقوله: كذا ! والصواب انه الكسائي.

(7) الممتع 2/ 461.

(8)الممتع 2 / 462.

(9) أي: ابن عصفور.

(10) ابن عصفور والتصريف / 142 – 143.

(11) شرح الشافية 3/ 149 – 150.

ونلاحظ أن ما نقله ابن عصفور هو رأي المبرد لا رأي الكسائي إلا أن فيه تحريفاً وسوء فهم، فالمبرد يرى الجواز في الضرورة. لكن ما نسب إليه جواز القياس على ذلك في غير الضرورة. أما رأي الكسائي فجواز القياس في غير الضرورة. ولم أجد لرأي الكسائي ذكراً إلا عند الرضي.

وأجاز أبو علي [1] مجيء ذلك فيما كان من الواو قياساً على قولهم: الغوور. ولم يذكر شاهداً على ذلك.

ونقل ابن الشجري [2] إجماع أهل الحجاز وتميم على نقص ذوات الواو إلا ما جاء شاذاً كقولهم: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، وقول مقوول. والأشهر فيها النقص.

والسؤال عن الإتمام: أهو ضرورة أم لغة ؟ وإذا كان لغة، فلِمَ يوصف بالضرورة وبالشذوذ وبالندرة وبالقلة ؟

نسب سيبويه[3] إتمام مفعول من الياء والواو إلى بعض العرب ولم يحدد لغة معينة أما الفراء [4] فنسب ذلك إلى العرب دون أن يذكر: من هم هؤلاء العرب ؟

والظاهر أنه لغة فقد نسب المازني إلى بني تميم إتمام مفعول من الياء فهم يقولون: مبيوع ومعيوب ومسيور به. أما ما كان من الواو فلم يتموه. فلم يقولوا في مقول: مقوول، ولا في مصوغ: مصووغ. هذا ما ذكره المازني [5].

أما ابن جني فذكر أن الأشهر أن لا يتم مفعول من ذوات الواو، ((وقد حكى غيره أنهم يقولون (ثوب مصوون) والأكثر (مصون) وأنشدوا قول الراجز:

(1) ينظر: التكملة / 582.

(2) ينظر: الأمالي الشجرية 1/ 209 – 210.

(3) ينظر: الكتاب 4/ 348.

(4) ينظر: معاني القرآن 3/ 198.

(5) ينظر: المنصف 1/ 283.

❖ والمسك في عنبره المدووفِ ❖

والأشهر (مدوف) وقالوا: رجل معوود، وفرس مقوود وقول مقوول)) [1]، وذكر ابن جني أيضاً ((أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله – وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول – وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية)) [2].

وذكر من هذا الاختلاف اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو: مبيوع ومديون ونسب إتمامه إلى بني تميم [3]، ثم قال: ((وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو وأخرجوا مفعولاً منها على أصله وإن كان أثقل منه من الياء. وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وأنشدوا فيه:

❖ والمسكُ في عنبره مدووفُ ❖)) [4].

ونسب ابن الشجري [5] الى تميم إتمام مفعول من الياء كقولهم: معيوب ومخيوط ومكيول ومزيوت، ونسب النقص الى أهل الحجاز.

وذكر ابن يعيش [6] أن تميماً يتمون (مفعولاً) من الياء ولا يتمون ما كان من الواو. لكنه استدرك على ذلك فقال: ((على أنه قد ورد عنهم تصحيح (المفعول) من الواو أيضاً وهو قليل)) [7] وذكر بعض الأمثلة على ذلك.

ونسب ابن عصفور [8] الإتمام في مفعول من ذوات الياء إلى بني تميم مجيزاً إياه ولم يجز الإتمام في ذوات الواو إلا ما ورد مسموعاً ولم يعزه إلى أحد.

---

(1)المنصف 1/ 284 – 285.

(2)الخصائص 1/ 259.

(3) ينظر: الخصائص 1/ 260 – 261، والمقتضب من كلام العرب / 8.

(4)الخصائص 1/ 261، والمقتضب من كلام العرب / 8.

(5)ينظر: الأمالي الشجرية 1/ 209.

(6)ينظر: شرح الملوكي / 353 – 355.

(7) شرح الملوكي / 354 – 355.

(8) ينظر: الممتع 2/ 460 – 461.

ونسب أبو حيان الإتمام في ذوات الياء إلى تميم ونقل عن الجوهري أنها لغة لبعض العرب مقيسه [1]. أما الإتمام في ذوات الواو فقد نسبه إلى بني يربوع وبني عقيل ورأى أنه لغة لهم وأن الكسائي قاس عليه والمبرد في نقل ابن جني عنه كما نقل عن الجوهري أن بعض النحويين يقيسه وأنه لغة لبعض العرب [2].

ويرى أحد الباحثين [3] أن تميماً تتم المفعول من الياء والواو وأنها هي الأصل، وأن لهجة الحجاز – في النقص – هي أحدث منها.

وذكر باحث آخر [4] أن بني تميم يصححون اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي والواوي وأوضح أن مذهب تميم في هذه المسألة متوحد. ومذهب الفصحى متعدد إذ تفرق بين الصحيح والمعتل.

أما صاحب اللسان، فقد نسب الإتمام في الواوي إلى تميم، جاء في اللسان[5]: ومسك مدووف: مدوف، جاء على الأصل، وهي تميمية قال:

❖ والمسك في عنبره مدووف ❖

وفيه [6] أيضاً: ((وثوب مصون على النقص، ومصوون على التمام، الأخيرة نادرة، وهي تميمية)).

وفيه [7] أيضاً: ((قاد الناقة قوداً فهي مقودة ومقوودة، الأخيرة نادرة وهي تميمية)).

وفيه [8] أيضاً: ((ورجل معود ومعوود، الأخيرة شاذة، وهي تميمية)).

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب 1/ 151.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 1/ 151.

(3) ينظر: اللهجات العربية في التراث / 417.

(4) ينظر: في تاريخ العربية / 160 – 162.

(5) لسان العرب / مادة (دوف).

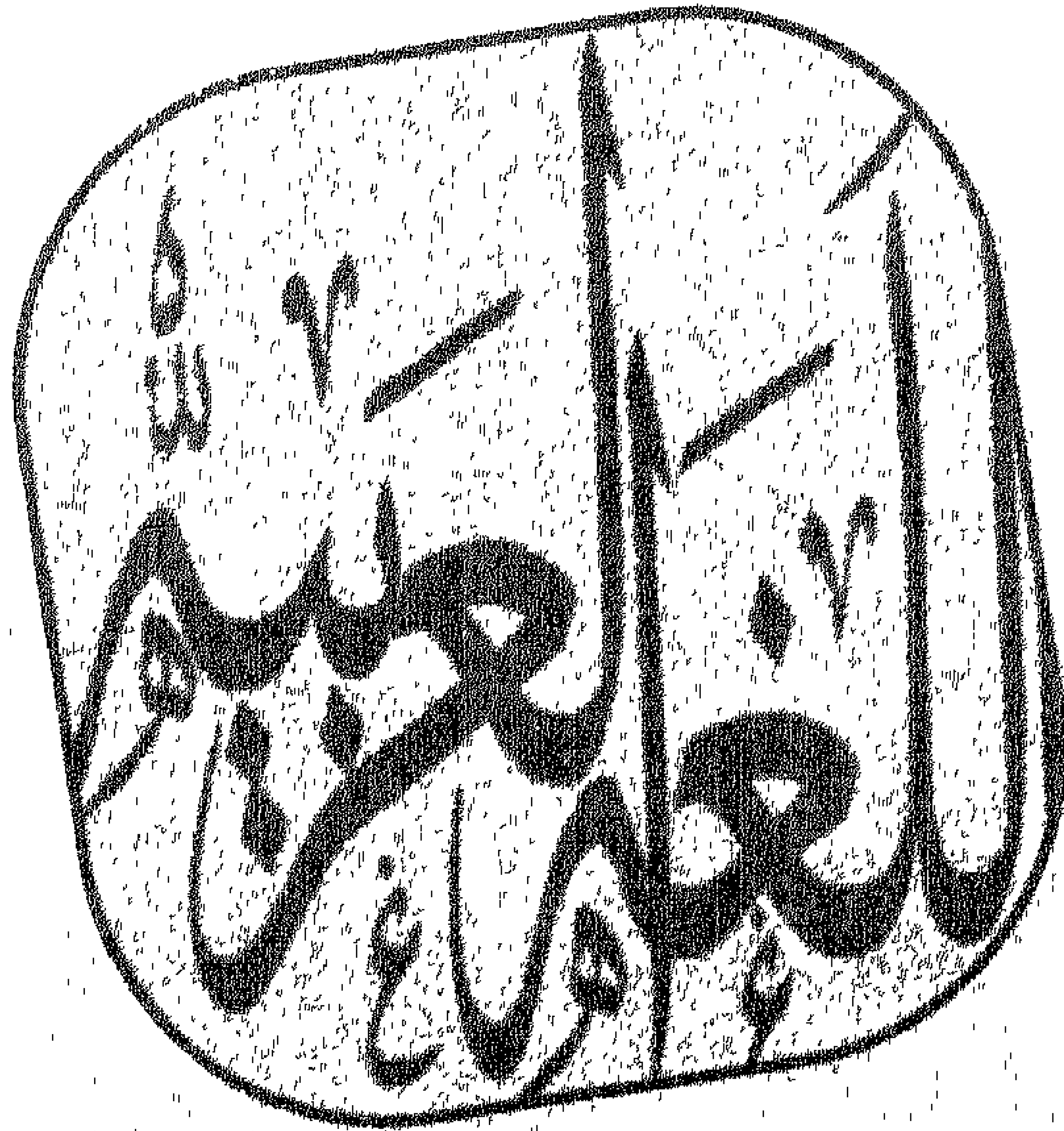
(6) لسان العرب / مادة (صون).

(7) لسان العرب / مادة (قود).

(8) اللسان / مادة (عود).

الفصل الثاني

التثنية والجمع



المبحث الأول: التثنية.

المبحث الثاني: جمع التكسير.

المبحث الثالث: جمع المؤنث السالم.

الفصل الثاني
التثنية والجمع
المبحث الأول
التثنية

التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها

ذكر السيوطي أن التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها في الإعراب ؛ ولذلك لم يبن اثنا عشر [1]. ومن ذلك قول من قال: وإنّ المثنى من أسماء الإشارة والموصولات معرب ؛ لأن التثنية ردتها إلى أصولها من الإعراب [2]. وذكر الزجاج سبب إعراب الاسم الموصول واسم الإشارة في التثنية في حين لا يعرب المفرد والجمع في هذه الأسماء وهو: ((أن جميع ما لا يعرب في الواحد مشبّه بالحرف الذي جاء لمعنى، فإذا ثنيته فقد بطل شبه الحرف الذي جاء لمعنى ؛ لأن حروف المعاني لا تثنى)) [3].

ومما ترده التثنية إلى الأصل قولهم: أبوان وأخوان وحموان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتان في تثنية ذات، وقلب الألف المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو: فتيان وقفوان، وقلب الهمزة المبدلة من واو واواً [4].

أما سبب ردّ المحذوف في أخ وعدم رده في يد ودم فقال عنه ابن القيم: ((وأما التثنية فإنهم صححوا اللفظ فيها بإعادة المحذوف تنبيهاً على الأصل وهو الانقلاب

---

(1) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 125.

(2) ينظر: المصدر نفسه 1/ 125.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 1/ 71.

(4) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 125.

الى الألف فقالوا: أخوان وأبوان، كما قالوا: عضوان ونضوان؛ لأن قياسه في الأصل كقياسه بخلاف يد ودم فإن أصلها يَدَيٌ و دَمَيٌ)) [1].

ردّ الحرف المبدل إلى أصله.

يردّ الحرف إلى أصله في المقصور الثلاثي؛ لأن الألف فيه ليست أصلية بل هي بدل من الواو أو الياء. فإذا احتيج إلى تحريك الألف في التثنية ردت إلى أصلها الذي انقلبت منه فإن كان واواً ردّت إلى الواو وإن كانت ياءً ردت إلى الياء [2] وذلك لأن تحريك الألف ((يؤدي إلى ردّها إلى أصلها)) [3].

فأما ما كان من ذوات الواو فنحو: عصا وقفا ورجا نقول في تثنيتها: عصوان وقفوان ورجوان؛ لأن الأصل فيها: عَصَوٌ وقفوٌ ورجوٌ، فلما ثقل هذا وتحرك الواو وانفتح ما قبله قلب ألفاً.

وأما ما كان من ذوات الياء فنحو: رحى وفتى وحصى نقول فيها: رحيان وفتيان وحصيان، لأن أصلها رَحَيٌ وفتيٌ وحَصَيٌ. وإنما ردت الألف إلى أصلها ((لأن ألف التثنية تلحق الألف التي كانت موضع اللام، وكذلك ياء التثنية، وهما ساكنان، فلا يجوز أن يلتقيا، فلا بدّ من حذف أو تحريك، فلو حذفت لذهبت اللام، فحركتَ، فرددتَ كل حيّز إلى أصله، كما كنتَ فاعلاً ذلك إذا ثنيت الفاعل في الفعل، وذلك قولك: غزا الرجل، ودعا، ثم تقول: غزوا ودعوا، لأنك لو حذفتَ لالتقاء الساكنين، لبقي الاثنان على لفظ واحد. وتقول: رمى وقضى، فإذا ثنيت قلت: رميا وقضيا. فكذلك هذا المقصور في التثنية)) [4].

---

(1) بدائع الفوائد 1/ 41.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 386-387 / والمخصص 15/ 102.

(3) شرح المقدمة المحسبة 1/ 116.

(4) المقتضب 3/ 40، وينظر: 1/ 258 – 259، وشرح المفصل 4/ 146 – 147.

وذكر الرضي أنه يحتمل تحرك الواو والياء مع انفتاح ما قبلها ((إذا أدّى ترك الرد الى اللبس في الفعل كان، أو في الاسم، وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقي الألف معه على حالها سقطت والتبس)) [1]. وعلّل ثبات الواو والياء مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما بأن الحركة عارضة فيهما لأجل اللواحق [2] وهي ألف الضمير في نحو: غزوا ورميا، وألف التثنية والجمع نحو: عصوان وفتيان وصلوات وفتيات.

ردّ الحرف المحذوف في أب ونحوه.

الأسماء المحذوف لامها على قسمين [3]: قسم يردّ لامه فتقول في التثنية: أخوان وأبوان وحموان وهنوان، في أخ وأب وحم وهن، وقسم لا يرد لامه الا في الضرورة، فنقول في يد ودم: يدان ودمان، بغير ردّ، ويديان ودميان برد اللام المحذوفة.

وقد أوضح ابن يعيش ذلك بقوله: ((اعلم أن المحذوف العجز، وهو الساقط اللام، على ضربين: ضرب يردّ إليه الحرف الساقط في التثنية، وضرب لا يردّ إليه، فمتى كانت اللام الساقطة ترجع في الاضافة، فإنها تردّ إليه في التثنية، لا يكون إلا كذلك، وإذا لم يرجع الحرف الساقط في الإضافة لم يرجع في التثنية)) [4].

والأصل في أب وأخ وحم وهن: أبوٌ وأخوٌ وحموٌ وهنو على (فَعَل)، وكان مقتضى القياس في الواو أن تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فنقول: هذا أخاً

(1) شرح الشافية 3/ 108.

(2) ينظر: شرح الشافية 3/ 158.

(3) ينظر: المفصل / 185، وشرح المفصل 4/ 151.

(4) شرح المفصل 4/ 151.

ورأيت أخاً ومررتُ بأخاً، فتكون مقصورة مثل عصًا ورحًى [1]. إلا أن أكثر العرب حذفوا ونطقوا هذه الأسماء على النقصان في حال الإفراد تخفيفاً ومبالغة في التخفيف. ويدلّ على أن قياسها قياس المقصور أن ((من العرب من يجري الأخ والأب على الأصل فيجعلهما اسمين مقصورين فيقول: هذا أخاك وأباك، ورأيت أخاك وأباك، ومررت بأخاك وأباك كما تقول: هذه عصاك ورحاك، ومررت بعصاك ورحاك، ورأيت عصاك ورحاك)) [2]. ومن هؤلاء العرب الحارث بن كعب وعلى لغتهم جاء قول الشاعر:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

والدليل على ذلك أننا نرد الواو المحذوفة في التثنية ((والتثنية تردّ الأشياء إلى أصولها)) [3] فنقول: أبوان وأخوان وحموان وهنوان [4]. وسبب ردّ اللام المحذوفة في التثنية أننا نردّها أيضاً في الإضافة فنقول: أبوك وأخوك وحموك وهنوك. أما إذا لم ترد في الإضافة فلا ترد في التثنية وذلك نحو: دم ويد: نقول فيهما: يدان ودمان ((وذلك أنا رأينا التثنية قد ترد الذاهب الذي لا يعود في الإضافة – كقولك في يد: يديان، وفي دم: دميان، وأنت تقول في الإضافة: يدُك ودمُك، فلا ترد الذاهب. فلما قويت التثنية على ردّ ما لم تردّه الإضافة، صارت أقوى من الإضافة في باب الرد، فإذا ردّت الإضافة الحرف الذاهب، كانت التثنية أولى بذلك وأجدر)) [5].

ردّ اللام المحذوفة في (يد) و (دم).

---

(1) ينظر: مجالس العلماء / 251-252، والخصائص 1/ 339، وبدائع الفوائد 1/ 41.

(2) مجالس العلماء / 252، وينظر: الخصائص 1/ 339.

(3) شرح التصريح 1/ 48، والأشباه والنظائر 1/ 125.

(4) ينظر: الأمالي الشجرية 2/ 36 – 37، وشرح المفصل 1/ 52 – 53، وشرح الكافية 2/ 175.

(5) شرح المفصل 4/ 151، وينظر: الأمالي الشجرية 2/ 37، وشرح الكافية 2/ 175.

أصل يد (يدْيٌ) على وزن (فعْل) باتفاق النحويين [1] ؛ وذلك لقولهم: يديتُ إليه يداً، وقولهم في الجمع: أيد وأياد، قال الشاعر:

يديتُ على ابن حسحاسِ بنِ بدرٍ بأسفلِ ذي الجذاة يدَ الكريمِ [2]

ونقول في تثنية يد: يدان؛ لأن الإضافة لا ترد المحذوف، فكذلك التثنية، لكن الشاعر قد ردّ الكلمة الى أصلها فقال:

يديان بيضاوان عند محلّمٍ قد تمنعانك أن تضامَ وتضهدا [3]

قال ابن يعيش: ((وحمله أصحابنا على القلة والشذوذ، وجعلوه من قبيل الضرورة)) [4].

وأشار الجوهري إلى أن من العرب من يعامله معاملة المقصور فقال: ((وبعض العرب يقولون لليد: يدىً مثل رحىً، قال الشاعر:

يارُبَّ سارٍ بات ما توسّدا إلا ذراعَ العَنْسِ أو كفَّ اليدا

وتثنيتها على هذه اللغة: يديان مثل رحيان، قال الشاعر:

يديان بيضاوان عند محرّق قد تمنعانك أن تضام وتضهدا)) [5]

واختار ابن يعيش هذا الرأي فقال: ((والذي أراه أن بعض العرب يقول في اليد: يدا، في الأحوال كلها، يجعله مقصوراً كرحى وفتى)) [6]. واستشهد لذلك لذلك بالشاهين اللذين ذكرهما الجوهري.

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 358، 597، والمقتضب 1/ 232، 2/ 442، 3/ 153، والأصول في النحو 3/ 324، ومجالس العلماء / 250، والصحاح 6/ 2539، والأمالي الشجرية 2/ 35.

(2) الأمالي الشجرية 2/ 35، وشرح المفصل 5/ 84، 10 / 56.

(3) مجالس العلماء / 250، والصحاح 6/ 2540، والمنصف 1/ 64، 2/ 148، والمخصص 13 / 197، والأمالي الشجرية 2/ 35، والمفصل / 185، وشرح المفصل 4/ 152.

(4) شرح المفصل 4/ 152.

(5) الصحاح 6/ 2540، وينظر: لسان العرب (يدي).

(6) شرح المفصل 4 / 152 – 153، وينظر: 5/ 83، 84، 85، 10 / 56، والأمالي الشجرية 2/ 34 – 35، وشرح الكافية 2/ 175.

وقال الجوهري: ((ولا يلزم على هذا قولهم: يديان، وإن اتفقوا على أن تقدير يد: (فعْل) ساكنة العين ؛ لأنه إنما تثنى على لغة من يقول لليد: يدا، وهذا القول أصحّ)) [1].

أما (دم) فأصله دَمَوٌ بالتحريك، ((وإنما قالوا: دَمِيَ يدمى لحال الكسرة التي قبل الياء، كما قالوا: رَضِيَ يرضى، وهو من الرضوان، وبعض العرب يقول في تثنيته: دموان)) [2]. لكن هناك خلافاً في أصله ووزنه، فسيبويه [3] وأكثر النحويين يرون أن المحذوف منه ياء وأنه دَمْي على زنة (فعْل)، وذلك أنه يجمع على دماء ودُمي في الكثرة.

أما المبرد فيرى أن أصله (دَمَيٌ) على زنة (فَعَلٌ) والذاهب منه الياء، لأنه مصدر مثل: فَرِق فرقاً فهو فَرِق، ((فدم إنما هو مصدر مثل البطر والحذر)) [4]. وذكر [5] أنه جمع على (فِعال) ؛ لأن (فِعالاً) جمع لـ(فَعَل) كما هو جمع لـ(فَعْل) نحو: جَمَل وجمال، وبَحْر وبحار.

واستدلّ المبرّد على أن أصله (فَعَل) بأن الشاعر لما اضطرّ فأخرجه على أصله، وردّ ما ذهب منه، جاء به متحرّكاً، فقال:

فلو أنا على حجرٍ ذبحنا جرى الدميانِ بالخبر اليقين [6]

واستدلّ لذلك بـ((أن الشاعر لما اضطر، أخرجه على أصله فقال:

---

(1) الصحاح 6/ 2340.

(2) الصحاح (دما) 6/ 2340، وينظر: لسان العرب (دمي).

(3) ينظر: الكتاب 3/ 597، والمنصف 2/ 148، والأمالي الشجرية 2/ 34.

(4) المقتضب 1/ 231، وينظر: 3/ 153، والأصول في النحو 3/ 323، والمنصف 2/ 148.

(5) ينظر: المقتضب 1/ 232.

(6) المقتضب 1/ 231، 2/ 238، 3/ 153، ومعاني القرآن وإعرابه 1/ 130، والأصول في النحو 3/ 324، ومجالس العلماء / 251، والمنصف 2/ 148، والمخصص 6/ 92، 15 / 168، والأمالي الشجرية 2/ 34، وشرح المفصل 4/ 152.

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكن على أقدامنا تقطر الدَّما

فأخرجه على الأصل)) [1]. وقال المبرد: ((وحقّ هذه الأسماء المحذوفة أن يحكم عليها بسكون الأوسط، إلا أن نثبت الحركة ؛ لأن الحركة زيادة فلا تثبت إلا بحجة)) [2].

وردّوا [3] على المبرّد بأن ظهور الحركة في (الدميان) ليس دليلاً على حركة الياء في الأصل ؛ وذلك لأن حركات الاعراب استمرّت على العين بعد حذف اللام، فلمّا أعيدت اللام بقيت الحركة ملازمة للعين ؛ لأن اللام لما حذفت وصارت العين حرف الاعراب وتعاقبت عليها حركات الاعراب ثم ردّت اللام، لم تسكن العين التي كانت متحركة ؛ إذ لو سكنت لصار الردّ كلا ردّ)) [4] أو بتعبير آخر: ((لأنها قد جرت متحركة قبل الرد)) [5].

ورد ابن السراج [6] على من ادّعى أنه (فَعَل) بأن: (دَمِي يدمى دماً) انما هو (فعْل)، ومصدر الدم اسم للشيء الذي هو جسم، لكنه يرى أن قولهم: (دميان) يدلّ على أنه (فَعَل).

وأجاز أبو علي [7] أن يكون (دما) مصدراً مستدلاً بهذا البيت:

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا ولكنْ على أقدامنا يقطر الدما [1]

---

(1) الصحاح (دما) 6/ 2340.

(2) المقتضب 3/ 153، وينظر: الأمالي الشجرية 2/ 34، وشرح المفصل 5/ 83.

(3) ينظر: الكتاب 3/ 358، والمنصف 2/ 148، والأمالي الشجرية 2/ 34 – 35.

(4) شرح المفصل 5/ 83.

(5) المنصف 2/ 148.

(6) ينظر: الأصول 3/ 323-324، 328، والمنصف 2/ 148، والصحاح 6/ 2340 (دما)، ولسان العرب (دمي).

(7) ينظر: المسائل الحلبيات / 7.

ونسب ابن يعيش القول بكون (دم) (فَعَلاً) الى الأخفش والمبرد مستدلاً لهما بأن الشاعر لما اضطرّ عاد الى الأصل. واستشهد بالبيت السابق ، وبقول الآخر:

غفلت ثم أتت تطلبُـهُ فإذا هيْ بعظام ودمـا [2]

وذلك أن أصل (دم) هو (دَمَيٌ) فلما تحركت الياء وقبلها مفتوح، قلبت ألفاً، فجاء على القصر، وهي لغة لبعض العرب [3].

ردّ الحرف المحذوف في المنقوص.

ومما تردّ لامه المحذوفة الاسم المنقوص، نقول في تثنية قاض وغاز وداع وساع: قاضيان وغازيان وداعيان وساعيان، فترد الياء المحذوفة في التثنية لأن التثنية ((ترد فيها الأشياء الى أصولها)) [4].

=

(1) مجالس العلماء / 249، والمسائل الحلبيات / 8، والصحاح 6/ 2340، والأمالي الشجرية 2/ 34.

(2) الأمالي الشجرية 2/ 34، وشرح المفصل 5/ 84.

(3) ينظر: الصحاح (دما) 6/ 2340، و (يدي) 6 / 2540، والأمالي الشجرية 2/ 34، وشرح المفصل 4/ 152 – 153، 5/ 85، وشرح الكافية 2/ 175.

(4) الأصول 2/ 419.

المبحث الثاني

جمع التكسير

1- جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل.

إذا كان (فاعل) صفة لمذكر عاقل، لا يجمع على (فواعل) ؛ لئلا يلتبس بجمع (فاعلة) على (فواعل) نحو: ضاربة وضوارب، فلا تقول ضارب وضوارب ؛ ((لأن أصله صفة، وله مؤنث فيفصلون بينهما ، الا في: فوارس، فإنهم قالوا: فوارس كما قالوا حواجز ؛ لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون الا لهم. فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: فواعل)) [1].

وعلّل سيبويه جمع (نواكس) في قول الفرزدق:

وإذا الرجالُ رأَوْا يزيدَ رأيتَهُمْ　　　خُضُعَ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ [2]

بقوله: ((لأنك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي الجِمال، فشبّه بالجِمال)) [3].

أما أبو عبيدة فذكر عدداً من الألفاظ جاءت على هذه الصيغة، منها (الخوالف) الواردة في قوله تعالى: ﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: 87] فقال: ((يجوز أن يكون (الخوالف) ها هنا النساء، ولا يكادون يجمعون الرجال على تقدير (فواعل)، غير أنهم قالوا: فارس، والجمع فوارس، وهالك في قوم هوالك، قال ابن جِذْل الطِّعان يرثي ربيعة بن مكدِّم:

فأيقنتُ أني ثائرُ ابنِ مكدِّمٍ　　　غداتئذٍ أو هالك في الهوالكِ)) [4].

---

(1) الكتاب 3/ 614 – 615.

(2) الكتاب 3/ 633، والمقتضب 1/ 121، والكامل 1/ 400، والأصول في النحو 3/ 17.

(3) الكتاب 3/ 633، وينظر: سيبويه والضرورة الشعرية / 339.

(4) مجاز القرآن 1/ 265 – 266.

ويرى المبرّد أن الأصل في جمع (فاعل) (فواعل) ؛ لذلك قال عن جمع (ضارب) على (ضوارب): ((الأصل أن يقال في جمعه: ضوارب، ولكنه اجتنب للبس بين المذكر والمؤنث ؛ لأنك تقول في جمع ضاربة: ضوارب... فلما كان جمع (فاعلة) على (فواعل)، اجتنبوا مثل ذلك في المذكر، وعدلوا به عن هذا الباب لكثرة أبنية المذكر في الجمع)) [1].

وذكر الشنتمري [2] أن الشاهد في بيت الفرزدق أنه جمع ناكساً على نواكس – وهو صفة – للضرورة، وأنه لما غلب المذكر، جمع على الأصل، وللشاعر – إذا اضطُر – أن يخرجه على أصله.

وذكر المبرد أيضاً أن الشاعر إذا احتاج إليه ردّه الى الأصل، وعدّ من أمثلة ذلك: فارس وفوارس، وهالك وهوالك، وناكس ونواكس في بيت الفرزدق السابق [3].

وذكر في موضع آخر [4] أن ذلك يجوز لأمن الالتباس ؛ لأن (فارساً) لا يكون من نعوت النساء، فلما أمنوا الالتباس، جاءوا به على الأصل، وكذلك هالك وهوالك ؛ لأنه مثلٌ فجاء على أصله. وذكر أن للشاعر – إذا اضطُر – أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل، ثم ذكر بيت الفرزدق.

وذكر في الكامل [5] أن هذا الجمع لم يأت منه الا حرفان (لفظان) هما: فارس وفوارس، وهالك وهوالك. أما جمع فارس على فوارس ؛ فلأن هذا مما لا يستعمل في النساء، فأمنوا الالتباس. وأما هالك هوالك، فأجروه على أصله ؛

(1) المقتضب 1/ 120، وينظر: 2/ 218 – 219.

(2) ينظر: تحصيل عين الذهب / 540.

(3) ينظر: المقتضب 1/ 121.

(4) ينظر: المقتضب 2/ 219.

(5) ينظر: الكامل 1/ 400.

لكثرة الاستعمال ؛ لأنه مثل. وأما نواكس، فإنه لما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله، ولا يكون مثل هذا أبداً الا في ضرورة.

وقد ردّ علي بن حمزة البصري على المبرد في (تنبيهاته على الكامل) [1] قوله: (لم يجئ (فاعل) على (فواعل) نعتاً الا في حرفين) مضيفاً الى ذلك: طائح وطوائح كما في قول نهشل بن حري:

ليبْكِ يزيدَ بائسٌ ذو ضراعة   وأشعثُ مما طوّحته الطوائحُ

والعوارم في بيت ذي الرمة في صفة فحل إبل:

طوِي البطنِ ما في الظهر أقصى طريقةُ   عن الشّول شذّانَ الفحـول العوارمِ

وفاته أن هذين الشاهدين لما لا يعقل، وهما مما يجمع على (فواعل) قياساً. والمبرد يقصد جمع ما كان صفة لعاقل، و ((كان ينبغي أن يقيّد النعت بمن يعقل، ولكنه أطلق)) [2].

وذكر ابن خالويه أنه ((ليس في كلام العرب: (فاعلٌ) صفةً جمعت على (فواعل) الا أربعة أحرف: فارس وفوارس، وهالك وهوالك، وخاشع وخواشع، وناكس ونواكس ؛ لأن (فواعل) إنما هي جمع (فاعلة) لا (فاعل) وأما (فاعل) إذا كان اسماً، فإنه يجيء على (فواعل) كثيراً: حاجب وحواجب، وخاتِم وخواتِم)) [3].

وأضاف ابن جني الى هذا الجمع (بواسل) في قول باعث بن صريم اليشكري:

وكتيبةٍ سفع الوجوه بواسل   كالأسد حين تذبّ عن أشبالها

---

(1) ينظر: التنبيهات / 132.

(2) خزانة الأدب 1/ 207.

(3) ليس في كلام العرب / 377.

وقال: ((عندي أن (بواسل) كفوارس ؛ ألا تراهم اعتذروا من تكسير فارس على فوارس من حيث كانت هذه الصفة مما لاحظ للمؤنث فيه فلم يخافوا لبساً كما خافوه في ضوارب وقواتل وذلك أن البسالة مما يخص الرجال كما أن الفروسية كذلك. ولكن الشاذ من هذا قوله:

خضع الرقاب نواكس الأبصار

وقال القتاني يمدح الكسائي:

أبى الذمَّ أخلاقُ الكسائيّ وانتمى   به المجدُ أخلاق الأبوّالسوابقِ)) [1].

أما الجوهري فيرى أن جمع فارس على فوارس ((شاذٌ لا يقاس عليه ؛ لأن فواعل إنما هو جمع فاعلة مثل: ضاربة وضوارب، أو جمع فاعل إذا كان صفة للمؤنث مثل: حائض وحوائض، أو ما كان لغير الآدميين مثل: جمل بازل وبوازل... فأما مذكر ما يعقل، فلم يجمع عليه الا فوارس، وهوالك، ونواكس. فأما فوارس، فلأنه شيء لا يكون في المؤنث، فلم يخفْ فيه اللبس. وأما هوالك، فإنما جاء في المثل، يقال: هالك في الهوالك، فجرى على الأصل ؛ لأنه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها. وأما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر)) [2].

أما الفيوميّ [3] فأضاف الى الألفاظ الثلاثة: نواكص، وسوابق، وخوالف، ونواجع، وصواحب. وأضاف الزبيدي [4] الى الألفاظ الثلاثة: غوائب، وشواهد، وفوارط، وخوالف، جمع: غائب، وشاهد، وفارط، وخالف.

---

(1) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة / 317 – 318.

(2) الصحاح (فرس) 3/ 957، وينظر: لسان العرب (فرس) 6/ 159.

(3) ينظر: المصباح المنير (فرس) 2/ 640.

(4) ينظر: تاج العروس (فرس) 16 / 324.

وذكر ابن يعيش أنهم لم يجمعوا (فاعلاً) على فواعل – وإن كان هو الأصل – لأنهم كرهوا أن يلتبس المذكر بالمؤنث، وذكر أنهم قالوا: فارس وفوارس، قال الشاعر:

فدتْ نفسي وما ملكتْ يميني فوارسَ صدقتْ فيهم ظنوني
فوارسَ لا يملّون المنايـا إذا دارت رحى الحرب الزبونِ (1)

وقالوا هالك في الهوالك، قال الشاعر:

فأيقنتُ أني ثائرُ ابن مكدَّم غداتئذٍ أو هالك في الهوالكِ (2)

ثم قال ابن يعيش: ((وذلك قليل شاذ ومجازه أمران أحدهما: أن فارساً قد جرى مجرى الأسماء لكثرة استعماله مفرداً غير موصوف، والآخر: أن فارساً لا يكاد يستعمل الا للرجال، ولم يكن في الأصل الا لهم فلما لم يكن للمؤنث فيه حظّ لم يخافوا إلباساً)) (3). وذكر أيضاً (4) أن أصل ذلك الصفة ثم غلّبت فصارت كاسم الجنس، فجمع كجمعه وذكر من أمثلة ذلك: صاحب وصواحب، وراكب ورواكب.

ويرى الرضي الاستراباذي أن هذه الجموع من قبيل حذف الموصوف وإبداله بالوصف؛ فإنه ((لا دليل في جميع ما ذكروا؛ إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكة، أي: طائفة هالكة، وكذا غيره كقولهم: الخوارج، أي: الفرق الخوارج)) (5). وبتعبير آخر: ((إن مفرد هذا الجمع ليس (فاعلاً)، وإنما هو:

---

(1) شرح المفصل 5/ 55.

(2) شرح المفصل 5/ 56.

(3) شرح المفصل 5/ 56.

(4) ينظر: شرح المفصل 3/ 63.

(5) شرح الشافية 2/ 154.

(فاعلة)، والأصل: طوائف فوارس، وطوائف نواكس... فالجمع عنده صفة لموصوف محذوف، مفرده: فاعلة ؛ فيكون جمعها قياساً على: فواعل)) (1).

وذكر أبو حيان (2) من هذا الجمع: فوارس، وهوالك، ونواكس، وغوائب، وشواهد، ونواشئ، وهي جمع: فارس، وهالك، وناكس، وشاهد، وناشئ.

وذكر البغدادي (3) أحد عشر لفظاً على (فواعل) جمع (فاعل) صفة لمذكر عاقل وهي: ناكس ونواكس، وفارس وفوارس، وهالك وهوالك، وغائب وغوائب، وشاهد وشواهد، وحارس وحوارس، وحاجب وجواجب، وخاطئ وخواطئ، وحاجّ وحواجّ، وداجّ ودواجّ، ورافد وروافد.

وأورد البغدادي التوجيهات التي وجهت بها هذه الألفاظ، ومنها (4):

الأول: اعتبار التأنيث في الرجال ؛ لأنك تقول: هي الرجال، وهذا توجيه سيبويه.

الثاني: أنها من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء فقربت بذلك منها، ولأنه لا لبس فيها ؛ فالفارس لا يقع الا للرجال.

الثالث: أن بعضها جرى مجرى المثل، والمثل من شأنه ألا يتغيّر عن أصله.

وقد بلغ عدد الألفاظ التي جاءت وصفاً لمذكر عاقل سبعاً وعشرين صفة(5). صفة(5). وجاوزت عند بعضهم ثلاثين لفظة (6) ؛ ولذلك سوّغوا القياس على هذا

---

(1) النحو الوافي 4/ 654، وينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث / 179.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 1/ 208.

(3) ينظر: خزانة الأدب 1/ 205 – 207، وسيبويه والضرورة الشعرية / 340.

(4) ينظر: خزانة الأدب 1/ 205 – 206.

(5) ينظر: المهذب في علم التصريف / 198.

(6) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع / 77 – 79، وجموع التصحيح والتكسير / 57 – 58، والنحو الوافي 4/ 655.

الجمع ورأوْا: ((أن صيغة فاعل تجمع قياساً على فواعل، سواء أكانت صفة للمذكر العاقل، أم كانت صفة للمذكر غير العاقل)) (1).

وللدكتور إبراهيم السامرائي رأي في هذه الألفاظ الشاذة عن القياس فهو يرى: ((أن هذه الألفاظ الدالة على العاقل من صيغة (فواعل) تشير الى أن الجمع كان على فاعل مطلقاً في فترة زمنية لا نستطيع تقديرها)) (2)، فهو يشير هنا الى ما يسمى بالركام اللغوي، أو البقايا اللغوية.

2- جمع فَعْل المعتل على أفْعُل.

يجمع (فعْل) من غير المعتل على (أفعُل) لأدنى العدد نحو: كعْب وأكعُب وكلب وأكلب وصقر وأصقر (3). ومما شذّ عن القاعدة قولهم: رأد – وهو أصل اللحيين – وأرآد، وزند وأزناد، وفرخ وأفراخ، والقياس أفْعُل (4).

اما إذا كان معتلاً فيجمع على (أفعال) نحو: أسواط وأبيات وذلك ((كراهية الضمة في الواو والياء لو قالوا: أسوُط وأبيُت؛ إذ الضمة على الواو والياء مستثقلة وإن سكن ما قبلها وكان عنه مندوحة، فصاروا الى بناء آخر وهو أفعال)) (5).

وذكر سيبويه أن (فَعْلاً) من بنات الواو والياء يجمع على (أفعال) نحو: سوْط وأسواط، وثوب وأثواب، وقوس وأقواس، ولم يبنوه على (أفْعُل) كراهية

---

(1) الفيصل في ألوان الجموع / 76، وجموع التصحيح والتكسير / 57، والنحو الوافي 4/ 654 – 656.

(2) فقه اللغة المقارن / 110.

(3) ينظر: الكتاب 3/ 567، والمقتضب 1/ 29، وشرح المفصل 5/ 15.

(4) ينظر: الكتاب 3/ 589 – 590، وشرح المفصل 5/ 16 – 17.

(5) شرح المفصل 5/ 34، وينظر: الكتاب 3/ 586، 588.

الضمة ﭬ الواو فلما ثقل بنوه على (أفعال)، وذكر أن له نظائر ﭬ غير المعتل نحو: أفراخ وأفراد [1].

وأوضح سيبويه [2] أنهم قالوا ﭬ المعتل (أفْعُل) فجاء على الأصل، وأن ذلك قليل. ومنه أقوُس، وأثوُب، قال الراجز:

◆ لكل دهرٍ قد لبستُ أثْوُبا ◆

وأجاز المبرد [3] للشاعر إذا احتاج الى هذا البناء أن يردّه الى الأصل، واستشهد لذلك بقول الراجز السابق ذكره. أما الشنتمري [4] فذكر أن الراجز جمع ثوباً على الأصل ﭬ (فَعْل) وإن كان هذا الجمع مطرحاً ﭬ المعتل لثقله.

وأورد ابن يعيش ألفاظاً شذّت فجاءت على القياس المرفوض — أي الأصل — ومن ذلك: أقْوُس وأثوُب وأعيُن وأنيُب، جاءت هذه منبهة على أنه الأصل. ومن ذلك قول الأزرق العنبري:

طرْن انقطاعة أوتارٍ محضرمة ﭬ أقْوُسٍ نازعتها أيْمنٌ شُمُلا [5]

أما ما كان من بنات الياء من (فَعْل)، فإنه إذا بني الأدنى العدد، بني على (أفعال) نحو: أبيات ((وذلك أنهم كرهوا الضمة ﭬ الياء كما يكرهون الواو بعد الياء وهي ﭬ الواو أثقل)) [6]. أما جمع الكثرة، فهو ﭬ بنات الواو (فِعال) كراهيةً لـ(فُعول) من أجل الضمة والواو نحو سوْط سياط وحوض حياض وثوب ثياب [7] ((وقد شذّ نحو فُووج وسُووق لما ذكرناه من إرادة التنبيه على أن ذلك هو

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 586 – 587، والمقتضب 1/ 29.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 587 – 588.

(3) ينظر: المقتضب 1/ 29، وينظر: 1/ 132، 2/ 199.

(4) ينظر: النكت ﭬ تفسير كتاب سيبويه 2/ 1003.

(5) شرح المفصل 5/ 34.

(6) الكتاب 3/ 588، والمقتضب 2/ 198.

(7) ينظر: المقتضب 2/ 198، وشرح المفصل 5/ 34 – 35.

الباب)) [1] . أما بنات الياء ، فتأتي على (فُعول) ؛ لئلا تلتبس بفعال، ولأن الضمة مع الياء أخف، وذلك نحو: بيت وبُيوت وشيخ وشُيوخ [2].

وقد جاء في ذوات الياء على (أفْعُل) كما جاء ذلك في ذوات الواو، فذكر سيبويه أنهم قد بنوه على (أفعُل) على الأصل [3] نحو: أعْيُن التي وردت في القرآن كثيراً كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان:74] وقال الشاعر فجمع (عيناً) على أعيان:

ولكنني أغدو عليّ مفاضةٌ　　　دلاصٌ كأعيان الجراد المنظّمِ [4]

وأجاز المبرد [5] للشاعر إذا اضطُرّ أن يأتي في جميع هذا ببناء (أفْعُل) لأنه الأصل. الأصل.

3- تحريك عين (فُعُل) المعتل العين.

يرى سيبويه أن (فُعُلاً) المعتل العين تسكن واوه لاجتماع الضمتين وذلك نحو: عوان وعون، ونوار ونور، وقوول وقول، وأنهم ألزموا هذا الإسكان ؛ لأنهم يسكنون غير المعتل نحو: رُسْل وأشباهه. وأجاز تثقيله في الشعر مشبّهاً إياه بتضعيفهم في الشعر ما لا يضعّف في الكلام كقول عدي بن زيد:

(عن مبرقات بالبرين وتبدو　　　وفي الأكفّ اللامعات سُوُرْ [6]

و ((الشاهد فيه تحريك الواو من (سُوُر) بالضم على الأصل تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة)) [7] ؛ لأن الشاعر إذا اضطر أتى به على الأصل [1]. ويرى

---

(1) شرح المفصل 5 / 35.

(2) ينظر: المقتضب 2/ 199.

(3) ينظر: الكتاب 3/ 588، والمقتضب 1/ 132.

(4) الكتاب 3/ 589، والمقتضب 1/ 132، 2/ 199.

(5) ينظر: المقتضب 2/ 199، و3/ 51.

(6) الكتاب 4/ 359.

(7) تحصيل عين الذهب / 582.

ويرى المبرد [2] أن بناء (فُعُل) من الواو يختار فية الاسكان كما في: رُسْل؛ كراهةَ الضمة في الواو فنقول: قول وخون والأصل: قُوُل وخُوُن. وأضاف المبرد ((فإن جئت به على الأصل، فأردتَ أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزاً، لانضمامها. وقلما يبلغ به الأصل، وهو جائز، ولكنه مجتنب لثقله، ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب)) [3] وذكر مما جاء على الأصل بيت عديّ السابق وقول الآخر:

أغرّ الثنايا أصمّ اللثا　　ت تمنحُهُ سُوُك الإسحِلِ [4]

وذكر المازني أن (فُعُلاً) من الواو تسكن لاجتماع الضمتين والواو كما يسكن غير المعتل فكان الاسكان فيها نظير الهمزة في (أدؤر وقؤول) وذلك قولهم: نوار ونور، وعَوار وعور، وعوان وعون [5]. وأوضح أن ذلك بابه الشعر كما في الشاهدين السابقين [6].

ونقل ابن جني عن أبي زيد أنه حكى: رجلٌ جواد وقوم جُود وجُوُد، ورجل قؤول وقوم قُوُل، وسُوُر جمع سوار، وسُوُك جمع سواك، وذكر أنه لم يسمع شيئاً من هذا مهموزاً، وهمزه جائز في القياس، لأن الضمة في الواو لازمة [7].

وذكر ابن يعيش أن كل ما جاء على (فُعُل) يجوز تسكينه تخفيفاً نحو كُتْب ورُسْل ((وهي لغة بني تميم، قالوا: كلّ ما أصله الحركة يجوز تسكينه

=

(1) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 1200، و شواهد الشعر في كتاب سيبويه / 486.

(2) ينظر: المقتضب 1/ 112.

(3) المقتضب 1/ 113.

(4) المقتضب 1/ 113.

(5) ينظر: المنصف 1/ 336.

(6) ينظر: المنصف 1/ 338.

(7) ينظر: المنصف 1/ 339.

تخفيفاً. وحكي عن أبي الحسن: أن كل (فُعُل) في الكلام فتثقيله جائز الا ما كان صفة نحو: حُمْر أو معتل العين نحو: سوق، فالأول يجوز في الكلام وحال السعة والثاني لا يجوز الا في الشعر)) [1]. فلغة بني تميم في جمع خوان ورواق: خون وروق، وبالإسكان، لأنهم استثقلوا الضمة على الواو فحذفوها [2].

وعدّ ابن يعيش ضمّ العين من (فُعُل) المعتل والمجيء على الأصل من الضرورة الشعرية مستشهداً بالبيتين السابقين [3]. الا أنه نسب استعمال الأصل في الضرورة الضرورة الشعرية الى سيبويه والجواز في غير الشعر الى المبرد [4] مستدلاً بقول المبرد: ((فإن جئتَ به على الأصل... وهو جائز)) [5] ولكنه حذف بقية النص وهو: وهو: ((ولكنه مجتنب لثقله، ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب)) [6].

4- جمع فعلاء على فعاليّ.

تجمع صحراء على صحارى وصحارٍ ((وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث؛ ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث، وليفرقوا بين هذا وبين علباء ونحوه)) [7]. وذكر المبرد [8] أن صحراء تجمع على صحارٍ، وأن الأصل فيها، صحاريّ، وأجاز المجيء على الأصل والحذف للاستخفاف. أما الهمزة في صحراء، فإنها بدل من ألف التأنيث إذ وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة فالتقت

---

(1) شرح المفصل 5/ 42.

(2) ينظر: شرح المفصل 5 / 44.

(3) ينظر: شرح المفصل 10 / 84.

(4) ينظر: شرح المفصل 10 / 85.

(5) المقتضب 1/ 113.

(6) المقتضب 1/ 113.

(7) الكتاب 3/ 609.

(8) ينظر: المقتضب 2/ 231.

ألفان زائدتان الأولى منهما، الألف الزائدة، والثانية ألف التأنيث. فحركوا الثانية فانقلبت همزة [1]. واستدل ابن جني على أن الهمزة في صحراء ونحوها مبدلة من ألف وليست للتأنيث بأمرين [2]:

الأول: أن الهمزة لم تأت للتأنيث في غير هذا الموضع، وإنما أنّثوا بالتاء أو الألف نحو: قائمة وقاعدة وحبلى وسكرى.

والأمر الثاني: أنهم لما جمعوا ما فيه هذه الهمزة أبدلوها في الجمع ولم يحقّقوها فقالوا في جمع صحراء وصلفاء وخبراء: صحاريّ وصلافيّ وخَباريّ. ولم يظهروا الهمزة فيقولوا: صحاريء وصلافيء وخباريء، ولو كانت الهمزة غير منقلبة، لجاءت في الجمع كما قالوا: كوكب دريّ وكواكب دراريء وقرّاء وقراريء؛ لأن الهمزة موجودة في: درأت وقرأت. وأصبحت (صحاريٌّ) بهذه الصورة، لأننا عند جمع صحراء قلبنا الألف الأولى ياء لانكسار الراء في (صحاري) فرجعت الهمزة ألفاً لزوال الألف الأولى فقلبت الألف الثانية ياءً وادغمت في الياء الأولى [3].

ومما جاء على الأصل قول الوليد بن يزيد:

لقد أغدو على أشقرَ ... يغتالُ الصحاريّا [4]

فشدّد الياء من (صحاريّ).

وقول الآخر:

إذا جاشت حوالبه ترامتْ ... ومدّته البطاحيُّ الرغابُ [5]

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 214، وسر صناعة الاعراب 1/ 83 – 84.

(2) ينظر: سر صناعة الاعراب 1/ 84 – 85، والممتع 1/ 329 – 330.

(3) ينظر: سر صناعة الاعراب 1/ 85 – 86، وشرح المفصل 5/ 59.

(4) سر صناعة الاعراب 1/ 86، وشرح المفصل 5/ 58، والممتع 1/ 330.

(5) سر صناعة الاعراب 1/ 86، وشرح المفصل 5/ 58، والممتع 1/ 330.

ومن ذلك ما حكاه الاصمعي من قولهم: صلاءٍ وخباري[1] جمع صلفاء وخبراء.

5- جمع المعتل اللام على (فُعول).

كل جمع على (فُعول) ولامه واو، تقلب لامه ياء وذلك نحو: عصي ودليّ والأصل: عُصووٌ ودُلوٌ. قال سيبويه: ((والوجه في الجمع الياء، وذلك قولك: ثِدي، وعِصي؛ لأن هذا جمع كما أن أدلياً جمع))[2]. والأصل في (عصي): (عُصُوْوٌ) قلبت الواو الأخيرة ياء كما قلبت في (أدلٍ) فاجتمعت الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التي قبلها للجمع وهي ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء الثانية كنحو: طويته طياً وكسرت الفاء فصارت عِصي[3]، أما سبب قلب الواو ياء في عصي فلاجتماع أمرين[4]:

أحدهما: كون الكلمة جمعاً والجمع أثقل من الواحد.

والآخر: أن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتدّ بها.

ويكسر أول الحرف لما بعده من الكسرة والياء، وهي لغة جيدة فنقول: عِصيّ وثِديّ وجِثيّ وحقيّ[5]، و((إنما كسروا فاء عصيّ إتباعاً لكسرة العين ليكون العمل من وجه واحد))[6].

وقد خرج عن هذه القاعدة ألفاظ وصفت بالشذوذ من ذلك: (نحوّ) جمع (نحْو) أي جهات وكان قياسها (نِحيّ) كعِصيّ قال سيبويه: ((وقد قال بعضهم:

---

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب 1/ 86، وشرح المفصل 5/ 59.

(2) الكتاب 4/ 384.

(3) ينظر: شرح المفصل 5/ 35.

(4) ينظر: المنصف 2/ 124، وشرح المفصل 5/ 35، وشرح الملوكي / 479.

(5) ينظر: الكتاب 4/ 384 – 385، وشرح المفصل 5/ 35.

(6) المنصف 2/ 123.

(إنكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة) فشبهوها بعتوّ. وهذا قليل)) [1] ووصفه المازني بأنه شاذ. وعلّل ابن جني مجيء (نحوٌّ) فقال: ((وكأنهم إنما أخرجوا: (نحوّاً) على أصله ليُعلم بذلك أن أصل (عصيّ: عُصوٌّ) فجاء (نُحُوٌّ) كالتنبيه على أصل هذا الباب كله)) [2]. وذكر ابن يعيش أن هذه الألفاظ شذّت ((من هذا الجمع فجاءت على الأصل غير مقلوبة كأنهم صححوها منبهةً على أن أصلها ذلك)) [3]. ومن ذلك قول الشاعر:

أليس من البلاء وجيبُ قلبي وإيضاعي الهمومَ مع النجوّ [4]

النجوّ جمع نجْو وهو السحاب. ومن ذلك قول القناني:

أبى الذمَ أخلاقُ الكسائيِّ وانتمى به المجدُ أخلاقَ الأُبُوِّ السوابقِ [5]

ومن ذلك قولهم: بهْو وبُهُوّ في الصدر وبهيّ أيضاً حكاه أبو حاتم عن أبي زيد. وحكى ابن الاعرابي أب وأُبُوّ وأخ وأُخُوّ وابن وبُنُوّ [6].

6- جمع المصغّر:

وقد جمع ما كان مصغراً، على توهم مكبره، وذلك في جمع (كُميت) على (كُمْت) إذ إنه جاء مصغراً ولم يستعمل مكبره، وجمع على (فُعْل)؛ ((ألا ترى أنه يردّ إلى الأصل في جمعه فيجمع على تكبيره، وذلك قولك في جمع

---

(1) الكتاب 4/ 384.

(2) المنصف 2/ 123.

(3) شرح المفصل 5/ 36.

(4) شرح المفصل 5/ 36، وشرح الملوكي / 478.

(5) شرح المفصل 5/ 36، وشرح الملوكي / 478.

(6) ينظر: شرح المفصل 5/ 36، وشرح الملوكي / 478.

كميت: كُمْت، كما تقول: أشقر وشُقْر، الأصل: أكمت، وإنما هو مصغّر تصغير الترخيم)) [1]

ردّ الحرف المبدل الى أصله.

1- جمع مقالة ونحوها على الأصل.

ذكر سيبويه أنهم لم يهمزوا مقاول ومعايش ((لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة، وأصلهما التحريك، فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت مَعْيشة ومَقْوَلة، ولم تجعله بمنزلة ما اعتل على فعله ولكنه أجري مجرى مِفْعال)) [2].

ويرى المبرد أن مقالاً يجمع على مقاول، ومباعاً على مبايع، ؛ لأنهما من القوْل والبيْع. قال الفرزدق فجمع مقاماً على مقاوم:

وإني لقوامٌ مقاومَ لم يكنْ جريرٌ ولا مولى جريرٍ يقومُها [3]

وعلّل المازني [4] إعلال الواحد في نحو مقام ومباع بأنهم شبهوه بـ(يَفعل) أي المضارع، ولما جمعوه زال شبهه بـ(يفعل) فردّه الى أصله. وأوضح ابن جني [5] وجه شبه مقام ومباع بـ(يفعل) وهو أن أصلهما (مقْوَم ومَبْيَع) وأن الفعل لا يجمع فلما جمع (مقام) ونحوه، بعد عن الفعل وزال البناء الذي ضارع به الفعل فصحّ فقلنا: مقاوم ومبايع.

---

(1) المقتضب 3/ 233، وينظر: شرح الشافية 1/ 281 – 282، ولسان العرب (كمت).

(2) الكتاب 4/ 355.

(3) المقتضب 1/ 122.

(4) ينظر: المنصف 1/ 306.

(5) ينظر: المنصف 1/ 307.

وذكر الصيمري [1] أن الألف في مقام والياء في معيشة أصلهما الحركة فلما وقعتا بعد ألف الجمع واحتيج الى تحريكهما ردّا الى الأصل. أما سبب اعتلالهما في الواحد ؛ فلأنهما مصدران، والمصدر لازم للفعل في اعتلاله وليس كذلك الجمع.

وأوضح الزبيدي [2] ما يجمع على (مفاعل) وهو (مَفْعَلَة ومفعِلة ومفعُلة) فتقول في مقامة: مقاوم، وفي معابة: معايب، وفي منارة: مناور، وفي معيشة: معايش، وفي معونة: معاون. وذلك بردّ كل شيء الى أصله.

2- جمع نحو ميزان وموسر.

أصل ميزان وميقات وميعاد: مِوْزان ومِوْقات ومِوْعاد، لأنها من الوزن والوقت والوعد، إلا أن الواو لما سكنت وسبقت بكسرة قلبت ياءً ((وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون، ردّ الحرف الى أصله)) [3] فقلنا في جمعها: مَوازين ومواقيت ومواعيد ؛ وذلك لأن الواو تحركت، ولأن الكسرة زالت ((فإن زالت الكسرة أو تحرّكت (أي الواو) رجعت الى أصلها)) [4] وذلك ((لأن الحركة في الحرف تقوية والسكون يضعفه)) [5].

أما موسر وموقن فأصلهما: مُيْسر ومُيْقن، فلما سكنت الياء وسبقت بالضمة قلبت واواً ((وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة كما

---

(1) ينظر: التبصرة والتذكرة 2/ 896.

(2) ينظر: الواضح في علم العربية / 308.

(3) الكتاب 3/ 458.

(4) المقتضب 1/ 62.

(5) المنصف 1/ 221، وينظر: المقتضب 2/ 281.

كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا)) [1] فنقول في موقن وموسر: مياقن ومياسر.

3- جمع دينار ونحوه.

ذكر المبرد أن قوماً من العرب إذا وقع التضعيف، أبدلوا من الثاني؛ لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد. ومن ذلك دينار وقيراط وديوان وديباج وأصلها: دنّار وقرّاط ودوّان ودِبّاج [2]. واستدلوا على أصلها بالجمع والتصغير فنقول في الجمع: دنانير وقراريط ودواوين ودبابيج، وفي التصغير: دنينير وقريريط ودويوين ودبيبيج، فلما تحرك الحرف المبدل وزالت الكسرة رجع الحرف المبدل منه ((ألا ترى أن الكسرة إذا زالت رجع الحرف المبدل منه)) [3].

4- جمع ما كانت الألف بدلاً من عينه.

إن كانت الألف بدلاً من واو أو ياء في الاسم الثلاثي ردت الى أصلها من الواو أو الياء فتقول في باب ونار: أبواب وأنوار. وفي ناب: أنياب [4]. وذكر ابن يعيش أن التكسير والتصغير مما تردّ فيه الأشياء الى أصولها فنقول في جمع باب وناب: أبواب وأنياب [5].

ردّ الحرف المحذوف.

ما حذف منه حرف وبقي على حرفين يكون على ضربين [6]:

---

(1) الكتاب 3/ 459، وينظر: المقتضب 2/ 281.

(2) ينظر: المقتضب 1/ 246، 1/ 119.

(3) المنصف 2/ 32.

(4) ينظر: الكتاب 3/ 461 – 462، والمقتضب 2/ 280، والأصول في النحو 3/ 37.

(5) ينظر: شرح الملوكي / 246.

(6) ينظر: شرح المفصل 5/ 37 – 38.

أحدهما: ما تلحقه تاء التأنيث فتكون كالعوض من المحذوف.

والآخر: ما لا تلحقه التاء كيد ودم.

فالأول نحو سنة وعضة وشفة وشاة، وبابه أن يجمع جمع مؤنث سالماً. وإذا جمع منه شيء جمع تكسير ردّ المحذوف كما يرد في التصغير، فنقول في شفة: شفاه، وفي شاة: شياه، لأن الأصل: شفْهة وشوْهة، وذلك ((أن السكون هو الأصل فلا يسوغ العدول عنه)) [1].

وأصل ماء: مَوْه، لقولنا: مياه وأمواه ومويه [2] قال الشاعر:

سقى اللهُ أمواهاً عرفتَ مكانها   جراباً وملكوماً وبذّر والغمرا [3]

وأصل (فم) (فوْه) لقولهم في الجمع أفواه، وفي التصغير فويه [4]

قال تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩] وقال الحطيئة:

أبوا غير ضرب يجثمُ الهامَ وقعُهُ   وطعنٍ كأفواه المرفعة الحمرِ [5]

جمع ملك على ملائكة.

أصل ملك (ملأك) حذفت همزته لكثرة الاستعمال، فقد ((اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة في ملك، وأصله الهمز، قال الشاعر (علقمة الفحل):

فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملأك   تنزل من جوّ السماء يَصوبُ

وقالوا: مألكة وملأكة، وإنما يريد رسالة)) [6].

---

(1) ينظر: الأمالي الشجرية 2/ 50، 2/ 34.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 453، والأمالي الشجرية 2/ 51.

(3) معاني القرآن واعرابه 2/ 275، والمسائل العضديات / 152، وشرح المفصل 5/ 82.

(4) ينظر: الأمالي الشجرية 2/ 39، وشرح المفصل 1/ 53، ولسان العرب (فم).

(5) المسائل الحلبيات / 270.

(6) الكتاب 4/ 379 – 380، وينظر: إصلاح المنطق / 70 – 71.

وقال المازني: ((ومما ألزم حذف الهمزة لكثرة استعماله: (ملك)، إنما هو (ملأك) فلما جمعوه ردّوه إلى أصله، فقالوا: (ملائكة وملائك))) [1]. وذكر أن الشاعر ردّ الواحد (ملك) إلى أصله وهو الهمزة حين احتاج إليه في الشعر.

و(ملأك) وزنه (مَفْعَل) من الألوك وهي الرسالة فألقوا حركة الهمزة على اللام ثم حذفوها واستمرّ هذا الحذف في الاستعمال ولم يردوها إلا في الجمع ؛ لأن الجمع يردّ الأشياء إلى أصولها، وجاء ردّها في المفرد نادراً كما في البيت السابق [2].

(1) المنصف 2/ 102، وينظر: الأمالي الشجرية 2/ 20، وشرح شواهد الشافية / 287.

(2) ينظر: المنصف 2/ 103، والأمالي الشجرية 2/ 20، ولسان العرب (ملك).

المبحث الثالث

جمع المؤنث السالم

ردّ المحذوف في سنة وبابها.

الثنائي الذي حذفت لامه وعوض منها التاء بابه أن يجمع بجمع مؤنث سالماً فيرد المحذوف أولا يرد قال ابن يعيش ((وقد ردوا المحذوف في شيء منها تنبيهاً على الأصل، وأنس بذلك أن تاء التأنيث التي هي عوض قد انحذفت)) [1] قالوا: سنة وسنوات، وعضة وعضوات وهنة وهنوات، قال الشاعر:

أرى ابن نزار قد جفاني وملني على هنوات شأنها متتابعُ [2]

وقالوا: عضة وعضاه وعضوات، قال الشاعر:

هذا طريق يأزم المآزما وعضوات تقطع اللهازما [3]

وذكر سيبويه أنك إذا جمعت بالتاء لم تغير البناء فتقول في هنة: هنات، وفي فئة: فئات، وفي شية: شيات، ثم قال: ((وربما ردوها الى الأصل إذا جمعوا بالتاء وذلك قولهم: سنوات وعضوات)) [4].

وقال الشاعر في ترك الرد:

ونعم الحيُّ كلبٌ غير أنّا لقينا في جوارهم هناتِ [5]

---

(1) شرح المفصل 5/ 37.

(2) الكتاب 3/ 316، والمقتضب 2/ 270، والتكملة / 429، والمسائل العضديات / 16، وشرح المفصل 5/ 38.

(3) النكت 2/ 895، وشرح المفصل 5/ 38.

(4) الكتاب 3/ 598.

(5) الأمالي الشجرية 2/ 38.

وقال الكميت أيضاً:

وقالت ليَ النفسُ اشعب الصدعَ واهتبلْلإحدى الهنات المعضلاتِ اهتبالها [1]

والمحذوف من مئة لامها وهي ياء، فأصلها مئية. وحكى الأخفش أنه سمع اعرابياً يقول: أعطني مئية، فجاء بها على الأصل. وكذلك أنشدوا:

❖ أدنى عطائهمُ إياي مئياتُ ❖

والمشهور: مئات ومئون. قال الفرزدق:

ثلاثُ مئين...[2]

ردّ المحذوف في أخت ونحوها.

ذكر ابن جني أن (أختاً وبنتاً وهنتاً وكلتا) أصلها: أخَوَة وبَنَوَة وهَنَوَة وكلْوا، فنقلوا أخوة وبنوة ووزنهما (فَعَل) الى فُعْل وفِعْل وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْل وحِلْس فقالوا أخت وبنت أما التاء فليست علامة تأنيث فيهما[3]. واستدلّ على أن اللام في أخت أصلها واو بقولهم في الجمع أخوات وكذلك هنت لقولهم في الجمع هنوات [4]. قال الشاعر:

أرى ابن نزار قد جفاني وملّني على هنوات شأنها متتايعُ [5]

((فأما بنات فليس بجمع بنت على لفظها، إنما رددت اللام الى أصلها فجمعت بنات على أن الأصل في بنت (فعلة) مما حذفت لامه)) [6] فجمع بنات على على الأصل وهو (بنوة) فلم يجمع على ابنة ولا على بنت ولو جمع عليهما لقيل:

---

(1) المسائل العضديات / 16.

(2) الأمالي الشجرية 2/ 64.

(3) ينظر: الكتاب 3/361، 3 / 455، وسر صناعة الاعراب 1/ 149، والمنصف 1/ 59.

(4) ينظر: سر صناعة الاعراب 1/ 150 – 151، والمنصف 1/ 58 – 61.

(5) الكتاب 3/ 361، والمقتضب 2/ 270، والنكت 2/ 895، وشرح المفصل 5/ 38.

(6) معاني القرآن واعرابه 1 / 130.

إبنات وبنات أي ردّت الحركة التي كانت في أصل بناء المذكر في بنت وأخت [1].

ردّ الحرف المبدل في قناة ونحوها.

ما كان فيه تاء التأنيث نحو: فتاة وقناة، تحذف تاؤه وترد الألف الى أصلها من الواو أو الياء فتقول في جمع فتاة وحصاة وقناة وصلاة وزكاة وقطاة: فتيات وحصيات وقنوات وصلوات وزكوات وقطوات [2]. وإنما ردّت الألف الى أصلها ولم تحذف لالتقاء الساكنين ((لأنك لو حذفت لالتقاء الساكنين لالتبس بفعال من غير المعتل فجرى ها هنا مجرى غزوا ورميا)) [3].

وعلّل الرضي تحرّك الواو والياء مع انفتاح ما قبلهما بأن ترك الرد يؤدي الى اللبس وذلك لالتقاء الساكنين فتحذف إحدى الألفين، ففي نحو الصلوات والفتيات لو حذفت الألف للساكنين لالتبس الجمع بالواحد [4].

---

(1) ينظر: المسائل البصريات 2/ 790، والمسائل الشيرازيات 2/ 488، والمخصص 13 / 194، 17 / 88.

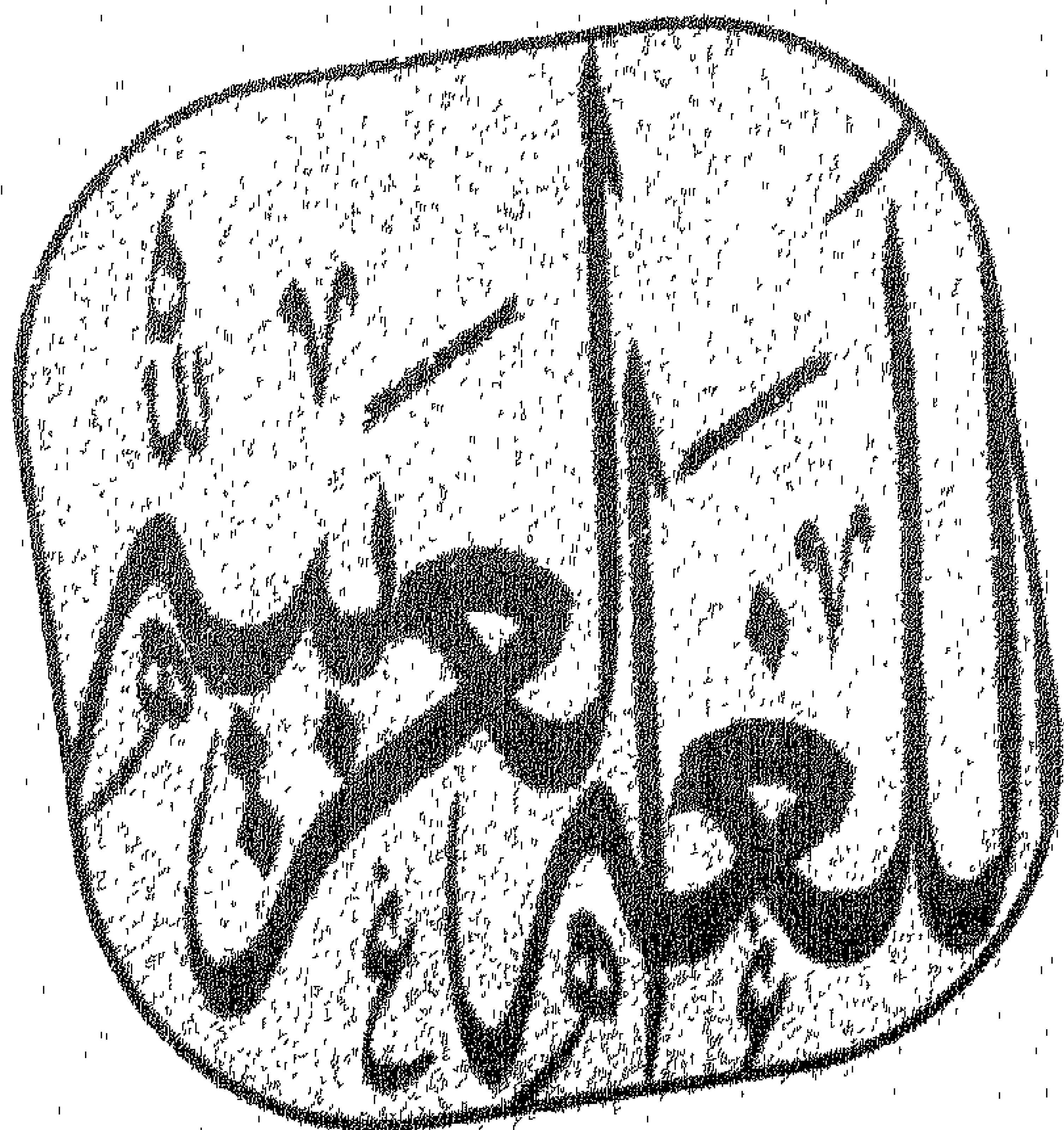
(2) ينظر: المقتضب 2/ 193، وشرح المفصل 5/ 22، وشرح التصريح 2/ 298، وارتشاف الضرب 1/ 274.

(3) المقتضب 2/ 193، وينظر: 1/ 258، 259.

(4) ينظر: شرح الشافية 3/ 108 – 109.

الفصل الثالث

التصغير والنسب



المبحث الأول: التصغير.

المبحث الثاني: النسب

الفصل الثالث

التصغير و النسب

المبحث الأول

التصغير

أولاً: تصغير ما كان على حرفين.

لا يمكن تصغير ما جاء على حرفين إلا بردّ الحرف المحذوف لأنه ((لا يكون اسم على حرفين إلا وسقط منه حرف ثالث يبين لك ذلك التصغير والجمع)) [1]. قال سيبويه: ((اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقرته رددته الى أصله حتى يصير على مثال فُعيل. فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لولم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة. ولو لم ترده لخرج عن مثال التحقير، وصار أقل من مثال فُعيل)) [2] ولذلك قال الزمخشري: ((وكل اسم على حرفين فإن التحقير يرده الى أصله حتى يصير الى مثال فعيل)) [3]. وذكر ابن يعيش أنه لا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف؛ لأن أدنى بناء للتصغير هو فُعيل ولا يكون الا في الثلاثي؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة وأقل ما يقع بعدها حرف يكون حرف إعراب ((ولو صغر ما هو على حرفين، لوقعت ياء التصغير ثالثة طرفاً فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة... وكان يؤدي ذلك الى قلب ياء التصغير ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أو حذفها

---

(1) المقتضب 1/ 41، وينظر: 2/ 237.

(2) الكتاب 3/ 449.

(3) المفصل / 203.

إذا وقع بعدها التنوين وكل ذلك محظور لما يلزم فيه من نقض الغرض باجتلاب ياء التصغير)) [1].

فالغرض من ردّ الحرف الأصلي أن يبلغ ببنية الكلمة مصغرة وزن فُعيل الثلاثي [2]. والحرف المحذوف من الاسماء الثنائية لا يكون الا حرف لين أو حرفاً خفيّاً كحرف اللين كالهاء والنون أو لا يكون مضاعفاً فيستثقل فيه التضعيف فيحذف [3].

وينقسم ما جاء على حرفين على ثلاثة أقسام [4]:

1- ما ذهبت فاؤه نحو عدة وزنة.

2- ما ذهبت عينه نحو مذْ وسل.

3- ما ذهبت لامه وهو على أقسام: منه ما حذف منه حرف لين مثل أب وأخ أو حرف الهاء أو النون أو خفف آخره عن تضعيف.

ما ذهبت فاؤه.

من حق هذا الباب أن ترد الاسم فيه الى أصله حتى يصير على مثال فُعيل ((لأن أقل أوزان التصغير فُعيل، ولا يتم الا بثلاثة أحرف، فإذا كنت محتاجاً الى حرف ثالث فردّ المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبي)) [5].

فمن ذلك ما حذفت فاؤه (الواو) وعوض منها الهاء نحو: عدة وزنة وشية وأصلها: وعدة ووزنة ووشية ؛ لأنها من الوعد والوزن والوشي تقول في تصغيرها:

---

(1) شرح المفصل 5/ 118.

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية / 156.

(3) ينظر: المقتضب 2/ 227، 241، 270، 3/ 170.

(4) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية / 156.

(5) شرح الشافية 1/ 218.

وُعيدة ووزينة ووشيّة [1]. وأجاز سيبويه همزها فنقول: أُعيدة وأزينة وأشيّة بقلب الواو همزة ((لأن كل واو تكون مضمومة يجوز همزها)) [2].

ومما حذفت فاؤه وكان على حرفين: كلْ وخذْ، فاذا سمي بهما رجل وأردنا تصغيره قلنا: أُكيل وأُخيذ ؛ لأنه من أكل وأخذ [3].

ما ذهبت عينه.

من ذلك مُذ ويدل على أن العين ذهبت منه قولهم منذ فإذا صغرت منذ رددته الى أصله وحاله التي كانت له فقلت: مُنيذ. ومن ذلك سلْ من الفعل سأل وتصغيره سؤيل فيمن همز، أما من لم يهمز فيقول: سُويل [4].

ما ذهبت لامه.

ما حذف منه اللام على قسمين [5]:

الأول: ما لحق أوله همزة وصل نحو: ابن وابنة.

والثاني: ما لم تلحقه همزة وصل في أوله وهو ضربان:

أحدهما: ما حذف منه ولم يعوض منه شيء نحو: يد وغد وأخ وأب.

والآخر: ما حذف منه وعوض نحو: شفة وسنة وأخت وبنت.

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 449 – 450، والأصول 3/ 54.

(2) الكتاب 3/ 450، والاصول 3/ 54.

(3) ينظر: الكتاب 3/ 450، والأصول 3/ 54، وشرح المفصل 5/ 118.

(4) ينظر: الكتاب 3/ 450، والأصول 3/ 55، وشرح المفصل 5/ 118 – 119.

(5) ينظر: التكملة / 491.

- ما حذفت لامه ولم يعوض منها.

وذلك نحو دم ويد وغد وأخ وأب. أما دم فتصغيره (دُمَيّ) تعاد لامه وهي ياء فأصله دَمْيٌ أو دَمَيٌ، واستدلوا على أن لامه ياء بأن الشاعر ردّها الى الأصل حين قال:

فلو أنا على حجر ذُبحنا جرى الدميان بالخبر اليقينِ [1]

وأن الفعل منه دميتْ يده، ويجمع على دماء وأصل (دُمَيّ): (دُمَيْيٌ) فأدغمت لام الفعل بياء التصغير. أما يد فالذاهب منها ياء أيضاً وأصلها (يدْيٌ) لقولهم: يديتُ إليه، ولقولهم في الجمع أيدي وأيادي [2]، فتقول في تصغيرها (يُديّة) بإضافة التاء لأن (يداً) مؤنثة.

أما (غد) فأصله (غدْوٌ) لامه واو ؛ لأن الفعل منه غدا يغدو، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ ﴾ [آل عمران: 121].

وذكر سيبويه [3] أن العرب تقول: آتيك غدْوا يريدون: غدا. وقال الراجز فردّ (غداً) الى أصله:

لا تقلُواها وادلُواها دلوا إنّ مع اليومِ أخاه غدْوا [4]

وقال لبيد:

وما الناسُ الا كالديار وأهلُها بها يوم حلّوها وغَدْواً بلاقعُ [5]

---

(1) المقتضب1/ 231، 2/ 237.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 451، والمقتضب 2/ 442، 3/ 153.

(3) ينظر:الكتاب 3/ 358.

(4) المقتضب 2/ 238، 3/ 153، ومعاني القرآن واعرابه 5/ 149، والمنصف 1/ 64، 2/ 149.

(5) الكتاب 3/ 358، والمقتضب 2/ 339، 3/ 153، ومعاني القرآن واعرابه 5/ 149، والمنصف 1/ 64، 2/ 149.

فنقول في تصغير (غد) غُدَيّ وأصله غَدْيوٌ لكن الواو سبقت بياء ساكنة فقلبت ياء وأدغمت الياء فيها كما حدث لسيّد وميّت، وأصلهما سَيْود ومَيْوت، وأيام وأصلها: أيْوام [1].

أما أب وأخ فالذاهب منهما واو ((يدلك على ما ذهب من أب وأخ التثنية والجمع والتصغير تقول: أخوان وأبوان وأخوك وأبوك، \وتقول: آباء وآخاء وكذلك أبيٌّ وأخيٌّ)) [2] والأصل فيهما: أبَيْوٌ وأخَيْوٌ فحدث لهما ما حدث لكلمة (غد).

تضعيف الثنائي.

يضعّف الحرف إذا كان مخفّفاً ويرد الى أصله، فمن ذلك تصغير (رُبَ) المخففة نقول فيه: رُبيب، ودليل ذلك (ربّ) الثقيلة [3]، ونقول في (بَخ) المخففة: بُخيخ ((لأن الأصل التثقيل)) [4]، ويدلّ على أنها مشددة قول العجاج:

❖ **في حسبٍ بخٍّ وعزّ أقعسا** ❖ [5]

((فرده الى أصله حيث اضطر كما ردّ ما كان من بنات الياء الى أصله حين اضطر. قال:

❖ **وهي تنوشُ الحوضَ نوشاً من علا** ❖)) [6].

---

(1) ينظر: المقتضب 2/ 238.

(2) المقتضب 1/ 227، وينظر: 2/ 229.

(3) ينظر: الكتاب 3/ 452، والاصول 3/ 55، 325، وشرح المفصل 5/ 119.

(4) المقتضب 1/ 234، والاصول 3/ 325.

(5) الكتاب 3/ 452، والمقتضب 1/ 234، والأصول 3/ 325.

(6) الكتاب 3/ 453، وينظر: المنصف 1/ 124، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه / 479.

ما لحقته همزة الوصل.

من ذلك اسم وابن تصغر على سُميّ وبُنيّ فقد ((حذفت الالف حين حرّكت الفاء فاستغنيت عنها وانما تحتاج إليها في حال السكون))[1] وأصلهما سُميْو وبنيْو، قلبت الواو ياء؛ لأنها سبقت بياء ساكنة ثم أدغمت الواو المنقلبة بالياء. والدليل على أن الذاهب منها واو قولهم أسماء وأبناء [2]. وتسقط الهمزة لعلتين [3]:

إحداهما: لتحرك ما بعدها؛ لأنها إنما دخلت لسكونه. والعلة الأخرى لأنها زائدة. وإنما ((حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها؛ لأنها إنما دخلت توصّلاً للنطق بالساكن، وما بعد الأول في التصغير يكون أبداً متحركاً فلم يحتج الى الهمزة، ولما حذفت رد المحذوف؛ لأن الباقي لا يفي ببناء التصغير إذ كانا حرفين)) [4].

ما فيه تاء التأنيث.

وذلك نحو: أخْت وبنْت وهَنْت قال سيبويه: ((اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث الى الأصل، كما يردون ما كانت فيه الهاء؛ لأنهم ألحقوها للتأنيث وليست ببدل لازم)) [5]. نقول في تصغيرها أخيّة وبنيّة وهَنيّة [6] فنحذف التاء ونردّها الى أصلها وهو: أَخَوَة وبَنَوَة وهَنَوة؛ لأن المحذوف منها واو بدليل أخوات وهنوات قال الشاعر:

(1) الكتاب 3/ 454.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 455، والمقتضب 2/ 269.

(3) ينظر: المقتضب 2/ 269.

(4) شرح المفصل 5/ 121.

(5) الكتاب 3/ 455.

(6) ينظر: الكتاب 3/ 455، والمقتضب 2/ 270، والأصول 3/ 56، وشرح الشافية 1/ 222.

أرى ابن نزار قد جفاني وملّني   على هَنَواتٍ كلّها متتايعُ [1]

وأما هذه الكلمات ((وإن استفيد منها التأنيث، فليست التاء فيها بعلامة تأنيث، وإنما قلنا ذلك لسكون ما قبلها وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ما لم يكن ألفاً)) [2]. كما أن تاء التأنيث إذا اتصلت بالاسم يبدل منها في الوقف هاء نحو: شجره وثمره، وهذه تاء في الوصل والوقف، فهذه التاء – إذن – مبدلة من الواو؛ إذ الأصل فيها: أَخَوَة وبَنَوَة وهَنَوَة.

ما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث.

من ذلك سنة وعضة وشفة. أما سنة فتصغيرها سنيّة أو سنيهة بحسب المحذوف منها أهو واو أم هاء. فمن قال: سانيت قال: سنيّة، ومن قال سانهت قال سنيهة [3]. وأما عضة فتصغر على عضيهة؛ لأن جمعها العضاه، فأصل لامها هاء، ومنهم من يقول عضيّة من عضّيت كما قالوا سانيت وعلى ذلك قالوا عضوات كما قالوا سنوات [4]. وأما شفة، فتصغر على شُفيهة، لقولهم: شفاه وشافهت [5].

(5).

ثانيا: تصغير ما فيه حرف بدل.

البدل ضربان لازم وغير لازم: ((فاللازم ما كان الإبدال فيه لضرب من التخفيف لا لعلة أوجبت ذلك له. وغير اللازم ما كان البدل فيه لعلة أوجبت ذلك فيه إما بحركة أوجبت قلب ما بعدها وإما بحرف على حالة توجب قلب حرف

---

(1) الكتاب 3/ 361، والمقتضب 2/ 270.

(2) شرح المفصل 5/ 121، وينظر: المنصف 1/ 59.

(3) ينظر: الكتاب 3 / 452، والمقتضب 2/ 241، 269، وشرح المفصل 5/ 119.

(4) ينظر: الكتاب 3/ 452.

(5) ينظر: الكتاب 3/ 452، والمقتضب 3/ 170.

بعده. فإذا صغرت أو جمعت تزول العلة الموجبة إما بزوال الحركة أو بزوال الحالة من ذلك الحرف فيردّ الى أصله)) [1].

نقول في تصغير ما كانت الألف بدلاً من عينه نحو: باب ونار ودار وغار: بُويب ونُويرة ودُويرة وغُوير، وفي ناب: نُييب [2] بردّ الحرف الى أصله ((وذلك أن ياء التصغير تقع بعده ساكنة فلا يجوز أن تسكنه فتجمع بين ساكنين فإذا حركته عاد الى أصله)) [3]. أما سبب قلب الألف فهو ((لأنك تضم أول المصغّر أبداً إذا كان اسماً متمكناً، والألف لا تثبت مع انضمام ما قبلها ؛ لأنها مدّة لا تكون حركة ما قبلها الا من جنسها)) [4].

وإذا أردنا تصغير ما فيه بدل غير لازم نرد الحرف المبدل الى أصله إن كان واواً أو ياءً كما نفعل ذلك في التكسير. وذلك لتحرك الواو، وإذا تحركت الواو عادت الى أصلها لزوال سبب القلب. ومن ذلك تصغير نحو: ميزان وميقات وميعاد وأصلها: مِوْزان ومِوْقات ومِوْعاد، نقول فيها: مُويزين ومُويعيد ومُويقيت ؛ لأنها من الوزن والوقت والوعد، ولأننا نقول في الجمع موازين ومواعيد ومواقيت لأن((ما كان منقلباً لعلة ففارقته العلة فارقه ما أحدثه)) [5]، ((وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف الى

---

(1) شرح المفصل 5/ 122، وينظر: شرح الشافية 1/ 206.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 461 – 462، والمقتضب 2/ 280، والأصول 3/ 37.

(3) المقتضب 2/ 280، وينظر: شرح جمل الزجاجي 2/ 297، وشرح الشافية 1/ 209.

(4) شرح المفصل 5/ 123.

(5) المقتضب 2/ 281، وينظر: الكتاب 3/ 457 – 458، والأصول 3/ 58، وشرح المفصل 5/ 122.

أصله)) [1]. ومثل ذلك كلمة قيل، فإنها تصغر على: قُويل؛ لأنها من القول، وكذلك ريح تصغر على رُويحة [2].

ومن ذلك ردّ الياء الى أصلها كما في موسر وموقن، فإذا تحركت الياء عادت الى أصلها لزوال سبب القلب، فنقول: مُييسر وميقن وكذلك في موقظ: مُييقظ ((وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة.. فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا)) [3]. ومن ذلك [4] ردّ الياء الى أصلها وهو الواو في طيّ وليّ إذ أبدلت الياء من الواو لاجتماعهما وسكون الأولى فنقول: طُويّ ولُوَيّ ((وإنما أبدلت الياء مكان الواو كراهية الواو الساكنة بعدها ياء)) [5].

ومثله تصغير طيّان وريّان على: طُوَيّان ورُوَيّان؛ ((لأن الواو قد تحركت وذهب ما كانوا يستثقلون)) [6]. ولأننا نقول في الجمع: طواء ورواء. ومن ذلك ردّ الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف الزائدة نحو عطاء وقضاء نقول: عُطَيّ وقُضَيّ [7] وهذا البدل غير لازم لأننا نقول: أعطية وأقضية.

ومن ذلك ردّ الأصل في قيراط ودينار وديباج وديماس نقول: قُريريط ودُنينير ودُبيبيج ودُميميس لجمعها على قراريط ودنانير ودبابيج ودماميس ((ولزوال الموجب لقلب أول المضعف ياء)) [8]. ومن ذلك تصغير متّعد ومتّسر ومتّزن من الوعد واليسر واليسر والوزن، نقول: مُويعد ومُييسر ومُويزن وقلبت الفاء تاء منها لوقوع تاء

(1) الكتاب 3/ 458.

(2) ينظر: شرح المفصل 5/ 123.

(3) الكتاب 3/ 459، وينظر: شرح المفصل 5/ 123.

(4) ينظر: شرح الشافية 1/ 211.

(5) الكتاب 3/ 458.

(6) الكتاب 3/ 458.

(7) ينظر: شرح المفصل 5/ 125، وشرح الشافية 1/ 211.

(8) شرح الشافية 1/ 211، وينظر: الكتاب 3/ 460، والمقتضب 1/ 246.

الافتعال بعدها فإذا صغرتها حذفت التاء فعادت الواو والياء الى أصلهما لأن القلب كان لأجل التاء وهذا مذهب الزجاج [1]. أما سيبويه [2] فلا يردها الى أصلها بل يقول: مُتيعد ومُتيسر ومُتيزن.

ومما لا يرد عند سيبويه [3] باب قائم وبائع وأدؤر والنؤور، وخالفه الجرمي فأجاز: قُويّل وبويّع بترك الهمزة لزوال شرط العلة وهو وقوع العين بعد الألف [4].

وكذلك يصغّر ما فيه قلب بردّ ما قلب منه إلى الأصل، وذلك نحو: لاثٍ تقول فيه: لُويث ؛ لأن أصله: لائث، وشاكٍ تقول فيه: شُويك ؛ لأن أصله: شائك، وكذلك مطمئن إنما هو من طأمن، فتقول فيه: مطيئمن [5].

ثالثاً: تصغير المؤنث بغير علامة.

ما كان مؤنثاً بغير علامة، أي خالياً من علامة التأنيث وكان على ثلاثة أحرف يكون تصغيره بردّ الهاء المحذوفة ؛ لأن أصل المؤنث أن تلحقه الهاء. والهاء إنما دخلت للفرق بين المذكر والمؤنث [6]. فنقول في يد: يُديّة، وفي قدم: قُديمة، وفي دار: دُويرة، وفي نعل: نُعيلة، وفي هند: هُنيدة، وفي ساق: سُويقة، وفي عين: عُيينة، وفي شمس: شُميسة، وفي قدر: قُديرة [7]. و((إنما ردّوا التاء في التصغير، لأن التصغير يردّ الأشياء الى أصولها ؛ ألا ترى أنهم قالوا في تصغير باب: بُويب وفي

(1) ينظر: التكملة / 489، وشرح المفصل 5/ 123، وشرح الشافية 1/ 216.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 468، وشرح المفصل 5/ 123، وشرح الشافية 1/ 216.

(3) ينظر: الكتاب 3/ 462.

(4) ينظر: شرح الشافية 1/ 215.

(5) ينظر: الكتاب 3/ 465، والأصول في النحو 3/ 60، وشرح المفصل 5/ 120.

(6) ينظر: الكتاب 3/ 481.

(7) ينظر: الكتاب 3/ 481، والمقتضب 2/ 240، والأصول 2/ 412، والتكملة / 300، وشرح المفصل 5/ 96.

تصغير ناب: نُييب، فردّوا الألف الى أصلها وأصلها في باب الواو... وأصلها في ناب الياء)) [1].

وذكر ابن يعيش أن التاء إنما لحقت الثلاثي لأمرين [2]:

أحدهما: أن أصل التأنيث أن يكون بعلامة.

والآخر: خفة الثلاثي. فلما اجتمع هذان الأمران ولأن التصغير يردّ الأشياء الى أصولها أظهروا العلامة المقدرة لذلك.

أما المؤنث الرباعي فلا تلحقه التاء في التصغير، نقول في عناق: عُنيق، وفي عُقاب: عُقيب وذلك أنهم ((استثقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء)) [3]. أو ((لأنها أثقل والحرف الرابع ينزل عندهم منزلة علم التأنيث لطول الاسم)) [4].

وقد شذّ من الرباعي قدّام ووراء، قالوا في تصغيرهما (قُديديمة ووُريّئة) قال الشاعر:

وقد علوتُ قَتود الرحل يسفعني يومٌ قديديمةَ الجوزاءِ مسمومُ [5]

وقال القطامي:

قديديمة التجريب والحلم إنني أرى غفلات العيش قبل التجارب [6]

(1) أسرار العربية / 364 – 365، وينظر: المخصص 17 / 90.

(2) ينظر: شرح المفصل 5/ 127، وينظر: أسرار العربية / 364 – 365.

(3) الكتاب 3/ 481، وينظر: المخصص 17 / 90.

(4) شرح المفصل 5/ 128.

(5) المقتضب 2/ 273، والتكملة / 302، والمخصص 9/ 90، 16 / 83، وشرح المفصل 5/ 128.

(6) المقتضب 2/ 273، 4/ 41، والمذكر والمؤنث للمبرد / 15، وشرح المفصل 5/ 128، 5 / 96.

وعلّل المبرد تأنيث هاتين الكلمتين من الظروف مع كونهما رباعيتين بقوله: ((لأن الباب على التذكير، فلو لم يلحقهما الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل)) [1]. وهذان الاسمان مؤنثان عنده ولذا قال: ((فكل ما ورد عليك من هذه الظروف ليست فيه علامة التأنيث فهو على التذكير)) [2].

وإلحاق التاء للرباعي المصغر إنما هو ردّ له الى أصل كان يستحقه وعدل عنه للثقل ولطول الكلمة ؛ ولهذا يرى أبو علي أن لحاق التاء شاذ في الاستعمال وأنه ((إنما جاء على الأصل المرفوض، كما جاء القصوى على ذلك ؛ ليعلم أن الأصل في الدنيا والعليا الواو، وكما جاء القَوَد ليعلم أن الأصل في باب ودار الحركة)) [3].

(1) المقتضب 2/ 272، 4/ 41.

(2) المقتضب 2/ 273، وينظر: شرح المفصل 5/ 128.

(3) التكملة / 302، وينظر: أسرار العربية / 367.

المبحث الثاني

النسب

أولاً : النسب الى ما كان على حرفين.

يجيء النسب الى بنات الحرفين على ضربين:

أحدهما يجوز فيه ردّ المحذوف وتركه.

والآخر لابدّ فيه من الردّ.

ما يجوز فيه الردّ وتركه.

تستند قاعدة الردّ الى الأصل في ذوات الحرفين الى التثنية والجمع السالم والاضافة فما ترده التثنية والجمع المؤنث السالم والاضافة يرد في النسب [1]. قال سيبويه: ((اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يرد في تثنيته الى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فُعْل، فإنك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيّرته فرددت إليه ما حذف منه)) [2].

فمما يجوز فيه الأمران ما حذف لامه ولم يظهر ذلك في التثنية وجمع المؤنث وذلك نحو النسب الى (يد) و(دم) و (غد) نقول: يديّ ودميّ وغديّ أو يَدَوي ودموي وغَدَوي. ويرى سيبويه أنهم لم يقولوا في غد غدْوي مع أنه (فعْل) وأنهم قالوا: آتيك غدْواً. وقال الشاعر:

وما الناس الا كالديار وأهلُها   بها يومَ حلّوها وغَدْواً بلاقعُ

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 357، 359، والمقتضب 3/ 152، وشرح المفصل 4/ 151، 6/ 2، وشرح الكافية 2/ 175، وشرح الشافية 2/ 63.

(2) الكتاب 3/ 357.

وذلك ((لأنهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يخرجوا من حرف الاعراب المتحرك الذي كان فيه، لأنهم أرادوا أن يزيدوا لجهد الاسم ما حذفوا منه فلم يريدوا أن يخرجوا منه شيئاً كان فيه قبل أن يضيفوا)) [1].

أما الأخفش فينسب إليه عند الردّ على زنته الأصلية فيقول في يد: يديٌّ، ويدْييّ، وفي غد: غديّ، وغدْويّ [2]. وحجته لذلك أن الأصل في هذه الكلمات (فَعْل)، ((فإنْ رددتَ ما ذهب رجعتَ بالحرف الى أصله)) [3].

أما سبب [4] الردّ في النسب لما رُدّ في التثنية والجمع المؤنث ولما لم يردّ فيهما فهو أن النسب موضع تغيير لأواخر الكلمات لأن الاعراب يقع عليها. ومن هذا الباب النسب الى ثبة: ثبيّ وثبويّ، وشفة: شفيّ وشفويّ بدلالة شفاه وشفيهة [5] وكذلك النسب الى (رب) المخفّفة ربّي بردّ التضعيف.

ما فيه الزوائد من بنات الحرفين.

من ذلك ما لحقته همزة الوصل في أوله عوضاً عن لامه المحذوفة وهذا الضرب من الكلم له حالتان [6]:

إما أن يترك في النسب على ما كان عليه.

وإما أن يحذف الزائد ويرد الى اصله.

---

(1) الكتاب 3/ 358، والمقتضب 3/ 152، وينظر: الأصول 3/ 76، وشرح جمل الزجاجي 2/ 314.

(2) ينظر: المقتضب 3/ 152، والأمالي الشجرية 2/ 36، وشرح الشافية 2/ 60، وشرح جمل الزجاجي 2/ 313.

(3) المقتضب 3/ 152.

(4) ينظر: الكتاب 3/ 358، والمقتضب 3/ 153 – 154.

(5) ينظر: الكتاب 3/ 358 – 359، والأصول 3/ 76.

(6) ينظر: الكتاب 3/ 361، والمقتضب 3/ 154، والاصول 3/ 77.

نقول في النسب الى ابن وابنة واسم واثنان واثنتان: ابنيّ واسميّ واثنيّ بابقاء الحرف الزائد. وبنويّ وسمويّ وثنويّ بحذف الزائد وردّ الحرف الأصلي. ومن حذف الهمزة فلا بدّ له من الرد لأن الهمزة عوض ومعاقبة للمحذوف [1].

ما لا يجوز فيه الا الردّ.

وذلك ما كان الساقط منه من موضع اللام ويرجع في التثنية والجمع بالألف فنقول في النسب الى أب وأخ: أبويّ وأخويّ لقولنا أبوان وأخوان. وكذلك في النسب الى أخت وبنت وهنت: أخويّ وبنويّ وهنويّ بحذف التاء كما تحذف الهاء، ويونس يقول: أختيّ وليس بقياس [2].

ومن ذلك النسب الى ما فيه الهاء نحو سنة وعضة وهَنة نقول فيها سَنويّ وعضويّ وهنويّ ؛ لأننا نقول في الجمع: سنوات وعضوات وهنوات قال الراجز:

هذا طريق يأزم المآزما وعِضوات تقطع اللهازما [3]

وقال الآخر:

أرى ابن نزارٍ قد جفاني وملّني على هنواتٍ شأنُها متتايعُ [4]

وبيّن ابن يعيش سبب لزوم ردّ المحذوف بقوله: ((وإنما لزم ردّ الذاهب هنا ؛ لأنّا رأينا النسب قد يردّ الذاهب الذي لا يعود في تثنية ولا جمع كقولك في يد: يدويّ وفي دم: دمويّ وأنت تقول في التثنية: يدان ودمان، فلما قويت النسبة على ردّ

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 362، والمقتضب 3/ 154، والاصول 3/ 77.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 360 – 361.

(3) الكتاب 3/ 360، والخصائص 1/ 172، وشرح المفصل 5/ 38.

(4) الكتاب 3/ 361، والمقتضب 2/ 270، والمنصف 3 / 139، والأمالي الشجرية 2/ 68، وشرح المفصل 5/ 38، 6/ 3، 10 / 40، 44.

ما لم ترده التثنية صار أقوى من التثنية في باب الرد فلما ردت التثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أولى بذلك)) [1].

ما حذفت فاؤه.

هذا الباب ينقسم على قسمين [2]:

أحدهما: أن تكون الفاء وحدها من حروف اللين في الاسم.

والآخر: أن يجتمع حرفا لين فتكون فاؤه ولامه معتلتين.

فالأول نحو عدة وزنة وأصلهما: وعدة ووزنة. فإذا نسب اليهما لم ترد الفاء لبعدها من حروف الاضافة فنقول: عِديّ وزِنيّ [3].

أما الثاني وهو ما فاؤه ولامه معتلتان فإذا نسبت اليه رددت الفاء ((لأنه على حرفين أحدهما حرف لين، ولا تكون الاسماء على ذلك، وإنما صلح قبل النسب من أجل هاء التأنيث فإذا نسبت اليه حذفت الهاء)) [4] وذلك نحو شية ودية فإذا نسبت اليها قلت وشَوَيّ وودوِيّ [5] بتحريك العين ((وإنما شية وعدة فِعْلة، لو كان شيء من هذه الأسماء فَعْلَة لم يحذفوا الواو كما لم يحذفوا في الوجبة والوَثبة والوَحدة وأشباهها)) [6]. هذا مذهب الخليل وسيبويه بعدم تغيير الحرف عن حركته عند الرد كما هو في يدويّ وغدويّ.

---

(1) شرح المفصل 6/ 3، وينظر: الكتاب 3/ 359، والمخصص 13 / 171.

(2) ينظر: الأصول 3/ 80.

(3) ينظر: الكتاب 3/ 369، المقتضب 3/ 156، والأصول 3/ 80.

(4) المقتضب 3/ 156.

(5) ينظر: الكتاب 3/ 369، والمقتضب 3/ 156، وشرح المفصل 6/ 4.

(6) الكتاب 3/ 370.

أما أبو الحسن الأخفش فيقول في النسب الى شية ودية وشْيِيّ ووِدْيِيّ [1] وعلل ذلك بقوله: ((إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته الى أصله، وثبتت الياء لسكون ما قبلها كما تقول في النسب الى ظبْي ظبْيِيّ)) [2].

ثانياً: النسب الى ما فيه بدل.

إذا نسب الى نحو طيّ وليّ ردّت الياء الى أصلها وهو الواو ؛ لأن أصل هاتين الكلمتين (طوْي ولَوْي) من الفعلين طوى ولوى وجاء مصدر (لوى) لوْياً على الأصل وقال عنه صاحب اللسان: إنه نادر شاذ [3] فنقول: طوويّ ولوويّ وإنما ((وجب فكّ الادغام، لئلا تجتمع أربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة، فتحرك العين بالفتح الذي هو أخفّ الحركات فترجع العين إن كانت واواً الى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء – وهو اجتماعها مع سكون الأول -)) [4]. وذكر سيبويه أن النسب الى ليّة: لوويّ ؛ لأنك احتجت الى تحريك هذه الياء ولما تحركت الياء ردّت الى أصلها. كما ترد إذا حركت في التصغير [5].

ومن ذلك قولنا في النسب الى قِسيّ وثديّ: قُسويّ وثُدويّ لأنهما فُعول فتردّ الى أصل البناء وإنما كُسر القاف والثاء قبل النسب لكسر ما بعدهما وهما السين والدال، ((فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل)) [6].

---

(1) ينظر: المقتضب 3/ 156، والأصول 3/ 80، وشرح المفصل 6/ 4، وشرح جمل الزجاجي 2/ 315.

(2) المقتضب 3/ 156 – 157، وشرح جمل الزجاجي 2/ 315.

(3) ينظر: اللسان (لوى).

(4) شرح الشافية 2/ 49 – 50، وينظر: شرح المفصل 5/ 154.

(5) ينظر: الكتاب 3/ 345، والمقتضب 3/ 138، وشرح المفصل 5/ 154.

(6) الكتاب 3/ 346، وينظر: الأصول 3/ 73، ولسان العرب (قوس).

ثالثاً: النسب على خلاف القاعدة.

من المعروف أن النسب الى ما فيه ياء قبل آخره يكون بحذف الياء وذلك نحو ربيعة وحنيفة وجُهينة نقول: ربعيّ وحنفيّ وجهنيّ. لكن سيبويه ذكر أنهم قد تركوا التغيير في بعض الكلمات فقالوا في سليمة: سليميّ، وفي عميرة كلب: عميريّ، ووصف يونس هذا بأنه قليل خبيث. وقالوا في خُريبة: خريبيّ، وقالوا سليقي نسبة الى السليقة [1]، ووصفه سيبويه بالشذوذ والقلة [2].

وقولهم في الخريبة خريبيّ وفي السليقة سليقيّ عند المبرد ((بمنزلة الذي يبلغ به الأصل نحو لَحِحَت عينُه، و ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾[المجادلة 19])) [3] لأن الوجه عنده حذف الياء.

ووصف أبو علي هذه الأشياء بأنها جاءت شاذة على الأصل، أو مما شذّ عن القياس وجاء على الأصل المرفوض في معظم الكلام [4]. والنسب الى (فَعيل) و (فُعيل) يكون بحذف الياء، نقول في قريش وثقيف: قُرشيّ وَثقفيّ، ولكن هذا قد جاء على الأصل بإثبات الياء قال الشاعر:

بكل قريشيّ إذا ما لقيتَهُ سريعٌ الى داعي الندى والتكرّمِ [5]

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 335، وشرح المفصل 5/ 146، وشرح جمل الزجاجي 2/ 323.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 339.

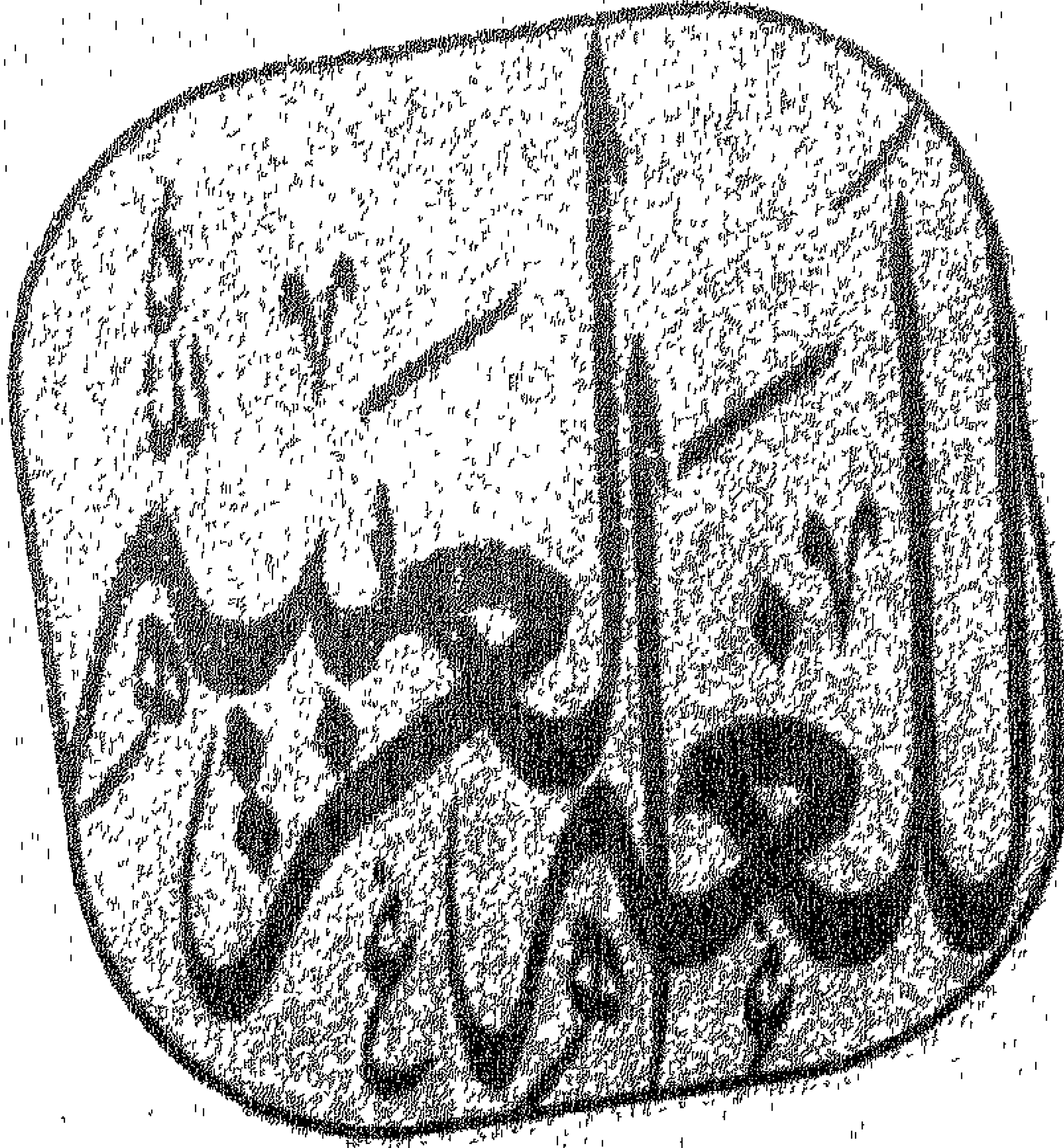
(3) المقتضب 3/ 134، وينظر: الكتاب 3/ 339.

(4) ينظر: المسائل العضديات / 4، 162.

(5) الكتاب 3/ 337، والجمل في النحو / 254، والتبصرة والتذكرة 2/ 587، والمخصص 3/ 238.

الفصل الرابع

مسائل أخرى



المبحث الأول: إظهار التضعيف.

المبحث الثاني: ردّ الهمزة المحذوفة.

المبحث الثالث: صيغ المصدر

المبحث الرابع: قصر الممدود.

المبحث الخامس: مجيء الماضي والأمر على الأصل.

الفصل الرابع
مسائل أخرى
المبحث الأول
إظهار التضعيف

التضعيف أو الادغام هو التقاء حرفين من جنس واحد الأول منهما ساكن والثاني متحرك نحو مدّ وردّ . والمضعف ما كان ثانيه وثالثه من جنس واحد في الفعل الثلاثي .

وسبب الادغام في الحرفين أنهما ((لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعيدوها الى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة)) (1) . وفي الادغام ثلاث حالات (2) :

1- وجوب فكّ الادغام: وذلك عند اسناد الفعل الى ضمير رفع متحرك سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً أم أمراً .

2- جواز الأمرين: ويكون في موضعين:

الأول: المضارع المجزوم المسند الى اسم ظاهر أو ضمير مستتر .

والثاني: فعل الأمر المسند الى المفرد المخاطب .

3- وجوب الادغام في ما عدا ذلك .

ومن المعروف أن مسألة التضعيف وإظهاره هي مسألة اختلاف لهجي بين أهل الحجاز وبني تميم . فإذا سكن لام الفعل في المضارع المجزوم أو في فعل الأمر

---

(1) الكتاب 3/ 530، وينظر: المقتضب 1/ 199، 2/ 246 .

(2) ينظر: الكتاب 3/ 529 – 530، 4/ 417، والمقتضب 1/ 183، 185 .

المسند الى المفرد المخاطب، فأهل الحجاز يظهرون التضعيف لأنهم أسكنوا الآخر للجزم أو البناء فلا بدّ من تحريك ما قبله لئلا يلتقي ساكنان فيقولون لم يردُدْ واردُدْ . أما بنو تميم فيسكنون الأول ويحركون الثاني لئلا يلتقي ساكنان فيقولون لم يردّ وردَّ ، (وأصله لم يردْدْ واردْدْ) فالتقى ساكنان وحرك الثاني بالفتحة لأنها أخفّ الحركات، قال سيبويه ((أما ما كانت عينه ولامه في موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه وهو فعل ألزموه الادغام، وأسكنوا العين . فهذا متلئب في لغة تميم وأهل الحجاز فإن اسكنت اللام فإن أهل الحجاز يجرونه على الأصل، لأنه لا يسكن حرفان . وأما بنو تميم فيسكنون الأول ويحركون الأخير ليرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة، وصار تحريك الآخِر على الأصل ؛ لئلا يسكن حرفان، بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئلا يسكنا)) (1) .

واختار المبرد (2) إظهار التضعيف في أمر المخاطب على لغة أهل الحجاز وأجاز اللغة الأخرى في نحو اردُدْ وردَّ .

فإظهار التضعيف هو الأصل لأنه يقابل الفعل الصحيح تقول:

اردُدْ كما تقول: أُقْتُلْ

واعضَضْ كما تقول: اذْهَبْ

وافرِرْ كما تقول: اضرِبْ

وقد أشار ابن جني الى أن بعض ما ندعيه أصلاً قد يكون اختلافاً لهجياً فتكون القبيلة قد تكلمت بما هو أصل . ومن ذلك إظهار التضعيف عند أهل الحجاز قال ابن جني: ((واعلم أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله – وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول – وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية ؛ ألا ترى أنا

---

(1) الكتاب 4/ 417 – 418، وينظر: شرح الملوكي / 454 .

(2) ينظر: المقتضب 1/ 184 .

نقول في الأمر من المضاعف في التميمية – نحو شُدّ وضَنّ وفِرّ واستعِدّ واصطبّ يا رجل واطمئنّ يا غلام – إن الأصل: اشدُدْ واضنَنْ وافرِرْ واستعدِدْ، واصطبِبْ واطمأنِن، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القدمى)) [1] .

أما عن كيفية صيرورة: فرَّ وردّ وعَضّ، على هذه الصورة، فإن الأصل فيها هو: افرِرْ واردُدْ واعضَضْ، لأن مضارعها المجزوم هو: يفرِرْ ويردُدْ ويعضَضْ، فنقلت حركة العين الى الفاء فتحركت الفاء وسقطت همزة الوصل، فالتقى ساكنان فحرّك الحرف الثاني [2] فصارت على الصورة الآتية:

اِفْرِرْاِفِرْرْفِرْرْ فِرّ

اِرْدُدْاِرُدْدْرُدْدْ رُدّ

اِعْضَضْاِعَضْضْ عَضْضْ عضّ

ويجوز في تحريك آخر هذه الأفعال ثلاثة أوجه [3]:

1- الفتح لأنه أخفّ الحركاتفِرَّ، رُدَّ، عَضَّ

2- الاتباع عَضَّ .

3- الكسر لالتقاء الساكنين: فِرِّ .

وإذا ولي الأفعال الساكنة (أل) أو همزة الوصل كسر آخرها لالتقاء الساكنين رداً الى الأصل، لأن أصله أن يكون مسكّناً على لغة أهل الحجاز، فنقول: ردِّ القوم، وردِّ ابنك ؛ لأن الأصل اردُدْ، فلو قلت: اردُدِ القوم لم يكن الا الكسر، وهذا كقولهم في ذهبتمْ ومذْ عند التحريك: ذهبتُمُ اليومَ ومذُ اليوم، لأن الأصل منذُ وذهبتمو، فردت مذْ وذهبتمْ الى الأصل وهو الحركة [4] .

---

(1) الخصائص 1/ 259 – 260، وينظر: المحتسب 1/ 148 .

(2) ينظر: المقتضب 1/ 184 .

(3) ينظر: المصدر نفسه 1/ 84 .

(4) ينظر: الكتاب 3/ 532 – 533، والأصول 2/ 362 – 363 .

ويظهر أن القرآن الكريم جاء على لغة أهل الحجاز فجميع أفعال الأمر من المضاعف جاءت بفك الإدغام وأغلب أفعال المضارع المجزوم جاءت بفك الادغام أيضاً [1] . ومما جاء بفك الادغام قوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: 19] وجاءت مدغمة في قول جرير:

فغضَّ الطرفَ إنك من نميرٍ   فلا كعباً بلغتَ ولا كلابا [2]

فهذا الاختلاف - إذن – اختلاف لهجي بين الحجاز وتميم . فأهل الحجاز يردون المدغم الى أصله وهو الصحيح فيعاملونه معاملته في المضارع المجزوم وفعل الأمر للمخاطب . وبنو تميم يبقونه مدغماً على حاله .

لكن هناك أمثلة جاءت فيما اجتمع أهل الحجاز وتميم على إدغامه على الأصل في الشعر والنثر . قال سيبويه: ((واعلم أن الشعراء إذا اضطروا الى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل . قال الشاعر وهو قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذلَ قد جرّبْتِ من خلقي   أنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنوا [3]

وقال الآخر:

❖ تشكو الدجى من أظلَلٍ وأظللِ [4] ❖

وهذا في الشعر كثير)) [5] .

وقال أيضاً: ((وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون رادِدٌ في رادّ، وضَنِنوا في ضَنّوا)) [6] وأورد بيت قعنب السابق . ومعنى بلوغ الأصل أن الشاعر ((أجرى

---

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني / 171 .

(2) الكتاب 3/ 533، والمقتضب 1/ 185 .

(3) الكتاب 3/ 535، والنوادر / 230، ولسان العرب (ضنن) .

(4) الكتاب 3/ 335، والنوادر / 23 .

(5) الكتاب 3/ 535 .

(6) الكتاب 1/ 29 .

(ضنِنَ) مجرى لعِبَ ورحِمَ وعمِلَ وما اليها مما يجري هذا المجرى من التعبير . ومن ثم أعاد اليها الحركة المحذوفة ولو لم يكن لصيغة (فَعِلَ) في العربية أمثلة حاصلة في اللغة لما صحّ تصوّر بلوغ المعتل الأصل في هذا المثال)) [1] .

وأجاز المبرد للشاعر ردّ المضعّف الى أصله فقال: ((واعلم أن للشاعر إذا اضطر ردّ هذا الباب الى أصله، وإن كان يرى القول الأول، لأنه يجوز له للضرورة أن يقول: رَدَدَ في موضع ردّ، لأنه الأصل)) [2] .

وقال في موضع آخر: ((وأما (دابّة) فهي فاعلة وكذلك (ردّ) فَعَل، فهما لازمة إحداهما للاخرى لا تنفصل عنها . فإذا اضطر شاعر جاز رَدَدَ وضَنِنَ)) [3] .
وقال أيضاً: ((وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء الى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في (رادّ) إذا اضطررت اليه: هذا رادِدٌ، لأنه فاعل في وزن ضارب فلحقه الادغام)) [4] . ومن الشواهد التي أوردها المبرد قول قعنب:

مهلاً أعاذلَ قد جرّبْتِ من خلقي   أني أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنوا [5]

وقول الآخر:

◆ الحمد لله العلي الأجلَلِ [6] ◆

وقول الآخر:

◆ تشكو الوجى من أظللٍ وأظللِ [7] ◆

---

(1) الضرورة الشعرية دراسة اسلوبية / 49 – 50 .
(2) المقتضب 1/ 141 .
(3) المقتضب 1/ 252 .
(4) المقتضب 3/ 354 .
(5) المقتضب 1/ 142، 253، 3/ 354 .
(6) المقتضب 1/ 142، 253 .
(7) المقتضب 1/ 252، 3/ 354 .

وعدّ أبو علي إظهار التضعيف في حال السعة والاختيار من باب الرد الى الأصل المرفوض. وذكر الشواهد السابقة [1]. وقال: ((فهذه الأمثال لا تظهر في حال السعة والاختيار ... فإذا اضطر الى ذلك شاعر ردّه الى الأصل)) [2].

ومن الشواهد الأخرى قول الكميت:

إليكم ذوي آل النبيّ تطلّعت   نوازعُ من قلبي ظلماءٌ وألْبُبُ [3]

جمعُ لبّ: ألُبّ، هذا هو القياس وجمعه هنا على الأصل للضرورة، ومن فكّ الادغام قول أحدهم:

إنّ بنيّ للئامٌ زهـدهماليَ   في صدورهم من موْدده [4]

وإنما هي مودّه فردّ الحركة على الدال الأولى وأظهر التضعيف. وقال الآخر:

وإن رأيت الحجج الرواددا   قواصراً بالعمر أو مواددا [5]

يريد: الروادّ والموادّ.

وقال الآخر:

◆ حتى إذا الليل عليه ادلهمما [6] ◆

أي: ادلهمّ.

وقال الآخر:

---

(1) ينظر: المسائل العضديات / 34 – 35.

(2) المسائل العضديات / 35.

(3) الصحاح 1/ 216، وشرح المفصل 1/ 54، وموارد البصائر / 22.

(4) التنبيهات على أغاليط الرواة / 237، وما يجوز للشاعر / 271، وضرائر الشعر / 21، ولسان العرب (ودد).

(5) النوادر / 457، والخصائص 1/ 161، وضرائر الشعر / 20.

(6) ما يجوز للشاعر / 272، وضرائر الشعر / 20.

وهو يلْوي خَطوهُ مُفاجِجا قرماً تراه بالهديرِ عاجِجا [1]

أي: عاجّ.

وقال الآخر:

❖ وعامرٌ خؤولتي وأعممي [2] ❖

أي: أعمّى.

ومن ذلك قول ربيعة بن مقرم الضبّي:

ومطيّةٍ مَلَثَ الظلامِ بعثْتُهُ يشكو الكلال اليّ دامي الأظْلَلِ [3]

أي: الأظلّ.

وذكر ابن جني الشواهد الثلاثة الأولى السابقة [4] وعدها من قبيل الضرورة وأضاف قول الأخر:

وإنْ رأيتَ الحججَ الرواددا قواصراً بالعمر أو مواددا [5]

واستدلّ ببيت قعنب على أن أصل شلت يده: شللت: ((أي لوجاء مجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه)) [6]. وقال في موضع آخر: ((هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه، فتعلم أن أصل الأصم أصْمَم، وأصل صبّ صَبِبٌ، وأصل الدوابّ والشوابّ: الدوابب والشوابب على ما نقوله في نحو استصوب وبابه: إنما خرج على أصله إيذاناً بأصول ما كان مثله)) [7].

---

(1) ما يجوز للشاعر / 272.

(2) ما يجوز للشاعر / 272.

(3) النوادر / 297، ولسان العرب (مطا). الأظلل: منسم البعير.

(4) ينظر: المنصف 1/ 339، والخصائص 1/ 160 – 161.

(5) النوادر / 457، والخصائص 1/ 161.

(6) الخصائص 1/ 258.

(7) الخصائص 1/ 161، وينظر: 1/ 257.

أما ما جاء في النثر من فك الادغام فما ذكره سيبويه في (باب ما شذّ من المعتل على الأصل) [1] من قولهم:

قد علمت ذاك بناتُ ألبَبِهْ [2]

وقولهم في الأسماء تَهْلَل ومحبب والقياس: ألبّه وتهلّ ومحبّ بالادغام [3]. ونقل سيبويه إظهار الادغام في (فَعِل) عن قوم واجراءه على الأصل: ((وذلك قولهم: رجل ضفف وقوم ضَفِفو الحال . فأما الوجه فرجل ضفّ وقوم ضفّو الحال)) [4].

وذكر أبو علي أن ذلك قد جاء في الكلام في حال السعة [5]. من ذلك: قوم ضففو الحال، وما حكاه أبو زيد: طعام قضِض إذا كان فيه حصى . ثم قال أبو علي: ((فمجيئهم بهذه الحروف على الأصل مراعىً غير مطّرح، وإذا اضطر الشاعر الى استعمال شيء منه لم يكن بمدخل في الكلام ما لا نظير له)) [6].

وأورد ابن جني بعض ما جاء على أصله في غير الضرورة نحو: ضَبِبَ البلدُ: كثر ضِبابه، وألِل السقاءُ: تغيّرت ريحه، ولحِحت عينه: التصقت، ومشِشت الدابة: (ورم في الساق) وذكر أن صوابه: ضبّ البلدُ، وألّ السقاءُ، ولحّت عينُه، ومشّت الدابّة [7].

---

(1) الكتاب 4 / 430 .

(2) الكتاب 4/ 430، والمقتضب 1/ 171، والمنصف 1/ 200، والضرورة الشعرية / 192 – 193 .

(3) ينظر: المنصف 1/ 275، وشرح المفصل 1/ 33 .

(4) الكتاب 4/ 420 .

(5) ينظر: المسائل العضديات / 35 – 36 .

(6) المسائل العضديات / 36 .

(7) ينظر: الخصائص 1/ 329 و 1/ 162، والمنصف 2/ 300 – 303 .

المبحث الثاني

ردّ الهمزة المحذوفة

ردّ الهمزة في مضارع رأى .

يرى سيبويه أن الهمزة حذفت للتخفيف في مضارع الفعل رأى وأن العرب اجتمعت على ذلك لكثرة استعمالهم إياه فتقول في رأى: أرى وترى ويرى ونرى وأصل ذلك الهمز: أرأى ويرأى وترأى ونرأى . لكن سيبويه نقل عن أبي الخطاب أنه ذكر مجيء أرأى على الأصلفإنه سمع من العرب الموثوق بهم من يقول: قد آرآهم [1] .

وقد جاء ذلك في الشعر قال سراقة البارقي:

أري عيبيّ ما لم ترأيا   هكلانا عالم بالترهات [2]

قال الزجاج: ((أما قوله (ما لم ترأياه) فإنه رده الى أصله)) [3] . وقال الآخر:

هل ترجعنّ ليالٍ قد مضين لنا   والعيش منقلب إذ ذاك أفتانا

إذ نحن في غرة الدنيا وبهجتها   والدار جامعة أزمان أزمانا

لما استمر بها شيحانٌ مبتجحٌبال   بين عنك بما يرآك شنآنا [4]

قال يرآك فرده الى أصله والقياس يراك .

ومن ذلك أيضاً:

ألم تر ما لاقيتُ والدهر أعصرٌ   من يتملّ العيشَ يرأ ويسمعُ [5]

---

(1) ينظر: الكتاب 3/ 546 .

(2) النوادر / 496، وأمالي الزجاجي / 88، والمسائل الحلبيات / 84، والمحتسب 1/ 128 .

(3) أمالي الزجاجي / 88 .

(4) النوادر / 494، وسر صناعة الاعراب، والمحتسب 1/ 129 .

(5) النوادر / 497، وأمالي الزجاجي / 88، والمسائل الحلبيات / 84 .

قال (يرأ) فرد الهمزة المحذوفة وقياسه (ير) ومن ذلك قول الآخر:

لعمرك إنني لأحبّ نجداً وما أرأى الى نجد سبيلا [1]

قال (أرأى) فرد الهمزة المحذوفة والقياس (أرى) . وقال الآخر:

ألا تلك جارتنا بالغضا تقول أترأينه لن يضيما [2]

قال أترأينه فأثبت الهمزة وقياسها (أترينه) . وقد عزا صاحب اللسان [3] هذه الظاهرة الى تيم الرباب وذكر أنهم يهمزون مع حروف المضارعة وأن ذلك هو الأصل .

وقد ردّ أحد الباحثين على سيبويه ما نقله من إجماع العرب على تخفيف الهمزة بأن كلام سيبويه لا يثبت أمام الواقع اللغوي وذكر عدداً من الأمثلة على تخفيف الهمزة ناقلاً عن صاحب اللسان أن ذلك لغة تيم الرباب [4] .

وردّ باحث آخر على ابن عصفور قوله: ((وربما أجروها على الأصل عند الضرورة)) [5]فقال تحت عنوان (أخطاء علمية): ((فهو يجعل همز المضارع ضرورة شعرية مع أنه لغة بني تيم الرباب)) [6] وأقول: وما يمنع الضرورة الشعرية من أن تجيء على لغة من اللغات فالكثير مما قيل عنه أنه ضرورة جاء على لغة من لغات العرب [7] ولعلّ المؤاخذة هنا آتية من أنه لم ينسب ذلك ولم يجعله لغة .

---

(1) ما يجوز للشاعر في الضرورة / 200، والمخصص 1/ 112، 8/ 14 .

(2) المحتسب 1/ 129 ، ما يجوز للشاعر في الضرورة / 200 .

(3) ينظر: اللسان (رأى) واللهجات العربية في التراث / 255 .

(4) ينظر: اللهجات العربية في التراث / 255 .

(5) الممتع 2/ 621 .

(6) ابن عصفور والتصريف / 213، وانظر: شرح الملوكي (الحاشية) / 372 .

(7) ينظر: الضرائر للآلوسي / 34.

وذكر أبو حيان أنه نقل عن صاحب اللوامع أنه قرأ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل:1] ترأ بهمزة مفتوحة مع سكون الراء على الأصل . وعزاها لتيم [1] .

ومما ورد من ذلك قراءة أبي عبد الرحمن السلمي لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ﴾ [البقرة: 246] بتسكين[2] راء (تر) .قال ابن جني عن هذه القراءة: ((هذا لعمري هو أصل الحرف: رأى يرأى كرعى يرعى . إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها على عبرة التخفيف في نحو ذلك)) [3] وفي هذا النص إشارة الى أن بعض لغات العرب تحقق الهمزة وإن لم يذكر تلك اللغات .

ردّ الهمزة في مضارع أفعل ومشتقاته .

تكلم سيبويه على حذف الهمزة في هذا الباب ونقل عن الخليل ((أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في (يُفعِل) و (يُفعَل) وأخواتها كما ثبتت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ؛ لأن الهمزة تثقل عليهم، كما وصفت لك، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف كل وترى)) [4] .

فالأصل إذن في نحو: أكرم يكرم وأحسن يحسن هو: يؤكرم ويؤحسن حتى يكون على مثال يدحرج ؛ لأن همزة أكرم مزيدة بحذاء دال دحرج وحق المضارع أن تأتي جميع حروف ماضيه فيه [5]، فحذفت الهمزة لأنها زائدة ولأنها

---

(1) البحر المحيط 8/ 512، وينظر: اللهجات العربية في التراث / 256 .

(2) ينظر: مختصر في شواذ القراءات / 22 .

(3) المحتسب 1/ 128 .

(4) الكتاب 4/ 279 .

(5) ينظر: المقتضب 1/ 72، 2/ 97 .

تلحقها همزة المتكلم نحو أأكرم فتجتمع همزتان فكرهوا ذلك وحذفوها ثم حذفت من أفعال المضارع الأخرى ليجري الباب على سنن واحد كما حذفوا في باب وعد جميع الباب وأصل الحذف في (يَوْعِد) ثم أجرى على أخواته [1] .

وقد جاء ذلك على الأصل في الشعر قال الراجز:

❖ **فإنه أهل لأن يؤكرما** [2] ❖

فجاء به على الأصل للضرورة [3] . وقال الراجز وهو خطام المجاشعي:

❖ **وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ** [4] ❖

ذكر ابن جني أن (يؤثفين) يحتمل وجهين [5]:

أحدهما: أن يكون مثل يؤكرم .

والوجه الآخر: أن يكون (يُفَعْلَيْن) مثل (يُسَلْقَيْن) على لغة من قال: أثفيت القدر

وقالت ليلى الأخيلية تصف قطاً:

تدلت على حصٍّ ظماءٍ كأنها ... كراتُ غلامٍ في كساء مؤرنَب [6]

ومؤرنَب: متخذ من جلود الأرانب على حد قوله يؤرنب ومثاله (مُؤفعل) .

وعلل المبرد مجيء ذلك بأنه ((قد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما ، وإن كان الاستعمال على غير ذلك، ليدل على أصل الباب)) [7] وذكر من ذلك (استحوذ) وأغيلت المرأة ولححت عينه، والفعل أؤْمر .

---

(1) ينظر: المنصف 1/ 191، والإنصاف 1/ 11 – 12 .

(2) المقتضب 2/ 98، والأصول 3/ 115 ، والخصائص 1/ 144 ، والمنصف 1/ 192 .

(3) ينظر: المنصف 1/ 192 .

(4) الكتاب 4 / 279، والمقتضب 2/ 97، والأصول 3/ 115 .

(5) ينظر: المنصف 1/ 193 .

(6) الكتاب 4/ 280، والمقتضب 2/ 97، والمنصف 1/ 192 .

(7) المقتضب 2/ 98 .

ردّ همزة أفعل التفضيل

ذكر الأشموني [1] أن الهمزة حذفت في الأكثر من (خير وشرّ) لكثرة الاستعمال. وعلّق الصبان على قوله: (لكثرة الاستعمال) فقال: ((أي: فهما شاذان قياساً لا استعمالاً، وفيهما شذوذ من جهة أخرى هو كونهما لا فعل لهما)) [2]. و (خير) و (شر) في التفضيل أصلهما: (أخير) و (أشرر) فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قِلابة [3]: (من الكذاب الأشرّ) [4] وقول الآخر:

❖ بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأخير [5] ❖

قال ابن جني عن هذه القراءة: ((الأشرّ بتشديد الراء هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شر منه: هذا أخير منه، وأشرّ منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما، ويدل على ذلك قولهم: الخورى والشرّى، تأنيث: الأخير والأشر، وقال رؤبة:

❖ بلال خير الناس وابن الأخير ❖ فعلى هذا جاءت هذه القراءة)) [6]. وقال الجوهري: ((وفلان شرّ الناس، ولا يقال: أشرّ الناس، إلا في لغة ضعيفة)) [7]. أما الحريري فيخطّئ من يقول: فلان أشر من فلان [8]. وقيل عن استعمال هذا الأصل المرفوض إنه لغة بني عامر [9].

---

(1) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان 3/ 44.

(2) حاشية الصبان 3/ 44.

(3) ينظر: مختصر في شواذ القراءات / 147، والمحتسب 2/ 299.

(4) القمر / 26، ونص المصحف: ﴿ ☐ ☐ ﴾ [القمر: ٢٦].

(5) شرح التصريح على التوضيح 2/ 100 – 101، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية / 47.

(6) المحتسب 2/ 299.

(7) الصحاح (شرر) 2/ 695.

(8) ينظر: درة الغواص / 23.

(9) ينظر: المصباح المنير 1 / 420.

وذكر أحد المحدثين [1] أن حذف همزة (أفعل) لغة بني عامر، وقد استعملت هذا الأصل، وكأنها ثبتت على هذا التطور من سلّم الارتقاء ؛ لكن لما كثر استعمال هاتين الكلمتين حذفوا الهمزة منهما تخفيفاً فصارتا في الفصحى (شرّ وخير) .

ردّ الهمزة المنقلبة

وذلك في نحو: الشفاء والسقاء فإن الهمزة هنا منقلبة عن ياء ؛ إذ الأصل شفاي وسقاي، ولكن الياء وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة فانقلبت همزة . وقد جاء ذلك في أبيات المستوغر بن ربيعة أو لأعصر بن سعد بن قيس عيلان وهي:

إذا ما المرءُ صمّ فلم يكلّمْ ... وأودى سمعُهُ إلا ندايا
ولاعب بالعشيّ بني بنيهِ ... كفعل الهرّ يحترش العظايا
وودّوا لو سقوه كؤوسَ حتفٍ ... من الذيفانمترعةً ملايا
فلا ذاق النعيمَ ولا تملّىولا ... يشفى من المرض الشفايا [2]

يرى المهلبي (ت 583 هـ) [3] أن الشاعر رجع بهذه الأبيات الى الأصل المتروك إلا قوله (ملايا) فإن فيه خروجاً عن الأصل لأن أصله الهمز وهو من (ملأ) إلا أنه اضطر فقلب الهمزة ياء تشبيهاً بما قبلها وما بعدها . فكان في هذا ضرورتان: قلبها ياء، وإخراجها عن أصلها الموضوعة له .

---

(1) ينظر: اللهجات العربية في التراث 2/ 609، والمصباح المنير 1/ 420 .
(2) الأصول 3/ 469، وضرورة الشعر / 140، والمنصف 2، 155، 156، وما يجوز للشاعر / 310، والمخصص 8/ 100، 15 / 117، والممتع 2/ 548، وشرح جمل الزجاجي 2/ 596، وضرائر الشعر / 230 .
(3) ينظر: نظم الفرائد / 210 .

أما ابن السراج فلم يجز هذه الأبيات وجعلها من قبيح ما جاء في الضرورة [1] ونقل عن المبرد قوله ((فمن أجاز هذا فلا ضرورة له في إجازته الا الراوية، وهو أحق كلام بالرفع وأولى بالرد، وإنما حق هذا الشعر أن يكون مهموزاً)) [2] . وذكر المازني أن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التأنيث حين قال (عظاية وملاية) ثم قال: ((وهما مما يحفظ أيضاً ولولا أنه أخبرنا من نثق بروايته وضبطه لما أجزناه ولجعلناه همزاً)) [3] . وذكر السيرافي تخريجات لهذه الأبيات [4] منها: أنهم جعلوا ألف الاطلاق بمنزلة هاء التأنيث في نحو عظاية وشكاية ونهاية وهو رأي المازني .

ومنها: أنه لما أدخل الف الاطلاق وقعت الهمزة بين ألفين والهمزة تشبه الألف فكأنما اجتمع ثلاث ألفات فقلبت الهمزة ياء للثقل .

ومنها: ما ذكره الكسائي عن بعض العرب من أنه يقلب من الهمزة ياء في التثنية فيقول في رداء ردايان فشبه الشاعر ألف الاطلاق بألف التثنية .

وجعل ابن جني من الأصول المنصرف عنها الى الفروع مما يجوز أن يراجع عند الحاجة إليه قول الراجز:

❖ **أهبى التراب فوقه إهبايا** [5] ❖

ومما جاء من ذلك قول الشاعر:

---

(1) ينظر: الأصول 3/ 468 .

(2) الأصول 3/ 469، وينظر: ضرورة الشعر / 140 – 141، والحلل / 386 .

(3) المنصف 2/ 155، وينظر: الخصائص 1/ 292، 2/ 376، والمخصص 8/ 100، 15 / 117 .

(4) ينظر: ضرورة الشعر / 141 – 142، ومجالس ثعلب 1/ 119، والحلل / 386 – 387، وضرائر الشعر / 230 – 231

(5) المنصف 2/ 156، والخصائص 2/ 348 .

عشية أقبلت من كل أو　　　　يكنانة عاقدين لهم لوايا [1]

ومن ذلك قول الشاعر:

وقالوا يال أشجع يوم هيجو　　　　وسط الدار ضرباً واحتمايا [2]

قال الجوهري: ((أخرجه على الأصل وهي لغة لبعض العرب)) [3]. ونقل النحاس عن بعض العرب قلب الهمزة في بناء ياء وقولهم بنيته بناياً. وهو عند البصريين مشبه بخطايا وعند الفراء ردت الهمزة الى أصلها وهو الياء [4].

وذكر السيرافي هذه الأبيات الأربعة ونقل عن المبرد أنها ((من أقبح الضرورات التي ينبغي ألا يجوز مثلها، ولا تصحّ فيه الرواية عن شاعر لقبحه)) [5] ثم قال: ((هذه الأبيات لو أنشدت على الصواب لم تنكسر، فلا وجه لإجازتها)) [6].

ووصف القزاز قلب الهمزة ياء في هذه الأبيات بأنه ((من أقبح ضرورة عندهم، إذ كان لا أصل له في كلامهم)) [7]. وعدّ ابن عصفور [8] هذا القلب من باب الضرورة غير أنه لم يسمع مثله في غير هذا الموضع.

أما ابن السيد فعدّ هذه الأبيات من باب الضرورة ونقل عن المبرد قوله: ((هذه الأبيات لو أنشدت على الصواب لم تنكسر فلا وجه لإجازتها)) [9]. وردّ

---

(1) مجالس ثعلب 1/ 120، والخصائص 2/ 348.

(2) الصحاح (حمى)، ولسان العرب (حمى).

(3) الصحاح (حمى)، ولسان العرب (حمى).

(4) ينظر: إعراب القرآن 1/ 198.

(5) ضرورة الشعر / 140.

(6) المصدر نفسه / 141.

(7) ما يجوز للشاعر / 311.

(8) ينظر: المتع 2/ 548 – 549.

(9) الحلل في إصلاح الخلل / 386.

على المبرد قائلاً: ((وهذا الذي قاله غير صحيح ؛ لأن الرواية إذا ثبتت بشيء، وجب أن تحمل على ما رواه الراوي، وقد أتت الرواية في أشياء مما يخالف المستعمل فحملت على ذلك وإن كان الوزن دونها قائماً)) [1] .

(1) المصدر نفسه / 386 .

المبحث الثالث

صيغ المصدر

فعّل فعّالاً:

مصدر فعّل يجيء على التفعيل نحو: كسرته تكسيراً وقطّعته تقطيعاً ((وكان أصل هذا المصدر أن يكون (فعّالاً) كما قلت أفعلت إفعالاً وزلزلت زلزالاً، ولكنه غيّر لبيان أنه ليس بملحق)) [1] . وأجاز المبرد مجيئه على الأصل فقال: ((ولو جاء به جاءٍ على الأصل كان مصيباً)) [2] واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: 28] وقالوا: حملته حِمّالاً وكلّمته كلّاماً [3] . وقال ثعلب عن الآية ((وهو في أكثر الكلام معدول به عن جهته)) [4] وأنه قد جاء على الأصل [5] . وقرأ بتثقيل (كذّاباً) عاصم والأعمش وأهل المدينة والحسن البصري[6] . وذكر الفراء أنها لغة يمانية فصيحة فهم يقولون: كذّبت به كذّاباً وخرّقت القميص خرّاقاً ونقل عن إعرابيّ منهم على المروة قوله: ((آلحلق أحبّ إليك أم القصّار)) [7] .

وأنشد الفراء لبعض بني كلاب:

---

(1) المقتضب 2/ 101 .

(2) المقتضب 2/ 101، وينظر: الأصول 3/ 116، ومجالس ثعلب 1/ 169 .

(3) شرح المفصل 6/ 48 .

(4) مجالس ثعلب 1/ 170 .

(5) ينظر: المصدر نفسه 1/ 169 .

(6) ينظر: معاني القرآن للفراء 3/ 229، والسبعة في القراءات / 669 .

(7) معاني القرآن 3/ 229، وينظر: الخصائص 2/ 290

لقد طال ما ثبطتني عن صحابتي   وعن حوج قِضّاؤها من شفائيا [1]

وجهة:

ذكر ابن جني في (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف) [2] أن ما حذفت فاؤه وجيء بزائد عوضاً منه في باب (فِعْلة) في المصادر نحو عدة وزنة وشِية ووجهة، الأصل فيها: وعدة ووزنةووجهة فحذفت الفاء وجعلت التاء بدلاً منها. واستدلّ على ذلك بقول الله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة: 148]

وبما أنشده أبو زيد:

ألم تر أنني – ولكل شيء   إذا لم تؤت وجهته تعادِ -

أطعت الآمريّ بصرم ليلى   ولم أسمع بها قول الأعادي [3]

ويرى المازني أن وجهة جاءت على الأصل كما جاءت أشياء أخرى ((فربّ حرف يجيء على الأصل، ويكون مجرى بابه على غير ذلك)) [4]. واختلفوا في (وجهة) على قولين [5]:

فمنهم من ذهب الى أنه مصدر شاذ عن القياس جاء مصححاً منبهة على الأصل كما شذّ الحوكة والخونة واستحوذ. ومنهم من يرى أن الوجهة اسم وليس مصدراً وجاء على أصله في الصحة لأنه اسم للمتوجه والمراد به القبلة. وهو

---

(1) معاني القرآن 3/ 229، ولسان العرب (كذب) و (قصر).

(2) الخصائص 2/ 258.

(3) الخصائص 2/ 285.

(4) المنصف 1/ 200.

(5) ينظر: المنصف 1/ 200 – 201، والأمالي الشجرية 1/ 378، والبيان في غريب إعراب القرآن 1/ 127 – 128، وشرح الملوكي / 341، وارتشاف الضرب 1/ 117.

الـراجح ومثـل وجهـة مـا جـاء مـن قـولهم [1] وعِدة ووثبـة وولـدة في احتمـال كونهـا مصادر أو أسماء .

مجيء المصدر على (تفعيل) في المعتل اللام

مصدر (فعّل) في الصحيح تفعيل نحو: سلّم تسليماً، لكن مصدر المعتل اللام يأتي على تفعلة نحو: وصّى توصية، وفّى توفية، قال ابن جني: ((وقد جاء تفعيل فيما اعتلت لامه على الأصل، وهو قليل . وجاء على أصله ليريك كيف كان سبيل غيره من المعتل أن يكون لو جاء على أصله . قال الشاعر:

فهي تنزّي دَلوها تنزيّا كما تنزّى شهلةٌ صبيّا

وقياسه: تنزية)) [2]، لكنه جاء على وزن الصحيح وقد راجع الشاعر هذا الأصل في الضرورة ؛ لأن للشاعر مراجعة الأصول المرفوضة [3] .

(فَعْل) أصل المصادر الثلاثية

يرى سيبويه أن (فَعْلاً) هو الأصل في المصادر الثلاثية وأن ما جاء على هذه الصيغة فهو على القياس أي الأصل . فمما جاء على القياس (الأصل) قولهم:

كتبت كتْباً [4] . وأتيته أتْياً [5]، وحميته حمْياً [6]، ومن ذلك اللّمْع والخطْر والجوْل والغلْي . قال سيبويه: ((فما جاء على فعْل فقد جاء على الأصل وسلموه عليه)) [7] .

---

(1) ينظر: الكتاب 4/ 337، والمنصف 1/ 196، 197، وارتشاف الضرب 1/ 117 .

(2) المنصف 2/ 195، وينظر: شرح المفصل 6/ 58، وشرح شواهد الشافية 4/ 67، 1/ 165 .

(3) ينظر: شرح المفصل 6/ 59 .

(4) ينظر: الكتاب 4/ 7 .

(5) الكتاب 4/ 8 .

(6) الكتاب 4/ 8 .

(7) الكتاب 4/ 15، وينظر: الأصول 3/ 86، 87، وشرح المفصل 6/ 44 .

واستدلّ سيبويه على أن (فَعْلاً) أصل لـ (فَعَل) بمجيء مصدر المرة على (فَعْلة) نحو: قعدت قعْدة وجلست جلْسة وأتيت أتْية [1] . ودليل المبرد على أن (فعْلاً) أصل المصادر ((أنك إذا أردت ردّ هذه المصادر الى المرة الواحدة فإنما ترجع الى فعْلة على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة ..)) [2] .

وذكر ابن يعيش أن (فَعْلاً) هو الأصل فيما كان متعدياً وما عداه ليس بأصل لاختلافه [3] . ومن ذلك قراءة من قرأ (غَشْوة) [4] في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾ [البقرة: 7] . قال الزجاج عن هذه القراءة ((وإنما غَشْوَة ردّ الى الأصل لأن المصادر كلها ترد الى فَعْلة)) [5] .

---

(1) ينظر: الكتاب 4/ 45 .

(2) المقتضب 2/ 127 .

(3) ينظر: شرح المفصل 6/ 47 .

(4) هي قراءة سفيان وأبي رجاء (مختصر في شواذ القراءات / 10) .

(5) معاني القرآن واعرابه 1/ 84، وينظر: اعراب القرآن 1/ 186 .

المبحث الرابع

قصر الممدود

الممدود: ((كل اسم وقعت في آخره همزة بعد ألف أصلية كانت الهمزة أو زائدة أو منقلبة أو ملحقة)) (1) فالأصلية في مثل: قُرّاء، والزائدة في مثل حمراء والمنقلبة في مثل كساء وبناء، والملحقة في مثل علباء ألحقوها بوزن سربال.

والمقصور: ((كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة كقولك ملهى ومرمى وبشرى وتقى وقوى)) (2).

وقد أجاز النحويون قصر الممدود لأن فيه رداً الى الأصل قال ابن السراج: ((فإذا اضطرّ الشاعر فقصر فقد ردّ الكلام الى أصله)) (3). وقال ابن يعيش: ((إنما قدم الكلام على المقصور من حيث كان أصلاً، والممدود فرع، ولذلك يجوز قصر الممدود في الشعر، ولا يجوز مدّ المقصور عندنا؛ لأن في قصر الممدود حذف زائد ورداً الى أصله وليس في مدّ المقصور ردّ الى أصل)) (4).

والنحويون مجمعون (5) على جوازه في الشعر؛ لأن الاسم يرد فيه الى أصله، بخلاف مدّ المقصور الذي أجازه الكوفيون (6) ومنعه البصريون لأن الشاعر ((لو فعل ذلك، لأخرج الأصل الى الفرع، والأصول ينبغي أن تكون أغلب من

---

(1) المقصور والممدود لابن ولاد / 145، وينظر: شرح المفصل 6/ 38، وهمع الهوامع 6/ 85.

(2) المقصور والممدود / 3.

(3) الأصول في النحو 3/ 447.

(4) شرح المفصل 6/ 38، وينظر: الكامل 1/ 186، وضرورة الشعر / 99.

(5) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد / 145، وضرورة الشعر / 92، وضرائر الشعر / 116.

(6) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف 2/ 745.

الفروع))[1] . وبتعبير آخر إنهم ((إذاقصروا الممدود فإنهم يحذفون زائدة كانت فيه ويردونه الى الأصل، وإن مدوا المقصور زادوا فيه ما لم يكن في أصل الكلمة)) [2].

واحتج البصريون بقولهم: ((إنما قلنا إنه لا يجوز مدّ المقصور؛ لأن المقصور هو الأصل، والذي يدلّ على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود الا زائدة، والذي يدلّ على ذلك أيضاً أنه لو لم يُعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود، فدل على أنه الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك الى أن نردّه الى غير أصل وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود فإنه إنما جاز لأنه ردٌّ الى أصل، بخلاف مدّ المقصور، لأنه ردٌّ الى غير أصل)) [3] .

وذكر السيرافي الفرق بين جواز قصر الممدود ومدّ المقصور فقال: ((قصر الممدود تخفيف، وقد رأينا العرب تخفف بالترخيم وغيره ... ولم نرهميثقلون الكلام بزيادة الحروف، كما يخففونه بحذفها، فذلك فرق ما بينهما . وشيء آخر، وهو أن قصر الممدود، إنما هو حذف زائد فيه ورده الى أصله، ومدّ المقصور ليس براد له الى أصله)) [4] .

ويرى الفراء [5] أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً فنحو (حمراء) لا تجيء مقصورة ؛ لأن مذكرها (أفعل) ومؤنث (أفعل) لا يكون إلا ممدوداً . وما ذهب إليه الفراء غير صحيح ؛ لأنه قد وردت شواهد على خلاف مذهبه . ومما جاء من الشواهد على قصر الممدود قول النمر بن تولب:

---

(1) الأصول 3/ 447، وينظر: ضروة الشعر / 99 .

(2) المقصور والممدود لابن ولاد / 145 ، وينظر: ضرورة الشعر / 99 .

(3) الإنصاف 2/ 749 – 750 .

(4) ضرورة الشعر / 99 .

(5) ينظر: ضرورة الشعر / 93، والإنصاف 2/ 745 – 746، 752، وضرائر الشعر / 118 .

يسرّ الفتى طول السلامة والبقا فكيف يرى طول السلامة يفعلُ [1]

وقول الشاعر:

أنزل الناس بالظواهر منها وتبوّا لنفسه بطحاها [2]

قصر (البطحاء) وهي ممدودة .

وقال الأعشى:

والقارح العدّا وكل طمرّة ما إن تنالُ يدُ الطويلِ قذالَها [3]

وإنما هو (العدّاء) فعّال من العدْو .

وقال الآخر:

تفاذفه الرّوادُ حتى رَموْا بهورا طرق الشام البلادَ الأقاصيا [4]

أراد: وراء طرق الشام، فقصر الكلمة .

ومن ذلك قوله:

فهم مثْلُ الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادثٍ وقديمِ [5]

أراد الوفاء فقصره للضرورة .

ومن ذلك قول الراجز:

لابد من صنعا وإن طال السفر وإن تحنّى كل عود ودبر [6]

---

(1) الكامل 1/ 186، والمقصور والممدود لابن ولاد / 145 .

(2) المقصور والممدود لابن ولاد / 145، وضرائر الشعر / 116 .

(3) ضرورة الشعر / 93، والانصاف 2/ 752، وضرائر الشعر / 119 .

(4) روايته: ترامت به السواق ... المقصور والممدود لابن ولاد / 145، والخصائص 3/ 153 .

(5) شرح التصريح 2/ 293، وموارد البصائر / 211 .

(6) ضرورة الشعر / 92، والانصاف 2/ 752، وضرائر الشعر / 116 .

فانه قصر (صنعاء) .

وقال شميث بن زنباع:

ولكنما أهدي لقيس هديـة بفيّ من اهداها لك الدهـر أثلبُ [1]

أي من إهدائها .

وقال الآخر:

فلو أن الأطبّا كانُ حولـي وكان مع الأطباء الأسـاةُ [2]

أراد : الأطباء .

ومن ذلك قول الآخر:

اطرد اليأس بالرجا فكأيّنْ آلما حُمّ يُسرهُ بعد عسـرِ [3]

قصر الرجاء للضرورة .

وقال الآخر:

بكت عيني وحُق لها بكاها وما يغني البكاءُ ولا العويل [4]

ذكر ابن ولاد [5] أن البكاء يمد ويقصر، فمن مدّه ذهب به الى الصوت ومن قصره جعله كالحزن ونسب هذا القول الى الخليل . أما الشاعر فقصر الأول ومدّ الثاني لما قرنه بالعويل ذهب به الى الصوت .

---

(1) ضرورة الشعر / 93، الانصاف 2/ 753، وضرائر الشعر / 119 .

(2) معاني القرآن للفراء 1/ 91، وضرورة الشعر / 96، وضرائر الشعر / 119 .

(3) مغني اللبيب 1/ 186، وموارد البصائر / 211 .

(4) المقصور والممدود / 147، واللسان (بكى)، وموارد البصائر / 212 .

(5) ينظر: المقصور والممدود / 147 .

المبحث الخامس

مجيء الماضي والأمر على الأصل

مجيء الفعل الماضي على الأصل:

ورد استعمال (نِعْم) على أصلها، فقد ذكر سيبويه أن أصل نعم: نَعِمَ، قال: ((وأصل نِعْم وبئس: نَعِمَ وبئس، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعلٌ لغير هذا المعنى)) [1] . وقال أيضاً: ((ومثل ذلك نِعْم وبئس إنما هما (فَعِلَ) وهو أصلهما . ومثل ذلك: فبها ونِعْمتْ، إنما أصلها: فبها ونَعِمَتْ))[2] .

وذكر المبرد ذلك أيضاً، وأضاف: ((إلا أنهما الأصل في المدح والذم . فلما كثر استعمالهما لزما التخفيف، وجريا فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقةً واحدة)) [3] . وعلل ابن يعيش جمود نعم وبئس وعدم تصرفهما بقوله: ((والعلة في ذلك أنهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنهما نقلا من الخبر الى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومنعت التصرف كليس وعسى)) [4] . واستدلوا[5] على أن أصل نِعْم: نَعِم أنه يجوز فيها أربع لغات هي: نَعِمَ، ونعْمَ، ونِعِمَ، ونِعْمَ . وقد نطقوا بهذا الأصل، قال طرفة:

---

(1) الكتاب 2/ 179 .

(2) الكتاب 4/ 116، وينظر: المحتسب 1/ 356 .

(3) المقتضب 2/ 140 .

(4) شرح المفصل 7/ 127 .

(5) ينظر: الكتاب 4/ 440، والمقتضب 2/ 140، والمحتسب 1/ 356 – 357، والانصاف في مسائل الخلاف 1/ 121 – 123، وشرح المفصل 7/ 128 .

ففداء لبني قيس على ما أصاب الناس من سوء وضرّ
ما أقلّت قدمي أنهم نَعِمَ الساعون في الأمر المُبرّ [1]

قال ابن منظور عن الشاهد: ((هكذا أنشدوه (نَعِم) بفتح النون وكسر العين، جاءوا به على الأصل، ولم يكثر استعماله عليه، وقد روي بكسرتين على الاتباع)) [2]. وهي – أي نِعِمَ – رواية سيبويه، إذ ذكر [3] أن (نِعْم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: 58] ليس على لغة من قال: نِعْم فأسكن العين، وإنما هي على لغة من قال: نِعِمَ فحرك العين وذكر أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا: لِعِبٌ، وأنشد بيت طرفة برواية:

ما أقلّت قدمٌ ناعلَها نِعِمَ الساعون في الحيّ الشُّطُرْ

وقد وردت قراءة بهذا الأصل في الشواذ منسوبة الى يحيى بن وثاب ويحيى بن يعمر في قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: 24] إذ قرآ: (فَنِعِمَ عقبى الدار) بكسرتين على الاتباع [4].

مجيء فعل الأمر على الأصل.

من الأصول التي ذكرها النحويون [5] أن الأصل في فعل الأمر أن يكون باللام؛ لأن الأمر معنى من المعاني التي تؤدى بالحرف، فقولنا: اضربْ أصله: لتضرب، وقمْ، أصله: لتقم، كما تقول للغائب: ليضربْ زيدٌ، ولتذهب هندٌ، ثم

---

(1) المقتضب 2/ 140، والخصائص 2/ 228، والمحتسب 1/ 342، 357، والأمالي الشجرية 2/ 55، والمرتجل / 139، ولسان العرب (نعم)، وخزانة الأدب 10 / 376.

(2) لسان العرب (نعم).

(3) ينظر: الكتاب 4/ 440.

(4) ينظر: مختصر في شواذ القراءات / 66، والبحر المحيط 5/ 387، ومعجم القراءات القرآنية 3/ 216.

(5) ينظر: شرح المفصل 7/ 59، 61، والأشباه والنظائر 1/ 92.

حذفت حروف المضارعة ؛ لأن المواجهة تغني عن حرف الخطاب، ولئلا يشبه لفظ الأمر لفظ الخبر [1] . لكن المبرد أجاز مجيء الفعل للمخاطب باللام على الأصل فقال: ((ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر، لاستغنائهم بقولهم أفعلْ عن لتفعل)) [2] .

ومن شواهد ذلك قراءة (فلتفرحوا) [3] في قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ [يونس:58] قال المبرد عن هذه القراءة: ((فهذا مجزوم جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر)) [4] .

أما ابن جني فذكر أن هذه القراءة ((خرجت على أصلها ؛ وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضربْ وأصل قم لتقم، كما تقول للغائب ليقم زيدٌ ولتضرب هندٌ، لكن لما كثر أمر الحاضر نحو قم، واقعد وادخل واخرج وخذ ودع، حذفوا حرف المضارعة تخفيفاً وبقي ما بعده ودلّ حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأحوال ساكناً فاحتيج الى همزة الوصل ليقع الابتداء بها فقيل اضرب، اذهب، ونحو ذلك)) [5] .

وذكر ابن جني [6] ان القراءة بالتاء هي الأصل، إلا انه أصل مرفوض، أما ابن بابشاذ فقال عن هذه القراءة ((أما قراءة من قرأ (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء فانه

---

(1) ينظر: شرح الملوكي 348 – 349، ومغني اللبيب 1/ 224 .
(2) المقتضب 2/ 45، وينظر: شرح الملوكي / 348 .
(3) ينظر: المحتسب 1/ 313، والبحر المحيط 5/ 172، والنشر في القراءات العشر 2/ 285 .
(4) المقتضب 2/ 131، وينظر: 2/ 45، وشرح الملوكي / 348، ومغني اللبيب 1/ 224 .
(5) المحتسب 1/ 313، وينظر: شرح المفصل 7/ 58 – 59 .
(6) ينظر: المحتسب 2/ 106 .

استعمل الأصل المتروك ؛ لأن الأصل في المواجهة أن يكون بلا حرف مضارعة، وأن يقال: فبذلك فافرحوا ؛ لأن المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة)) [1] .

ومن ذلك قراءة (ولْتعفوا ولْتصفحوا) بالتاء وهي في المصحف: ﴿وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ﴾ [النور: 22] بالياء، قال عنها ابن جني: ((هذه القراءة بالتاء كالأخرى المأثورة عنه عليه السلام: (فبذلك فلتفرحوا) وقد ذكرنا ذلك وأنه أصل مرفوض استغناء عنه بقولهم: اعفوا واصفحوا وافرحوا)) [2] .

ومن ذلك قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) في بعض غزواته: ((لتأخذوا مصافّكم))، ((وأصله خذوا مصافّكم، ولكنه جاء على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة)) [3] . وعلل ابن يعيش ذلك بقوله ((وإنما أدخل اللام مراعاة للأصل)) [4] .

---

(1) شرح المقدمة المحسبة 1/ 244 .

(2) المحتسب 2/ 106 .

(3) شرح المقدمة المحسبة 1/ 244 – 245 .

(4) شرح المفصل 7/ 61 .

الخاتمة

كشف هذا البحث جوانب من (الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف) وتوصّل إلى نتائج ملحوظة يمكن إيجاز المهم منها فيما يأتي:

1- الأصول النحوية والصرفية من حيث الاستعمال قسمان: مستعملة ومرفوضة.

2- الأصول المرفوضة من حيث النطق بها على ثلاثة أقسام: ما لا يمكن النطق به، وما يمكن النطق به بصعوبة ورُفض للثقل، وما يمكن النطق به بغير ثقل ورُفض لأسباب أخرى كالتعويض منه، أو لأن الصنعة أدّت إلى رفضه.

3- الأصول المرفوضة من حيث الردّ إليها قسمان: ما يجوز الردّ إليه عند الضرورة، وما لا يجوز فيه ذلك.

4- للعلماء في الأصول المرفوضة ثلاثة آراء: فمنهم من يرى أنها استعملت حقيقة في وقت ما ثم عدل بها إلى الفرع المستعمل الآن. ومنهم من يرفض وجود هذه الأصول نطقاً وتقديراً، أما الفريق الثالث فيرى أن هذه الأصول مقدّرة ومتخيّلة وأنها مراعاة عند العرب وإن لم ينطقوا بها بدليل أنها تظهر عند الاحتياج إليها.

5- العرب تعدل عن الأصل وتستعمل الفرع سواء أكان ذلك في الكلمة أم كان في الجملة أم كان في القاعدة وذلك لرفع الالتباس أو لمراعاة أصل آخر أو لكثرة الاستعمال أو للثقل أو لسبب آخر.

6- لا يكون الردّ إلى الأصل إلا بعد العدول عن الأصل أي هو ترك الفرع واستعمال الأصل المرفوض، ولذلك كان المقصود بهذا المصطلح دراسة ما جاء مردوداً إلى الأصل، أما الردّ بالتأويل فليس من غرض هذا البحث، وكذلك ما يعرف باستصحاب الحال الذي يعني ملازمة الأصل والبقاء عليه أو استعمال الأصل ابتداءً، وهو أيضاً ليس من غرض هذا البحث.

7- يكون الردّ إلى الأصل مطّرداً وغير مطّرد فيسمّى شاذاً أو ضرورة، ويأتي الردّ إلى الأصل لأسباب: كالتنبيه على الأصل المغيّر، ودفع اللبس، ومراعاة المعنى، وكثرة الاستعمال، وكون الأصل لهجة، وللضرورة الشعرية.

8- يراعى الأصل في الإعراب فيحمل على الموضع في المسائل الآتية:

1. المنادى المفرد العلم 5. ما أضيف إليه المصدر.
2. لا النافية للجنس واسمها. 6. ما أضيف إليه (غير).
3. المجرور بحرف الجر الزائد. 7. اسم إنّ.
4. ما أضيف إليه اسم الفاعل. 8. جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء.

9- يعرب المنادى المفرد العلم فينوّن بالنصب رداً إلى أصله، أما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فتعرب أيضاً ردّاً إلى الأصل وهو الإعراب لكون البناء في المنادى طارئاً، وليس أصيلاً.

10- يعرب اسم لا المضاف والشبيه بالمضاف ردّاً إلى الأصل لأن البناء طارئ ولأن الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها.

11-تعرب الظروف المركّبة لأن الأصل فيها الإضافة أو العطف وذلك نحو صباحَ مساءَ ،

12-الأصل في الأسماء الصرف ولذلك يصرف ما لا ينصرف إذا دخلت عليه (أل) أو أضيف، وعند الضرورة ولأجل التناسب، وعند زوال واحدة من علّتي منع الصرف.

13-تجري الأفعال المعتلة الآخر مجرى الصحيحة فتجزم مع ثبات حرف العلة وذلك إجراء لها مجرى الصحيح الذي يعرب بالحركات الظاهرة. ومثل ذلك الأسماء المنقوصة التي تعرب بالحركات الظاهرة بدل الحركات المقدّرة للثقل أو للتعذّر.

14-الاتصال بالضمائر يردّ الشيء إلى أصله، من ذلك ردّ المحذوف كالواو في نحو (أعطيتكموه)، والنون في (لدنه) و (في) مع الظرف في نحو: اليوم قمتُ فيه، وتشديد (إنْ وأنْ وكأنْ) إذا اتصلت بالضمير، ومن ذلك بناء الماضي والمضارع على السكون عند الاتصال بالضمير، ومن ذلك بناء الماضي والمضارع على السكون عند الاتصال بالضمير، ومن ذلك فتح لام الجر ولام الاستغاثة مع الضمير، وردّ واو القسم إلى الباء عند الاتصال بالضمير.

15-الأصل في الأشياء التنكير، ولذلك تتنكّر الأعلام عند وقوع الاشتراك فيها ويدلّ على التنكير أمور، منها: وصف العلم، وتنوينه إذا كان مبنيّاً أو ممنوعاً من الصرف، والنسب إليه، ووقوعه بعد ما يختصّ بالنكرات، وتعريفه بأل وبالإضافة، وتثنيته وجمعه.

16-تهمل (إنّ) عند التخفيف ودخول (ما) الكافة فيردّ الكلام إلى أصله وهو المبتدأ والخبر. ومثلها (ما) الحجازية إذا اختلّت شروط عملها، فتردّ إلى أصلها وهو أن لا تعمل شيئاً.

17-الصحيح هو الأصل والمعتلّ فرع عليه ولذلك يصحح المعتل فعلاً كان أو اسماً. وهناك ما هو أصل في الإعلال وما هو محمول عليه. فالأصل في الإعلال الفعل والاسم محمول عليه في الإعلال. والأصل في الإعلال الماضي وغيره محمول عليه. والأصل في الإعلال الثلاثي والمزيد محمول عليه.

18-ورد تصحيح في الفعل فمن ذلك ما جاء على صيغة (فَعِلَ) لأنه بمعنى ما لابدّ من صحته وهو صيغة (افعلَّ)، ومن ذلك ما جاء على صيغة (افتعلوا) الدالة على المشاركة لأنه بمعنى ما لابدّ من صحته وهو صيغة (تفاعلوا). كذلك ورد التصحيح فيما هو على صيغة (أفعل، واستفعل) منبهةً على الأصل المغيّر وللدلالة على معنى يختلف عند الإعلال.

19-وردت أسماء مصحّحة كان القياس فيها أن تعلّ على صيغ (فَعِلَ، وفَعْلَة، ومَفْعَلَة، ومَفْعَل، وفَيْعَل) منبهةً على أصل نظائرها، ولضعف الاعتلال في الأسماء، ولكثرة الاستعمال.

20-إتمام اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي والواوي ورد منسوباً إلى بني تميم.

21-التثنية وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم تردّ الأشياء إلى أصولها فيردّ الحرف المحذوف والمبدل إلى أصله، كما يَرِد الجمع على الصيغة الأصلية المعدول بها إلى صيغة فرعية خاصة.

22-التصغير يردّ الشيء إلى أصله فيردّ الحرف المحذوف والمبدل إلى أصله.

23-النسب إلى ذوات الحرفين منه ما يجوز فيه ردّ المحذوف وتركه، ومنه ما لا بدّ فيه من ردّ المحذوف، أمّا النسب إلى ما فيه بدل فيكون بردّ الحرف المبدل إلى أصله.

24-هناك مسائل يردّ فيها إلى الأصل، كإظهار التضعيف في الفعل المضعّف، وردّ الهمزة المحذوفة في مضارع رأى وفي مضارع أكرم ومشتقاته، ومن ذلك أيضاً قصر الممدود.

هذه أهم النتائج التي تمخّض عنها هذا البحث. والحمد لله ربِّ العالمين وصلّى الله على محمد خير خلقه وعلى آله الطيبين الطاهرين الأبرار وأصحابه المنتجبين الأخيار وسلّم تسليماً كثيراً.

المصادر والمراجع

المخطوطة

1. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق: عبد المحسن خلوصي الناصري، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب/ 1974م.
2. المسائل الشيرازيات/ أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ) تحقيق: علي جابر المنصوري، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب/ 1976م.
3. موارد البصائر لفرائد الضرائر: ابن عبد الحليم، محمد سليم بن حسين (ت 1138هـ)، تحقيق ودراسة: حازم سعيد يونس، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الآداب/ 1986م.

المطبوعة

4. أبحاث في اللغة العربية: د. داود عبده، مكتبة لبنان، مطابع دار القلم، بيروت/ 1973م.
5. ابن عصفور والتصريف: د. فخر الدين قباوة، دار الأصمعي بحلب، مطبعة الأصيل – حلب، ط1/ 1971م.
6. اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الدمياطي، أحمد بن محمد المعروف بالبنا (ت 1117هـ)، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، عالم الكتب – بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط1/ 1987م.

7. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745 هـ)، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني، ط1/ 1984 – 1989م.

8. الاستغناء في أحكام الاستثناء: القرافي، أحمد بن إدريس (ت 682هـ)، تحقيق: د. طه محسن، وزارة الأوقاف، مطبعة الإرشاد، بغداد/ 1982م.

9. أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي/ 1957م.

10. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال (ت911هـ)، راجعه وقدم له د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي ط1/ 1984.

11. إصلاح المنطق: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط3.

12. أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، دار الثقافة – بيروت/ 1973م.

13. الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة/ 1988م.

14. الأصول في النحو/ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3/ 1987.

15. أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: د. محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2/ 2009م.

16. أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق: عصام عيد فهمي أبو غربيّة، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط1/ 2006م.

17. أصول النحو وصلته بالفقه (بحث): د. مصطفى جمال الدين، مجلة كلية الفقه بالجامعة المستنصرية، ع 1/ 1979م.

18. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: د. نايف خرما، عالم المعرفة – الكويت، د. ط./ 1978.

19. اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370 هـ)، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع – بغداد.

20. إعراب القرآن/ النحاس، أحمد بن محمد، (ت338هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط1988/3.

21. الاعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط بين الصرف وعدمه (بحث): د. أحمد نصيف الجنابي، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الأول من المجلد الخامس والثلاثين/ 1984 م.

22. الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية/ 1957م.

23. الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: الفارقي، الحسن بن أسد (ت487هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3/ 1980.

24. الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين (ت 911هـ) قدّم له وضبطه وصححه: د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط1/ 1988م.

25. أمالي الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1/ 1382هـ.

26. الأمالي الشجرية/ ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت542هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

27. الأمالي النحوية: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت 646هـ) تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، ط1/ 1985م.

28. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط 4/ 1961.

29. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، تحقيق: د. حسين شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بمصر، ط1، 1969 .

30. الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت 646هـ) تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني بغداد/ 1982 – 1983م.

31. الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5/ 1986م.

32. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ) مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض.

33. بحوث ومقالات في اللغة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط2/ 1988.

34. بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت 751هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.

35. البرهان في علوم القرآن: الزركشي، محمد بن عبد الله (ت 794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت/ 1988م.

36. البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، عبد الله بن أحمد (ت 688هـ) تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1/ 1986.

37. البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية (بحث): د. داود عبده، مجلة الأبحاث، العدد 31، سنة 1983م.

38. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة/ 1969 – 1970م.

39. تأويل مشكل القرآن/ ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، (ت276هـ) تحقيق: السيد احمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

40. التأويل النحوي في القرآن الكريم: د.عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1984م.

41. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت 1205هـ)، حققه عدد من المحققين د. ط. الكويت.

42. التبصرة والتذكرة: الصيمري، عبد الله بن علي، (القرن الرابع الهجري) تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، طبع في دار الفكر بدمشق، ط1/ 1982م.

43. التبيان في إعراب القرآن: العكبري، عبد الله بن الحسين (ت 616هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

44. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت 616هـ) تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية – بيروت، ط1/ 2011م.

45. التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس، د. ط.، د. ت.

46. تحصيل عين الذهب: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت 476هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1/ 1992م.

47. التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ط2/ 1988.

48. التعريفات: الجرجاني، علي بن محمد (ت 816 هـ)، نشر وطبع دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد/ 1986م.

49. التقدير وظاهر اللفظ (بحث): د. داود عبده، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، ع 8-9/ 1979م.

50. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار المسيرة – عمّان، ط2/ 2009.

51. التكملة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، مطابع جامعة الموصل/ 1981.

52. التمام في تفسير أشعار هذيل: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني، ط1/ 1962.

53. التنبيهات على أغاليط الرواة: علي بن حمزة البصري، (ت375هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف بمصر، القاهرة/ 1967.

54. التوطئة: الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد (ت645هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوّع، دار التراث العربي للطبع والنشر، القاهرة/ 1973.

55. التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي، الشيخ عبد الرؤوف محمد بن تاج العارفين (ت 1031هـ) جمعه وعلّق عليه: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت/ 2011م.

56. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، محمد بن أحمد، (ت671هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، ط2/ 1956م.

57. الجملة العربية دراسة لغوية نحوية: د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مطبعة التقدم/ 1984م.

58. الجمل في النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط4/ 1988.

59. جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: د. عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي بالقاهرة/ 1977م.

60. جموع التكسير القياسية (بحث): الشيخ أحمد الإسكندري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج4/ 1937م.

61. الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم (ت 749هـ) تحقيق: طه محسن، مطابع جامعة الموصل/ 1976م.

62. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الاربلي، علاء الدين بن علي، قدم له السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي، المطبعة الحيدرية – النجف، ط2/ 1970م.

63. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الدمياطي (ت1287هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط الأخيرة/ 1940.

64. حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي (ت1206هـ) المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة الاستقامة/ ط1/ 1947م.

65. حاشية ياسين على شرح التصريح: الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي (ت 1061هـ) مطبوع بحاشية (شرح التصريح على التوضيح).

66. الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، ج2/ 1982م.

67. الحدود في النحو: الرماني، علي بن عيسى (ت 384 هـ)، ضمن (رسائل في النحو واللغة)، تحقيق: د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، دار الجمهورية – بغداد/ 1969.

68. حركة الفعل الماضي الأجوف (بحث): د. داود عبده، مجلة كلية الآداب والتربية – جامعة الكويت، ع 13/ 1978م.

69. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البَطَلْيوْسي، أبو محمد، عبد الله بن محمد (ت521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد/ 1980.

70. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة/ 1967م.

71. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى – بيروت، ط2/ د. ت.

72. خلاصة علم الوضع: الشيخ يوسف الدجوي، مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر، ط2/ 1920م.

73. دراسات في اللغة والأدب (بحث: حول الكلمات التي تبدأ بصوتين صحيحين متواليين في العربية)، د.داود عبده، إعداد وتقديم: د. عبد الله أحمد المهنا، جامعة الكويت، 76- 1977م.

74. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد/ 1980.

75. درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري/ القاسم بن علي (ت 515هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – بيروت، ط1/ 2003م.

76. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نگري (ت1173هـ) دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/ 2000م.

77. دفاع عن الأصل المقدر (بحث): الدكتور داود عبده، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، المجلد الأول، العدد الأول، 1981م.

78. رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور (ت702هـ)، تحقيق: د. احمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط3/ 2002م.

79. الروض الأنف: السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت 581 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، دار النصر للطباعة – القاهرة.

80. السبعة في القراءات: ابن مجاهد أحمد بن موسى (ت 324هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط2.

81. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط1/ 1985.

82. سيبويه والضرورة الشعرية: د. إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان، القاهرة، ط1/ 1983.

83. الشاهد وأصول النحو: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت/ 1974م.

84. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث بالقاهرة، مطابع المختار الإسلامي ط20/ 1980.

85. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد (ت 929هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط3.

86. شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك (ت 686هـ) تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

87. شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ) تحقيق: عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ط1/ 1974م.

88. شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ) دار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

89. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي (42) طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل/ 1980.

90. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن، (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة.

91. شرح شواهد الشافية: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، نشر مع شرح شافية ابن الحاجب .

92. شرح عيون الإعراب: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضّال (ت 479هـ) تحقيق: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار بالزرقاء، ط1/ 1985م.

93. شرح القصائد التسع المشهورات: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت338هـ)، تحقيق: أحمد خطاب عمر، وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة، مطبعة الحكومة بغداد/ 1973.

94. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ابن الانباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (ت328هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط1/ 1963.

95. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط1/ 1982م.

96. شرح الكافية في النحو: رضي الدين الاسترابادي، محمد بن الحسن (ت 686هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت/ 1985 م.

97. شرح اللمع: ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت 456هـ) تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط1/ 1984م.

98. شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت643 هـ)، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المثنى – القاهرة، د. ط./ د. ت.

99. شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت 469هـ) تحقيق: خالد عبد الكريم جمعة، المطبعة العصرية، الكويت، ط1/ 1976 – 1977م.

100. شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت643هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مطابع المكتبة العربية بحلب، ط1/ 1973.

101.شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت 672هـ) تحقيق: د. طه محسن، وزارة الأوقاف، طبع في دار آفاق عربية للصحافة والنشر/ 1985م.

102.شواهد الشعر في كتاب سيبويه: د. خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، ط2/ 1989.

103.الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395 هـ)، تحقيق وتقديم: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران – بيروت، د. ط./ 1963م.

104.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 398 هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، ط3/ 1984.

105. الصلة بين القافية وفواصل الآي القرآني (بحث): د. أحمد نصيف الجنابي، مجلة آداب المستنصرية، ع3/ 1978م.

106.ضرائر الشعر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2/ 1982.

107.الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: الآلوسي، محمود شكري، (ت1342هـ) مكتبة دار البيان – بغداد، دار صعب – بيروت.

108.ضرورة الشعر: السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت368هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ط1/ 1985.

109.الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط1/ 1979.

110. الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية: د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، جامعة الموصل، مطابع التعليم العالي في الموصل/ 1990.

111. الضمائر في اللغة العربية: د. محمد عبد الله جبر، دار المعارف بمصر، ط1/ 1983م.

112. ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: د. محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، 1986م.

113. ظاهرة التخفيف في النحو العربي: د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1/ 1996م.

114. ظاهرة التنوين في اللغة العربية: د. عوض المرسي جهاري، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المجد، ط1/ 1982م.

115. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع في الإسكندرية.

116. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: د. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات – الكويت، ط1/ 1974م.

117. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة أم القرى – الكويت/ 1984م.

118. العلامة في النحو العربي: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط1/ 1989م.

119. الغرّة المخفية في شرح الدرة الألفية: ابن الخبّاز، أبو العباس أحمد بن الحسين (ت 639هـ) تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد – الرمادي، مطبعة العاني، ط1/ 1990م.

120.الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله (ت 395هـ) تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط5/ 1983م.

121.فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط2/ 1983.

122.الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ: أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله بن سلمان (ت 449هـ) ضبطه وفسّر غريبه: محمود حسن زناتي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر – بيروت/ 1938م.

123.الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2/ 1980.

124.فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين – بيروت/ 1968م.

125.فقه اللغة وأسرار العربية: الثعالبي، عبد الملك بن محمد (ت 430هـ) منشورات دار الحياة – بيروت.

126.الفوائد الضيائية: الجامي: عبد الرحمن بن أحمد (ت 898هـ) تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/ 1983م.

127.في أصول اللغة والنحو: د.فؤاد حنا طرزي، مطبعة دار الكتب – بيروت/ 1970.

128.في تاريخ العربية/ أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي: د. نهاد الموسى، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية – الرأي – عمان/ 1976م.

129.في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية: د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، د. ط./ 1989.

130. في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة، ط4/ 1973.

131. في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق): د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع – جدة، ط1/ 1984م.

132. الفيصل في ألوان الجموع: عباس أبو السعود، مطابع دار المعارف بمصر/ 1971م.

133. قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعارف – القاهرة، د. ط./ 1985.

134. القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي: د. غريب عبد المجيد نافع، مكتبة الأزهر – القاهرة، ط1/ 1975.

135. القياس بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ط1/ 1986م.

136. القياس في النحو: د. منى إلياس، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق/ ط1/ 1985م.

137. القياس في النحو العربي ونشأته وتطوره: د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ط1/ 1997.

138. الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) تحقيق: د. زكي مبارك، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1/ 1936م.

139. الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط2/ 1977 - 1982.

140. الكتاب بين المعيارية والوصفية: د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط1/ 1989م.

141. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الاعراب: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377هـ) تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط1/ 1988م.

142. الكشاف: الزمخشري، محمود بن عمر(ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت/ 1986.

143. كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي/ محمد علي الفاروقي (ت 1158هـ) تحقيق: د. علي دحدوح، مكتبة لبنان ناشرون، ط1/ 1996م.

144. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ 1974م.

145. كشف المشكل في النحو: الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت 599هـ) تحقيق: د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف، مطبعة الإرشاد – بغداد/ 1984م.

146. الكليات: أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت 1094 هـ) تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي– دمشق، ط2/ 1981. وهناك ط2/ 2011م.

147. اللامات: الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق (ت340هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار صادر - بيروت، ط2/ 1992.

148. اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ) تحقيق: غازي مختار طليمات و د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، ط1/ 1995م.

149. لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، ط1/ 1967م.

150. لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711هـ) دار صادر، دار بيروت/ 1956.

151. اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب، ط4/ 2004م.

152. اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، مطابع دار المعارف بمصر، ط2/ 1971م.

153. اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة: د. حسن عون، مطبعة رويال، ط1/ 1952.

154. لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية/ 1957م.

155. اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي، مطابع الهيأة المصرية العامة/ 1965م.

156. ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني، محمد بن جعفر (ت 412هـ) تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار العروبة – الكويت، مطبعة المدني بمصر/ 1982م.

157. ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية – القاهرة/ 1971م.

158. المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط1/ 1989م.

159. مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمّر بن المثنى التيمي، (ت210هـ)، تحقيق، د. محمد فؤاد سزكين، الناشر محمد سامي أمين الخانجي الكتبي بمصر، ط1/ ج1 سنة 1954، ج2 سنة 1962.

160. من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة – مطبعة الرسالة/ 1957م.

161. مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 291هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مطابع دار المعارف، القسم الأول ط5/ 1987، القسم الثاني ط4/ 1980م.

162. مجالس العلماء: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني بمصر، ط2/ 1983م.

163. مجمع الأمثال: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت 518 هـ)تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3/ 1972م.

164. مجمع البيان في تفسير القرآن/ الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت548هـ) دار احياء التراث العربي، بيروت/ 1379 هـ.

165. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة / 1386-1389هـ.

166. مختصر في شواذ القراءات: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370هـ) عني بنشره ج برجشتراسر، عالم الكتب.

167. المخصص: ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ)، دار الفكر، بيروت/ 1978.

168. المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: عبد المجيد عابدين، مطبعة الشبكشي بالأزهر، ط1/ 1951.

169. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط2/ 1985.

170. المذكر والمؤنث: أبو بكر بن الأنباري، محمد بن القاسم (ت 328هـ) تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ط1/ 1978م.

171. المذكر والمؤنث: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) تحقيق: د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب العلمية/ 1970م.

172. المرتجل: ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد (ت 567هـ) تحقيق: علي حيدر، منشورات دار الحكمة بدمشق/ 1972م.

173. المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ) تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، جامعة الأزهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط1/ 1985م.

174. المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، دار المنار ببيروت، ط1/ 1987م.

175. المسائل العسكرية: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ) تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، جامعة الأزهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط1/ 1982م.

176. المسائل العضديات: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، تحقيق شيخ الراشد، مطابع وزارة الثقافة السورية – دمشق، 1986م.

177. مشكل إعراب القرآن: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) تحقيق: حاتم صالح الضامن، وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة 1975.

178. المصباح المنير: الفيومي، أحمد بن محمد (ت770هـ) دار القلم – بيروت، د. ت.

179. معاني القرآن: الأخفش سعيد بن مسعدة (ت 215هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ط2/ 1981.

180. معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ) تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3/ 1983م.

181. معاني القرآن وإعرابه : الزجاج إبراهيم بن السري (ت311 هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت، ط1/ 1988م.

182. معاني النحو: د. فاضل السامرائي، ج1-2، مطبعة التعليم العالي في الموصل، 1987م، ج3-4، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991م.

183. معجم القراءات القرآنية: د. عبد العال سالم مكرم، ود. احمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط2/ 1988.

184. معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الفرقان – الأردن، ط1/ 1985.

185. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الجيل – بيروت/ 1988م.

186. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت761هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، مطبعة المدني، القاهرة.

187. مفردات ألفاظ القرآن: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (502هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم – دمشق، الدار الشامية – بيروت، ط1/ 1996.

188. المفصل في علم العربية: الزمخشري، محمود بن عمر (ت 538هـ)، دار الجيل – بيروت.

189. مفهوم علم الصرف (بحث): د. كمال محمد بشر، مجلة مجمع اللغة العربية، ج25/ 1966م.

190. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت 395 هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط./ 1979.

191. المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، بغداد/ 1982م.

192. المقتضب: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، د. ط./ د. ت.

193. المقتضب من كلام العرب (ضمن ثلاث رسائل لابن جني): أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) عني بنشرها: وجيه فارس الكيلاني، المطبعة العربية بمصر لصاحبها خير الدين الزركلي/ 1924م.

194. المقرّب: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ) تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، منشورات رئاسة ديوان الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ط1/ 1972.

195. المقصور والممدود: ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 332هـ) استخرجه وصححه: بولس برونله، ليدن/ 1900م.

196. الممتع في التصريف: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، دار الآفاق الجديدة، ط5/ 1983.

197. من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2/ 1958.

198. من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة – مطبعة الرسالة/ 1957م.

199. المنصف لكتاب التصريف: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ) تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1/ 1954.

200. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745هـ) تحقيق: سدني كلازر، الجمعية الشرقية الأمريكية، نيوهافن/ 1947م.

201. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة – بيروت/ 1980م.

202. المهذّب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش، ود. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. عبد الجليل عبيد حسن، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطابع التعليم العالي في الموصل.

203. النحو العربي والدرس الحديث: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، د. ط./ 1988.

204. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي (ت 833هـ) دار الكتب العلمية – بيروت.

205. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: د. مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان – القاهرة، ط1/ 1997.

206. نظريات في اللغة: أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني – بيروت، ط2/ 1981.

207. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1/ 1980م.

208. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: د. حسن خميس الملخ، دار الشروق – عمّان، ط1/ 2001.

209. النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت 476هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت، ط1/ 1987م.

210. النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، (ت215هـ) تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، مطابع دار الشروق، القاهرة، ط1/ 1981.

211. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت/ 1975- 1980م.

212. الواضح في علم العربية: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379هـ) تحقيق: أمين علي السيد، القاهرة، دار المعارف/ 1975م.

213. الوجوه والنظائر في القرآن العظيم: مقاتل بن سليمان البلخي (ت 150هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط1/ 2006م.

214.الوجوه والنظائر في القرآن الكريم: هارون بن موسى القارئ (ت 170هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد/ 1988م.

السيرة الذاتية والعلمية

أستاذ مساعد دكتور علي عبد الله حسين العنبكي

- ❖ الولادة : العراق ـ محافظة ديالى ـ قضاء الخالص 1952م .
- ❖ تخرج في قسم اللغة العربية بكلية الآداب / جامعة بغداد عام 1975 ـ 1976
- ❖ حصل على شهادة الماجستير في قسم اللغة العربية بكلية الآداب / الجامعة المستنصرية عن رسالته الموسومة بـ (الحمل على المعنى في العربية) عام 1986 .
- ❖ حصل على شهادة الدكتوراه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب / جامعة بغداد عن أطروحته الموسومة بـ (الرد إلى الأصل في النحو والصرف) عام 1992م .
- ❖ عيّن مدرساً على ملاك وزارة التربية من عام 1978 ـ 1991 م .
- ❖ نقل إلى ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1991م .
- ❖ عمل تدريسياً في الجامعات الآتية :

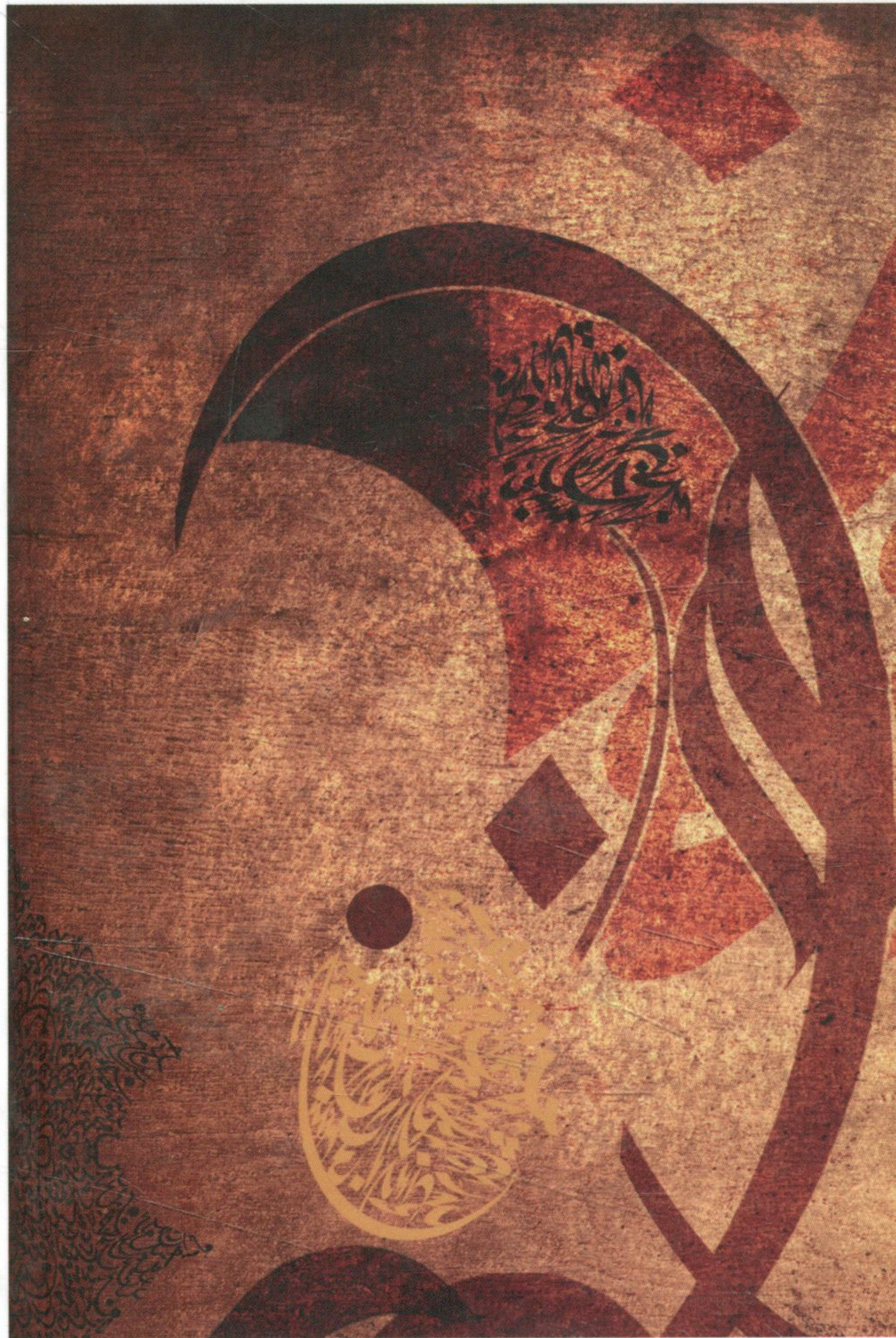
1. جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات ـ قسم اللغة العربية من عام 1991 ـ 1995م .
2. الجامعة المستنصرية ـ كلية المعلمين في ديالى من عام 1995ـ 1998م .
3. جامعة ديالى ـ كلية التربية ـ قسم اللغة العربية من عام 1998 ـ 2006م .
4. جامعة كربلاء ـ كلية التربية ـ قسم اللغة العربية من عام 2006 – 2011م .

5. جامعة ديالى – كلية التربية – الأصمعي – قسم اللغة العربية من عام 2011م .

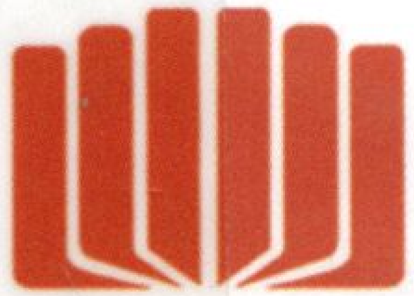
- كتب عدداً من البحوث نشر قسم منها في المجلات الأكاديمية المحكمة .
- له عدد من الكتب المخطوطة ، وله كذلك ديوان شعر مخطوط .
- من كتبه المطبوعة :

1. البناء اللغوي في الفواصل القرآنية .
2. ظاهرة ردّ الرواية الشعرية عند المبرّد .
3. الضرورة الشعرية في اللهجات العربية .

الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف







مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع . نشر . توزيع
العراق - بابل 1233129 780
alssadiq@yahoo.com

الرضوان
للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان - الاردن - العبدلي - شارع الملك حسين
قرب وزارة المالية - مجمع الرضوان التجاري رقم 118
هاتف: 4616436 6 962+ فاكس: 4616435 6 962+
ص. ب.: 926414 عمان 11190 الأردن
E-Mail: GM@REDWANPUBLISHERS.COM
GM.REDWAN@YAHOO.COM
WWW.REDWANPUBLISHERS.COM


9789957762568